العدد الثامن عشر
محرم ١٤٣٢هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

- التهدي إلى معنى التعدي
  للإمام أبي الحسن تقي الدين السُّبكي (٦٨٣- ٧٥٦هـ) دراسة وتحقيقاً
  د. يوسف عبدالله الجوارنة

- آراء الزمخشري في المفصّل التي خالفها في الكشّاف
  د. عبدالعزيز بن محمد الحربي

- أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (٤٦٧هـ)
  حياته وآثاره وآراؤه النحوية والتصريفية
  د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل

- الصحيفة التدريسية : أهميتها ووظيفتها
  في التنمية المهنية لمعلمي اللغة
  د. صالح بن ناصر الشويرخ

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

مجلة العلوم العربية

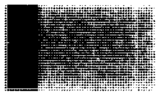
مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثامن عشر

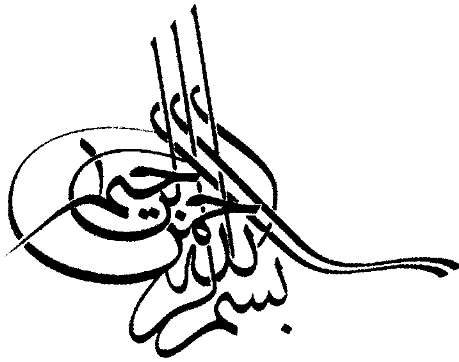
محرم ١٤٣٢هـ

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa



رقم الإيداع: ١٤٢٩/٣٥٦٣ بتاريخ ١٩/٠٦/١٤٢٩هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد) ١٦٥٨ - ٤١٩٨


بسم الله الرحمن الرحيم

أعضاء هيئة التحرير

قواعد النشر

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العلوم العربية) دورية علمية محكمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة، وتعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط الآتية :

أولاً : يشترط في البحث ليقبل للنشر في المجلة :

١- أن يتسم بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية والمنهجية، وسلامة الاتجاه .

٢- أن يلتزم بالمناهج والأدوات والوسائل العلمية المعتبرة في مجاله .

٣- أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخريج .

٤- أن يتسم بالسلامة اللغوية .

٥- لا يكون قد سبق نشره .

٦- لا يكون مستلاً من بحث أو رسالة أو كتاب، سواء أكان ذلك للباحث نفسه، أو لغيره .

ثانياً : يشترط عند تقديم البحث :

١- أن يقدم الباحث طلباً بنشره، مشفوعاً بسيرته الذاتية (مختصرة) وإقراراً يتضمن امتلاك الباحث لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والتزاماً بعدم نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير .

٢- الا تزيد صفحات البحث عن (٥٠) صفحة مقاس (A ٤) .

٣- ان يكون بنط المتن (١٧) Traditional Arabic، والهوامش بنط (١٣) وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرد) .

٤- يقدم الباحث ثلاث نسخ مطبوعة من البحث، مع ملخص باللغتين العربية والإنجليزية، لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة أو صفحة واحدة ..

ثالثاً: التوثيق :

١- توضع هوامش كل صفحة أسفلها على حدة .

٢- تثبت المصادر والمراجع في فهرس يلحق بآخر البحث .

٣ - توضع نماذج من صور الكتاب المخطوط المحقق في مكانها المناسب .

٤ - ترفق جميع الصور والرسومات المتعلقة بالبحث، على أن تكون واضحة جلية .

رابعاً : عند ورود أسماء الأعلام في متن البحث أو الدراسة تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العَلَم متوفى .

خامساً : عند ورود الأعلام الأجنبية في متن البحث أو الدراسة فإنها تكتب بحروف عربية وتوضع بين قوسين بحروف لاتينية، مع الاكتفاء بذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة .

سادساً : تُحكَّم البحوث المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.

سابعاً : تُعاد البحوث معدلة، على أسطوانة مدمجة CD أو ترسل على البريد الإلكتروني للمجلة .

ثامناً : لا تعاد البحوث إلى أصحابها، عند عدم قبولها للنشر .

تاسعاً : يُعطى الباحث خمس نسخ من المجلة، وعشر مستلات من بحثه .

عنوان المجلة :

جميع المراسلات باسم عميد البحث العلمي

الرياض ١١٤٣٢- ص ب ٥٧٠١

هاتف : ٢٥٨٢٢٣٠ - ناسوخ (فاكس) ٢٥٩٠٢٦١

www. imamu.edu.sa

E.mail: journal@imamu.edu.sa

المحتويات

التهدي إلى معنى التعدي ١٣
للإمام أبي الحسن تقي الدين السُّبكي (٦٨٣- ٧٥٦هـ) دراسة وتحقيقاً
د. يوسف عبدالله الجوارنة

آراء الزمخشري في المفصَّل التي خالفها في الكشّاف ٦٥
د. عبدالعزيز بن محمد الحربي

أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (٤٦٧هـ) ١٠٩
حياته وآثاره وآراؤه النحوية والتصريفية
د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل

الصحيفة التدريسية : أهميتها ووظيفتها ٢٢٩
في التنمية المهنية لمعلمي اللغة
د. صالح بن ناصر الشويرخ

التهدِّي إلى معنى التعدِّي
للإمام أبي الحسن تقي الدين السُّبكي (٦٨٣- ٧٥٦هـ)
دراسة وتحقيقاً

د. يوسف عبدالله الجوارنة
قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب
جامعة الزرقاء الخاصة ـ الأردن

التهدي إلى معنى التعدي
للإمام أبي الحسن تقي الدين السبكي(٦٨٣- ٧٥٦هـ)
دراسة وتحقيقاً

د. يوسف بن عبدالله الجوارنة
قسم اللغة العربية
كلية الآداب
جامعة الزرقاء الخاصة ـ الأردن

ملخص البحث:

هَدَفَ هذا البحث إلى الوقوفِ على الرّسالةِ النّفيسةِ للإمام تقيّ الدّين السّبكي "التّهدّي إلى معنى التعدّي" دراسةً وتحقيقًا، وهي رسالةٌ نحا فيها المؤلّف طريقة الأصوليين في مفهوم المعنى للأفعال العامّة والخاصّة، وخالفَ طريقةَ النّحويين القائمة على تسويغ الحركات الإعرابيّة، بصرف النّظر عن كَوْنِ الفعلِ عامًّا أو خاصًّا.لذلك، قسّمَ السّبكي الأفعال إلى أفعالٍ عامّة وأخرى خاصّة، والفرقُ بينهما أنّك في الفعل الخاصّ (كالضَّرْبِ مثلاً) تُعدّيه بوصولِ الضَّرْب إلى المضروب، دون أنْ يكون الضّاربُ مُوجِدًا لذات المضروب. أمّا الفعل العامّ كـ (عَمِلَ)، فتعدّيه بوصول معناه العامّ (العَمَل)، وهو معنىً عامٌّ في الذّات وصفاتها. من هنا اختلفَ الأصوليون والنحويّون في إعراب (العالَم) في قولك: خَلَقَ اللهُ العالَمَ، باختلاف نظرتهم إلى الفعل عامًّا كانَ أو خاصًّا. وفي الدّراسة قدّمت بين يدي الرّسالة تمهيدًا كشفتُ فيه عن الفكرة العامّة لموضوعها، ثمّ عَطَفتُ بحديثٍ عن المؤلّف ورسائله في العربيّة، ومن بينها رسالة "التّهدّي" التي تمثّل حركةً مغايرةً لما دَرَجَ عليه النّحويّون في التأليف.

مقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّد المرسلين، محمّدٍ –صلّى الله عليه وسلّم– أفضلِ مَن نَطَقَ بالضّاد لسانًا، وأبلَغ مَن أقامَ الكَلِمَ بيانًا، وبعد:

فإنّ للإمام المتفنّن تقيّ الدّين السّبكي المتوفّى سنة (٧٥٦هـ) –فضلاً عن كونه فقيهًا وأصوليًّا لا يشقّ له غبار– رسائلَ نفيسةً في اللغة العربيّة، حَرَص فيها على تقييد كثيرٍ من المسائل التي خاض فيها الأصوليّون وخالفوا فيها النّحويين، كرسالته "الإعمال في معنى الإبدال" التي أثبَتَ فيها دخولَ باءِ البَدَلِ على المأخوذ كدخولها على المتروك، مستشهدًا لما قيّده بنماذج من كلام العرب الفصحاء، ورسالتِه هذه التي حاول فيها أنْ يبيّن مفهومًا جديدًا للمفعول المطلق، من خلال تقسيمه الأفعال إلى قسمين: أفعال عامّة وأفعال خاصّة.

ولعلّ ما دعاني إلى الاهتمام بالرّسالة هو طَرافةُ موضوعها، وقيمته العلميّة، وتَقييدُها لمسألة مهمّة طالما وقف عندها بعض النحويين ممّن تأثروا بطريقة الأصوليين كالجرجاني، وابن الحاجب، لذلك انصبّ عملي فيها من جانبين:

الأوّل: الدّراسة،كشفت فيها عن الفكرة التي تعالجها الرّسالة، ثمّ تحدّثت عن المؤلّف السبكي ورسالته "التهدّي"، والتزمت منهجًا راوحت فيه بين الوصف تارةً والتّحليل تارةً أخرى.

الثاني: النصّ المحقّق، وصدّرته بالحديث عن المخطوط وعملي فيه.

وبعد، فأرجو أنْ أكون قد وفّقت في إخراج هذه الرّسالة إلى عالم النور والمطبوعات، فإن كان ذلك فنعمةٌ من الله ومِنّة، وإن كان غيرها فمن نفسي وتقصيري.

ويَطيب لي في هذا المقام أن أتقدّم بالشكر الجزيل لكلّ مَن ساعَدَ على إخراج الرّسالة، وخصّ منهم المحكّمَين العالمَين الجليلَين، اللذين أفَدتُ من ملحوظاتهما إفاداتٍ عظيمة كان لها كبير أثرٍ في تقويم البحث، والمحقّقَين الكريمَين إياد الغوج وعمر القيّام.

والله وليّ التوفيق

القسم الأوّل: الدّراسة:

تتّصل رسالة الإمام السُّبْكي -رحمه الله- بالمفعول المطلق من وجهة نظر الأصوليين. ولعلّ الحديث عن "المفعول المطلق" في هذا السّياق، يقودنا إلى مَجْلسٍ جَمَعَ بين أبي محمّدٍ عبدِالله بنِ السِّيدِ البَطَلْيَوسيّ (ت٥٢١هـ) ورجلٍ من أهل الأدب، تناولا فيه أطرافًا من الحديث في مسائل نحويّةٍ، فلمّا خرج الرّجل عن سياق البحثِ موضوعِ المناظرة، وجَعَل يُكثِرُ من ذِكْرِ المحمولِ والموضوعِ والألفاظ المنطقيّةِ، قال له أبو محمّد: "صناعةُ النّحو فيها مَجازاتٌ ومُسامَحاتٌ لا يَستعملها أهلُ المنطق". مستدلاً على ذلك بِما قاله الفلاسفة في ذات السّياق[1]:

إنّ كلّ صناعةٍ يجب أنْ تُحمل على القوانين المتعارفة بينها، وذلك لأنّ إدخال بعض الصّناعات في بعضٍ، إنّما يكون من جَهْل المتكلّم، أو عن قَصدٍ منه للمغالطة والاستراحةِ بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه طرقُ الكلام.

وصناعةُ النّحوِ قد تكون فيها الألفاظُ مطابقةً للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فَهِم السّامعُ المرادَ، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى مسندٌ إلى شيءٍ آخر إذا عَلِم المخاطبُ غرض المتكلّم، وكانت الفائدةُ في كلتا الحالين واحدةً.

أما في علم المنطق، فإنّ الأمر مختلف عنه في علم النّحو، قال ابنُ السِّيدِ البَطَلْيَوسيّ في ما يرويه عن المنطقيين: "إنّ في القضايا المنطقيّة قضايا تنعكس، فيصير موضوعُها محمولاً ومحمولُها موضوعًا، والفائدة في كلتا الحالين واحدةٌ، وصدقها وكيفيّتها محفوظان عليها؛ فإذا انعكست ولم يُحفظ الصّدق والكيفيّة سمّي ذلك انقلابَ القضيّة لا انعكاسَها"[2].

---

(١) انظر: السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنّظائر في النّحو، وضع حواشيه غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١، ج٣، ص١٢٠-١٢١، وصَوْن المنطق والكلام عن فنّ المنطق والكلام، تحقيق علي سامي النشّار، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٤٧، ص٢٠٠.

(٢) السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج٣، ص١٢٢.

هذا الكلام له أهميّته في سياق الحديث عن تداخل العلوم وتأثّر بعضها ببعضٍ، وذلك لأنّ بعض النّحويين ممّن نزعوا في النّحو نَزَعاتٍ منطقيّةً أو كلاميّةً، حَرَصوا أنْ يُحَكّموا قواعد المنطق في مسائل النّحو وفروعه، فخرجوا بذلك عن القواعد التي قَعّدها النّحاة مُستنبَطةً من كلام العرب، فغدا المنهج الذي اتّبعوه خليطًا من مناهج أخرى، بل هو "رُكامٌ هائل من الثقافات المختلفة، التي لم يَجْمع بينها غَيرُ عقولٍ خصبةٍ وَعَت معارفَ عصورها"[1]، فنتج عن ذلك تناقضٌ في الظواهر والأحكام.

ولعلّ المناظرة الشّهيرة بين أبي سعيد السيرافي النّحوي (ت٣٦٨هـ)، وبين أبي بشر متّى بن يونس المنطقيّ (ت٣٢٨هـ)، التي انتصر فيها أبو سعيد تدلّ دلالة مباشرة على أنّ النحو العربيّ وليدُ نَزْعةٍ عربيّة وعقليّة عربيّة إذْ قال: النّحو منطقٌ ولكنّه مَسْلوخٌ عن العربيّة[2]، غير أنّ النّحويين لمّا استعانوا في مناهجهم بِمَناهج العلوم المختلفة، أَسْلمهم ذلك "إلى اضطرابٍ في تشكيل مادّة هذا العلم، وتناقضٍ في نتائجه معًا"[3]، بل إنّ المنطق الأرسطي الذي يقوم على خصائص اللغة اليونانيّة لمّا طُبّق على الأبحاث الإسلاميّة، أدّى هذا التطبيق -كما يقول الدكتور علي سامي النشار- إلى متناقضاتٍ عدّة[4]، لذلك نَقَدته طوائف علماء المسلمين لأنّه يقوم على المنهج القياسي، ولا يعترف بالمنهج الاستقرائي (التجريبي) الذي أقامَ أساسَه المسلمون.

وإنّما قدّمت بهذه المقدّمة لأنّ رسالة السّبكي اختلطت فيها مفاهيم علوم الأصول بالنحو بالمنطق، حتى غدت لغة الرّسالة فيها من العسر ما لا يخفى على القارئ اللبيب.

المسألة:

تعرب كلمة (السّموات) في قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، مفعولاً مطلقًا لا مفعولاً به،

---

(١) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النّحوي، ص٢١٣.

(٢) انظر: فتحي الدّجني، النّزعة المنطقيّة في النحو العربيّ، ص٢٢.

(٣) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النّحوي، ص٢١٧.

(٤) انظر له: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص٣٥٢ وما بعدها.

وذلك لأنّ مفعول الفعل إذا كان لا يوجد إلاّ بوجود فعله، كان مفعولاً مطلقًا لا مفعولاً به.

ولعلّ أوّل مَن أشار إلى ذلك من النّحويين هو الإمام عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧٥هـ)، ففي حديثه عن الأفعال جعلها قسمين[١]: متعدّيةً وغيرَ متعدّيةٍ، والمتعدّيةُ ما تعدّت إلى شيءٍ هو مفعولٌ به كقولك: ضربتُ زيدًا، أو ما تعدّت إلى شيءٍ هو مفعول على الإطلاق، وذهب إلى أنّ كلّ فعلٍ يدلّ على معنىً عامٍّ غيرِ مشتقّ من معنىً خاصٍّ، كصَنَعَ، وعَمِلَ، وأوجدَ، وأنشأَ، ليس كضَرَبَ المشتقّ من الضَّرْب، أو أعْلمَ المأخوذِ من العِلْم.

ويرى الجرجانيّ أنّ هذه الأفعال العامّة إذا أُسندت إلى شيءٍ، كان المفعول له مفعولاً لذلك الشّيء على الإطلاق، كأنْ تقول: خَلَقَ اللهُ الأناسيَّ، وأنشأ العالَمَ، وخَلَقَ الموتَ والحياةَ؛ فالمنصوبُ عنده في هذا كلّه مفعولٌ مطلقٌ لا تقييد فيه[٢]، لأنّه إذا كان يجوز أنْ تَفعلَ الضّربَ بـ زيدٍ في قولك: ضربتُ زيدًا، فإنّه من المحال أنْ تفعل الخَلْقَ في العالَم في قولك: خَلَقَ اللهُ العالَمَ. قال الجرجانيّ: "وهكذا إذا قلتَ: أحيا اللهُ زيدًا، كنتَ في هذا الكلامِ مُثبتًا الحياةَ فِعلاً للهِ تعالى في (زيدٍ)، فأمّا ذاتُ زيدٍ فلم تُثْبتها فِعلاً لله بِهذا الكلام، وإنّما يَتأتّى لك ذلك بكلامٍ آخرَ، نحو أنْ تقول: خَلَقَ الله زيدًا وأوجدَه، وما شاكله ممّا لا يشتقّ من معنىً خاصّ كالحياة والموت ونحوهما من المعاني"[٣].

إذن، فالجرجانيّ جعلها مفعولاً مطلقًا -كما يقول الصبّان- "بناءً على ما التزمه من أنّ المفعول به ما كان موجودًا فأوجد الفاعل فيه شيئًا آخر"[٤].

---

(١) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدّة، ١٩٩١، ص٣٦٨-٣٧٠.

(٢) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد، بغداد، ١٩٨٢، ج١، ص٥٨٠.

(٣) الجرجاني، أسرار البلاغة، ٣٧٠.

(٤) الصبّان، محمد علي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ج٢، ص١١٠، وانظر: المقتصد للجرجاني، ٥٨٠/١، وأسرار البلاغة، ص٣٦٩.

وسار على نَهج الجرجانيّ غيرُ واحدٍ من النّحويين. منهم الإمام أبو عمرو جمالُ الدّين المعروفُ بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)؛ ففي كتابه "الأمالي النّحويّة"[١]، راح يُفصّل القول في المسألة من خلال مسألتين. أولاهما: الخَلْقُ هو المخلوقُ. وثانيتهما: الخَلْقُ غيرُ المخلوقِ. ويرى أنّ مَن قال: إنّ الخَلْق هو المخلوق، وَجَبَ أنْ تكون "السّموات" مفعولاً مطلقًا لبيان النّوع. فلا فرق عنده بين قولك: خَلَقَ اللهُ خَلْقًا، وقولك: خَلَقَ اللهُ السّموات. فهما مثل قولك: "قَعَدتُ قعودًا"، و"قَعَدتُ القُرْفُصاء"؛ فإنّ أحدهما للتأكيد والآخرَ لبيان النوع وإنِ استَويا في حقيقة المصدريّة.

ويرى أنّ مَن ذهبَ إلى أنّ المخلوق غيرُ الخَلقِ، وَجَب أن تكون (السّمواتِ) مفعولاً به كقولك: "ضربتُ زيدًا". وذلك لا يستقيم عنده؛ لأنّ المخلوق لا يكون متعلَّق الخَلْقِ، لأنّه لو كانَهُ لأدّى ذلك إلى الدّخول في جدليّة عَقَديّةٍ، يمكن أن تؤدّي بمرتكبها إلى الكفر والنّار. وذلك لأنه –في نَظَر ابن الحاجب– لو كان متعلَّقًا له لم يَخلُ أنْ يكون الخَلْقُ المتعلِّقُ قديمًا أو مخلوقًا؛ فإنْ كان مخلوقًا تَسَلسَلَ فكان باطلاً، وإنْ كان قديمًا فباطلٌ؛ لأنّه يجب أنْ يكون متعلَّقُه معه؛ إذْ خَلْقَ ولا مَخلوق مُحال. فيؤدّي إلى أنْ تكون المخلوقاتُ أزليّةً وهو باطل.

ويَعيب ابن الحاجب على النّحويين أنّ وَهْمَهم في عَدّ (السّموات) مفعولاً به، إنّما جاء من أنّهم لم يَعهدوا في الشّاهد مصدرًا إلاّ وهو غيرُ جسم، فتوهّموا أنّه لا مصدر إلاّ كذلك، فلما جاءت هذه أجسامًا استبعدوا مصدريّتها لذلك، ورأوا تعلّق الفعل بها، فحملوه على المفعول به.

ومن النّحويين الذين تابعوا الجرجانيّ في مسألة المفعول المطلق ابنُ هشامٍ الأنصاريّ (ت٧٦٢هـ)، فقد ذهب[٢] إلى أنّ ما أوقع النّحويين في خطأ هذه المسألة، هو

---

(١) انظر: ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدّين، الأمالي النّحويّة، تحقيق هادي حسن حمودي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٧-٢٨.

(٢)انظر: الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥، ص٨٦٧، ٨٦٨.

أنّهم يمثّلون المفعول المطلق بأفعال العباد الذين يَجْري على أيديهم إنْشاء الأفعال لا الذّوات. فتوهّموا -والقولُ له- أنّ المفعول المطلق لا يكونُ إلاّ حدثًا.

ويرى أنّهم لو توسّعوا في ضرب الأمثلة، ومثّلوا للمفعول المطلق بأفعال الله تعالى، لَتَبَيّن لهم أنّ المفعول المطلق لا يَختصّ بالمصدر وحده. "لأنّ الله موجِدٌ للأفعال والذّوات جميعًا، لا موجِدَ لهما في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى". وعليه، فقد عرّف المفعول به بأنّه: "ما كان موجودًا قبل الفِعْل الذي عَمِل فيه، ثمّ أوقعَ الفاعلُ فيه فِعلاً". وعرّف المفعول المطلق بأنّه: "ما كان الفِعْل العامل فيه هو فِعْلُ إيجاده"[1]، لذلك أعرب (السّمواتِ) في الآية الكريمة "مفعولاً مطلقًا" لا "مفعولاً به".

تلك واحدةٌ من المسائلِ الجدليّة عند علماء الأصول ومَن سار على طريقتهم من النّحويين، تُفْضي إلى خَلْطٍ كبيرٍ واضْطِرابٍ في مَنْهج النحويين القائمِ على نظريّة العامل والمعمول، التي ما زال لها القِدْحُ الْمَعَلّى في تفسير كثير من الظّواهر اللغويّة في كلام العرب. وإنّ في تقسيم الأفعال إلى (عامّةٍ) و(خاصّةٍ) على ما طَرَحه الأصوليّون، فيه توسيعٌ لحدّ "المفعول المطلق" ليشمل "كلّ ما كانَ غير موجودٍ ثمّ وُجِد بفعلِ إيجادٍ"[2].

لذلك، قسّم ابن العِلْج (ت ق٧هـ) في كتابه "البسيط في النّحو" المصدرَ المنتصب إلى أقسامٍ ثلاثةٍ[3]: مطلق، ومؤكّد، ومتّسع؛ فالمفعول المطلق ما كان عنده من الأفعال العامّة نحو: فعلتُ، وصنعتُ، وعملتُ، وأوقعتُ. فإذا قلتَ: فعلتُ فعلاً فالواقع ذات الفعل، لأنّ الذّوات الواقعة منّا هي هذا، ولا يقع منّا الجواهر والأعراض الخارجيّة عنّا فلا تكون مطلقةً في حقّنا بل في حقّ الله كقولك: خَلَق الله زيدًا، فإنّه "مفعولٌ مطلق".

---

(١)ابن هشام، مغني اللبيب، ص٨٦٧.

(٢) محمّد حسن عواد، رأي في المفعول المطلق، مجلّة مجمع العربيّة الأردني، عمّان، ع(١٣-١٤)، ١٩٨١، ص١٧٠.

(٣)انظر: السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، ج٢، ص٩٤، ومحمّد حسن عواد، ابن العِلج وكتابه البسيط، مجلّة مجمع العربيّة الأردني، عمّان، ع(٤٧)، ١٩٩٤، ص٢١٨.

فلذلك كان "المفعول المطلق" أعمّ من المصدر المطلق، أي ما كان فعله عامًا كـ صَنَعتَ وفَعَلتَ.

والنحويون ينظرون إلى الأفعال عامّة كانت أو خاصّة، فيسمّون مصدر الفعل فيها "مفعولاً مطلقًا". غير أنّ بعض النحويين –ومنهم ابن العلج– خصّصوا "المطلق" بمصدر الأفعال العامّة. قال أبو حيان في المفعول المطلق: "هو المصدر، وتسميته مطلقًا هو قَولُ النّحويين، إلاّ خلافًا شاذًا في تَخصيص المطلق بِمَصدر ما كان فِعلُه عامًا كصنعتَ وفعلت"[1].

ولعلّ ما قصده ابن العلج بالقسم الثاني "المؤكّد" والقسم الثالث "المتّسع"، ما جاء عند النحويين من أنّ "المفعول المطلق" يؤتى به لتأكيد فعله، أو بيان نوعه، أو بيان عدده. من هنا، جاء الفعل المطلق أكثر شمولا من المصدر المطلق، في أنّه يشمل المصدر وغيره، وذلك ما عليه الأصوليون ومَن تبعهم من النحويين المتأثرين بمباحثهم واصولهم.

وهنا تبرز إشكاليّة في التطبيق على حَدّ النّحويين للمفعول المطلق والمفعول به، فإذا سلّمنا أنّ "السّموات" في قوله تعالى "خَلقَ اللهُ السّمواتِ" لم تكن موجودةً، وكان الفعل العامل فيها هو فعلُ إيجادها وإن كانت ذاتًا؛ لأنّ الله موجِدٌ للأفعال والذّوات جميعًا، واعتبرناه لذلك "مفعولاً مطلقًا".

وإذا سلّمنا في الجدليّة ذاتها أنّ (زيدًا) في قولك: ضربتُ زيدًا مفعولٌ به، لأنّه وقع عليه فعلُ الفاعل.... فكيف نطرد هذه القاعدة على غير هذه الأمثلة التي لا يتّضح فيها "المفعول به"، كقولك مثلاً: سَمِعَ بَكرٌ خالدًا، وجادَلَ زيدٌ عَمرًا، ووَلَدَت المرأةُ طفلاً، وأنجبت عالِمًا... الخ؟؟؟

فهل المرأة هي مَن وقع منها فعلُ الولادة والإنجاب على (الطّفل) و(العالِم) في حال

---

[1] انظر: الاندلسي، ابوحيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨، ج٣، ص١٣٥٢.

إعرابهما "مفعولاً به"؟ وإذا أُعربا "مفعولاً مطلقًا"، فهل الفِعل الحاصلُ من الولادة والإنجاب فعلٌ للخالق أو للمخلوق؟ وهل وقع في (سَمِعَ بَكْرٌ خالدًا) فعلٌ من الفاعل على المفعول؟

وهل الجدال في (جادلَ زيدٌ عَمرًا) خاصٌ بالفاعل دون المفعول، أم أنّ المجادلة عمليّة تَشاركٍ بين الاثنين؟ وإذا كان ذلك كذلك، فَمَن الفاعِلُ وَمَن المفعولُ به؟ وإذا لم يكن كذلك، فماذا نُعرب (عَمْرًا): مفعولاً مطلقًا أم مفعولاً به؟

لكنّ المسألة في هذا المثال واضحة عند النحويين؛ إذْ تَمّ إسنادُ أَصْلِ (جادَلَ) –أي الجدال– إلى زَيْدٍ، وهو –أي جادَلَ– في الوقت نفسه متعلّقٌ بِعَمْرو، وتعلّقُه به كما يقول الرّضي "لأجلِ المشاركةِ التي تَضَمّنها؛ فانتصب الثاني لأنّه مشارَك في الضّرب لا لأنّه مضروب، والمشارَك مفعول"[1]، وهذا فهم في المعنى دقيق.

أمّا في قولك (سَمِعَ بَكْرٌ خالدًا)، فإنّ مفهوم الجملة يعني: صاحَ أو تَكَلّمَ خالدٌ، لكنّ السّماع مستدٌ إلى (بَكْر)، وخالدٌ في المعنى مسموع، لذلك أُعربَ مفعولاً به.

وكيف يمكنُ لمعربٍ أنْ يعربَ: خلقَ اللهُ السّمواتِ خلقًا؟ هل يتعدّد هنا المفعول المطلق بناءً على ما التزمه بعض المعربين من أنّ السّمواتِ مفعولٌ مطلقٌ؟ ومثله: خطّطَ المهندسُ الحديقةَ تخطيطًا حسنًا، وبنى زيدٌ البيتَ بناءً محكمًا...الخ.

لعلّ الوقوف على كثير من الأمثلة التي تَخرج مِن إسار مَن وقع عليه فِعل الفاعل، يؤدّي إلى الخروج على القواعد التي قعّدها النّحويّون، وبالتالي فلا يكون ثَمّة منهج مطّرد يُحْكِم القواعد على الأمثلة إحكامًا تامًا، وعليه، فإنّ ما أَوْردتُه مِن المحاورة بين البَطَلْيَوسي ورجل الأدب في جدليّة التعدّي بين النّحويين والأصوليين، له أهمّيته في تأصيل العلوم وتقعيد قواعدها؛ لأنّ حَمْل علومٍ على أُصولِ عُلومٍ أُخرى فيه خَلطٌ واضطراب وابتعاد عن ثبات القواعد واطّرادها.

لذلك، فإنّه إذا كان (زيدًا) في قولك: ضربتُ زيدًا مفعولاً به بالنسبة لمن ضربَ زيدًا،

---

(1) شرح الشافية للرضي الأستراباذي، ٩٦/١.

فإنّ (السّموات) في قوله تعالى "خَلَقَ اللهُ السّمواتِ" مفعولٌ به بالنسبه لله سبحانه وتعالى، لأنّها كلّها ذاتها وصفتها من فعله جلّ وعزّ، وذلك لأنّ ما لم يكن موجودًا ثمّ وُجِد بفعل موجِد، هو مفعول به بالنّسبة للمُوجِد، لأنّه هو القادر على إنشائه وإيجاده، كقولك: أنشأت كتابًا، ورسمتُ لوحةً، فكلّ ذلك تحت سيطرتك وإيجادك، وعليه فـ "كتابَ الحيوان" في قولك: ألّف الجاحظ كتابَ الحيوان: مفعولٌ به بالنسبة لموجده (الجاحظ)، وفي قولك: حقّق عبد السلام هارون كتابَ الحيوان: مفعولٌ به بالنسبة لمن وقع منه الفعلُ عليه، وهكذا.

وعليه، فإنّه لمّا كانت مقاصد علم النحو تقوم على أساس ضبط اللسان من الوقوع في اللّحن، فإنّ (السّموات، والأناسيَّ، وكتابًا، والصّالحاتِ) في الأمثلة: خَلَقَ اللهُ السّمواتِ، و خَلَقَ اللهُ الأناسيَّ، وأنشأتُ كتابًا، وعملوا الصّالحاتِ- تجري مجرى زيد في: ضربتُ زيدًا، وإن لم يقع عليها فعل الفاعل[1]، لأنّ المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل أو ما جرى مجرى الواقع.

إنّ هذا المسلك يطرد القواعد ولا يشتّتها، ومن هذا المنطلق أجاب الشّيخ تاج الدّين التّبريزي (ت ٧٤٦هـ) أنّه لا يسلّم أنّ من شَرط المفعول به وُجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل، وإنّما الشّرط توقّف عقليّة الفعل عليه، سواءٌ كان موجودًا في الخارج نحو: ضربتُ زيدًا أو ما ضربته، أم لم يكن موجودًا نحو: بنيتُ الدّارَ، فإنّ الأشياء متعلّقة بفعل الفاعل بحسب عقليّته، ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد، وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولاً به[2].

وأعتقد أنّ هذه الكلمة من التّبريزي فيها قولٌ فَصْلٌ في التخلّص -في مسائل معيّنة- من جدليّة الشّكل عند النّحويين ومضمونها عند الأصوليين، تُطرد القواعد ولا تشتّتها، وتسير بالمتعلّمين على الجادّة، بما ينسجم وكلام العرب.

---

(١)انظر: محمّد حسن عوّاد، (رأي في المفعول المطلق)، ص١٧٢-١٧٣.

(٢)انظر: السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج٤، ص١٠٠.

مصطلح "المفعول":

إذا كان جمهور النحويين يطلقون على "المفعول المطلق" مفعولاً مطلقًا، فلأنّه من بين المفعولات الأخرى لا يَحْتاج إلى جارٍّ بعده، فهو "المفعول الحقيقي؛ لأنّ الفاعل يُحْدثه ويُخْرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفِعل تدلّ عليه، والأفعالُ كلّها متعدّيةٌ إليه سواءٌ كان يتعدّى الفاعلَ أو لم يتعدَّه، نحو: ضربتُ زيدًا ضربًا، وقام زيدٌ قيامًا، وليس كذلك غيره من المفعولين"[1]، أي سواء كان الفعل لازمًا أو متعدّيًا.

وهنا يحصل لَبْس في الدّرس النّحوي؛ فإنّ إطلاق المفعول من غير تقييد بحرفٍ أو كلمة "مطلق"، ينصرف فيه الذّهن مباشرة إلى "المفعول به"، فكما أنّ المفعولات مقيّدات بحرف جرّ، فإنّ "المفعول المطلق" عند النحويين مقيّد بـ "مطلق"، وهو الذي يُقال في حَدِّه: الاسم الذي يُؤتَى به لتوكيد عامله، أو بيان نوعه، أو بيان عدده.

لذلك، فإنّ ما دَرَج عليه الأصوليّون من إطلاق "المفعول" على "المفعول المطلق"، إنّما كان ذلك لأنّ المساحة المباحة له عندهم أوسع منها عند النحويين؛ ذلك أنّه يشتمل على المصدر وما ينوب عنه (المُقتَصَر عليهما عند النّحويين)، وغيرَه من الأسماء الأخرى التي تكون معمولةً للأفعال العامّة، لذلك أثبت السّبكيّ في رسالته هذه أنّ "كلّ مصدرٍ مفعولٌ مطلق، وليس كلُّ مفعولٍ مطلقٍ مصدرًا".

ومع ذلك، وبصرف النّظر عن مباحث الأصوليين في هذه البابة، فإنّ استعمال مصطلح "مفعول مطلق" مقابل مصطلح "مفعول" لا مفرّ منه، حتى يكون هذا القيد "مطلق" مَخْرجًا للمفعول به مراعاةً لشيوعه، "واحترازًا من خلط الدّلالات واضطراب المفاهيم"[2]، لأنّ إطلاق كلمة "مفعول" تنصرف إلى المفعول به لا المفعول المطلق، فكأنّما هي عُرفٌ لغويّ عام.

---

(1) شرح المفصّل لابن يعيش، ١/١١٠.

(2) علي أبو المكارم، الجملة الفعليّة، ص١٦٧.

اللازم والمتعدّي:

إنّ ارتباط "المفعول المطلق" بمسألة اللزوم والتّعدّي له دلالته في رسالة "السّبكي".

فإذا كان النّحويون يقسّمون الأفعال إلى قسمين:

١. فعل لازم: لا يتعدّى أثرُه فاعلَه ولا يتجاوزه إلى المفعول به.

٢. فعل متعدٍّ: يصل إلى المفعول به بغير حرف الجرّ.

فإنّ الفعل لازمًا كان أو متعديًا، عامًّا كان أو خاصًّا- يصلُ إلى المصدر المفعول المطلق أو ما ينوب عنه، على طريقة النّحويين في بحث اللازم والمتعدّي، دونما حاجة إلى بَسْط تفريعاتهم في هذا المقام.

أمّا الأفعال عند الأصوليين -فكما عرضها السّبكي- تنقسم إلى قسمين: أفعالٍ عامّة، وأفعالٍ خاصّة، وليس ثمّة مشكلة في الأفعال الخاصّة، فهم يلتقون فيها مع النحويين في بحث اللازم والمتعدّي، بيد أنّ المغايرة بينهم تتصل بالأفعال العامّة، المرتبطة بأفعال الخالق وأفعال العباد.

ولمعرفة تعدّي الأفعال العامّة أو لزومها، فإنّه يُنظَر إليها من حيث مدلولُها، فهي يُعبَّر بها تارةً عن الفعل المتعدّي، وتارة أخرى عن الفعل اللازم.

لكنّ مدلولَها أعمُّ من اللازم والمتعدّي، لذلك لا يُوصَف هذا المدلولُ بأنّه لازمٌ ولا بأنّه متعدٍّ، لأنّه يمكن أن يكون واحدًا منهما؛ فالفعلُ (عَمِلَ) مدلولُه مطلقُ العَمَل، وهذا المدلول العامّ لا يتعدّى، لكن إذا أُريدَ به (عَمَلٌ خاصٌّ) تَعَدّى هذا العَمَلُ الخاصّ لا مُطلقُ العمل.

ثَمّة فرقٌ بين قولك: عَمِلتُ الخلَّ وخَلَّلتُ الخَلَّ؛ ففي الثاني أردتَ بالعمل عملاً خاصًّا فتعدّى إلى ما بعده، لا مُطلق العمل الموجود في المثال الأول، ومثله عملتُ طعامًا وأكلتُ طعامًا، إذْ أردتَ بالأكل معنىً خاصًّا فتعدّى، ولم يتحقّق هذا المعنى في المثال الأول المنصرف إلى مطلق العمل.

من هنا نشأ الخلاف في تعدّي الأفعال العامّة ولزومها، وصار المنصوب في الأفعال

العامّة التي ليس لها دلالة خاصّة يُعربُ مفعولاً مطلقًا، في حين إذا تَخَصّصت صارت كالأفعال الخاصّة المتعدّية، فينصب ما بعدها على المفعول به على طريقة النحويين.

وعليه، فإنّ الأفعال العامّة موجودةٌ بالفعل، بعكس الأفعال الخاصّة (كالضّرب والأكل والشّرب)، فإنّها ليست موجودةً بالفعل بل الفعل واقع عليها.

* * *

مؤلف الرّسالة:

الإمام تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكيّ (٧٥٦هـ)

هو الإمام، الفقيه، الحافظ، المفسِّر، النّحويّ، اللغويّ، الشّيخ أبو الحسن، تقيّ الدّين، عليّ بنُ عبد الكافي، السُّبْكيّ[1].

وُلد بـ (سُبْك)[2] سنة (٦٨٣هـ)، وقَدِم به والده[3] إلى القاهرة، فتتلمذ فيها على كبار العلماء والأئمة؛ فأخذ الحديث عن الحافظ شرف الدّين الدِّمياطي (ت ٧٠٥هـ)، والفقهَ عن شيخ الشّافعيّة نجم الدّين بن الرِّفعة (ت٧١٠هـ)، وحفظ "التنبيه" لأبي إسحاق الشّيرازي (ت٤٧٦هـ)، والأصولَ عن الإمام النّظّار علاء الدِّين الباجي (ت٧١١هـ)، وقرأ النحوَ والعربيَّةَ على الشيخ الإمام أبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وصَحِب في التّصوّف الإمام ابنَ عطاء الله السّكندري (ت ٧٠٩هـ)، وقرأ القراءاتِ على الشيخ تقيّ الدِّين بن الصّائغ (ت ٧٢٠هـ).

كان رحمه الله ذا حافظة قويَّة، مكَّنَتْه أنْ يكون بارعًا في الفقه والأصول والعربيّة وشتّى أنواع العلوم، فغدا عالماً نحريراً يُشارُ إليه ويُرحل؛ فقد تَفَقَّه به جَماعةٌ من الفقهاء والأئمة الكبار، كالشّيخ جمال الدّين الإسنوي (ت ٧٧٢هـ)، والقاضي شمس الدّين بن النقيب (ت ٧٤٥هـ)، وسمع منه الحفاظُ الذين طارت شهرتهم فعمّت الآفاق:

---

(١) اعتمدت في ترجمة السّبكي على: السّبكي، تاج الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ج١٠، ص١٣٩- ٣٣٨، وابن قاضي شهبة، طبقات الفقهاء الشّافعيّة، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، ج٢، ص١١٦-١٢٠، وله تراجم في: طبقات الشافعيّة للإسنوي ج٢، ص٧٥، وطبقات القرّاء لابن الجزري ج١، ص٥٥١، والدّرر الكامنة لابن حجر ج٣، ص٦٣، وبغية الوعاة للسّيوطي ج٢، ص١٧٦، وطبقات المفسرين للداوودي ج١، ص٤١٢، وشذرات الذهب ج٦، ص١٨٠، والبدر الطالع ج١، ص٤٦٧، وغيرها.

(٢) بضم أوله وسكون ثانيه: اسم موضع، من أعمال الشّرقية في مصر (الحموي، ياقوت، معجم البلدان، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧، ج٥-٦، ص١٩).

(٣) القاضي الكبير زين الدين السّبكي، له ترجمة في طبقات الشّافعيّة الكبرى للتاج السّبكي، ج١٠، ص٨٩-٩٤.

أبو محمدٍ البِرْزالي (ت ٧٣٩هـ)، وأبو الحجَّاج المِزِّي (ت ٧٤٢هـ)، وأبو عبد الله الذّهبي (ت ٧٤٨هـ) وغيرهم كثير.

وتقلّد وظائف علميّة وقضائيّة؛ إذْ أفتى وصنّف ودرّس في القاهرة بالمدرستين المنصوريّة والسّيفيّة وغيرهما. ثمّ انتقل إلى الشام، فوليَ قضاء دمشق بعد وفاة القاضي جلال الدّين القزويني سنة (ت ٧٣٩هـ)، "فأزال عَطَلَه، وأزاحَ خَطَلَه، وأصلح فاسدَه، ونَفَّق كاسِدَه" على حدِّ تعبير الأديب ابن فضل الله العمري[1] (ت ٧٤٩هـ). وكذلك أُسنِدت إليه فيها خطابةُ الجامع الأُموي، وهو منصب لا يعتليه إلاّ العلماءُ ذوو الشّأن الكبار. قال الذّهبي لولده التّاج: إنّه ما صَعِد هذا المنبر بعد ابن عبد السّلام أعظمُ منه[2].

ثم انتهت إليه بعد وفاة الحافظ المِزِّي مشيخةُ "دار الحديث الأشرفيّة" بالاستحقاق، قال ولدُه تاجُ الدين: إنّه ما دخلها أعلمُ منه، ولا أحفظ من المِزِّي، ولا أورعُ من النّووي (ت ٦٧٦هـ) وابنِ الصَّلاح[3] (ت ٦٤٣هـ).

وقد روى التاج السّبكي عن الإمام الذّهبي أنّه قال في والده: "كان صادقًا متثبتًا، خيِّرًا ديِّنًا متواضعًا، حَسَنَ السَّمتِ، مِن أوْعية العلم، يَدْري الفقهَ ويُقرِّره، وعلمَ الحديث ويحرِّره، والأصولَ ويقرِئُها، والعربيَّة ويحقّقها... وقد بقي في زمانه الملحوظ إليه بالتحقيق والفضل"[4].

عاد الإمام السّبكي إلى القاهرة بعد علّةٍ أصابته، وبقي فيها لم يغادرها إلى أنْ وافته

---

(١) انظر: العمري، ابن فضل الله، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق محمد خريسات وآخرين، ط١، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، ٢٠٠١، ج٥، ص٥١١.

(٢) السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص١٦٩.

(٣) السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص١٦٩، ودار الحديث: بناها في سوق العصرونيّة القديمة بدمشق- الملك الأشرف موسى بن العادل الأيوبي (ت ٦٣٥هـ) سنة (٦٣٤هـ)، فنسبت إليه، وكان الشيخ ابن الصّلاح (ت ٦٤٣هـ) أوّل من تسلّم مشيخة الدار، والنّووي (ت ٦٧٦هـ) رابعهم بعد أبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، والحافظ المِزّي (ت ٧٤٢هـ) التاسع منهم. انظر: النعيمي، عبد القادر، الدارس في تاريخ المدارس، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠، ج١، ص١٥ وما بعدها.

(٤) السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص١٤٨.

المنيّة سنة (٦١ ٧ هـ). تغمّده الله برحمته ورضوانه، وأسكنه فسيح جنانه.

كان السّبكيّ فضلاً عن كونه علمًا مبرّزًا متفرّدًا في العلوم الشّرعيّة والأصول - إماماً كبيراً في العربيّة. له فيها إسهاماتٌ ومباحثاتٌ دقيقةٌ. إنْ دلّتْ فإنّما تدلُّ على رسوخه في العلم، وطول باعه في العربيّة، ذلك أنّه فقيهٌ حافظٌ مفسّرٌ جَدَليٌّ نظّار، ولا مندوحة لمن حوى هذه العلومَ وغيرَها من أن يكون من المبرّزين في علوم الآلة. قال فيه تلميذه الصّفديّ (ت ٧٦٤هـ) يكشف عن شخصيّته في النّحو والعربيّة: "وأمّا النّحو، فالفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) ترجّل إليه يطلب إعظامه، والزّجّاجيّ (ت ٣٣٧هـ) تكسّر جمعه وما فاز بالسّلامة. وأمّا اللغة، فالجوهريّ (ت ٤٠٠هـ) ما لصحاحه قيمةٌ، والأزهريّ (ت ٣٧٠هـ) أظلمت لياليه البهيمة"[١]. بل إنّه - كما يروي ولده التاج عن تلاميذه - قُدوةُ النّحاة، ورحلةُ الأدب، وترجمان لغة العرب[٢].

ويقول التّاج في حديثه عن تضلّع والده من علوم العربيّة: "وأمّا استحضاره لأبيات العرب وأمثالها ولغتها فأمرٌ غريب، لقد كانوا يقرؤون عليه "الكشّاف"[٣]. فإذا مرَّ بهم بيتٌ من الشّعر، سَرَدَ القصيدةَ غالبها أو عامّتها من حفظه، وعزاها على قائلها، وربّما أخذ في ذِكر نظائرها، وأما استحضاره لكتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وكتاب المقرّب لابن عصفور (ت ٦٦٣هـ)، فكان عجيباً، ولعلّه درس عليهما[٤].

---

(١) الصّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، أعيان العصر وأعوان النّصر، تحقيق علي أبو زيد وآخرين، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٨، ج٣، ص٤١٩.

(٢) السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص١٦١.

(٣) للإمام تقي الدين السّبكي كتاب على الكشّاف عنوانه: "سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف". يعود سبب تأليفه إلى أنّه لمّا انتهى إلى الكلام على قوله تعالى "إنّه لقول رسول كريم" في سورة التكوير، أعرض عنه، وكتب كتابه المشار إليه وقال فيه: "قد رأيت كلامه على قوله تعالى "عفا الله عنك" (التوبة: ٤٣)، وكلامه في سورة التحريم في الزّلّة، وغير ذلك من الأماكن التي أساء أدبه فيها على خير خلق الله تعالى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأعرضت عن إقراء كتابه حياءً من النبي صلى الله عليه وسلم، مع ما في كتابه من الفوائد والنّكت البديعة".

انظر: السّبكي، تاج الدّين (ت٧٧١هـ/١٣٦٩م)، معيد النّعم ومبيد النّقم، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٨٠-٨١.

(٤) السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص١٩٨.

رسائله في العربية :

لقد غلبت العلوم الشرعيَّة والأصول وما هو من بابتها على شخصيَّة الإمام تقيّ الدّين السُّبكي، فكانت له فيها مطوَّلاتٌ وشروحٌ[1]. لذلك، فإنَّ إسهامه في العربيَّة جاء من خلال رسائلَ تعالج قضايا محدّدة في اللغة والنّحو، ذاتِ صلةٍ وثيقةٍ بعلوم الشّرع والدِّين. وأذكر هنا ثَبَتًا بما تَيسَّر لي الاطلاع عليه، مرتباً على حروف الهجاء:

١- الاتّساق في بقاء وجه الاشتقاق.

٢- أحكام (كلّ) وما عليه تدلّ[٢].

٣- الإعمال في معنى الإبدال[٣].

٤- الإغريض في الحقيقة والمجاز والكناية والتعريض.

٥- الاقتناص في الفرق بين الحصر والقصر والاختصاص.

٦- الإقناع في الكلام على أنَّ (لو) للامتناع[٤].

٧- الألفاظ: هل وضعت بإزاء المعاني الذّهنية أو الخارجية ؟

٨- أمثلة المشتق: أرجوزة أسماها "لمعةُ الإشراق في أمثلة الاشتقاق"[٥].

٩- بذل الهمَّة في إفراد العَم وجمع العمَّة[٦].

١٠- بيان حكم الرَّبط في اعتراض الشَّرط على الشرط[٧].

---

(١)انظر مصنّفاته: السّبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص٣٠٧- ٣١٥. وهي بين رسائل قصيرة ذات موضوع محدّد، ومجلّدات ضخمة تعالج علومًا بطولها. وهي في جملتها تزيد على (١٥٠) مئة وخمسين كتابًا.

(٢)طبع مرتين: الأولى في مصر بتحقيق الدكتور جمال عبد المعطي مخيمر سنة ١٩٨٥، والثانية في العراق بتحقيق طه محسن سنة ٢٠٠٠.

(٣)قُمْتَ بتحقيقِها، وقُبِلَت للنّشر في مَجلّة الأَحْمَديّة - دُبي (العدد ٢٥).

(٤)أدرجها التاج السّبكي في طبقاته، ٢٧٧/١٠-٢٨٠.

(٥)انظر: الطبقات للسّبكي، (١٨٦/١٠-١٩٠).

(٦) انظر: السّبكي، تقيّ الدين، فتاوى السّبكي، تحقيق حسام الدين القدسي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢، ٨٧/١-٩١.

(٧)حُقّقت ضمن رسالة جامعيّة في جامعة أم القرى بمكّة المكرّمة، سنة ١٤١٤هـ.

١١- بيانُ المُحتمَل في تَعديةِ (عَمِلَ)[1].

١٢- التعظيم والمِنّة في "لتؤمِنُنَّ به ولتنصرُنَّه"[2].

١٣- التّهدّي إلى معنى التّعدّي، وهي الرّسالة التي بين أيدينا.

١٤- حِكمة وضع الظاهر بدل المضمر في "استَطعَما أهلَها"[3].

١٥- الحِلم والأناة في إعراب "غير ناظرين إناه"[4].

١٦- الرّفدة في معنى وَحدَه[5].

١٧- مسألة في الاستثناءات النّحويّة[6].

١٨- مسألة لغوية في "يُهَريق الماء"[7].

١٩- مسألة نحوية: هل يقال العشر الأواخر؟[8].

٢٠- مسألة نحوية فقهية: طلّقتكِ إنْ دخلتِ الدار، وإنْ دخلتِ الدار طلقتكِ[9].

٢١- مسألة نحوية فقهية: هل يقال: ما أعظم الله[10]؟!

٢٢- مَن أقسطوا ومَن غَلَوا في حُكم من يقول (لو)[11].

---

(١)أدرجها السّيوطي في: الأشباه والنظائر، ٤/٩٢-٩٩.

(٢)مدرجة في "فتاوى السّبكي"، ١/٣٨-٤١. ونشرها الشيخ علي أسعد رباجي ضمن مجموعة رسائل بعنوان: الرسائل المصطفيّة في الرسائل المحمّدية.

(٣) مدرجة في "الأشباه والنظائر" للسّيوطي، ٤/١٠٢-١٠٤.

(٤) مدرجة في "فتاوى السّبكي"، ١/٩٥-١٠٢، و"الأشباه والنظائر" للسّيوطي، ٤/١٢٥-١٣٣.

(٥)أدرجها السّيوطي في "الاشباه والنظائر"، ٤/١١٢-١١٧، وأدرج بعضها في عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، تحقيق سلمان القضاة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٤، ٢/٣٨٦-٣٨٧. ونشرها الدكتور عبد الإله نبهان في مجلة التراث العربي، ع١٧/١٩٨٤.

(٦)طبعت مع رسالة (نيل العلا بالعطف بـ (لا)) في كتاب واحد، بتحقيق الدكتور جمال عبد المعطي مخيمر، ١٩٨٩.

(٧)انظر: فتاوى السّبكي، ٢/٦٣٢-٦٣٥.

(٨)انظر: السابق، ٢/٦٤١-٦٤٢.

(٩) انظر: السابق، ١/٢٥-٣١، ٢/٦٤٢-٦٤٤.

(١٠)انظر: السابق، ٢/٣٢٠-٣٢٣، والأشباه والنظائر للسّيوطي، ٤/١٠٨-١١٠.

(١١)أدرجها السّيوطي في عقود الزّبرجد، ٣/٤٥٨-٤٦٢.

٢٣- نيلُ العُلا بالعطف بـ (لا)[1].

٢٤- وَشْيُ الحُلَى في تأكيد النفي بـ (لا).

ومَن يُطالع في "فتاوى السُّبكي" ويُمعن النظر فيها، يَلوح له مدى اهتمام الإمام السبكي بعلوم العربية؛ فقد حوى كثيراً من المسائل اللغويّة والقواعد النحويَّة، التي هي أدواتٌ مُجلّية بين يدي أبحاث الفقه والتفسير[2].

وللشّيخ تقيّ الدّين آراء متفرِّدةٌ في البيان والنحو، ذكر التّاجُ السّبكي بعضاً منها في "الطبقات"[3]، مثل: الجارّ والمجرور يأتي عمدةً في الكلام، وتقديمُ المعمول يفيد الاختصاص، والاختصاصُ غيرُ الحصر، وتعميمُ النكرة في سياق النّفي يكون باللزوم لا بالوضع، وشبهُ الجملة إذا وقع خبراً يكون خبراً دون تقدير "كائنٍ" أو "استقرّ"، و(مَن) الاستفهامية ليست للعموم في الإفراد بل للماهيّة، وقولُك: مَن عندك؟ يُطلبُ به التصوّرُ لا التّصديقُ، والجوابُ فيها مُفردٌ لا مركّبٌ، ولا يُقدّر له مبتدأٌ ولا خبرٌ.

رسالة التهدّي :

تعدّ هذه الرسالة التي عالج فيها الإمام السّبكي لطيفة من اللطائف اللغويّة، واحدةً من بين الرّسائل الكثيرة التي اختلطت فيها مصطلحات العلوم المختلفة، ذلك أنّه فضلاً عن إمامته في الفقه والأصول، كان ذا دراية منقطعة النّظير، وإتقانٍ لعلوم أُخرى ومنها عِلم النّحو والعربيّة، وعِلمُ المنطق الذي يقول شيخُ السّبكي سيف الدّين

---

(١) أدرجها السّيوطي في الأشباه والنظائر، ٤/ ١١٧-١٢٥. وطبعت بتحقيق الدكتور جمال عبد المعطي مخيمر، ١٩٨٩.

(٢) للباحث سعيد بن خلف أطروحة علميّة، كتبها في كليّة اللغة العربيّة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، بعنوان: "آراء تقيّ الدين السّبكي النحويّة والتّصريفيّة في كتابَيه "الفتاوَى" و "إبراز الحِكَم" جمعًا ودراسة". وللباحثة نورة أمين البساطي أطروحة أخرى بعنوان: "تقيّ الدين السّبكي وجهوده النحويّة" مع تحقيق رسالته "بيان حكم الرّبط في اعتراض الشّرط على الشّرط". تقدّمت بها لنيل درجة الماجستير في كليّة اللغة العربيّة بجامعة أم القرى سنة ١٤١٤هـ. لم أتمكّن من الظّفر بهما.

(٣) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج١٠، ص٢٨٧، ٣٠٤.

البغدادي (ت ٧٠٥هـ) فيه: "لم أرَ في العَجَم ولا في العَرَب مَن يَعرف المعقولاتِ مثلَه"[1].

اعتمد السّبكي في الرّسالة على علم المنطق مستخدمًا بعض المصطلحات مثل: الذّات، والجوهر، والعَرَض، والعالَم، والعلّة، وغيرها، كما أنّ اعتماده على مبحث "الحقيقة والمجاز" من مباحث علم أصول الفقه، كان واضحًا جليًّا عندما تحدّث على الأفعال العامّة والأفعال الخاصّة، وبوحي من هذه الأفعال كان ثَمّة تداخل في مصطلحات المفعول به والمفعول المطلق، وأيّ منهما يطلق عليه مصطلح "المفعول" من غير تقييد؟!

أصلُ هذه الرّسالة سؤالٌ طَرَحَه أحَدُ الحاضرين في مَجلسٍ للشّيخ تقيّ الدّين السّبكي سأله فيه: لِمَ لا قِيلَ في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًا ﴾ [المؤمنون:٥١]: كلوا طَيِّبًا واعملوا صالحًا؟ فأجابه: لو قال ذلك لاَحتَمَل "طيّبًا" أنْ يكونَ مفعولاً به معنًى لمصدرٍ محذوفٍ (نعتًا)، والتقدير: كلوا أكلاً طيّبًا. فنازعه السّائل بقوله: اعملوا صالحًا، فأجابه: لا، لأنّ الصّالح هو نفسُ العمل، كالصّلاة فإنّها نفسُ فِعلِ المصلّي وعَمله لا معموله.

ولمّا طال الحديث في المجلس، وأفضى إلى جدال واعتراض، أخذ السّبكي في الردّ على المتسائلين المعارضين بكتابة هذه الرّسالة القيّمة، التي لم يخرج فيها عن طريقة الأصوليين في تقسيمه الأفعال إلى قسمين: عامّة وخاصّة، وما يحدث في "الأفعال العامّة" عن فِعل الفاعل من ذاتٍ، وهذا لا يكون من فعل العباد لأنّ الذّوات ليست من فعلهم، وما يحدث فيها عن فِعل الفاعل من الصّور الصّناعيّة في المحاريب والتّماثيل، وهذه ليست مادّتها من فعل العباد كالخشب والحديد مثلاً، وإنّما فِعلهم ما حصل بأثر الصّنعة فصار جسمًا وصورة، فجعل السّبكي أربع مراتب ينظر فيها في الأفعال العامّة، وهي المعاني الأربعة: المعنى اللازم لها، والمعنى المتعدي، وما يحدث عن فعل الفاعل من ذات، وما يحدث عن فعله من الصّور الصّناعيّة.

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ج١٠، ص١٦٧.

لذلك. وجد أنّ الفعلَ (عَمِلَ) -من الأفعال العامّة- إنْ كانَ مَعمولُه ذاتًا أو صِفةً غيرَ صناعيّةٍ تَعَدّى؛ وذلك إذا انْتَسَبَ إلى الله تعالى. وتَسميةُ ما تَعدّى إليه في هذه الحالةِ مفعولاً به على مقتضى صناعةِ النّحو. وإلاّ فهو مفعولٌ مطلقٌ.

وإنْ كان معمولُها صفةً صناعيّةً، فيصحّ إعرابُه "مفعولاً به" لوقوع الفعل، ويَصِحّ جَعْلُه "مفعولاً مطلقًا" كالذّات على سبيل المجاز.

وإنْ كان معمولُها ليس ذاتًا ولا صفةً طبيعيّةً ولا صناعيّةً، لم يكن إلاّ نفسَ العمل؛ فلا تكون متعدّيةً بل تكون لازمةً كقوله: ﴿ اعْمَلُوا صالِحًا ﴾ [المؤمنون:٥١]. وعَمِلتُ صلاةً وصومًا ونحو ذلك.

ويرى أنّه لا فرق بين قولك: عَمِلتُ صلاةً وبين: صَلّيتُ صلاةً؛ فكلٌّ منهما لازمٌ. وذهب إلى أنّ مَنْ يزعم خلافَ ذلك لم يَعرفِ النّحوَ ولا المفعولَ من وجهة نظره التي لا تُوافق هَوًى عند النحويين. لذلك ذهب إلى أنّك لو قلتَ: صلّيت الظُّهْرَ، فإنّ انتصابه يكون على المصدر كقولك: رَجَعَ القَهْقَرَى؛ لأنّ الظُّهْرَ نَوْعُ الصّلاة. ويرى أنّه لا يَصِحّ أنْ يكونَ مفعولاً به إلاّ على نوعٍ من المجاز، ولا ضرورة إليه.

أمّا الأفعال الخاصّة، فهي ضربان كذلك: متعدّية ولازمة، وهي عنده الأكثر مثل: قامَ وقَعَدَ وخَرَجَ في اللازم، وضَرَبَ وأكَلَ وشَرِبَ في المتعدّي. ويرى[1] أنّه إنّما كَثُر هذا الضّرب الخاصّ لازمًا ومتعدّيًا؛ لأنّه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاصّ، والأمرِ به، والنهيِ عنه، ونحو ذلك.

والسّبكي مع أنّه كان يدور في فلك النحويين في بعض الأحيان، إلاّ أنّه كان يمثّل رأي الأصوليين خير تمثيل في الأفعال العامّة والخاصّة. ولعلّ الفرق بين الفريقين يعود إلى الفرق بين الشّكل والمعنى؛ فإذا كان الأصوليّون اعتمدوا المعنى في تخريج الأمثلة وإعرابها. فلا شكّ أنّ النّحويين كان معيارُهم في ضَبْط القواعد، المُتمثّلُ في المصطلح وتسويغ الحركات الإعرابيّة هَادِيَهم ودَليلَهم في تَخْريج الأمثلة وإعرابها.

---

(١)انظر: السيوطي. الأشباه والنّظائر في النحو. ج٤، ص٩٧.

القسم الثاني: النصّ المحقّق

منهج التحقيق :

للإمام تقيّ الدّين السّبكي رسالتان -من بين رسائل كثيرة في الشّريعة والعربيّة- أوردهما ولده التّاج السّبكي في "طبقات الشافعيّة الكبرى"[1]. الأولى: (التهدّي إلى معنى التعدّي)، والثانية: (بيان المحتمَل في تعدية عَمِل). قال فيهما الإمام السّيوطي في مصنّفه (الحاوي للفتاوي): "وقد رأيتُ للشّيخ تقيّ الدّين السّبكي في هذه المسألة -يقصد مسألة (خلقَ اللّه السّمواتِ)- بخصوصها تأليفين نفيسين. أحدهما مطوّل سمّاه (التهدّي إلى معنى التعدّي) أتى فيه بنفائس وغرائب. ثمّ لخّصه في كتاب أخصر منه سمّاه (بيان المحتمَل في تعدية عَمِل)"[2]. ولعلّ من يُمعن النّظر في الرّسالتين يَلحظ أنّ رسالةَ "التّهدّي" هي الملخّصة من الأخرى، لا ما ذهب إليه السّيوطي.

وقد رجعت في تحقيق هذه الرسالة إلى مخطوطين:

الأوّل: مجموع يحتوي على غير رسالة للسّبكي، تبدأ فيه رسالة "التهدّي" من بداية الورقة (٦٠أ)، وتنتهي بنهاية الورقة (٦٣أ)، وفي كلّ ورقة صفحتان، في كلّ صفحة (٢٥) خمسة وعشرون سطرًا. وكُتب المجموع بخطّ واضح مقروء اعتاصت[3] فيه بعضُ الكلمات، وذلك فيما يتّصل بالرّسم من تسهيل الهمز تارة وحذفه أخرى، واستخدام الرّموز للدلالة على بعض الكلمات، فضلاً عن اتّصال الكلام بعضه ببعض دون ترقيم أو تفقير. وقد رمزت له بالرّمز (م).

الثاني: مخطوط يتكوّن من ستّ صفحاتٍ (٢١٢a-٢٠٩b) كما هو مثبتٌ على صفحةِ حقوقِ الملكيّة- ضمن مجموع مُستنسخ عن (ميكروفيش)، مَصدره المكتبة

---

(١) انظر: ج١٠، ص٣١٢.

(٢) السيوطي، الحاوي للفتاوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢، ج١، ص٢٠٧-٣٠٨.

(٣) اعتاص الأمر: لم يهتدَ فيه لجهة الصّواب، والكلمة العَوصاء: الغريبة.

البريطانيّـةُ (قـسمُ المجموعـاتِ الـشّرقيّةِ والمكتبـةِ الهنديّـةِ). رمـزتُ لـه بـالرّمزِ (ب).
ونَسَخَه العبدُ الفقيرُ إلى اللهِ تعالى عبدُ المؤمن السّبّاك سنة (٧٦٩هـ) تسعٍ وستّين وسبعِ مئةٍ للهجرة، أي بعد موت المؤلّف بثلاثَ عَشْرةَ سنةً. ولمّا كان المجموعُ (م) أكثرَ وضوحًا من المجموع (ب)، فقد جعلتُه أصلاً اعتمدتُ عليه في المقابلة.

وكنتُ تحرّيتُ في البحث عن نسخةٍ مطبوعةٍ من هذه الرّسالة القيّمة للإمام السّبكي، قام بنشرها أحد الباحثين المخلصين المنشغلين بإحياء التراث ونَشْره، فلم أظفر بشيء من ذلك في حدود ما علمتُ وبحثتُ؛ ذلك أنّ هذه الرّسالة كما وَصَفها أحدُ العلماء الأجلاء "تتميّز بصعوبةِ عباراتِها، وعُمقِ المعاني والقضايا التي تَحَدّث عنها الإمام السّبكي، وعُسْرِ فهمِ المرادِ في كثير من المواطن بسهولة، إضافة إلى وُجودِ بعضِ الخللِ في أسلوبِ الرِّسالة، ووجودِ بعضِ التراكيبِ المضطربة، أو الأساليبِ والتراكيبِ التي كانت سائدة في تلك الحقبة التاريخيّة، ثُمّ لم تعد مستعملة بعد ذلك حتى عصرنا الحاضر".

ومع ذلك، فقد حَرَصتُ على إخراج النّص بصورةٍ حَسَنةٍ؛ فقمتُ بتصويبِ الأخطاء مبيّنًا وَجْه الصّواب فيها، وضبطِ النّصّ وتفقيره بحسب مقتضيات المعنى والسّياق، وتوثيقِ الآيات القرآنيّة، وتَخْريج الآراء النحويّة في مظانّها من كتب النّحويين، وتَرْجَمة الأعلام، وشَرْح بعض المصطلحات التي استخدمها السّبكي في الرّسالة، والتّعليقِ على بعض المواطن التي مسّت الحاجةُ إلى التّعليق عليها، وتوضيح ما كان مبهمًا من خلال رَبْطِ أجزاء النّص وعناصره ببعض.

نماذج من المخطوط

اعلم ٨ او ٩ جمادى الاولى ٧٤٣ انتهى الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي
مزيده الحمد لله حق حمده وشكره على عدد مخلوقاته ومعلوماته وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى اله افضل صلواته وعلى سائر الانبيا والصالحين
وسلم تسليما بسم الله الرحمن الرحيم التهدي الى معنى التعدي
الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم وبعد
فاني قد دعيت الى درس في اول اجلاسي فجرى الكلام فيه في تفسير
قوله تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا فقال بعضهم
لم لا قيل وكلوا طيبا واعملوا صالحا فقلت لو قال ذلك لاحتمل طيبا ان
يكون مفعولا به بمعنى المصدر المحذوف وعبرت بقولي معنى المصدر المحذوف
لانها عبارة اكثر المعربين وان كان المنقول عن سيبويه في امثال ذلك
انه حال ويحصل الفعل متعديا الى ضمير المصدر فقال بعض الحاضرين
هكذا قوله واعملوا صالحا فقلت لا لان الصالح هو نفس العمل كالصلاة
فانها نفس فعل المصلي وعمله لا معموله فنازع المعترض في ذلك وقال
بل معموله وبدا انها معمول بها وطال النزاع في ذلك وكون عمل يتعدى
او لا يتعدى فقال اخر من الحاضرين قال تعالى يعملون له ما يشاء من
محاريب وتماثيل فاخذت افرق بين الذوات والصفات فلم يتسع الوقت
لذلك ثم بلغني عن بعض الفضلاء ممن لم يكن حاضرا في ذلك المجلس
تعجب من هذا البحث وعن اخر كبير انه احتج بقوله اعمل سابغات فتعجبت
من هولاء الفضلاء كيف يتسرعون الى مثل هذا الكلام واقتضى ان اكتب
ما عندي في ذلك ليستفيده من له بصيرة فاقول وبالله التوفيق
الافعال على قسمين احدهما الافعال العامة مثل عمل وفعل وصنع
ونحوه يعبر بها تارة عن فعل متعد وتارة عن فعل لازم ومدلولها
اعم من المتعدي واللازم والاعم من شيئين لا يوصف بشيء منهما
فمدلولها الاعم لا يوصف بانه متعد ولا بانه لازم الا باعتبار ما يمكن
ان يكون كذلك [illegible]

الصفحة الأولى (م)

المصدر الى معنى قايم بالفاعل غير صادر عنه كالنوم والحذر والى صادر عنه كالضرب والحط حقيقة كان كما ذكرناه او مجازا كان كقولنا مات زيد موتا واقول ان المصدر مطلقا لابد ان يكون قايما بالفاعل او نسبة بينه وبين غيره ولا يحتاج الى التقييد بالمجاز لان الموت قايم على ما سند اليه الفعل وهو المراد بالفاعل وتسميته فاعلا اصطلاح ولهم راي ان لحقيقته فاعلا ما يسمى فاعلا من صدر منه الفعل سوا كان صدوره منه بفعله حقيقة كفعل الله تعالى او بكسبه كفعل العباد والافعال العامة وهي الفعل والعمل والصنع اذا لم يرد بها معنى التعدي كانت من قبيل اللازم يحكم لها بحكمه خاتمة من الافعال المتعدية ما يشبه اللازم لخفا وجه التعدي فيه وذلك نحو قال قايل تقول قلت زيد منطلق تحكي الجملة بقولك قلت وتكون الجملة في موضع المفعول به والتعدي في ذلك ظاهر وتقول قلت قولا فيحتمل ان ينتصب على المصدر وان يكون مفعولا به ان جوزنا اعمال القول في المفرد ولكنا قدمنا ان المفعول به لابد ان يكون غير الفاعل مجاورا له سوا كان اثرا له كالمخلوق او محلا كالمضروب والقول قد يقال انه المقول فلا مغايرة ولا تجاوز والجواب ان بين القول والمقول مغايرة فالقول هو التكلم وهو المصدر وهو فعل المتكلم بتحريكه اللسان ونحوه بالصوت المخصوص والمقول هو ذاك الصوت المخصوص فالمغايرة حاصلة وان المجاورة عن الفاعل الى محل اخر ليست حاصلة وهكذا اللفظ والملفوظ بينهما والفرق بينهما ما ذكرناه في القول والمقول واذا قلت قلت قولا او لفظت لفظا جاز لك في اعرابه وجهان باعتبارين ان اردت التكلم اعربته مصدرا وان اردت المتكلم به اعربته مفعولا به هذا ما تيسر ذكره والله اعلم تم الاغريض في الحقيقة والمجاز والتعريض

لابي الحسن التقي السبكي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم اللفظ ينقسم الى حقيقة ومجاز فالحقيقة اللفظ المستعمل

الصفحة الأخيرة (م)

التهدي إلى معنى التعدي

الصفحة الأولى (ب)

بيان المحتمل في تعدية تعمل

الصفحة الأخيرة (ب)

النّص المحقّق:

/٦٠أ/ التَّهدّي إلى معنى التَّعدِّي

[للشّيخ الإمام الربّاني تقيّ الدّين أبي الحسن عليّ بن

عبد الكافي السّبكيّ الشّافعيّ المشار إليه رضي الله عنه][1]

---

(١) في "ب". ولعلها زيادة من الناسخ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله، وصلّى اللهُ على سيّدنا محمّدٍ وآله وصحبه وسلّمَ، وبعدُ:

فإنّي [قد][1] دُعيتُ إلى درسٍ في أوّل إجلاسٍ، فَجَرَى الكلامُ فيه في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ﴾ [المؤمنون:٥١]، فسأل بعضهم: لِمَ لا قيل: كلوا[2] طَيِّبًا واعملوا صالحًا؟

فقلتُ: لو قال ذلك لاَحتمَل "طيّبًا" أن يكونَ مفعولاً به معنًى[3] لمصدرٍ محذوفٍ، وعَبّرتُ بقولي: "معنًى[4] لمصدرٍ محذوفٍ"، لأنّها عبارةُ أكثرِ المُعْرِبين[5]، وإنْ كان المنقولُ عن سيبويه[6] في أمثال ذلك أنّه حالٌ[7]، ويَجْعل[8] الفعلَ متعدّيًا إلى ضمير المصدر.

---

(١) سقط من "ب".

(٢) في "م": وكلوا.

(٣) في "م": معنًا. ويقصد هنا بالمفعول به معنًى: النّعت، أي: كلوا أكلاً طيّبًا.

(٤) في "ب": معنًا.

(٥) يقصد معربي القرآن الكريم انظر على سبيل المثال: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، ٢١٣/١، ٤١٦/٢، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، ٤٠٩/١، ٧٨٧/٢، فثمّة نصّ على ذلك.

(٦) في "م": س، وهو رمز لإمام النّحاة أبي بشر عمرو بن قنبر المتوفّى سنة (١٨٠هـ).

(٧) انظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨، ج١، ص٣٧٠: "باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حال". وذلك قولك: قتلته صبرًا، وأتيته مشيًا وركضًا، ولقيته فجاءة، وكلّمته مشافهةً ...إلخ. وعليه جاء قوله تعالى: ﴿ ثمّ ادعهنّ يأتينك سعيًا ﴾ (البقرة: ٢٦٠)، وقوله: ﴿ادعوه خوفًا وطمعًا﴾ (الأعراف: ٥٦)، وقوله على لسان نوح: ﴿ إنّي دعوتهم جهارًا﴾ (نوح: ٨) ...إلخ. ويعرب سيبويه وجمهور البصريين المصدر حالاً. وورد عن الأخفش والمبرّد أنّه مفعول مطلق لفعل محذوف تقع جملته حالاً، فتأويل قولك: طلع زيدٌ بغتةً: طلع زيدٌ يبغت بغتةً. ومذهب الكوفيين: مفعول مطلق مبيّن لنوع عامله، فالرّكض في قولك: جاء زيد ركضًا، يدلّ على نوع من أنواع المجيء. وانظر: المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج٣، ص٢٣٤–٢٣٥، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٢، ص٥٩، وابن مالك، جمال الدّين، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١، ج٢، ص٢٤٥، والأستراباذي، رضي الدّين، شرح الكافية في النحو، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨، ج٢، ص٧٥–٧٦، والأندلسي، ارتشاف الضّرب، ج٣، ص١٥٧٠–١٥٧١، وابن هشام، مغني اللبيب، ص٧٢٩، والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٩٨–٢٩٩، والصبان، حاشيته على التصريح، ج٢، ص١٧٢–١٧٣، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، حواشيه على أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، ج٢، ص٣٠٥–٣٠٦.

(٨) في "ب": وجعل.

فقال بعضُ الحاضرين: هكذا قوله: واعملوا صالحًا؟ فقلت: لا، لأنَّ الصَّالح هو نفسُ العمل، كالصَّلاة فإنّها نفسُ فِعْلِ المُصلّي وعَمَلِه لا معمولِه، فنازع المعترضُ في ذلك وقال: بل معمولُه، يريد أنّها مفعول بها، وطال النّزاع في ذلك، وكَوْنِ "عَمِلَ" يَتَعَدّى أَوْ لا يَتَعَدّى، فقال آخرُ من الحاضرين: قال تعالى: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ ﴾ [سبأ: ١٣]، فأخذتُ أفرِّقُ بين الذّواتِ والصِّفات، فلم يتَّسع الوقتُ لذلك.

ثُمّ بَلَغَني عن بعضِ الفُضلاءِ مِمّن لم يكن حاضرًا في ذلك المجلس تَعجُّبٌ من هذا البحث، وعن[1] آخرَ كبيرٍ أنّه احتجَّ بقوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [سبأ: ١١]، فتعجّبتُ من هؤلاء الفُضلاء كيف يتسرَّعون إلى مثلِ هذا الكلام، وتَعَيَّنَ أنْ أكتبَ ما عندي في ذلك ليستفيده مَن له بصيرةٌ، فأقول وبالله التوفيق:

الأفعال على قسمين:

أحدهما الأفعال العامّةُ[2] مثل: عَمِلَ، وفَعَلَ، وصَنَعَ، فهذه يُعبَّرُ بها تارَةً عن فعلٍ متعدٍّ وتارَةً عن فعلٍ لازمٍ، ومَدلولُها أعمُّ من المتعدِّي واللاّزم، والأعمُّ من شيئين لا يُوصَف بشيءٍ منهما، فمدلولُها الأعمُّ لا يُوصَفُ بأنّه متعدٍّ ولا بأنّه لازمٌ باعتبار أنّه يمكن أنْ يكون كذلك[3]. ومَصادرُها[4]: العَمَلُ، والفِعْلُ، والصُّنْعُ أسماءٌ عامَّةٌ تدخل /٦٠ب/

---

(١)في ب: عن.

(٢)هي أقلّ من الأفعال الخاصّة ولَم يجئ منها إلاّ ألفاظٌ معدودة مثل: فَعَلَ، وعَمِلَ، وصَنَعَ. قال السّبكي في رسالةٍ له موسومةٍ بـ: "بيان المُحتمَل في تَعْدية عَمِلَ": "وإنّما جاءت هذه الأفعال، لأنّه قد يُقصد الإخبار عن جنسِ فِعلٍ بدون تخصيص نَوْعه، إمّا للعلم بالجنس دون النوع، وإمّا لغرض آخر، وكذلك الأمر به والنهي عنه، وما أشبه ذلك، ولكنّ هذا القصد أقلّ من قصد كمال الفائدة". المتحقّق من الأفعال الخاصّة. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ٤/٩٧. والظاهر أنّه أراد بها ما يصلح أنْ يُطلق على كلّ حَدَثٍ (عَمِلَ)، فيشمل: قال، وأكل، وشرب...

(٣)قال السّبكي في رسالته السابقة: "متى وُجِد في كلام أحدٍ من الفضلاء أنّ (عَمِلَ) متعدّية وَجَبَ حَمْلُه على ذلك، وأنّ مراده أنّها قد تكون متعدّية، وكذا إذا قيل: لازمة أو غير متعدّية وأُريدَ بها اللزوم كما هو غالب الاصطلاح (يعني اصطلاح الأصوليين، لأنّ الغالب فيها عندهم أن تكون لازمة)، بدليل قوله في الموضع نفسه من الرّسالة: قد يراد بغير المتعدّي أنّه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو، فيصحّ بهذا الاعتبار أن تقول: إنّ (عَمِلَ) لا تتعدّى لأنّ معناها العَمَل، والعَمَلُ من حيثُ هو هو لا يتعدّى إلاّ إذا أُريد به عَمَلٌ خاص، فيكون ذلك العملُ الخاصّ هو المتعدّي لا مُطلَقُ العَمَل، ومَدلولُ (عَمِلَ) إنّما هو مُطلَق العَمَل، فيصحّ أنّ مدلولها لا يتعدّى، وهكذا فَعَلَ وصَنَعَ". السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج٤، ص٩٧.

(٤) في م: ومصادرهما.

تحتها المعاني المتعدّية والمعاني اللازمة.

واتفق النحاة في هذه الأفعال العامّة على أن مصادرها تسمّى "مفعولات مطلقة". بخلاف الأفعال الخاصّة فإنّهم اختلفوا فيها، فقال جمهورهم بإطلاق "المفعول المطلق" على المصدر فيها أيضًا، وأنكره بعضهم[1]. ولعلّنا نتعرض له فيما بعد إن شاء الله تعالى.

وإنّما اتفقوا على إطلاق "المفعول المطلق" في مصادر هذه الأفعال العامة؛ لأن حقيقة المفعول ما يوجده الفاعل خلقًا أو كسبًا[2]. وفعل الفاعل هو الذي أوجده فهو مفعوله، وكذا المعمول والمصنوع. وهذا مطّرد في هذه الأفعال سواء أريد بها الأفعال الخاصّة اللازمة أو[3] المتعدّية. فاسم المفعول والمعمول والمصنوع صادق على الفعل والعمل والصنع حقيقةً، باعتبار أنّه مفعول مطلق لا مفعول به.

والمفعول به لا يسمى مفعولاً إلا على سبيل المجاز. فصار للفعل والعمل والصنع - بحسب ما ذكرناه - معنيان: **أحدهما** المعنى اللازم كالقيام. **والثاني** المعنى المتعدّي كالضرب. وكلاهما مصدر ليس خارجًا عن ذات الفاعل، أعني ليس [في][4] محلّ خارج

---

(1) ورد عن ابن العلج أنه قسم المصدر المنتصب إلى ثلاثة أنواع منها "المطلق". وأراد به ما كان من الأفعال العامة، نحو: فعلت، وصنعت، ... انظر: همع الهوامع للسيوطي، ج٢، ص٩٤. ومحمد حسن عواد، ابن العلج وكتابه البسيط، مجلة مجمع العربية الأردني، ع(٤٧)، ص٢١٨. وليس على ذلك جمهور النحويين. قال أبو حيان شيخ السبكي في باب المفعول المطلق: "هو المصدر. وتسميته مطلقًا هو قول النحويين، إلا خلافًا شاذًا في تخصيص المطلق بمصدر ما كان فعله عامًا كصنعت وفعلت". انظر له: ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٣٥٢. وقال السبكي في رسالته "بيان المحتمل في تعدية عمل": "اتفق النحاة على أن يطلق على مصادر هذه الأفعال -يقصد العامة- اسم المفعول المطلق بخلاف الأفعال الخاصة، لا يصدق على الضرب أنه مفعول عند بعضهم وإن كان هو مفعولاً في الحقيقة، ولا شك أنه لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف". السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٤، ص٩٧.

(2) المفعول على الحقيقة - كما يقول الجرجاني - ما أخرجه الفاعل من العدم إلى الوجود. والمصدر بهذه الصفة، وإذا كان ذلك كذلك سمّي المطلق. انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج١، ص٥٨٠.

(3) في ب: أم.

(4) ساقطة من م.

عن ذاته، بل هو إمّا مَعْنًى قائمٌ بالفاعل أو نِسبةٌ صادرةٌ عنه[1]، وكلٌّ منهما مفعولٌ حقيقيٌّ، ولكنّه لا يسمّى مفعولاً في الصِّناعة[2] ولا يُبنى له اسمُ مفعول؛ فلذلك لا يُوصَف فعلُه بالتعدّي، لأنّ شرط الفعل المتعدّي أنْ يُبنى منه اسمُ مفعول، وهنا[3] معنيان آخران:

أحدهما:

ما[4] يَحْدث عن فِعْل الفاعل من ذاتٍ، وهذا لا يكون في فِعْل العباد لقيامِ الإجماع ودليلِ العقلِ على أنّ الذّواتِ ليست مِن فِعْلهم[5]، وإنّما يكون ذلك في فِعْل اللّهِ تعالى؛ فإنّ العالَمَ حادثٌ عن فِعلِ الله تعالى وعَمَلِه[6] وصَنْعتِه؛ فإطلاقُ المَصْنوع والمَعْمول والمَفْعول على العالَم بالنّسبة إلى الله تعالى حقيقةٌ.

وإذا قلتَ: صَنَعَ اللّهُ العالَمَ، أو فَعَلَه، أو عَمِلَه، أو خَلَقَه، أو أَوْجَدَه، يُعد اختيارُ ابنِ

---

(1) المصدر –على ما يقول ابن مالك– اسم دالّ على معنى قائم بفاعل كحُسْن وفَهْم، ودالّ على معنى صادر عن فاعل كخَطّ وخِياطة. انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص107. وكلمة (نِسْبَة) الواردة في كلام السّبكي، هي مدلول للفعل أضافه متأخّرو النّحاة لمدلوليه الآخرين (الحَدَث والزّمَن)، وإنّما ذلك في النّحو بتأثير من أصول الفقه. انظر: البحث النّحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، ط1، دار الرشيد، بغداد، 1980، ص144، 145.

(2) يقصد مفعولاً به عند أهل الصّنعة، لأنّ المفعول به كما يقول السّبكي في "بيان المحتمَل في تعدية عَمِلَ": "هو الذي بنى النّحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب، فزيدٌ المضروب، والخبز المأكول، والماء المشروب، هو محلّ تلك الأفعال وليست مفعولة، وإنّما هي مفعول بها... ومعنى قول النّحاة "مفعول به": أنّه مفعول به شيء من الأحداث، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به، وهو المصدر، وسمّاه النّحاة مفعولاً مطلقًا". السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج4، ص92–93.

(3) في م + ب: وهما، والصّواب ما أثبتناه.

(4) في م: لا.

(5) أجمع العقلاء من الأنام في الجاهلية والإسلام –كما يقول السّهيلي– على أنّ أفعال الآدميين لا تتعلّق بالجواهر والأجسام، لا تقول: عملتُ جبلاً، ولا صنعتُ جملاً، ولا حديدًا، ولا حجرًا، ولا ترابًا، ولا شجرًا، فإذا ثبت ذلك وقلت: أعجبني ما عملت، وما فعل زيدٌ، فإنّما تعني الحدث. انظر: السّهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، 1984، ص189، وابن هشام، مغني اللبيب، ص867.

(6) في م: وعِلمه، وصوابه ما في ب لاقتران العمل بالفعل والصّنع، كما هو مطّرد في الرّسالة.

الحاجب[1] في "أماليه" أنّه يَتَصوّر على المصدر بناءً على أنّ الخَلْقَ هو المخلوق[2]. وهذا الاختيارُ على هذا القدر صحيحٌ.

وأمّا إذا قلنا الخَلْقُ غير المخلوق، وهو الذي يُفَرّع عليه النّحويّون. فالعالَمُ مفعولٌ به في جميع ذلك، والإطلاقُ في جميع /٦١أ/ ذلك صحيحٌ. والمفعولُ هنا غيرُ المفعول بخلافه في المعنيين الأوّلين[3]؛ فإنّ الفعلَ في المعنيين الأوّلينِ أُطلق عليه "مفعول" باعتبار أنّه صادرٌ عن الفاعل. وأُطلق عليه "فِعلٌ" لأنّه حقيقته[4].

وأمّا هنا فلا يَصدقُ عليه "فِعل" لأن الفِعل عَرَضٌ قائمٌ بالفاعل، وهنا غير قائمٍ بالفاعل بل خارجٌ عنه، ويَصدقُ عليه اسمُ المفعول، ويُوصَف الفِعل بسببه بالتّعدي. ولكنه لا يُسنَدُ لغير الله تعالى[5]. وهذا مُطّرد[6] في الجواهر كلّها؛ فليس منها شيءٌ من أفعال العباد. وكذا الأعراضُ من الألوان والطّعوم ونحوها.

وَحاصِله أنّ كلّ ما في الذّوات من مادّةٍ أو صورةٍ طبيعيّة فليست من فِعل العبادِ –

---

(١) أبو عمرو عثمان بن عمر، المتوفى عام (٦٤٦هـ)، جَمَع بين النحو والأصول، وله في ذلك متن عظيم الفائدة، فضلا عن متونه الشّهيرة في علم العربيّة.

(٢) أي يعدّ صحيحًا بدليل قول السبكي: وهذا الاختيار على هذا القدر صحيح. قال ابن الحاجب في قولهم "خلق الله السموات": "من قال: إنّ الخَلق هو المخلوق، فواجبٌ أن تكون (السّموات) مفعولاً مطلقًا لبيان النوع، إذ حقيقة المصدر المسمّى بالمفعول المطلق، أن يكون اسمًا لما دلّ عليه فعل الفاعل المذكور، وهذا كذلك لأنا بنينا على أنّ المخلوق هو الخَلق، فلا فرق بين قولك: خلق الله خلقًا، وبين قولك: خلق الله السموات، إلا ما في الأوّل من الإطلاق وفي الثاني من التّخصيص، فهذا مثل قولك: قعدت قعودًا، وقعدت القرفصاء، فإن أحدهما للتاكيد والآخر لبيان النوع وإنِ استويا في المصدريّة، وهذا أمرٌ مقطوع به بعد اثبات أنّ المخلوق هو الخلق". ابن الحاجب، الأمالي النحويّة، ج٤، ص٢٧–٢٨.

(٣) المعنى اللازم كالقيام، والمعنى المتعدي كالضرب الواردان في الفقرة السابقة.

(٤) في م: حقيقة.

(٥) قال ابن هشام: "الذي غرّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم انشاء الافعال لا الذوات، فتوهموا أنّ المفعول المطلق لا يكون إلا حدثًا، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك، لأنّ الله تعالى موجدٌ للأفعال والذوات جميعًا، لا موجد لها في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى". انظر: مغني اللبيب، ص ٨٦٧.

وقال السهيلي: "وجميع هذه الأفعال العامة لا تتعدى الى الجواهر والاجسام، إلا أن يخبر بها عن خالق الجواهر والاجسام وفاعلها في الحقيقة". انظر: نتائج الفكر، ص٣٦٢.

(٦) في م: مضطرد.

وإنْ حَصَلت بعضُ تلك الصّور مِن فِعْلهم كتخلّل الخمر بِفِعْل العباد– بالإجماع[١].
وإنّما هو صورة تَحْدث عند فِعْلهم؛ فليست الخَلُّ ولا شيءٌ مِن أجزائها المادّيّة أو الصّوريّة مِن فِعل العباد. فليست مَفْعولةً لهم ولا مَعْمولةً وإنْ كانت مُخَلَّلَة.

وفَرْقٌ بين قولنا "مُخَلَّلَة" وقولنا "مَعْمولة"؛ فإنّ اسمَ المفعول المأخوذَ من الأفعال الخاصّة، يُوصِل معاني تلك الأفعال الخاصّة إلى الذّواتِ المفعولِ بِها، كإيصاف المضروب بالمضروبيّة، وإيصاف الخلّ بوصول أثر التّخلّل إليه. وليس التّخلّل إلاّ بمحاولة أسباب الخلِّيَّة[٢]. وأما معنى "عَمِل"، فإنّه يقتضي اتّحادًا لمعموله حقيقة؛ لا بدّ أنْ يكون ذاتَه، وصفتُه ناشئةٌ عن فِعل الفاعل[٣].

وإنّما أطَلنا في هذا لِئلاّ يَستنكر النّاظر قولنا[٤] في الفرق بين: خَلَّلْتُ الخَلَّ، وعَمِلتُ الخلّ، وأنّ الأوّل صحيحٌ وهو مفعولٌ به، والثاني غير صحيح. وبِمَا أشرنا إليه يَندفع هذا الإشكال. ويمكن الإطالةُ في تقريره أكثر من هذا.

المعنى الثاني:

ما يَحْدثُ عن فِعْلِ الفاعلِ مِن الصّورِ الصّناعيّةِ في المَحاريبِ والتّماثيلِ والسّابغاتِ ونَحْوِها، ففي هذه الذواتِ[٥] شيئان: أحدُهما ليس من فِعل العباد قطعًا، وهو الخَشَب والحديد مثلاً، والثاني ما حَصَل[٦] بالصَّنْعةِ مِن الصّورة التي صار بِها[٧] مِحْرابًا وتِمْثالاً وسربالاً سابغًا ونَحْو ذلك، وهو أمرٌ نسبيٌّ لا حقيقة له في الخارج، فلم يَحْصل /٦١ ب/

---

(١) أي "ليست من فعل العباد بالإجماع" كما هو في ب.

(٢)في م: الحيلة، ولا وجه لها ظاهرًا هنا، وإنْ كان محتملاً على بُعد.

(٣)فرّق السّبكي بين الأفعال العامّة والأفعال الخاصّة بقوله في رسالته "بيان المحتمَل في تعدية عَمِلَ": "تَعدّي الفعل إلى المفعول معناه: وصول معناه إليه؛ فالفعل الخاص –كالضّرب مثلاً– تُعدّيه بوصول الضّرب إلى المضروب، ولا يلزم من ذلك أنْ يكون الضّارب مؤثّرًا في ذات المضروب، أعني مُوجِدًا لها. والفعل العام كـ (عَمِلَ) مثلاً، تعدّيه بوصول معناه، وهو العَمَل، والعَمَلُ معنًى عامٌّ في الذات وصفاتِها، فلذلك اقتضى العموم واتّحاد المعمول حتّى يقوم دليل على خلافه؛ فمثار الفرق إنّما هو من معاني الأفعال ووصولها إلى المفعول". السيوطي، الأشباه والنّظائر في النحو، ج٤، ص٩٩.

(٤)في م: الناطقون لنا.

(٥)في م: الأدوات.

(٦)في ب: حدث.

(٧)في م: لها.

من الصّانع إلا بعين فِعله.

فإذا قلتَ: عَمِل اللهُ محرابًا، فالمحرابُ مفعولٌ به[1]، وهو مفعولٌ حقيقةً[2]، لأنّ كلّه ذاته وصفته من فِعل اللهِ تعالى، واستعمالُ "عَمِل"[3] في ذلك حقيقةٌ على مَذهَبِ أهلِ السُّنّة[4].

وإذا عملتَ أنا محرابًا، لا يجوز أن نُريد الخَشَبَ لأنّه ليس من صَنعتك، ولا مجموعَ الخَشَبِ -وأنّ الصَّنْعة كذلك أعني على سبيل الحقيقة- ولا أثرَ الصّنْعة[5] وَحدَه لأنّه ليس أمرًا وجوديًا، ولأنّه غيرُ المحراب الذي سَلّطتَ الفِعلَ عليه؛ فتعيّنَ أن يكونَ مجموعُ الخشب وأثرُ الصّنْعة على سبيل المجاز.

[ووَجهُ المَجاز][6]:

إمّا لأنّه استعمل "عَمِلَ" بمَعنى [النَّجر][7] كأنّه قال: نَجَرْتُ مِحرابًا.

وإمّا لأنّ المحرابَ مَحَلُّ الصّنعة، فأطلق اسمَها عليه إطلاقًا لاسمِ الحالِّ على المَحَلِّ، أو اسم المتعلِّق على المتعلَّق.

وإمّا على حذفِ مضافٍ، كأنه قال: عَمِلتُ صَنْعةَ المحراب على سبيل المجاز.

وإمّا لأنّ المفعول به لا يَستَدعي وجودَه بذلك الفِعلِ، بل وقوعُ الفعل عليه، والعملُ واقعٌ على المحراب، غير أنّ وقوعَ الفِعل على المفعول به مختلِف: تارَةً يكون وقوعُه عليه سببًا لِصَيرورتِه كذلك كما نحن فيه، وكقولك: خَطَطتُ خَطًّا، وتارَةً لا يكون

---

(1)على طريقة لنحويين.

(2)على طريقة الأصوليين.

(3)في م + ب: على. والصّواب ما أثبتناه.

(4)أي استعمال اللفظ فيما وُضع له في اصطلاح التخاطب من غير بَحث عن المجاز. انظر: الإبهاج في شرح المنهاج للتقيّ السبكي، ٢٧١/١، والبحر المحيط للزركشي، ١٥٤/٢.

(5)في م: لصنعته.

(6) زيادة من ب. والمجاز: اللفظ المستعمل في معنىً غير موضوعٍ له يناسب المصطلح. وإطلاقه على هذا المعنى على سبيل التشبيه. انظر: الابهاج في شرح المنهاج للتقي السبكي، ٢٧٣/١، والبحر المحيط للزركشي، ١٧٨/٢.

(7)لعلّها الصواب بدليل كلامه بعد ذلك، مع أنّها وردت في النسختين (الخبر).

كذلك كضربتُ زيداً، وهذا بعيدٌ لِمَا قَدَّمناه من الفَرْق بين الأفعالِ العامّةِ والخاصّة.

فهذه أربعُ[1] مراتبَ يُنظر فيها في الأفعالِ العامّة، وفي المرتبة الرّابعة –أعني المتعلّقة بالصّور الصّناعيّة– جاء قَوْلُه تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصّافّات: ٩٦]، أي: وما تَنْحِتون، فجعل أصحابُنا "ما" مصدريّةً، أي: ونَحْتَكم[2]، فتكون حُجّةً لأنّ اللّه تعالى خالقُ أفعالِ العباد.

وجَعَلَها المعتزلةُ موصولةً[3]، ولا يُفيدهم ذلك، لأنّه إنْ أُريدَ النّحتُ الذي يَنْحِتونه فهي كالمصدريّة، وإنْ أُريدَ المنحوتُ من حيثُ مادّتُه، وإنْ [أُريدَ][4] من حيثُ صورتُه، فَقَيْدُ النّحتِ مقصودٌ، فنعود إلى ما قلناه من تقدير المضاف كأنّه قال: وما يَعملونه في المنحوت من النّحت والتصوير.

وقد تلخّص لنا من[5] هذا أنّ "عَمِلَ":

إنْ كانَ مَعمولُها ذاتًا أو صِفةً غيرَ صناعيّةٍ تَعَدّت، فإنّما يكون ذلك إذا انْتَسَبَت إلى اللّه تعالى، وتَسميةُ ما تَعدّت إليه في هذه الحالةِ مفعولاً به على مقتضى صناعةِ النّحو، وإلاّ فهو مفعولٌ حقيقةً وليس مصدراً، بل هو /٦٢أ/ مفعولٌ مُطلقٌ، وأعني بالمُطلقِ أنّه ليس "مفعولاً به" ولا "فيه"، ولا "له"، ولا "مَعه" إذْ كُلٌّ منها[6] مُقَيَّدٌ.

---

(١)في م + ب: أربعة، وهو مخالف لقاعدة العدد، والصّواب ما أثبتناه. والمراتب الأربعة هي المعاني الأربعة التي فصّل السّبكي الحديث فيها: المعنى اللازم، والمعنى المتعدّي، وما يحدث عن فعل الفاعل من ذات، وما يحدث عن فعله من الصّور الصّناعيّة.

(٢)قال السّهيلي عندما عرض لآية الصّافّات ﴿ واللّهُ خَلَقَكم وما تَعْملون﴾: "لا يَصِحّ في تأويلها إلاّ قول أهل السّنّة: إنّ المعنى: واللّهُ خَلَقَكم وأعمالكم". انظر: نتائج الفكر، ص ١٨٩.

(٣)انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧، ج٤، ص٥٠، ٥١. قال في تفسير الآية: "يَعني خَلَقَكم وخلق ما تعملونه من الأصنام". واحتجّ المعتزلة بأنّ نظم الكلام يقتضي ما ذهبوا إليه، لأنّه تقدّم الآيةَ قولُه تعالى: ﴿قال أتعبدون ما تنحتون﴾ (الصّافّات: ٩٥)، و(ما) فيها "موصولة لا مقال فيها، فلا يَعْدِل بها عن أختها إلاّ متعسّفٌ متعصّبٌ لمذهبه". انظر: السّهيلي، نتائج الفكر، ص١٩٠.

(٤)زيادة يقتضيها السّياق.

(٥)في م: في.

(٦)في م + ب: منهما، وصوابه ما أثبتناه لعود الضمير على مجموع لا مثنى. قال الرّضي: "إنّما سمّي ما نحن فيه مفعولاً مطلقًا، لأنّه ليس مقيّدًا –لكونه مفعولاً حقيقيًا– بحرف جرّ، كالمفعول به، والمفعول

ومِن هذا يَظهر أنّ كلّ مصدرٍ مفعولٌ مُطلقٌ، وليس كلُّ مفعولٍ مُطلقٍ مَصدرًا[١]. هذا هو الحقيقة. لكنّا سنذكر أنّا نُوافق النّحاةَ في تَسمية ذلك "مفعولاً به".

وإنْ كان معمولُها صفةً صناعيّةً، فيصحّ إعرابُه "مفعولاً به" لوقوع الفعل. ويَصِحّ جَعْلُه "مفعولاً مطلقًا" كالذّات على سبيل المجاز. وعلى هذا قال الزّمخشري[٢] في: ﴿ ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ ﴾ [سبأ: ١٣]: إنّه يَجوز أنْ يكون "مفعولاً به" على طريق المُشاكَلَة[٣]. وإنْ كان قد مَرَّ ما هو الأَولى. وهو أنّه "مفعول له"[٤].

وإنْ كان معمولُها ليس ذاتًا ولا صفةً طبيعيّةً ولا صناعيّةً، لم يكن إلاّ نفسَ العمل، فلا تكون متعدّيةً بل تكون لازمةً كقوله: ﴿ اعْمَلُوا صالِحًا﴾ [المؤمنون:٥١]. وعَمِلتُ صلاةً، وصَومًا ونحو ذلك. ولا فرق بين قولك: عَمِلتُ صلاةً وبين: صَلّيتُ صلاةً، كلٌّ منهما لازمٌ. ومَن زَعَم خلافَ ذلك لم يَعرفِ النّحوَ ولا المفعولَ[٥].

بل أقول: لو جعلتَ موضعَ الصّلاة الظّهرَ[٦]، كان انتصابُه على المصدر كقولك: رَجَعَ

فيه، والمفعول له، والمفعول معه". انظر: شرح الكافية، ج١، ص٢٦٦. وقال في مثله الأشموني: "وإنّما سمّي مفعولاً مطلقًا، لأنّ حمل المفعول عليه لا يحوج الى صلة، لأنّه مفعول الفاعل حقيقة، بخلاف سائر المفعولات فإنّها ليست بمفعول الفاعل. وتسمية كلٍّ منها مفعولاً إنّما هو باعتبار إلصاق الفعل به، أو وقوعه لأجله، أو فيه، أو معه، فلذلك احتاجت في حَمل المفعول عليها الى التقييد بحرف الجر". انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبّان، ج٢، ص١١٠.

(١)في مر: مصدر. مثال ذلك أنّ النائب عن المصدر المفعول المطلق، يعرب نائبًا عنه أو مفعولاً مطلقًا، ومثله ما بسطه السبكي في هذه الرّسالة فيما يتّصل بالذوات والصّفات عند إسنادها الى الخالق سبحانه وتعالى. انظر: شرح الأشموني، ج٢، ص١٠٩، وحسن، عباس، النحو الوافي، ج٢، ص٢١٠ هامش٢. وفيه يقول عباس حسن: "المصدر والمفعول المطلق يجتمعان معًا في بعض الحالات فقط، وينفرد كل منهما بحالات لا يوجد فيها الآخر".

(٢)صاحب التفسير الشهير "الكشاف"، الذي جاء فيه بنفائس من الفوائد عظيمة، توفي سن (٥٣٨هـ).

(٣)المشاكلة: ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقًا او تقديرًا. انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ط٣، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٥م، ٢٨١/٣، والكليات للكفوي، ص٨٤٣-٨٤٤.

(٤)انظر: الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص٥٧٣.

(٥)إن من لا يعرف النحو ولا المفعول (ويقصد المفعول المطلق)، انما هو بوحي من منهجه الأصولي، الذي لا يقام له وزن في منهج النحويين وطريقتهم في تقعيد القواعد والتفريع عليها.

(٦)أي: صلاة الظهر.

القَهْقَرَى؛ لأنّ الظُّهرَ نَوْعُ الصّلاة. ولا يَصِحّ أنْ يكونَ مفعولاً به إلاّ على نوعٍ من المجاز، ولا ضرورة إليه.

القسم الثاني: الأفعال الخاصّةُ[1] وهي ضربان: متعدّيةٌ ولازمةٌ.

الضَّرْبُ الأوّل: المُتعدّي

ومعنى التّعدي المجاوزة، فالضَّرْب فِعْلٌ قائمٌ بالفاعل، ويَتَجاوزُ فيوجَدُ أثرُه في المَضْروب، وكذا الأكلُ والشُّرْب ونَحْوُها، وليس المَضْروبُ والمَأكولُ والمَشْروبُ موجودًا بالفِعْل، بل الفِعْلُ واقعٌ عليه.

وليس مَعنى التّعدّي فيه أنّ ذلك الفِعلَ متعلِّقٌ به، ونِسبةٌ بينه وبين الفاعلِ والخَلْقِ والإيجادِ ونَحْوِهما[2]، ونَزيدُ عليها بأنّ المَخْلوق والمَوْجود ونَحْوَها موجودةٌ[3] بذلك الفعل، فينبغي أنْ تُسمّى "مفعولةً"[4] لا "مفعولاً بِها"؛ ولكنّ النّحاةَ سَمّوها مفعولاً بِها:

إمّا لأنّ الأغلبَ في المفعولِ به ذلك، فأُلْحِق هذا النّوعُ بالأغلبِ وسُمِّي باسْمِه.

وإمّا لأنّ المعنى: الفِعلُ[5] واقعٌ به أيضا، ولكنّ الوقوعَ مختلِفٌ، واختلافُه يدلّ عليه

---

(١)قال السّبكي في رسالته "بيان المحتمَل في تعدية عَمِلَ" عن الأفعال الخاصّة: "هي الأكثر، مثل قامَ وقعدَ وخرجَ في اللازم، وضربَ وأكلَ وشربَ في المتعدّي، وإنّما كَثُر هذا الضّرب الخاصّ لازمًا ومتعدّيًا؛ لأنّه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاصّ، والأمر به، والنهي عنه، ونحو ذلك". السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٤، ص٩٧.

(٢)قال السّبكي في الرّسالة السابقة: "معنى التعدّي أن يتعلّق معنى الفعل بغير الفاعل، كقولنا: عَلِمَ اللهُ كذا، فعلمه متعلّق بالمعلوم، وتسميته تعالى فاعلاً في هذا المثال ليس المراد به أنّه فاعل العلم، لأنّ علمه ليس بمفعول، وإنّما هو على اصطلاح النّحاة في أنّ مَن أُسند إليه فعل على وجهٍ مخصوص يسمّى فاعلاً". السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج٤، ص٩٥.

(٣)في م + ب: بوجوده، ولعلّ الصّواب ما أثبتناه، يدلّ عليه ما قبله: "وليس المَضْروبُ والمَأْكولُ والمَشْروبُ موجودًا بالفِعْل".

(٤)يقصد "مفاعيل مطلقة" في أفعال الخلق والإيجاد على طريقة الأصوليين لأنّها موجودة بتلك الأفعال.

(٥)يقصد بالفعل هنا: المفعول الذي نشأ عن الفاعل، وهو المصدر، انظر رسالة السّبكي السابقة، الأشباه والنظائر للسيوطي، ٤/ ٩٤، والفعل الحقيقي هو المصدر كالضَّرْب مثلاً، بخلاف الفعل الاصطلاحي القائم بالتّلفظ كـ (ضَرَب)، انظر: الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الريّان للتراث، ١٤٠٣هـ، ص٢١٦.

لفظ الفعل، ففي "ضَرَبَ" ونحوه: الواقع الضرب. وبيِّن المعلوم أنّ الضّربَ لا يقع إلاّ على موجودٍ قبله وفي "أوجَدَ" الواقع الإيجاد. والإيجاد لا يقع على موجودٍ /٦٢ب/ قبله. وإلاّ لزم تحصيل الحاصل. وهذا الوجه هو المعتمد.

وأمّا لأنّ كثيراً من النحاة معتزلة. والمعتزلة يقولون: إنّ المعدومَ شيءٌ وذاتٌ[1]. وإنّما يكسوه الفاعلُ الوجودَ[2]. فيكون الخالق لا فعل له في الذاتِ بل في اتّصافها بالوجود. فالوجود واقعٌ عليها كالضرب على زيد.

والمختار الثاني[3]: فإنّ معنى الوقوع عليه أعمّ من أن يكونَ علّةً سابقةً كزيدٍ المضروب أو مقارنةً كالموجود، جمعًا بين مذهبِ أهلِ السّنّةِ واصطلاحِ أهلِ الصّنعة. ولولا هذا لكان المخلوق ونحوه أحق باسمِ المَفعول المطلقِ من اسمِ المفعولِ به. وقد قدّمنا الإشارةَ الى هذا.

ومع هذا فلا بدّ في المفعولِ به ان يكونَ مما يَصِح ان يُبنى له اسمُ مَفعولٍ مِن[4] غيرِ تقييدٍ بحرفٍ، كما تقول مَضروب ومَأكول. ومتى لم يصح ذلك، لا يجوزُ إعرابُه مفعولاً به. ولا يقال: [إنّ الفعل الذي سلّطَ عليه متعدٍّ][5].

والصلاةُ والصّومُ ونحوهما من الأعمالِ، لا يَصِحّ بناءُ اسمِ المفعولِ لها. ولا يُقال: إنّها مَعمولة، فلا يَصحّ أن يكون عَمَلُ المتَسلّطِ عليها متعدّيًا، لإجماعِ النّحاة على انّ الفعلَ

---

(١) المعدوم: مسألة خلافية بين اهل السنة والمعتزلة، ففي حين يرى الأولون أنّ المعدوم نَفي مَحض لا وجود له. يرى المعتزلة أنّ المعدوم شيء وذات... انظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ). ص٨٨ وما بعدها. والكليات لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ). ص٨٨٦.

(٢) قال الشيخ شمس الدين الأصبهاني (ت ٧٤٩هـ) في شرح الحاجبية: "المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي بأن يكون موجودًا. ثم أوجد الفاعل فيه شيئًا آخر... وأمّا المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه الوجود. بل يقتضي ألا يكون موجوداً". السيوطي. الاشباه والنظائر في النحو. ج ٤. ص١٠٠.

(٣) وهو قوله: وإما لأن المعنى: الفعل واقع به... الوارد في الفقرة قبل السابقة.

(٤) في م: ومن.

(٥) في م: انها تسلط عليه بتعدٍّ.

المتعدّي هو الذي يُبنى منه اسمُ مفعولٍ غير مُقيّدٍ[١] بظرفٍ ونحوه[٢].

الضّربُ الثّاني: اللاّزم:

وهو الذي لا يتعدّى إلى مفعولٍ به مثل: قامَ، ونامَ، وصلّى، وصامَ ونحوها، وجميعُ ذلك يتعدّى إلى المصدر.

وقال جُمْهورُ النّحاةِ: إنّ المفعولَ المطلقَ [يُطلق على جميع المصادر، وقال بعضُهم: لا يُطلق إلاّ على مصادر الأفعال العامّة كـ: عَمِلَ، وفَعَلَ، وصَنَعَ، وهذا القَوْلُ][٣] كالشّاذّ عندهم، لكنْ له وَجهٌ.

والتحقيقُ أنْ نبحثَ عن المُرادِ بالمُطلقِ فيقال: قد يُرادُ بالمُطلقِ[٤] ما هو صادرٌ عن الفاعل، وذلك هو الفِعلُ الحقيقيّ مطلقًا، والذّوات والصّفات الحقيقيّة في فعلِ اللهِ تعالى؛ فالمفعول على هذا أعَمُّ من المصدر كما قدّمناه[٥].

لكنّ النّحاة يسمّونها مفعولاً بها كما سبق، فلذلك تَعَيّن أنْ يكون مرادُهم بالمفعول المطلق نفسَ الحدث؛ فالعملُ في الفعل اللاّزم والصّلاةُ ونحوُها ليس مفعولاً به[٦].

وقد يُرادُ بالمفعولِ المطلقِ الاسمُ المسمّى للمفعولِ، ولا شكّ أنّ النّحاةَ لا يريدون ذلك هنا؛ فإنّ "قامَ" و"نامَ" ونحوَها من الأفعال اللاّزمة، لا شيء منها[٧] اسمُ مفعولٍ إلاّ

---

(١) في م: مُعد.

(٢)انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٢، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠٨٨/٤. أوضح المسالك لابن هشام ١٧٦/٢-١٧٧، حاشية الصبان ٨٧/٢. أمّا الصلاة والصّوم، فلا يُبنى منه اسم مفعول تامٌّ؛ لأنّ الفعل المتسلّط عليهما لازم غير متعدٍّ.

(٣)زيادة من رسالة السبكي "بيان المحتمل في تعدية عَمِلَ"؛ لأنّ العبارة ناقصةٌ مُلْبِسةٌ. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ٩٥/٤.

(٤)في ب: قد يُقال: المراد بالمفعول بالمُطلق، ولعلّ الصّوابَ ما في م بدليلِ قوله بعد ذلك: وقد يُرادُ بالمفعول المُطلق.

(٥)عند حديثه عن معاني الفعل والصُّنع والعمل.

(٦)في م: بها، وما في (ب) أحسنُ بدليل قوله: (ليس)، ولم يقل: (ليست)، ويكون مراده (العمل).

(٧)في م + ب: منهما؛ لعود الضمير على الأفعال اللازمة لا على الفعلين: قام ونام.

مقيّدًا بظرف، أو نحوه، ولو أُريدَ هذا المعنى لم يُقَلْ: إنّه المصدر، لأن المصدر يعني[1] اسم المفعول.

ثم قسّم النّحاة[2]/١٦٣أ/ المصدرَ إلى معنىً قائمٍ بالفاعل غير صادرٍ عنه كالفَهْم والحَذَر، وإلى صادرٍ عنه كالضَّرْب والخطّ حقيقةً كان كما ذكرناه[3]، أو مجازًا [كان][4] كقولنا: ماتَ زيدٌ موتًا.

وأقولُ: إنّ المصدرَ مطلقًا لا بُدّ أنْ يكونَ قائمًا بالفاعلِ أو نسبةً بينه وبين غيره، ولا يَحتاجُ إلى التّقييدِ بالمجازِ، لأنّ الموتَ قائمٌ على مُسْنَدٍ إليه الفعل وهو المرادُ بالفاعل، وتسميته فاعلاً اصطلاحٌ ولغةٌ.

وأمّا في الحقيقة فإنّما يُسمّى فاعلاً مَنْ صَدَرَ منه الفعل، سواءٌ كان صدورُه منه بفعله حقيقةً كفِعْل الله تعالى، أو بِكَسْبه كفِعْل العباد.

والأفعالُ العامّة وهي الفِعْل والعَمَل والصّنع، إذا لم يُرَدْ بِها معنى التّعدّي كانت من قبيل اللاّزم، فَيُحْكَم لَها بِحُكْمِه.

خاتمة :

مِن الأفعالِ المتعدّيةِ ما يُشبه اللاّزمَ لخفاءِ وَجْهِ التّعدّي فيه، وذلك نَحْو: قالَ قائل، يقول، قلتُ: زيدٌ منطلقٌ، فَتُحْكَى الجملةُ بقولك: قلتُ، وتكونُ الجملةُ في موضع المفعول به، والتّعدّي في ذلك ظاهرٌ.

وتقول: قلتُ قولاً، فيحتمل أنْ يَنْتَصِبَ على المصدرِ[5] وأنْ يكون مفعولاً به[6] إنْ جَوّزنا إعمالَ القَولِ في المفرد، ولكنّا قدّمنا[7] أنّ المفعول به لا بُدّ وأن يكونَ غيرَ

---

(1)في م + ب: عني، ولعلّ الصّواب ما أثبتناه.

(2)انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص١٠٧، وأبو حيّان، ارتشاف الضّرَب، ج٣، ص١٣٥٣.

(3)ذكره عند حديثه عن المعنى اللازم والمعنى المتعدّي للأفعال العامّة.

(4) ساقطة من ب.

(5)إذا أردت بالقول: التكلّم.

(6)إذا أردت بالقول: المتكلّم به.

(7)عند حديثه عن الضّرب الأول من الأفعال الخاصّة.

الفعلِ مُجاوزًا له، سواءٌ أكان أبدًا له كالمخلوق أو مَحلاً كالمضروب .

والقولُ قد يقال: إنّه المَقول[1]، فلا مُغايرةَ ولا تَجاوزَ. والجوابُ أنّ بين القَولِ والمَقولِ مغايرةً؛ فالقولُ هو التكلّمُ، وهو المصدرُ، وهو فِعل المتكلّم بتحريكه[2] اللّسان ونحوه بالصّوت المخصوص.

والمَقولُ هو ذاك الصّوتُ المخصوصُ، فالمغايرةُ حاصلةٌ، وإنْ [كانت][3] المجاوزةُ عن الفاعل إلى مَحلٍّ آخرَ ليست حاصلةً.

وهكذا اللّفظُ[4] والمَلفوظُ يَشتبِهان، والفَرقُ بينهما ما ذكرناه في القَولِ والمَقول؛ فإذا[5] قلتَ: قلتُ قولاً، أو لَفظتُ لفظاً، جاز لك في إعرابه وجهانِ باعتبارين: إنْ أردتَ التّكلُّمَ أعربتَه مصدرًا، وإنْ أردتَ المتكلَّمَ به[6] أعربتَه مَفعولاً به.

هذا مَا تَيَسّرَ ذِكرُه واللّهُ أعلَمُ

****

اِنتَهَـتِ الرِّسَالَةُ

* * *

---

(١)انظر: الصبّان، حاشيته على شرح الأشموني، ج١، ص٢٦، والقول: هو اللفظ الدالّ على معنى، وهو أعمّ من الكلام، أو الكَلِم، أو الكلمة.

(٢)في ب: من تحريكه.

(٣)ساقطة من م.

(٤)اللفظ في عُرف النّحاة: صوتٌ مشتمل على بعض الحروف تحقيقًا أو تقديرًا، واللفظُ مصدرٌ أُريد به المفعول به، لأنّه صار –كما يقول الصّبّان– حقيقةً عُرفيّةً في الملفوظ به، لهجر النّحاةِ معناه الأصلي وهو الرّمي مطلقًا أو من الفم، كقولهم للمخلوق: خَلْق، والمنسوج: نَسْج، انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص١٢، والصبّان، حاشيته على شرح الأشموني، ج١، ص٢١، والخضري، محمد الدمياطي، حاشيته على شرح ابن عقيل، شرح وتعليق تركي فرحان، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٥، ج١، ص٢٧.

(٥)في م: وإذا.

(٦)ومثله يقال في: لفظت لفظًا: إنْ أردت اللافظ أعربتَه مصدرًا، وإنْ أردت الملفوظ به أعربتَه مفعولاً به.

الخاتمة :

تدور هذه الرسالة للإمام السبكي حول تعدية الفعل (عَمِلَ) من الأفعال العامة. وما يترتب على ذلك من توجيه إعراب الاسم الواقع بعد الفاعل: أيُعربُ مفعولاً به أم يُعربُ مفعولاً مطلقًا ؟

وقد خلص البحث إلى نتائج منها:

١. الأفعال قسمان: أفعال عامة يرادُ بها مدلولٌ عامٌ قد يَتَخَصَّص، وأفعال خاصة يحصل بها كمالُ الفائدة في الخبر عن فعل خاصّ.

٢. اتفق النحويون على إعراب مصادر الأفعال العامة مفاعيل مطلقة.

٣. اتفق جمهور النحويين على إعراب مصادر الأفعال الخاصة مفاعيل مطلقة.

٤. المفعول المطلق عند الأصوليين أشمل منه عند النحويين. لأنّه يشمل ما كان غير موجود ثم وجد بفعل إيجاد. فيندرج تحته المصدر وغير المصدر. بعكس ما هو عند جمهور النحويين من إطلاقه على المصدر ليس غير.

٥. يكون التعدّي واللزوم في الأفعال العامة بحسب مدلولها. فإذا كان عامًا لم تتعدَّ إلى المفعول به. وإذا تخصص صار متعديًا.

٦. يكون التعدّي واللزوم في الأفعال الخاصة على طريقة النحويين في تقسيم الفعل إلى لازم ومتعدٍّ.

٧. الفاعل الذي يَصدر عنه الفعل العام يحدّد إعرابَ الاسم الواقع بعده، فإذا كان معموله:

– ذاتًا –ولا يكون في هذه الحالة منتسبًا إلا إلى الله تعالى– أُعربَ ما بعده مفعولاً مطلقًا.

– صفة طبيعية أو صناعيّة، أُعربَ ما بعده مفعولاً به.

– ليس ذاتًا ولا صفة. كان الفعلُ لازمًا، وكان المعمولُ نفسَ العَمَل، ويُعربُ حينئذ مفعولاً مطلقًا لبيان النوع. هذا عند الأصوليين. وليس من ذلك شيء عند النحويين.

٨. المفعول به لا يتوقّف عند النحويين على وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل. وذلك مغاير لما عليه الأصوليّون الذين يشترطون فيه أنْ يكون موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه، فأوقع الفاعل فيه فعلاً.

٩. عند إطلاق مصطلح "مفعول" ينصرف إلى المفعول به لا إلى المفعول المطلق، لأنّه العُرْف الشائع.

* * *

فهرس المصادر والمراجع:

١. الأستراباذي، رضي الدّين، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، د. ط، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢.

٢. **شرح الكافية في النحو**، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨.

٣. الأندلسي، أبوحيّان، **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**، تحقيق رجب عثمان محمّد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨.

٤. الأنصاري، ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥.

٥. = = =، **أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك**، د. ط، المكتبة العصريّة، بيروت، د. ت.

٦. الجرجاني، عبد القاهر، **أسرار البلاغة**، تحقيق محمود محمد شاكر، ط١، مطبعة المدني، جدّة، دار المدني، ١٩٩١.

٧. = = =، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان، د. ط، دار الرّشيد، بغداد، ١٩٨٢.

٨. الجرجاني، علي بن محمد، **التعريفات**، تحقيق إبراهيم الأبياري، د. ط، دار الريّان للتراث، ١٤٠٣هـ.

٩. جمال الدين، مصطفى، **البحث النّحوي عند الأصوليين**، ط١، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠.

١٠. ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدّين، الأمالي النّحويّة، تحقيق هادي حسن حمودي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥.

١١. حسن، عباس، **النحو الوافي**، د.ط، د.ت.

١٢. الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧.

١٣. الحنفي، علي ابن أبي العز، **شرح العقيدة الطّحاويّة**، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٠م.

١٤. الخضري، محمد الدمياطي. **حاشيته على شرح ابن عقيل**. شرح وتعليق تركي فرحان، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٥.

١٥. الرازي، فخر الدين. **مُحَصّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين**. راجعه طه عبدالرؤوف سعد، د. ط، مكتبة الكليات الأزهريّة، د. ت.

١٦. الزركشي، بدر الدين. **البحر المحيط في أصول الفقه**. تحقيق الشيخ عبدالقادر العاني، ط٢. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٩٩٢.

١٧. الزمخشري، محمود بن عمر. **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧.

١٨. السّبكي، تاج الدين. **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

١٩. = = =، **معيد النّعم ومبيد النّقم**، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٣.

٢٠. السّبكي، تقيّ الدين. **الإبهاج في شرح المنهاج**، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، ط١، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨١.

٢١. = = =، تقيّ الدين، **فتاوى السّبكي**، تحقيق حسام الدين القدسي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢.

٢٢. السّهيلي، أبو القاسم. **نتائج الفكر في النحو**. تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤.

٢٣. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.

٢٤. السيوطي، جلال الدين، **الإتقان في علوم القرآن**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٥.

٢٥. = = =. **الأشباه والنّظائر في النّحو**. وضع حواشيه غريد الشيخ. ط١. دار الكتب العلميّة بيروت. ٢٠٠١.

٢٦. = = =. **الحاوي للفتاوي**. د.ط. دار الكتب العلميّة. بيروت. ١٩٨٢.

٢٧. = = =. **صَون المنطق والكلام عن فنّ المنطق والكلام**. تحقيق علي سامي النشّار. ط١. دار الكتب العلميّة. بيروت. ١٩٤٧.

٢٨. = = =. **عقود الزّبرجد في إعراب الحديث النبوي**. تحقيق سلمان القضاة. ط١. دار الجيل. بيروت. ١٩٩٤.

٢٩. = = =. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تحقيق عبد الحميد الهنداوي. د.ط. المكتبة التوفيقيّة. القاهرة. د. ت.

٣٠. الصبّان. محمد علي. **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**. د. ط. دار إحياء الكتب العربيّة القاهرة. د.ت.

٣١. الصّفدي. صلاح الدين خليل بن أيبك. **أعيان العصر وأعوان النّصر**. تحقيق علي أبو زيد واخرين. ط١. دار الفكر المعاصر. بيروت. دار الفكر. دمشق. ١٩٩٨.

٣٢. العمري ابن فضل الله. **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**. تحقيق محمد خريسات واخرين. ط١. مركز زايد للتراث والتاريخ. العين. ٢٠٠١.

٣٣. عواد. محمّد حسن. "**رأي في المفعول المطلق**". مجلّة مجمع العربيّة الأردني. عمّان. ع(١٣-١٤). ١٩٨١. ص١٥٩-١٨٩.

٣٤. = = =. "**ابن العِلج وكتابه البسيط**". مجلّة مجمع العربيّة الأردني. عمّان. ع(٤٧). ١٩٩٤. ص١٩٥-٢٥١.

٣٥. ابن قاضي شهبة. **طبقات الفقهاء الشّافعيّة**. تحقيق علي محمد عمر. د. ط. مكتبة الثقافة الدينيّة. القاهرة. د.ت.

٣٦. الكفوي. أبو البقاء. **الكليات**. تحقيق عدنان درويش. ط٢. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٩٩٨م.

٣٧. ابن مالك، جمال الدّين، **شرح التسهيل**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١.

٣٨. المبرّد، أبو العباس، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، د. ط، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣.

٣٩. أبو المكارم، علي، **تقويم الفكر النحوي**، د. ط، دار الثقافة، بيروت، د.ت.

٤٠. = = =، **الجملة الفعليّة**، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٧.

٤١. النشار، علي سامي، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، د.ط، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٨٤.

٤٢. النعيمي، عبد القادر، **الدارس في تاريخ المدارس**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠.

٤٣. ابن يعيش، موفّق الدين، **شرح المفصّل**، د.ط، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

* * *

آراء الزّمخشري في المفصّل التي خالفها في الكشّاف

د. عبدالعزيز بن محمد الحربي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

آراء الزمخشري في المفصل التي خالفها في الكشاف

د. عبدالعزيز بن محمد الحربي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يعد كتابا (المفصل) و(الكشاف) من أكثر الكتب المتداولة بين النحويين لما لهما من تأثير في الخالفين مؤلفهما، والمقتفين منهجه وآراءه وطريقته. يعنى هذا البحث بالمقارنة بين آراء الزمخشري في كتابين مختلفي المنهج وطريقة التأليف، فالأول منهما وهو (المفصل) تقعيدي اختار فيه مؤلفه الآراء الموافقة مذهبه ومنهجه ونزعته النحوية، والثاني وهو (الكشاف) تطبيقي لم يتقيد فيه مؤلفه بمذهب معين، بل بحث فيه عن الرأي والإعراب الذي يخدم معنى الآية ويوضحها دون التقيد بمذهب معين، فكان اختلاف الهدف المؤلَّف من أجله سبباً في اختلاف آراء مؤلفهما في الكتابين، تنبه العلماء القدامى لذلك، ومن هؤلاء ابن مالك وأبو حيان وابن هشام الذين تتبعوا آراء الزمخشري ورجحوا اختلافها. جمعت هذه الآراء، ودرستها، وأوضحت المتابعين للمؤلف فيهما، وحاولت في الخاتمة أن أقدم تفسيراً لهذا الاختلاف.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، أما بعد :

فيعد كتاب (المفصل) في النحو من أشهر المختصرات النحوية المؤلفة لضبط اللسان وتقويمه، وترجع شهرته لكونه منظّماً تنظيماً دقيقاً في تبويبه، وتقسيمه، وحسن اختيار الآراء النحوية فيه؛ لذا لقي عناية كبيرة عند ظهوره، واشتغل الناس بشرحه وإيضاح غامضه وملتبِسه زمناً غير يسير .

وبعد تأليف الزمخشري كتاباً في التقعيد المتمثل في (المفصل) نراه يعكف أكثر من سنتين على تفسير القرآن الكريم وإعرابه مفصلاً، ممارساً فيه التطبيق، فيؤلف كتاب (الكشاف) جامعاً فيه التفسير والنحو والبلاغة واللغة والأدب ، فدوت شهرته في الآفاق حتى غلب على اسمه، فقيل : (صاحب الكشاف) .

لم تكد الناس تتلقى كتاب (المفصل) بالقبول والعكوف على شرحه وإيضاحه حتى خرج كتاب (الكشاف)، فازداد الناس تعلقاً بنحو الزمخشري، فبحثوا آراءه في كلا الكتابين، وقارنوا بينها ، وممن قام بذلك ابن مالك الذي قرأ كتابي (المفصل) و(الكشاف) وأخذ يقارن بين آراء الزمخشري فيهما، فكان هذا مهيعاً لمن بعده في اقتفاء طريقته، فسلك أبو حيان والمرادي وابن هشام وغيرهم طريقه، وقارنوا بين آراء الزمخشري في كتابيه، وبينوا اختلافها .

تعتمد فكرة هذا البحث على جمع الآراء التي أوردها الزمخشري في (المفصل) وخالفها في (الكشاف)، ثم دراستها، مع بيان مواقف العلماء الخالفين له منها، سواء كانوا من شراح (المفصل) أم من غيرهم، ثم رجحت ما يترجح بعد ذلك .

أما الخطة التي سرت عليها في هذا البحث فهي أني بدأته بتمهيد تحدثت فيه عن كتابي (المفصل) و(الكشاف) وتأريخ تأليفهما؛ ليتضح الرأي المتقدم من المتأخر والمخالَف من المخالِف، ثم أتبعته بالآراء، وعنونت كل رأي بناء على كلامه الذي في (المفصل)؛ لكونه أقدم، وعليه مدار البحث في المخالفة، ثم أتبعته برأي شراح (المفصل) ومن وافقه، أو خالفه من النحويين، ثم أوضح رأيه في (المفصل)، سواء كان مما انفرد به، أم تابع فيه أحداً من المتقدمين، أم رجح به رأي إحدى المدرستين ، ثم أورد رأيه في (الكشاف) وأذكر من وافقه، مع الترجيح، وتخريج الآراء الواردة من مصادرها . وختمته

بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، ثم قائمة بالمصادر والمراجع الواردة في هذا البحث .

ولقد حرصت بأن يحكم القارئ على الآراء الموردة في هذا البحث هل فيها مخالفة – كما يشير الباحث – أو لا ؟ فنقلت كلامه من (المفصل) و(الكشاف)؛ ليتمكن القارئ من الحكم على الرأيين المشار إليهما بالاختلاف من نصيهما .

واللهَ أسأل أن يوفقنا لما فيه يحبه ويرضاه، وأن يرزقنا شكره وذكره، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *

التمهيد :

قبل الخوض في المسائل التي خالف الزمخشري رأيه فيها في (المفصل) أشير في لمحة موجزة إلى كتابي (المفصل) و(الكشاف). وأتحدث عن زمن تأليفهما. ليتبين السابق من اللاحق. والرأي المتقدم من المتأخر بمعرفة الكتاب المذكور فيه .

(المفصل) :

يعد كتاب (المفصل) من أشهر الكتب المؤلفة بعد كتاب سيبويه؛ لما فيه من الترتيب والتبويب، ومزج النحو بالصرف[١]. كما أن مؤلفه لم يبنه على مذهب واحد. بل اقتفى طريقة المدرسة البغدادية بالاختيار من آراء المدرستين البصرية والكوفية ما يرجحه[٢].

تذكر المصادر أن الزمخشري بدأ بتأليفه غرة رمضان سنة ٥١٣هـ وفرغ منه في المحرم سنة ٥١٥هـ . وأسمعه الناس في مكة بباب شيبة سنة ٥١٩هـ [٣].

أما صاحب كشف الظنون فيوافق هذه المصادر في بداية تأليف الكتاب ويحدد اليوم الذي بدأ فيه و نه يوم الأحد غرة رمضان سنة ٥١٣هـ [٤]. فيكون قد مكث في تأليفه سنة وأربعة أشهر .

ويبدو أنه بقي في مكة، ودَرَسَ كتاب سيبويه على عبدالله بن طلحة اليابري ت ٥١٨هـ [٥]. ثم أسمع الناس (المفصل) سنة ٥١٩هـ [٦].ثم رحل إلى بلاد فارس. فيكون في جواره الأول قد ألف كتاب (المفصل) .

(الكشاف) :

ذكر الزمخشري في مقدمته مدة تأليفه للكشاف. وأنها نحو من خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه[٧]. وتذكر المصادر أنه بدأ في تأليفه سنة ٥٢٦هـ [٨]في مكة في

---

(١) ينظر : المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي : ٤٢١ .

(٢) ينظر : المدارس النحوية : ٢٨٥. المدرسة البغدادية : ٤١٨ .

(٣) ينظر : التخمير : ٤٣/١. وفيات الأعيان : ١٦٩/٥. منهج الزمخشري في تفسير القرآن : ٥٣ .

(٤) ينظر : كشف الظنون : ١٧٧٤/٢.

(٥) ينظر : بغية الوعاة : ٤٦/٢ .

(٦) ينظر : كشف الظنون : ١٧٧٤/٢.

(٧) ينظر : الكشاف ٤/١ .

(٨) ينظر : كشف الظنون : ١٧٧٥/٢ . منهج الزمخشري في تفسير القرآن : ٧٦ .

جواره الثاني، وانتهى منه ضحوة يوم الاثنين الثالث والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٥٢٨هـ[١] فيكون (الكشاف) متأخراً عن (المفصل) بما يقارب ثلاثة عشر عاماً .

على أنه مما تجدر الإشارة إليه أنه تقدم للزمخشري تفسير للقرآن الكريم سمي في بعض المراجع بـ(الكشاف القديم)، وأشار إليه الزمخشري في مقدمة (الكشاف)، وأنها إملاءات أملاها على بعض علماء المعتزلة لما ألحوا عليه في إملاء تفسير للقرآن، تحدث فيها عن فواتح القرآن الكريم، وحقائق سورة البقرة . ويصفها الزمخشري نفسه بأنها إملاءات طويلة يكثر فيها السؤال والجواب، وقد أفاد منها في تأليف (الكشاف) فيما بعد بأن تحاشى الإطالة والإطناب.

وهذه الإملاءات – فيما يفهم من كلام الزمخشري عنها– أنها منتشرة ،و ذكر في مقدمة (الكشاف) أنه وهو في طريقه إلى مكة لجواره الثاني ما دخل بلداً إلا سئل عن هذه الإملاءات، حتى قدم مكة فسأله أميرها ابن دهّاس العلوي عن هذا المملى، حتى إنه – أي ابن دهّاس– حدثته نفسه بأن يذهب للزمخشري في بلاد فارس طلباً لهذا المملى[٢]، فكان ذلك مقوياً له على المضي في تأليف تفسير (الكشاف) .وقد أورد الزركشي والسيوطي بعضاً من نصوصه[٣].

ويظهر أن هذه الإملاءات كانت بعد رحيله من مكة في جواره الأول ولو كانت قبل لطلبها منه ابن دهاس العلوي لما كان مقيماً عنده بمكة من ٥١٣هـ إلى ٥١٩هـ وهي الفترة التي ألف فيها (المفصل) .

وأياً كان زمن هذه الإملاءات أو ا(الكشاف القديم) –كما تسمى– فهي متأخرة عن (المفصل)، فيكون الرأي الأول المقدم هو ما ورد في (المفصل) والرأي المتأخر المخالِف هو رأيه في (الكشاف) .

ألف الزمخشري (المفصل) قاصداً ضبط اللسان؛ فاختار الآراء التي تخدم الهدف المنشود من تأليفه، ورجح المذاهب التي يرى أنها تحقق الغرض المؤلّف من أجله، أما في (الكشاف) فاختلف منهجه فأخذ يبحث عن الآراء التي توافق المعنى الذي تضمنته الآية،

---

(١) ينظر : الكشاف : ٨٢٥/٤ .

(٢) ينظر : الكشاف : ٣/١ .

(٣) ينظر : ينظر البرهان في علوم القرآن: ٧٢/١، ٣٠٤، ٣٤٧، ٤١٧/٢، ١٤٥/٣، ١٤٦، ٢٨٧، ١٩٧/٤، ٣٨٥، الإتقان في علوم القرآن : ٨٥٦/٣، ٩٦٣ .

فرجح بعض الآراء التي لم يرجحها في (المفصل). بل انفرد بآراء لم ترد فيه ولا في كتب النحويين المتقدمين، وذلك أنه لما مارس التطبيق في (الكشاف) تخلى عن بعض تلك الآراء التي ارتضاها في (المفصل)، لذا كانت المخالفة بين الآراء في الكتابين واردة وحاصلة، ولا غرابة في ذلك؛ لاختلاف الهدف المنشود من تأليف الكتابين. من أجل ذلك ظهرت بعض المسائل التي اختلف فيه رأيه في الكتابين وهو ما سأذكره في المسائل التالية.

١- سبب منع (ثلاث) من الصرف :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن سبب منع (ثُلاث) من الصرف هو الوصفية والعدل، يقول : (والعدل من صيغة إلى أخرى في نحو : (عمر) و(ثُلاث)؛ لأن فيه عدلاً ووصفية)[١].

وأوضح شراح كلامه بأن سبب منع (ثُلاث) وغيرها من الأعداد التي على وزن (فعال) و(مفعل) عنده هو الوصفية والعدل عن العدد المكرر؛ إذ إن (ثلاث) معدول عن ثلاثة ثلاثة [٢]. وهذا هو مذهب الجمهور [٣].

وذهب في (الكشاف) إلى أن سبب منعها من الصرف هو العدل المكرر، وهو عدل في اللفظ عن (ثلاثة ثلاثة) إلى لفظ : (ثُلاث)، وعدل عن تكرار اللفظ إلى توحيده. يقول : ((مثنى وثلاث ورباع) معدولة عن أعداد مكررة، وإنما منعت الصرف لما فيها من العدلين : عدلها عن صيغها، وعدلها عن تكررها، وهن نكرات يعرفن بلام التعريف)[٤].

ورد أبو حيان هذا الرأي، وعده مما انفرد به [٥].

وأقول : تابعه ابن الحاجب في شرح الوافية [٦]. وحكاه الرضي بصيغة التوهين (قيل)[٧].

---

(١) المفصل : ٣٥

(٢) ينظر : التخمير : ٢٢٠/١، شرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/١، الإيضاح في شرح المفصل : ١٣٣/١، الإقليد: ٢٥٧/١.

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٢٥/٣، المقتضب : ٣٨١/٣، الإيضاح العضدي : ٣١٠، التسهيل : ٢٢٢، الكافية : ٦٣.

(٤) الكشاف : ٤٦٧/١.

(٥) ينظر : البحر المحيط : ١٥٩/٣.

(٦) ينظر : شرح الوافية : ١٣٩.

(٧) ينظر : شرح الكافية : ١١٦/١/١.

٢- بناء المنادى المفرد الموصوف بـ(ابن) على الفتح لا غير:

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن المنادى المفرد الموصوف بـ(ابن) المضاف إلى علم بعده متصل به يبنى على الفتح فقط، ولم يجز غيره، يقول: (والوصف بـ(ابن) و(ابنة) كالوصف بغيرهما إذا لم يقعا بين علمين، فإن وقعا أتبعت حركة الأول حركة الثاني، كما فعلوا في (ابن) و(امرئ) [١]، وعدم ذكره الوجه الآخر يفهم منه تحتم البناء على الفتح ولزومه، وأشار إلى ذلك ابن الحاجب[٢] والجندي[٣].

ووافقه في الاقتصار على البناء على الفتح صدر الأفاضل[٤]، والسكاكي[٥]، والإسفراييني[٦] والكيشي[٧].

وأقول سبق الزمخشري في الاقتصار على رأي واحد في هذه المسألة ابن السراج[٨]، والفارسي[٩]، والجرجاني[١٠].

أما في (الكشاف) فرجع إلى مذهب الجمهور[١١]، وأجاز الوجهين، البناء على الفتح للإتباع، والبناء على الضم على أصل إعراب المنادى المفرد، فقال في كلامه على قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾[١٢]: ((عيسى) في محل النصب على إتباع حركة الابن، كقولك: يا زيد بن عمرو، وهي اللغة الفاشية، ويجوز أن يكون مضموماً، كقولك: يا زيد بن عمرو، والدليل عليه قوله ...) [١٣].

---

(١) المفصل: ٦٣.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٦٩/١..

(٣) ينظر: الإقليد: ٤١٧/١.

(٤) ينظر: التخمير: ٣٣٥/١، ترشيح العلل: ١٧٣.

(٥) ينظر: مفتاح العلوم: ١٦٢.

(٦) ينظر: لباب الإعراب: ٣٠٤.

(٧) ينظر: الإرشاد: ٢٧٩.

(٨) ينظر: الموجز: ٤٧.

(٩) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٥٠.

(١٠) ينظر: المقتصد: ٧٨٥/٢، الجمل: ٨١.

(١١) ينظر: الكتاب: ٢٠٣/٢، المقتضب: ٢٣١/٤، الأصول: ٣٤٥/١، الجمل للزجاجي: ١٥٧، التسهيل: ١٨٠.

(١٢) سورة المائدة من الآية (١١٢).

(١٣) الكشاف: ٦٩٢/١.

٣- منع تقديم الحال على عاملها المعنوي :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى منع تقديم الحال على عاملها المعنوي، يقول : (والعامل فيها إما فعل وشبهه من الصفات، أو معنى فعل، كقولك : فيها زيد مقيماً، وهذا عمرو منطلقاً...فالأول يعمل فيها متقدماً ومتأخراً، ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدماً)[١] فمنع تقديم الحال على عاملها المعنوي؛ لضعفه[٢]، وهذا رأي سيبويه .[٣] .

وذهب في (الكشاف) إلى جواز تقدم الحال على عاملها المعنوي، فأعرب (مطويات)في قراءة النصب[٤]من قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[٥] حالاً وعاملها متعلق الجار والمجرور (بيمينه)، يقول : (ونصب (مطويات) على الحال)[٦]، كما أجاز في أحد أعاريب (جميعاً) من قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾[٧] أن تكون (جميعاً) حالاً، والعامل فيها الجار والمجرور (منه) المعرب خبراً لمبتدأ محذوف، أو خبراً للاسم الموصول (ما في الأرض)، وفي كلا الإعرابين تقدمت الحال على عاملها المعنوي[٨].

واعترض عليه أبو حيان في إعراب الآية الأخيرة وذكر أن هذا الإعراب مخالف لمذهب الجمهور المانعين تقدم الحال على عاملها المعنوي، وأنه لا يجوز إلا على مذهب الأخفش[٩].

وإيضاح ذلك أن الأخفش أجاز تقدم الحال على عاملها المعنوي إذا كان المبتدأ صاحب الحال متقدماً على الحال نحو : زيد قائماً في الدار [١٠]، وهو مذهب الفراء والزجاج، ونسب للكسائي[١١] . أما إذا كان صاحب الحال متأخراً عن الحال فلا يجوز تقديمه نحو :

---

(١) المفصل : ٩٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٢/ ٥٧، الإيضاح في شرح المفصل : ٣٣١/١، الإقليد : ١/ ٥٢٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢/ ١٢٤ .

(٤) نسبت إلى عيسى بن عمر والجحدري . ينظر : شواذ القراءات : ١٣٢، البحر المحيط : ٧/ ٤٢٢ .

(٥) سورة الزمر من الآية (٦٧) .

(٦) الكشاف : ٤/ ١٤٤ .

(٧) سورة الجاثية من الآية (١٣) .

(٨) ينظر : الكشاف : ٤/ ٢٨٨ .

(٩) ينظر : البحر المحيط : ٨/ ٤٥ .

(١٠) ينظر : الأصول : ١/ ٢٢٠، شرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٣٥، شرح الكافية : ١/ ٢/ ٦٥٢ .

(١١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١/ ٣٥٨، ٢/ ٤٢٥، معاني القرآن وإعرابه : ٤/ ٣٦٢، إعراب القرآن ٤/ ٢٢ .

قائماً زيد في الدار ولا يجيزه الأخفش ولا غيره [١].

وفي موضع آخر من (الكشاف) رجع الزمخشري إلى مذهب الجمهور وما اختاره في (المفصل)، ومنع تقدم الحال على عاملها المعنوي وذلك في تعليله قراءة نصب كل[٢] من قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾[٣] وأعرب (كلاً) تأكيداً لاسم (إن) مع عدم اقترانه بالضمير المطابق[٤]. ومنع الحالية فيها معللاً بتقدمه على العامل المعنوي، فقال: (فإن قلت: هل يجوز أن يكون (كلاً) حالاً قد عمل فيها (فيها) ؟ قلت: لا؛ لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدماً، تقول: كلَّ يوم لك ثوب، ولا تقول: قائماً في الدار زيد)[٥].

٤- ربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالضمير وحده :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن ربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالضمير شاذ أو نادر. يقول: (والجملة تقع حالاً. ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية. فإن كانت اسمية فالواو، إلا ما شذ من قولهم: (كلمته فوه إلى فيَّ) وما عسى أن يعثر عليه في الندرة)[٦].

ووافقه جمع من المتأخرين مع تنوع عباراتهم في ذلك. فعده صدر الأفاضل وابن يعيش قليلاً[٧]، أما ابن الحاجب فعده مرة شاذاً[٨]، ومرة قليلاً ضعيفاً[٩]، والكيشي شاذاً[١٠]، أما الجندي فجعله مما يلحق بالنوادر[١١].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٤٣/١.

(٢) قراءة شاذ نسبت لعيسى بن عمر وابن السميفع. ينظر: المحرر الوجيز: ٥٢/١٣، البحر المحيط: ٤٤٨/٧.

(٣) سورة غافر من الآية (٤٨).

(٤) وهو رأي الفراء وتبعه ابن عطية، ورده ابن مالك وأبو حيان وابن هشام.
ينظر: معاني القرآن: ١٠/٣، المحرر الوجيز: ٥٢/١٣. شرح التسهيل: ٢٩٢/٣، البحر المحيط: ٤٤٩/٧، مغني اللبيب: ٢٥٧، ٦٦٢.

(٥) الكشاف: ١٧١/٤.

(٦) المفصل: ٩٢.

(٧) ينظر: التخمير: ٤٣٨/١، شرح المفصل: ٦٦/٢.

(٨) ينظر: شرح الوافية: ٢٢١.

(٩) ينظر: الكافية: ١٠٥، الإيضاح في شرح المفصل: ٣٤٤/١، شرح المقدمة الكافية: ٥١٦/٢.

(١٠) ينظر: الإرشاد: ٢٤٣.

(١١) ينظر: الإقليد: ٥٤٢/١.

وفصل الرضي في ذلك ، فذكر أنه إن كان الضمير الرابط في أول الجملة فجائز، نحو : جاء زيد يده على رأسه. وإن كان في وسطها أو آخرها فهو ضعيف[1]. وذلك كقول الشاعر :[2]

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامرُه ورفيقُه بالغيبِ لا يدري

ونسب هذا الرأي – أعني شذوذ ربط الجملة بالضمير وحده– إلى الفراء[3] . وقيل : للكوفيين[4]. ووافقه عبدالقاهر الجرجاني. ووصف انفراد الضمير بالربط بالقلة والخروج عن الأصل والقياس[5].

وقد رد ذلك ابن مالك والمتأخرون[6]. وذكروا أن ذلك غير شاذ ، بل جائز. لكنه لا يكثر كثرة الربط بالواو. وأن إجازته مذهب سيبويه والجمهور[7] .

وذهب ابن مالك إلى أن ربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالضمير أقيس من الربط بالواو ؛ لكونه رابطاً للجملة الاسمية في بابي الخبر والنعت ، ولا مدخل للواو فيهما[8] .

أما في (الكشاف) فقد خالف ما ذكره في (المفصل). فأعرب الجملة الاسمية المربوطة بالضمير وحده حالاً في خمسة مواضع[9] في قوله تعالى : ﴿ قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[10].وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾[11]. وقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ

---

(1) ينظر : شرح الكافية : ٦٧٤/٢/١ .

(2) بيت من الكامل مختلف في نسبته قيل : للأعشى. وقيل: للمسيب بن علس . وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣ . : مغني اللبيب : ٦٥٦ . خزانة الأدب : ٢٣٣/٣.

(3) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٦٠٦/٣. البحر المحيط : ٣١٦/١. توضيح المقاصد : ٧٢٠/٢. المساعد : ٤٦/٢. تعليق الفرائد : ٢٥١/٦ .

(4) ينظر : المقاصد الشافية : ٥٠٥/٣ .

(5) ينظر : دلائل الإعجاز : ٢١٨، ٢١٩ .

(6) ينظر : شرح التسهيل : ٣٦٤/٢–٣٦٥. شرح عمدة الحافظ : ٤٥٤–٤٥٨. المقاصد الشافية : ٥٠٦/٣. تعليق الفرائد : ٢٥٠/٦ .

(7) ينظر الكتاب : ٣٩١/١. المقتضب : ١٢٥/٤. أمالي ابن الشجري : ٤٧٣/٢، ١٢/٣. شرح الكافية الشافية : ٧٥٨/٣. أوضح المسالك : ٣٥٠/٢ .

(8) ينظر : شرح التسهيل : ٣٦٦/٢ .

(9) ينظر : الكشاف : ٩٧/٢، ٥٣٥، ١٤٠/٤، ٣٨٦، ٥٢٣ .

(10) سورة الأعراف من الآية (٢٤) .

(11) سورة الرعد من الآية (٤١) .

﴿ ... ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[1]، وقوله تعالى : ﴿ وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴿٢١﴾ ﴾[2]. وقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿٤﴾ ﴾[3].

وقد أشار ابن مالك إلى اختلاف رأي الزمخشري، وأورد كلامه على الآيتين الأوليين، فقال : (وزعم الزمخشري أن قولهم : (كلمته فوه إلى فيّ) نادر، وهو من المسائل التي حرفته عن الصواب، وعجزت ناصره عن الجواب، وقد تنبه في (الكشاف)...)[4]. ووافقه في ذلك المتأخرون[5]، وأشار الشيخ عضيمة – رحمه الله – إلى اختلاف رأي الزمخشري في الآيات الثلاث الأخيرة[6].

٥- حذف المضاف لأمن اللبس :

تحدث الزمخشري عن هذه المسألة في (المفصل)، وذكر أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه جائز إذا أمن اللبس نحو قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[7]، أما إذا كان الحذف ملبساً فيقتصر به على الشعر كقوله[8]:

فهل لكمُ فيها إليَّ فإنني طبيبٌ بما أعيا النِّطاسيَّ حِذْيما[9]

أما في (الكشاف) فقد تحدث عن حذف المضاف في قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾[10]، وذكر أن تسميته شهر الصوم وقعت بالمضاف والمضاف إليه فيقال : شهر رمضان، كما ورد في الآية، لكنه أورد إشكالاً بأنه قد يقال : رمضان كما ورد في قول النبي صلى الله عليه

---

(١) سورة الزمر من الآية (٦٠).

(٢) سورة ق الآية (٢١).

(٣) سورة الصف الآية (٤).

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢/٢٦٥.

(٥) ينظر : توضيح المقاصد : ٢/٧٢٠، المساعد : ٢/٤٦، تعليق الفرائد : ٦/٢٥٠.

(٦) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن : ١/٣/٥٩٠.

(٧) سورة يوسف من الآية (٨٢).

(٨) بيت من الطويل لأوس بن حجر من قصيدة يهجو بها بني الحارث بن سدوس بن شيبان. الخصائص : ٢/٤٥٣، شرح المفصل : ٣/٢٥، شرح الكافية : ١/٢/٩٣٣.

(٩) ينظر : المفصل : ١٣٥.

(١٠) سورة البقرة من الآية (١٨٥).

وسلم : (من صام رمضان إيماناً واحتساباً)[1]. وقوله عليه الصلاة والسلام : (من أدرك رمضان فلم يغفر له)[2]. وخرجه على أن هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لأمن اللبس ،كما جاء في قول الشاعر : بما أعيا النطاسي حذيما[3].

فجعل حذف المضاف وهو كلمة (ابن) من البيت جائزاً مقيساً مع أنه في (المفصل) قصره على الضرورة الشعرية .

وأجاز ابن جني مثل هذا الحذف ولم يربطه بالشعر، بل جعله في النثر، وأنه إذا علم المعنى جاز الحذف، ومن ذلك : (أهنت غلام زيد) فيجوز : أهنت زيداً، إن فهم منه إهانة غلام زيد، إذ إهانة الغلام إهانة لزيد[4]، وخالفه الرضي، وعده من الحذف الملبس[5] .

وقد أشار البغدادي إلى اختلاف رأي الزمخشري في البيت في (المفصل) و(الكشاف)، ورجح ما ذهب إليه في (الكشاف)[6].

٦- وصف الضمير :

يمنع النحويون وصف الضمير، لكونه غير محتاج إلى إيضاح، بل هو أعرف المعارف، يقول سيبويه : (واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدّث قد عرف من تعني)[7]، وهذا مما لا خلاف فيه بين النحويين [8]، وأخذ الزمخشري بهذا الرأي في (المفصل) يقول : (والمضمر لا يقع موصوفاً ولا صفة)[9].

وخالف هذا الرأي في (الكشاف) فأجاز وصف الضمير، وذلك في توجيهه نصب

---

(١) رواه البخاري في كتاب الصوم، باب (من صام رمضان إيماناً واحتساباً) : ٣٦١ . ومسلم في كتاب الصيام، باب الترغيب في صيام رمضان وقيامه : ٢٩٩ .

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير من حديث كعب بن عجرة، ١٤٤/١٩ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٢٢٧/١ .

(٤) ينظر : الخصائص : ٤٥٢/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية : ٩٣٣/٢/٢ .

(٦) ينظر : خزانة الأدب : ٣٧١/٤ .

(٧) الكتاب : ١٠/٢ .

(٨) ينظر :معاني القرآن للفراء : ٤٧١/١، المقتضب : ٢٨١/٤، الأصول : ٣٢/٢، الجمل : ١٦، الإيضاح العضدي : ٢٨٩، اللمع : ١٣٩.

(٩) المفصل : ٥١ .

(علام)[1]من قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[2] يقول : (ثم نصب (علام الغيوب) على الاختصاص، أو النداء، أو هو صفة لاسم (إن))[3]، ووافقه في هذا فخر الدين الرازي[4].

ورد عليه أبو حيان بأن ما ذكره مخالف لما عليه النحويون من البصريين والكوفيين، إلا ما ذكر عن الكسائي من إجازته وصف الضمير إذا كان للغائب، ولم يقصد التخصيص[5].

وقد رد السمين الحلبي على شيخه أبي حيان، وذكر أن الزمخشري لم يرد بقوله : (صفة لاسم إن) الصفة والنعت المعروفين، بل أراد البدل، وهو متابع لسيبويه في هذا التعبير؛ إذ يسمي البدل صفة، وقد فهم النحويون ذلك من كلامه[6].

وأقول : لم أجد ما ذكره السمين الحلبي ونسبه لسيبويه من أنه يعبر عن البدل بالصفة، بل الذي وجدته -ونص عليه بعض النحويين- أنه يسمي التوكيد صفة، وهو مصطلح مستعمل أيضاً عند الأخفش والمبرد، يقول ابن عقيل : (وربما أطلق سيبويه والأخفش والمبرد على التأكيد صفة)[7].

ومما عبر فيه سيبويه عن التوكيد بالصفة قوله : (كما أن (أجمعين) لا يجوز في الكلام إلا وصفاً)[8]، وقوله : (وأما جميعهم) فقد يكون على وجهين : يوصف به المضمر والمظهر . كما يوصف بـ (كلهم))[9]، وقوله : (واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه)[10] ففي هذه النصوص استعمل مصطلح الوصف للتوكيد[11] .

وممن استعمله كاستعمال سيبويه الفراء[12]، والأخفش[13]،والمبرد[14]، ونص

---

(1) نسبت لابن عباس وأبي حيوة ويعقوب . ينظر : شواذ القراءات لابن خالويه : ٤١ . البحر المحيط ٤/ ٥٤ .

(2) سورة المائد من الآية ١٠٩.

(3) الكشاف : ٦٩٠/١ .

(4) ينظر : التفسير الكبير : ٤/ ٤٥٨ .

(5) ينظر : البحر المحيط : ٤/ ٥٤ .

(6) ينظر : الدر المصون : ٢/ ٦٤٣ .

(7) المساعد : ٢/ ٣٨٤ .

(8) الكتاب : ٢/ ٥٧ .

(9) الكتاب : ٢/ ١١٦.

(10) الكتاب : ٢/ ٣٧٩ .

(11) ينظر الكتاب : ٢٧٨/١، ٢٧٧، ٢/ ١١، ٥٤، ١١٤، ١٧٨، ٣٥١، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩١ .

(12) ينظر : معاني القرآن : ٤٧١/١ .

(13) ينظر : معاني القرآن : ٢٣٦/١، ٣٤٨.

(14) ينظر : المقتضب : ٣/ ٢١٠، ٣٤٢ .

السيرافي على أن هذا استعمال شائع عند النحويين[١].

وممن خالف الزمخشري في إعراب (علام) صفة للضمير مع موافقته له في كثير من الآراء المنتجب الهمذاني والبيضاوي. فوافقاه في الوجهين الأولين اللذين ذكرهما لنصب (علام). وزاد المنتجب إعرابه بدلاً من الضمير[٢]. أما البيضاوي فاقتصر على الوجهين الأولين[٣].

٧- إعراب لفظ الجلالة (الله) صفة لاسم الإشارة :

يجمع النحويون على أن العلم يوصف ولا يوصف به. يقول سيبويه : (واعلم أن العلم الخاص من الأسماء لا يكون صفة؛ لأنه ليس بحلية. ولا قرابة. ولا مبهم)[٤]. وهذا رأي النحويين بعده[٥]. وذهب الزمخشري في (المفصل) إلى ذلك ؛إذ يقول : (والمضمر لا يقع موصوفاً ولا صفة. والعلم مثله في أنه لا يوصف به)[٦].

وذهب في (الكشاف) إلى إعراب لفظ الجلالة (الله) من قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ﴾[٧] صفة لاسم الإشارة .وأجازه في صنعة النحو. لكنه منعه معللاً بعدم قبول المعنى له . يقول : (ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم (الله) صفة لاسم الإشارة. أو عطف بيان. و(ربكم) خبراً لولا أن المعنى يأباه)[٨].

ورد عليه ابن هشام. وعد ذلك من أوهام المعربين[٩].

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن الزمخشري في موضعين آخرين من القرآن الكريم

---

(١) ينظر : شرح الكتاب (دار الكتب العلمية) : ٢/ ٢٦٥. ٣٤٤ .

(٢) ينظر : الفريد : ٢/ ١٠٣.

(٣) أنوار التنزيل : ٢/ ١٤٨.

(٤) الكتاب : ٢/ ١٢.

(٥) ينظر : المقتضب : ٤/ ٢٢٢. ٢٨٤. ٢٩٥. شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٥٦. شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٦. شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٣. شرح الكافية : ٢/١/ ١٠٠٠.

(٦) المفصل : ١١١.

(٧) سورة فاطر من الآية (١٣) .

(٨) الكشاف : ٢/ ٦٠٥ .

(٩) ينظر : مغني اللبيب : ٧٤٣.

أعرب لفظ الجلالة من قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾[1] خبراً لا صفة[2]. وقد أشار إلى ذلك الشيخ عضيمة رحمه الله [3].

٨- وصف اسم الإشارة باسم غير مقترن بـ(أل):

رتب النحويون المعارف .فبدؤوا بالضمير، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم الموصول والمعرف بـ(أل)، وذلك لأنها ليست على رتبة واحدة في التعريف[4].

وتظهر فائدة هذا الترتيب في باب النعت؛ إذ الأخص لا يقع وصفاً لما هو أقل منه، فاسم الإشارة -مثلاً- لا يقع وصفاً للموصول، ولا للمعرف بـ(أل)؛ لأنه أخص منهما وأعرف .

ومن هذا الترتيب نجد أن اسم الإشارة لا يوصف إلا بمقترن بـ(أل)، وقد أشار الزمخشري إلى ذلك في (المفصل) فقال : (والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسماً أو صفة)[5].

وأوضح شراح كلامه بأن مفهوم كلامه أن ما كان مقترناً بـ(أل) بعد اسم الإشارة يعرب صفة، كما يعرب المقترن بـ(أل) بعد (أي) في النداء صفة [6].

وقد خالف الزمخشري هذا الرأي في (الكشاف) فأعرب (تخاصم) غير المقترن بـ(أل) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴿٦٤﴾ ﴾[7] في قراءة النصب[8] صفة لاسم الإشارة (ذلك) مع أنه غير مقترن بـ(أل)، يقول : (وقرئ بالنصب على أنه صفة لـ(ذلك)؛ لأن

---

(١) في الآية (١٠٢) من سورة الأنعام في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ وفي الآية (٦٢) من سورة غافر في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ .

(٢) ينظر : الكشاف : ٢/٥٤، ١٧٦/٤.

(٣) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١٤١/١/٣.

(٤) ينظر : الإنصاف : ٧٠٧ المسألة الواحدة بعد المائة، شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٥٦، ٥ /٨٧، شرح الجمل لابن عصفور : ٩٠٨/٢، شرح التسهيل : ١١٥/١، شرح الكافية : ٩٩٥/٢/١ .

(٥) المفصل : ١٥١.

(٦) ينظر : التخمير: ١٠٠/٢، الإيضاح في شرح المفصل : ٤٤٦/١، الإقليد : ٧١٧/٢ .

(٧) سورة ص الآية (٦٤).

(٨) نسبت إلى زيد بن علي، وابن أبي عبلة في شواذ القراءات للكرماني : ٤١٢، وإلى ابن السميفع في شواذ القراءات لابن خالويه : ١٣١، وإلى ابن أبي عبلة فقط في المحرر الوجيز : ٤٨٢/١٢، البحر المحيط : ٣٩٠/٧ .

أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس)[1].

ووهمه ابن هشام. وعلل عدم جوازه بعدم اقتران النعت بـ(أل) . كما أنه لو اقترن بـ(أل) وصار اسم جنس فالأرجح إعرابه عطف بيان لا صفة. وهذا رأي ابن جني وابن السِّيد وابن مالك [2].

ونقل أبو حيان عن صاحب اللوامح[3] أنه ذكر أنه لو قرئ بنصب (تخاصم) لأعرب بدلاً لا صفة [4].

٩- منع البدل من ضميري المتكلم والمخاطب المتصلين :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى منع إبدال الاسم الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب. وقصر ذلك على ضمير الغائب . فقال : (ويبدل المظهر من المضمر الغائب. دون المتكلم والمخاطب) [5].

وعلل ابن يعيش هذا المنع بأن ضميري المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح والبيان. والبدل يراد به البيان. فلم يتحقق ذلك فيهما. فمنع البدل منهما[6] .

ووافقه صدر الأفاضل[7] والجندي[8] والتفتازاني[9]. وخالفه ابن يعيش[10]. ورد عليه ابن الحاجب[11] .

أما في (الكشاف) فرجع إلى مذهب الجمهور. وأجاز الإبدال من ضمير الحاضر في موضعين :

---

(١) الكشاف : ١٠٣/٤.

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٧٤٢. ٧٤٨.

(٣) عبد الرحمن بن محمد الرازي . عالم بالقراءات له : اللوامح في القراءات الشاذة. وكتاب التجويد توفي سنة ٤٥٤هـ. ينظر : غاية النهاية لابن الجزري : ٣٦١/١ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٣٩٠/٧ .

(٥) المفصل : ١٠٨.

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٧٠/٣ .

(٧) ينظر : التخمير: ١٢٠/٢.

(٨) ينظر : الإقليد : ٧٧٣/٢ .

(٩) ينظر : إرشاد الهادي : ١٠٩.

(١٠) ينظر : شرح المفصل : ٧٠/٣ .

(١١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٤٥١/١ .

أحدهما : (أولنا) من قوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾[1]، فقال : ((الأولنا وآخرنا) بدل من (لنا) بتكرير العامل)[2].

الثاني : (لمن كان يرجو الله) بدل بعض من ضمير المخاطب في (لكم) من قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ ﴾[3]، فقال : (لمن كان يرجو الله) بدل من (لكم))[4].

والذي يظهر لي أن مراد الزمخشري بمنع البدل من ضمير المتكلم والمخاطب هو البدل المطابق، لكنه أطلق في المنع ولم يخصص اعتماداً على تنبه القارئ، يقوي ذلك الأمور التالية:

الأول : أن الشواهد المثبت فيها البدل من ضمير الحاضر في قول الشاعر[5] :

أوعدني بالسجنِ والأداهمِ   رجلي فرجلي شَثْنةُ المناسِمِ

وقول الشاعر[6] :

ذريني إنَّ أمركِ لن يُطاعا   وما ألفيتني حِلمي مُضاعا

من الأبيات المشتهرة في كتب النحو في باب البدل، فيبعد أن لا يكون الزمخشري قد اطلع عليهما .

الثاني : مخالفته مذهب الكوفيين والأخفش في إجازة إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر بدلاً مطابقاً لغير توكيد ولا تبعيض ولا اشتمال[7]، وموافقته للبصريين في المنع، فيحتمل أن يكون الزمخشري أراد منع هذا الرأي ومتابعة البصريين، لكنه لم يحدد ما نوع البدل الممتنع فيه ؟ فبقي الكلام عاماً .

---

(١) سورة المائدة من الآية (١١٤) .

(٢) الكشاف : ١/٦٩٣ .

(٣) سورة الأحزاب من الآية (٢١) .

(٤) الكشاف : ٣/٥٣١ .

(٥) بيتان من مشطور الرجز للعُديل بن الفرخ العجلي ، وهما في : شرح المفصل : ٣/٧٠،شرح الكافية : ١/٢/١٠٨٦، توضيح المقاصد : ٢/١٠٤٤ .

(٦) بيت من الوافر لرجل من بجيلة ، وهو في الكتاب : ١/١٥٦، شرح التسهيل : ٣/٣٣٦،شرح الكافية: ١/٢/١٠٨٧ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢/٢٩٣، معاني القرآن وإعرابه : ٢/٢٣٢، إعراب القرآن : ٢/٥٨، شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٧٠، شرح الكافية الشافية : ٣/١٢٨٤، شرح الكافية : ١/٢/١٠٨٧ .

الثالث : أن الأمثلة التي مثل بها لمنع البدل لا تنطبق إلا على البدل المطابق، وهي : (بي المسكين كان زيداً، عليك الكريم المعول) مما يقوي أن مراده بالمنع هو البدل المطابق .

١٠- مجيء عطف البيان من النكرة :

ذهب البصريون إلى أن عطف البيان لا يجيء إلا في المعارف، وذهب الكوفيون إلى جواز مجيئه في النكرات [1]، ورجحه ابن مالك معللاً بأن المراد منه إزالة الغموض والإبهام والنكرة أشد من المعرفة في طلب الإيضاح؛ لغموضها، فمجيئه من النكرة من باب الأولى[2].

وقبل البدء ببحث اختلاف إعراب الزمخشري للفظ (سنين) لا بد من ذكر اختلاف القراء في قراءة هذه الآية، فقرأ السبعة إلا حمزة والكسائي بتنوين (مائة) وقطعها عن الإضافة، وقرأ حمزة والكسائي بإضافة (مائة) إلى (سنين)[3]، وإعراب الزمخشري كلمة (سنين) سيكون على قراءة غير حمزة والكسائي .

فذهب في(المفصل)إلى أن كلمة(سنين)بدل من (ثلاث)[4]،وهو منسوب للأخفش[5]، وهو رأي الزجاج[6]، والفارسي[7]، وابن خالويه[8]، ورجحه النحاس[9]، واختيار مكي[10] والعكبري[11]، وابن يعيش[12]، وابن الحاجب[13].

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٦ . شرح الكافية الشافية : ٣/ ١١٩٤،شرح عمدة الحافظ : ٢/ ٥٩٤، ارتشاف الضرب : ٤/ ١٩٤٣، مغني اللبيب : ٧٤٣ . .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٦ . شرح الكافية الشافية : ٣/ ١١٩٤،شرح عمدة الحافظ : ٢/ ٥٩٤ .

(٣) ينظر :السبعة : ٣٨٩، النشر : ٢/ ٣١٠ .

(٤) ينظر : المفصل : ٢٦٩ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ٦٩٦ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٢٧٨ .

(٧) ينظر : الحجة : ٥/ ١٤٠ .

(٨) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها : ١/ ٣٩٠ .

(٩) ينظر : إعراب القرآن : ٢/ ٤٥٣ .

(١٠) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٣٩ .

(١١) ينظر :التبيان : ٢/ ٨٤٤ .

(١٢) ينظر : شرح المفصل : ٦/ ٢٤ .

(١٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٦١٣ .

وذهب في (الكشاف) إلى أنها عطف بيان، فقال: ((وسنين) عطف بيان لـ(ثلاثمائة))[1].

وقد ضعف أبو حيان إعرابه (سنين) عطف بيان، وعلله بمخالفة البصريين [2]، وممن ضعفه المنتجب الهمذاني، لكنه لم ينسبه للزمخشري [3].

وأقول: ضعف أبو حيان رأي الزمخشري لمخالفته مذهب البصريين، وذلك أنهم لا يجيزون مجيء عطف البيان من النكرات . أما مذهب الفراء والكوفيين فجوزوه في النكرات[4]، وقد أخذ به الزمخشري في (الكشاف) في موضع آخر أيضاً؛ إذ أعرب (صديد) من قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾[5] عطف بيان وهو نكرة[6].

وقد أشار ابن مالك إلى اختلاف رأي الزمخشري في إجازته عطف البيان من النكرة في (الكشاف) مع عدم إجازته في (المفصل) [7].

١١- مجيء عطف البيان أقل تعريفاً من المبيَّن:

الغرض من عطف البيان إزالة غموض يعتري المبيَّن .ولا يزول هذا الغموض إلا بكلمة أوضح بياناً مما تقدمها . ولهذا ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن **عطف البيان** ينزل من المبيَّن منزلة الكلمة المستعملة التي تذكر بعد الكلمة الغامضة، لتوضحها، وتزيل غموضها . يقول في ضابط عطف البيان في (المفصل): (هو اسم غير صفة، يكشف عن المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها)[8].

وأوضح ابن يعيش أن مراده أن تكون الكلمة الثانية المعربة عطف بيان أوضح من الكلمة الأولى المبيَّنة في العرف والاستعمال ومثله بقول الراجز[9]:

أقسم بالله أبو حفص عمر

---

(١) الكشاف: ٢/٧١٦ .

(٢) ينظر: البحر المحيط ٦/١١٢.

(٣) ينظر: الفريد: ٣/٣٢٨ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٧٤٣ .

(٥) سورة إبراهيم من الآية (١٦) .

(٦) ينظر: الكشاف: ٢/٥٤٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٢٦، شرح الكافية الشافية: ٣/١١٩٤، شرح عمدة الحافظ: ٢/٥٩٥ .

(٨) المفصل: ١٥٩ .

(٩) بيت من مشطور الرجز ينسب لعبدالله بن كيسبة، ونسبه ابن يعيش لرؤبة ووهمه البغدادي . ينظر: شرح المفصل: ٣/٧١، أوضح المسالك: ١/١٢٨، خزانة الأدب: ٥/١٥٤ .

وأن (عمر) – المعرب عطف بيان– أوضح من الكنية (أبو حفص) وهذا معنى تنزيله من الكلمة الغريبة إذا ترجمت بالكلمة المستعملة. فيكون الثاني أشهر وأوضح وأعرف من الأول[1].

وذهب في (الكشاف) في قوله تعالى : ﴿ وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي ﴾[2] إلى إعراب (أخي) عطف بيان من (هارون) مع أن الكلمة المعربة عطف بيان ليست أشهر وأوضح من الأولى، بل الأولى أشهر وأعرف منها[3]. وقد استبعد أبو حيان ما أجازه الزمخشري. فقال : (ويبعد فيه عطف البيان ؛ لأن الأكثر في عطف البيان أن يكون الأول دونه في الشهرة)[4].

١٢- مجيء عطف البيان مشتقاً :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن عطف البيان لا يأتي إلا جامداً. يقول في تعريف عطف البيان : (هو اسم غير صفة)[5].

وأوضح ابن يعيش ذلك بأن النعت لا يكون إلا مشتقاً، إما مأخوذاً من فعل، أو حلية. أما عطف البيان فلا يكون إلا بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل. كالكنى والأعلام[6]. ونص على كونه جامداً غير مشتق من شراح المفصل صدر الأفاضل[7] والجندي[8].

وذهب في (الكشاف) إلى إعراب المشتق عطف بيان، إذ أعرب (ملك) من قوله تعالى: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴿٢﴾ ﴾[9] عطف بيان مع أنه مشتق، إذ هو صفة مشبهة. يقول: (فإن قلت : (ملك الناس. إله الناس) ما هما من (رب الناس)؟ قلت : هما عطف بيان .)[10]. وتبعه

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٧١/٣ .

(٢) سورة طه الآيتان (٢٩) (٣٠) .

(٣) ينظر : الكشاف : ٦١/٣ .

(٤) البحر المحيط : ٢٢٥/٦ .

(٥) المفصل : ١٥٩ .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٧١/٣ .

(٧) ينظر : التخمير ١٢٣/٢ .

(٨) ينظر :الإقليد : ٧٧٥/٢ .

(٩) سورة الناس الآية (٢) .

(١٠) الكشاف : ٨٢٣/٤ .

فخر الدين الرازي[1]، والسمين الحلبي [2].

واعترض عليه أبو حيان وابن هشام بأن (ملك) مشتق وعطف البيان لا يكون في الجوامد[3]. واعتُذر عنه بأن (ملك) هنا جامد لا مشتق بدليل أنه يوصف، فيقال : ملك عظيم [4].

١٣- تكرار العامل مع عطف البيان :

يقيس النحويون عطف البيان على النعت في الغرض من مجيئه، وأنه لإيضاح ما قبله، ولهذا نراهم في الحديث عن عطف البيان يجعلون عطف البيان من المبيَّن بمنزلة النعت من المنعوت، ولما كان المنعوت يحتاج النعت للإيضاح أو التخصيص اقتضى ألا ينفصل عنه في العامل، وأن يتحد العامل فيهما، ولما كان الغرض من عطف البيان الإيضاح اقتضى اتحاد عامله مع المبيَّن .

وقد نص الزمخشري في الأمور الفارقة بين عطف البيان والبدل أن البدل في حكم تكرار العامل، مما يدل على عدم تكراره مع عطف البيان، ولهذا لما أورد قول الشاعر[5] :

أنا ابن التاركِ البكريِّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقُبه وقوعا

جعل (بشر) عطف بيان لا بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، والعامل هو (التارك) فلو كرر العامل مع (بشر) لأدى إلى إضافة المقترن بـ(أل) إلى مجرد منها[6]، وهذا لا يجوز على مذهب سيبويه والبصريين [7].

أما في (الكشاف) فقد ذهب إلى جواز تكرار العامل مع عطف البيان وذلك في كلامه على قوله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾[8] فقال : (فإن قلت : فقوله : (من

---

(١) ينظر : التفسير الكبير : ٣٧٦/١١ .

(٢) ينظر :الدر المصون ٥٩٣/٦ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٥٣٥/٨، مغني اللبيب : ٧٤٢ .

(٤) ينظر : الدر المصون : ٥٩٣/٦، مغني اللبيب : ٧٤٢ .

(٥) بيت من الوافر نسب للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي . وهو في الكتاب : ١٨٢/١، شرح المفصل : ٧٣/٣، شرح الكافية : ٩١١/٢/١ .

(٦) ينظر : المفصل : ١٦٠.

(٧) ينظر : الكتاب : ١٨٢/١، شرح الكتاب : ٨١/٤ (الهيئة المصرية)، شرح التسهيل : ٣٢٧/٣ .

(٨) سورة الطلاق من الآية (٦).

وجدكم) ؟ قلت : هو عطف بيان لقوله : (من حيث سكنتم)، وتفسير له)[١] .

وقد رد هذا الإعراب أبو حيان بأنه لا يعرف عطف بيان يعاد معه العامل، إنما هذه طريقة البدل [٢].

وأقول : ما أشار إليه أبو حيان من أن حرف الجر لا يعاد إلا مع البدل ذكره النحويون في قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [٣] فـ(من آمن) بدل من (الذين استضعفوا) وقد أعيد معه حرف الجر اللام [٤].

واعتذر عنه ابن هشام بأنه يريد بعطف البيان البدل؛ لأن الخافض لا يعاد إلا معه[٥].

وأقول : لا يتوجه ما قاله ابن هشام من أن الزمخشري أراد بعطف البيان البدل؛ لأن الزمخشري لما ذكر الإعراب قال : (عطف بيان وتفسير له) وهذه الكلمة – أعني (تفسير له) – لا تطلق إلا على عطف البيان ولا تطلق على البدل. والزمخشري نفسه أطلق على عطف البيان كلمة مرادفة للتفسير وهي الترجمة فقال في ضابطه : (وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها ...فهو كما ترى جارٍ مجرى الترجمة)[٦]. فيطلق على عطف البيان الترجمة والتفسير. مما يرجح أنه عندما أورد عطف البيان في آية سورة الطلاق أراد عطف البيان لا البدل .

١٤– (هاتِ) اسم فعل :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن (هاتِ) اسم فعل أمر. فقال : (وهاتِ الشيء أي : أعطنيه، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ ﴾[٧])[٨]. ووافقه ابن يعيش[٩].

---

(١) الكشاف : ٤/٥٥٨ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٨/٢٨١ .

(٣) سورة الأعراف من الآية (٧٥) .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٦٧، شرح المقدمة الكافية : ٢/٦٦٩، شرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٨٠، شرح التسهيل :٣/٣٣٤، شرح الكافية : ١/٢/٩٦٤ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب : ٧٤٨ .

(٦) المفصل : ١٥٩ .

(٧) سورة البقرة من الآية (١١١)، وفي سورة الأنبياء من (٢٤) . وفي سورة النمل من الآية (٦٤)، وفي سورة القصص من الآية (٧٥) .

(٨) المفصل : ١٩٢

(٩) ينظر : شرح المفصل : ٤/٣٠ .

والإسفراييني[1]، والكيشي[2]. وخالفه العكبري[3]، وصدر الأفاضل[4] والسكاكي[5] والرضي[6] وابن هشام[7]. وعدوه فعل أمر لا اسم فعل أمر . وصرح صدر الأفاضل وابن هشام بنسبة هذا الرأي إليه، وردا عليه .

أما في (الكشاف) فذهب إلى أن (هات) اسم صوت، يقول في تفسيره قوله تعالى : ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾﴾[8]: (و(هات) صوت بمنزلة (هاء) بمعنى : أحضر) [9]. ووافقه الرازي[10]، ولم أجد من ناقشه في ذلك كأبي حيان وابن هشام، مع عنايتهما بكلام الزمخشري، وتتبع آرائه .

١٥- (كم) الاستفهامية أصل للخبرية :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن (كم) الخبرية أصل برأسها، وقسم مستقل لا يرجع لـ(كم) الاستفهامية، وجعلها قسيمة لها، مما يدل على أنها مستقلة وليست فرعاً عنها . يقول في (المفصل) : (فـ(كم) و(كذا) كنايتان عن العدد على سبيل الإيهام ... و(كم) على وجهين : استفهامية، وخبرية)[11] .

ويفهم هذا الرأي من كلام كثير من النحويين فتعليلهم بناء الاستفهامية بتضمنها معنى همزة الاستفهام، والخبرية بوقوعها موقع (رب)[12]، أو حملها على نقيضتها (رب) التي للتقليل وهي للتكثير، إذ الشيء قد يحمل على نقيضه[13]، أو للشبه المعنوي لتضمنها

---

(١) ينظر : لباب الإعراب : ٤٨٨ .

(٢) ينظر : الإرشاد : ٢٠٦ .

(٣) ينظر : التبيان : ١٠٦/١ .

(٤) ينظر : التخمير : ٢٢٨/٢ .

(٥) ينظر : مفتاح العلوم : ١٣٠، ٢٢١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية : ٣٠٣/١/٢ .

(٧) ينظر : شرح شذور الذهب : ٢٢ .

(٨) سورة البقر من الآية (١١١) .

(٩) الكشاف : ١٧٨/١ .

(١٠) ينظر : التفسير الكبير : ٦/٢ .

(١١) المفصل : ٢٢٤ .

(١٢) ينظر : شرح الكتاب (الهيئة المصرية) : ١٣٧/١، اللباب للعكبري : ٣١٤/١، شرح الجمل لابن خروف : ٦٥١/٢، شرح الجمل لابن عصفور : ٤٦/٢ .

(١٣) ينظر : أسرار العربية : ٢١٤ .

معنى حرف يدل على التكثير يستحق الوضع [١]. يدل على أنهما قسمان مغايران .

وذهب في (الكشاف) إلى أن الخبرية أصلها الاستفهامية. يقول : (لأن (كم) لا يعمل فيها عامل قبلها. كانت للاستفهام أو للخبر؛ لأن أصلها الاستفهام)[٢]. وتابعه ابن يعيش[٣]. والبيضاوي[٤]. والشاطبي في موضعين من شرحه للألفية [٥]. وهو رأي بعض الأصوليين عند مناقشتهم صيغ العموم. إذ جعلوا (كم) الاستفهامية للعموم؛ لشمولها كل الأعداد. فتكون الأصل. بخلاف الخبرية المخصوصة بعدد مراد به التكثير فلا تقتضي العموم[٦]. ويفهم أصالة الاستفامية وتبعية الخبرية من تعليلي ابن مالك وابن الحاجب بحملها على الاستفهامية لفظاً ومعنى[٧]. وفسّر كلام ابن مالك بأن مراده بمشابهة (كم) الاستفهامية بالمعنى هو الدلالة على العدد فقط[٨].

واعترض عليه أبو حيان بأن الخبرية لا ترجع إلى الاستفهامية، وليست أصلاً لها. بل هي قسم مستقل . ولفظهما مشترك بين الخبرية والاستفهامية [٩].

والذي يظهر لي أن الزمخشري جعل الاستفهامية أصلاً للخبرية؛ ليعلل تعليق الفعل (يرى)؛ لأن الاستفهام من معلقات الفعل عن العمل. وإذا كانت (كم) خبرية فإن معنى الخبرية ليس من معلقات الفعل. ومذهب البصريين يرى تعليق الفعل؛ لتتصدر (كم). في حين أن الكوفيين يجيزون إعمال الفعل في (كم) الخبرية؛ لأنهم لا يرون تصدرها[١٠]. وأيدهم الأخفش في إجازته عدم تصدر (كم) حين أجاز : ملكت كم غلام ؛لعدم ظهور معنى الاستفهامية فيها.

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية : ٧٧/١ .

(٢) الكشاف : ٤ /١٣.

(٣) ينظر : شرح المفصل : ٤ /١٢٥.

(٤) ينظر : أنوار التنزيل : ٤ /٢٦٧ .

(٥) ينظر : المقاصد الشافية : ٦ /٢٩٥، ٣٠٤ .

(٦) ينظر العقد المنظوم : ١/ ٥١٧. تلقيح الفهوم : ٣٢١ .

(٧) ينظر : التسهيل : ١٢٥. الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٥٢٣ .

(٨) ينظر : تمهيد القواعد : ٥ /٢٤٩٨.

(٩) ينظر : البحر المحيط ٧ /٣١٩ .

(١٠) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢ /٣٢٣، ٣٧٦ .

وأشار إلى اختلاف رأي الزمخشري في (المفصل) و(الكشاف) الزركشي[1].

١٦- تقدم همزة الاستفهام على أحرف العطف :

عقد الزمخشري في (المفصل) مقارنة بين حرفي الاستفهام الهمزة و(هل)، وذكر أن من خصائص الهمزة تقدمها على أحرف العطف الواو والفاء و(ثم)، يقول : (وتوقعها قبل الواو والفاء و(ثم). قال الله تعالى : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا ﴾[2]. وقال : ﴿ أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾[3]، وقال تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾[4]، ولا تقع (هل) في هذه المواضع .)[5] ووافقه في ذلك شراح المفصل[6].

وعلل ابن هشام هذا التصدر بأنه إيذان بتقدم الهمزة ، إذ إن لها الصدارة في الكلام، ونسبه لسيبويه والجمهور[7].

أما في (الكشاف) فله ثلاثة آراء :

الرأي الأول : وافق الجمهور وما ذكره في (المفصل) من أن الهمزة متقدمة على حرف العطف وذلك في قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾[8]. وقال تعالى : ﴿ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾[9] وقال تعالى ﴿ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾[10]، وقال تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾[11] فقد رجع في هذه الآيات إلى مذهب الجمهور، وأن العاطف قد عطف الجملة التي بعد حرف الاستفهام على ما قبله، وعد تقدم الاستفهام على حرف العطف في

---

(١) ينظر : البرهان : ٤/٣٢٨ .

(٢) سورة البقرة من الآية (١٠٠) .

(٣) سورة هود من الآية (١٧) وسورة محمد من الآية (١٤) .

(٤) سورة يونس من الآية (٥١) .

(٥) المفصل : ٤٣٧ .

(٦) ينظر : التخمير : ٤/١٤١، شرح المفصل لابن يعيش : ٨/١٥١، الإيضاح في شرح المفصل : ٢/٢٣٩، الإقليد: ٤/١٨١٩.

(٧) ينظر : مغني اللبيب : ٢٢ .

(٨) سورة الأعراف من الآية (٩٧) .

(٩) سورة الأعراف من الآية (٩٨) .

(١٠) سورة الواقعة الآية(٤٨) .

(١١) سورة يونس من الآية (٥١) .

هذه المواضع من خصائص الهمزة، إذ إن لها الصدارة في الكلام [1].

وقد أشار أبو حيان والمرادي وابن هشام إلى رجوع الزمخشري في هذه الآيات إلى مذهب الجمهور. ومخالفته ما ذكره في (المفصل) [2].

الرأي الثاني : أن الواو عاطفة على محذوف مقدر بعد همزة الاستفهام، وقدر ذلك في قوله تعالى: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ [3]. وقوله تعالى : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾ [4]. وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ ﴾ [5]. وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [6]. وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴾ [7]. وقوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ [8]. وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴾ [9]. إذ جعل المعطوف عليه جملة واقعة بعد همزة الاستفهام فتتصدر الهمزة [10]. ووافقه في هذا التقدير في بعض المواضع الرازي [11]. والمنتجب الهمذاني [12]. والزملكاني [13] والبيضاوي [14]. وأبو حيان في أحد المواضع [15] مع أنه

---

(١) ينظر : الكشاف : ٢/١٣٤، ٣٥١، ٤/٤٦٣ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ١/٤٩٢، ٧/٢٥١، ٣٤٧. الجنى الداني : ٣١. مغني اللبيب : ٢٣ .

(٣) سورة البقرة من الآية (٨٧) .

(٤) سورة البقرة من الآية (١٠٠) .

(٥) سورة السجدة من الآية (٢٦) .

(٦) سورة سبأ من الآية (٩) .

(٧) سورة الصافات الآية (٥٨) .

(٨) سورة الزخرف من الآية (٥) .

(٩) سورة الجاثية الآية (٣١) .

(١٠) ينظر الكشاف : ١/١٦٢، ١٧١، ٣/٥١٦، ٥٧٠، ٤/٤٥، ٢٣٧، ٢٩٣ .

(١١) ينظر : التفسير الكبير : ٩/٦١٨ .

(١٢) ينظر : الفريد : ١/٣٣٢، ٣٤٦ .

(١٣) ينظر : البحر المحيط : ٣/٧٤ .

وهو : عبدالواحد بن عبدالكريم الزملكاني الشافعي ت ٦٥١هـ ينظر طبقات الشافعية الكبرى : ٨/٣١٦ .

(١٤) ينظر : أنوار التنزيل : ١/٩٣، ٩٦، ٤/٢٢٣، ٥/١١، ٨٦ .

(١٥) ينظر : البحر المحيط : ١/٤٦٨ .

قد عارضه في مواضع أخرى[1] . وابن هشام في (أوضح المسالك) [2] مع معارضته له في المغني[3] .

ونسب ابن هشام هذا القول للزمخشري ابتداءً، فذكر بأنه رأي جماعة أولهم الزمخشري[4]، وما قاله فيه نظر؛ لأن الزمخشري مسبوق إلى هذا القول، إذ سبقه الفراء والنحاس، ونسب إلى الغزني[5].

يقول الفراء عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ ﴾[6]: (يقول : أما يعلمون أنهم حيثما كانوا فهم يرون بين أيديهم من الأرض والسماء مثل الذي خلفهم) [7]. ويقول النحاس : عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾ [8]: (في الكلام محذوف، والتقدير : أتأمنون أن ينزل بكم العذاب ثم يقال لكم إذا حل بكم : الآن آمنتم به) [9]، فيكون الزمخشري في تقدير المحذوف بعد همزة الاستفهام متابعاً وليس مبتدع هذا الرأي .

الرأي الثالث : ذهب إلى إجازة الوجهين كون المعطوف عليه هو ما قبل الهمزة وتقدمت الهمزة على العاطف؛ لتصدرها، أو أن المعطوف عليه محذوف مقدر بعد الهمزة وذلك في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ [10]، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ ﴾[11] . ولم يرجح أياً من الوجهين[12] .

---

(1) ينظر البحر المحيط : ٣/ ٧٤، ١١١، ٧/ ٢٥١، ٨/ ٧، ٥١، ٢٠٩ .

(2) ينظر : أوضح المسالك : ٣/ ٢٩٧.

(3) ينظر : مغني اللبيب : ٢٣ .

(4) ينظر السابق : ٢٢ .

(5) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠١٧، توضيح المقاصد : ١٠٣٣ .

وهو محمد بن مسعود الغزني نحوي من أهل فارس له كتاب البديع . وكتاب في التفسير ت ٤٢١هـ .

ينظر : بغية الوعاة : ١/ ٢٤٥ ، كشف الظنون : ١/ ٢٣٦ .

(6) سورة سبأ من الآية (٩) .

(7) معاني القرآن : ٢/ ٣٥٥ .

(8) سورة يونس من الآية (٥١) .

(9) إعراب القرآن : ٢/ ٢٥٨.

(10) سورة آل عمران من الآية (٨٣) .

(11) سورة آل عمران من الآية (١٦٥).

(12) ينظر الكشاف : ١/ ٣٨٠، ٤٣٦ .

١٧- منع كون (ما) شرطية لرفع الجواب بعدها :

أجاز الزمخشري في (المفصل) رفع الفعل المضارع إذا وقع جواب شرط وكان فعل الشرط ماضياً. يقول : (ولا يخلو الفعلان في باب (إن) من أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً . فإذا كان مضارعين فليس فيهما إلا الجزم، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً، فإذا وقع جزاء ففيه الجزم والرفع قال زهير [١]:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ   يقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حرِمُ) [٢]

أما علة رفع الجواب فهي أن أداة الشرط لما لم يظهر أثرها في الماضي المجاور لها وهو فعل الشرط لم يظهر في الأبعد وهو الجواب[٣].

وإجازة رفع الفعل المضارع هو رأي عبدالقاهر الجرجاني[٤]، وتابعه بعض المتأخرين كصدر الأفاضل[٥]، وابن الحاجب[٦]، وابن مالك[٧]، والرضي[٨]، والبعلي الحنبلي[٩]، وأبي حيان[١٠].

وذهب في (الكشاف) عند إعراب قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ﴾[١١]إلى منع كون (ما) شرطية فيكون شرطها ماضياً (عملت) وجوابها فعل مضارع مرفوع وهو (تود) وجعلها موصولة، وصرح بأنه لو كان الجواب ماضياً لجعلها شرطية، كما في إحدى القراءات. يقول : (ولا يصح أن تكون (ما) شرطية؛ لارتفاع (تود)، فإن قلت : فهل يصح أن تكون شرطية على قراءة عبدالله (ودت)؟ قلت : لا كلام في

---

(١) بيت من البسيط لزهير من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان ، وهو في ديوانه : ١٥٣، وفي الكتاب : ٦٦/٣، المقتضب : ٧٠/٢، الإنصاف : ٦٢٥ .

(٢) المفصل : ٣٩ .

(٣) ينظر : التخمير : ١٤٥/٤، الإيضاح في شرح المفصل : ٢٤٤/٢ .

(٤) ينظر المقتصد : ١١٠٤/٢ .

(٥) ينظر : التخمير : ١٤٥/٤ .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢٤٤/٢، شرح المقدمة الكافية : ٨٨٢/٣ .

(٧) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٥٨٤/٣ .

(٨) ينظر : شرح الكافية : ٩٣٠/٢/٢ .

(٩) ينظر : الفاخر ٥٨٠/٢.

(١٠) ينظر البحر المحيط : ٤٤٧/٢ .

(١١) سورة آل عمران من الآية (٣٠).

صحته)[1]. فجعل تعليل عدم جعلها شرطية هو رفع الفعل المضارع بعدها، وحكم عليه بعدم الجواز، ورجع عما اختاره في (المفصل) وهو في هذا متابع رأي سيبويه والمبرد ومتقدمي النحويين في عدم جواز رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط، ولهذا لما أوردوا قول زهير :

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ   يقولُ : لا غائبٌ مالي ولا حرمُ

أوله سيبويه بأنه على التقديم والتأخير، وأن الكلام في الأصل : يقول : لا غائب مالي ولا حرم إن أتاه خليل[2]، وخرجه المبرد على تقدير حذف الفاء من الجواب وأن الأصل (فيقول) [3].

وأشار ابن هشام إلى اختلاف رأي الزمخشري، وعد ما ذهب إليه (الكشاف) هو الصواب، لتحرجه من تخريج القراءة على غير الوجه الأرجح البعيد عن الضعف[4].

١٨- لزوم مجيء خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) مفرداً :

ذهب الزمخشري في (المفصل) إلى أن خبر (أنّ) بعد (لو) المقدر بعدها فعل يلزم أن يكون فعلاً، ليعوض الفعل المقدر مع (لو). فقال : (ولطلبهما الفعل وجب في (أنّ) الواقعة بعد (لو) أن يكون خبرها فعلاً، كقولك : لو أن زيداً جاءني لأكرمته ... ولو قلت: (لو أنّ زيداً حاضري لأكرمته) لم يجز)[5]، ووافقه ابن يعيش[6]، والجندي[7].

أما ابن الحاجب فوافقه في إيجاب وقوع الفعل خبراً لـ(أنّ)، وأنه لازم، لما فيه من المشاكلة اللفظية لفعل الشرط المقدر بعد (لو)، ومنع وقوع المشتق هنا، لكنه أجاز وقوع المفرد الجامد خبراً إذا تعذر تقدير الفعل كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾[8]، إذ يمتنع تقدير الفعل هنا، لعدم وجود فعل بمعنى الأقلام[9]، ووافقه

---

(١) الكشاف ٣٥٢/١ .

(٢) ينظر الكتاب : ٦٦/٣ .

(٣) ينظر : المقتضب : ٧٠/٢ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب : ٧١٨ .

(٥) المفصل : ٤٤٢ .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ١١/٩ .

(٧) ينظر : الإقليد : ١٨٣٥/٤ .

(٨) سورة لقمان من الآية (٢٧).

(٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢٥٩/٢، شرح المقدمة الكافية : ١٠٠٣/٣، شرح الوافية : ٤١٢ .

الرضي[1] والإربلي[2] .

وخالفه ابن مالك[3]، والإسفراييني[4]، وأبو حيان[5]، وابن هشام[6] فأجازوا مجيء المفرد خبراً لـ(أن) الواقعة بعد (لو)، وخصه الإسفراييني بالمفرد الجامد. أما ابن مالك فأجازه في المشتق مستدلاً بقول الراجز [7]:

لو أنَّ حياً مدركُ الفلاح

أدركه مُلاعِبُ الرِّمـاح

ووافقه أبو حيان، وابن هشام ، ونسب إلى ابن الضايع إجازة ذلك، وأنه رد على الزمخشري [8].

وقد تأول المرادي كلام الزمخشري بأن المنع عنده ينصرف إلى الخبر المشتق . يدل لذلك تمثيله بـ(لو أن زيداً حاضري لأكرمته) ولم يتعرض للجامد حتى يعترضه ابن الحاجب ويستدركه عليه، أو ابن مالك ليرد عليه بما ذكره من الآيات التي جاء الخبر فيها جامداً. أما ما ذكره ابن مالك من مجيء الخبر مشتقاً واستدلاله بالبيت السالف فهو مفرد، ويعد من النادر الذي لا حكم له، فلا يرد به على الزمخشري[9].

وأقول : أشار ابن هشام في غير (مغني اللبيب) إلى أن البيت يحتمل أن يكون الضرورة، وهذا يؤيد ما ذهب إليه المرادي [10].

وذكر ابن هشام أن رأي الزمخشري يرده آيتان من القرآن الكريم لم يتنبه لهما الزمخشري نفسه، ولا ابن الحاجب المانع وقوع المشتق خبراً، ولا ابن مالك الذي استدل

---

(1) ينظر : شرح الكافية : ٢/٢/١٤٠٠ .

(2) ينظر : جواهر الأدب : ٣٢٦ .

(3) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣/١٦٣٧.

(4) ينظر : لباب الإعراب : ٤٦٨ .

(5) ينظر : ارتشاف الضرب: ٤/١٩٠١.

(6) ينظر : مغني اللبيب : ٣٥٦ .

(7) بيتان من مشطور الرجز نسبا للبيد بن ربيعة في ديوانه : ٣٣٣، وهما في شرح الكافية الشافية : ٣/١٦٣٧، ارتشاف الضرب : ٤/١٩٠١، مغني اللبيب : ٣٥٧ .

(8) ينظر : المقاصد الشافية : ٦/١٨٦.

(9) ينظر : الجنى الداني : ٢٨٢ .

(10) ينظر : شرح قصيدة كعب بن زهير : ١١٧ .

على مجيئه بالشعر. وهما قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ ﴾[١]. وقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٦٨﴾ ﴾[٢].

وأقول : أما الآية الأولى فقد ذكرها ابن الحاجب ولم تغب عنه. وأنه قد اعترض بها عليه في منعه تقدير المشتق خبراً. لكنه أشار إلى أن (لو) فيها ليست شرطية. بل مصدرية والكلام فيها إذا كانت شرطية. وأشار إلى ذلك الرضي[٣].

أما الآية الثانية فالظرف (عندنا) إما أن يتعلق بمفرد تقديره : كائن أو مستقر. فيكون مؤيداً لما ذهب إليه ابن هشام. أو يتعلق بفعل تقديره (استقر) فيكون دليلاً لابن الحاجب في لزوم مجيء الخبر فعلاً .

وقد ذكر الشيخ عضيمة – رحمه الله – أن في القرآن الكريم ست آيات جاء فيها خبر (أن) الواقعة بعد (لو) ظرفاً وجاراً ومجروراً غير ما ذكره ابن هشام [٤].

ونسب هذا الرأي – أعني لزوم فعلية خبر (أن) الواقعة بعد (لو) الشرطية – للسيرافي [٥].

أما في (الكشاف) فقد رجع إلى مذهب الجمهور وأجاز وقوعه مشتقاً . ويتضح ذلك من تقديره المعنى – وإن لم يصرح به – في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾[٦]. فذكر اختلاف القراء في (والبحر) رفعاً ونصباً[٧]. وعلل الرفع بوجهين :

أحدهما : بالعطف على محل (إنّ) ومعمولها. فيكون التقدير : ولو ثبت كون الأشجار أقلاماً. وثبت البحر ممدوداً بسبعة أبحر .

الثاني : رفعه على الابتداء والواو للحال . فيكون التقدير : ولو أن الأشجار أقلام في حال كون البحر ممدوداً[٨].

---

(١) سورة الأحزاب من الآية (٢٠) .

(٢) سورة الصافات الآية (١٦٨) .

(٣) ينظر : شرح الوافية : ٤١٣ . شرح الكافية : ١٤٠١/٢/٢.

(٤) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٥٣٦/١/١ .

(٥) ينظر :ارتشاف الضرب : ١٩٠١/٤. الجنى الداني : ٢٨١. المساعد : ١٩٣/٣. المقاصد الشافية : ١٨٦/٦.

(٦) سورة لقمان من الآية (٢٧) .

(٧) قرأ أبو عمرو ويعقوب بالنصب. والباقون بالرفع . ينظر : السبعة : ٥٢٣. النشر : ٣٤٧/٢ .

(٨) ينظر : الكشاف : ٥٠١/٣ .

الخاتمة :

أختم هذا البحث بما توصلت إليه من بعض النتائج وهي :

١- أن اختلاف آراء العالم في كتبه المتعددة أمر مألوف ومعتاد. خصوصاً من يقوم بتأليف تفسير كبير كالزمخشري أقام عليه أكثر من سنتين. فإذا كانت آراؤه تعددت في مواضع متفرقة في هذا التفسير كما في مسألة منع تقدم الحال على عاملها المعنوي. وتقدم همزة الاستفهام على حرف العطف. فأن تخالف ما كتبه قبل سنين أمر وارد. وحري أن يقع .

٢- انفرد الزمخشري بآراء أوردها في (الكشاف) مخالفاً ما في (المفصل) كتعليل منع (ثلاث) من الصرف بالعدل المكرر. ووصف الضمير(أنت). وإعراب العلم صفة. ووصف اسم الإشارة بغير مقترن بـ(أل). ومجيء عطف البيان أقل تعريفاً من المبين. ومجيء عطف البيان من المشتق. وجواز تكرار العامل مع عطف البيان. وجعل (هات) اسم صوت. وكون (كم) الاستفهامية أصلاً للخبرية .

٣- خالف الزمخشري بعض الآراء في (المفصل) لمتابعته بعض النحويين المتقدمين وهي : اجازته تقدم الحال على عاملها المعنوي. وتقدير معطوف عليه بعد همزة الاستفهام .

٤- تعددت آراء الزمخشري في بعض المواضع المتكررة ففي تقدم همزة الاستفهام على أحرف العطف أجازه في (المفصل) . ولم يجزه في مواضع من (الكشاف) فقدر محذوفاً. ثم رجع إليه في مواضع أخرى . وفي مواضع أخرى أجاز الوجهين . وكما في تقدم الحال على عاملها المعنوي منعه في (المفصل) . وأجازه في مواضع من (الكشاف). وفي مواضع أخرى منه منعه ورجع لما في (المفصل) .

٥- وافق الزمخشري الجمهور فيما ذكره في (الكشاف) ورجع عما أورده في (المفصل) وذلك في اجازة بناء المنادى الموصوف بـ(ابن) مضاف إلى علم بعده. متصل بما قبله على الضم وعدم الاقتصار على الفتح. وإجازة ربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالضمير وحده. وإجازة إبدال الظاهر من ضمير الحاضر.

ومنع رفع الفعل المضارع الواقع جواب شرط إذا كان الشرط ماضياً.

٦- تنوعت أسباب اختلاف رأي الزمخشري في (الكشاف) عنه في (المفصل) فظهر لي أن منها:

أ- انفراده بآراء لم يسبق إليها، وهذا من أكثر الأسباب ظهوراً في المسائل التي اختلفت آراؤه فيها، إذ ورد في تسع مسائل.

ب- ترجيح مذهب الجمهور كما في مسألة جواز ربط الجملة الاسمية الواقعة حالاً بالضمير وحده، ومنع رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط إذا كان شرطه ماضياً.

ج- تحرجه من تخريج القراءة المتواترة على وجه ضعيف مقصور على الشعر، كمنعه كون (ما) شرطية في آية آل عمران؛ لئلا يرتفع الفعل المضارع الواقع جواب شرط. ولذا جعلها موصولة مع تصريحه بأنه لو كانت القراءة شاذة لأجاز تخريجها على ما يقتصر به على الشعر.

٧- قوة تأثير الزمخشري في بعض العلماء الخالفين له كفخر الدين الرازي، والمنتجب الهمذاني، والبيضاوي؛ إذ وافقوه في أغلب الآراء التي خالف فيها ما ذكره في (المفصل).

٨- عناية العلماء بتتبع آراء الزمخشري في كتبه المتعددة، خصوصاً (المفصل) و(الكشاف)، وهذه طريقة ابن مالك، واقتفاها بعده أبو حيان، والمرادي، وابن هشام، والزركشي، والدماميني، والبغدادي، والشيخ عضيمة رحمه الله.

* * *

المصادر والمراجع :

- **الإتقان في علوم القرآن** للسيوطي. تحقيق : عبد المنعم إبراهيم. مكتبة نزار مصطفى الباز.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبي حيان الأندلسي. تحقيق ودراسة الدكتور : رجب عثمان محمد. مراجعة الدكتور : رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .
- **الإرشاد إلى علم الإعراب** للكيشي. تحقيق الدكتور : عبد الله البركاتي. والدكتور : محسن بن سالم العميري نشر جامعة أم القرى. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .
- **إرشاد الهادي** للتفتازاني. تحقيق الدكتور : محمد عبدالكريم الزبيدي. دار البيان العربي في جدة. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- **أسرار العربية** لابن الأنباري. تحقيق : محمد بهجة البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- **الأصول في النحو** لابن السراج. تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- **إعراب القراءات السبع وعللها** لابن خالوية . تحقيق الدكتور : عبدالرحمن العثيمين. مكتبة الخانجي. الطبعة الأولى. ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .
- **إعراب القرآن** للنحاس تحقيق الدكتور : زهير غازي زاهد الطبعة الثالثة. ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .
- **الإقليد شرح المفصل** للجندي. تحقيق ودراسة الدكتور : محمود أحمد علي أبو كتة الدارويش. نشر جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .
- **أمالي** ابن الشجري. تحقيق الدكتور : محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** لابن الأنباري. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** للبيضاوي. تقديم : محمد عبدالرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث العربي .
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية .

- **الإيضاح العضدي** لأبي علي الفارسي. تحقيق : حسن شاذلي فرهود. دار العلوم. الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
- **الإيضاح في شرح المفصل** لابن الحاجب. تحقيق الدكتور : موسى بناي العليلي. نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية .
- **البحر المحيط** لأبي حيان الأندلسي. تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود. وآخرين. دار الكتب العلمية .الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .
- **البرهان في علوم القرآن** للزركشي. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر. الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** للسيوطي. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية .
- **التبيان في إعراب القران** لأبي البقاء العكبري. تحقيق علي البجاوي. نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- **ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل** الخوارزمي. إعداد : عادل محسن سالم العميري. نشر جامعة أم القرى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك. حققه وقدم له الدكتور : محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** للدماميني. تحقيق الدكتور : محمد بن عبد الرحمن المفدى. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .
- **التفسير الكبير لفخر الدين** الرازي. دار إحياء التراث العربي. الطبعة الثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٧م .
- **تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم** للعلائي. تحقيق الدكتور : عبد الله بن محمد آل الشيخ. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد** لناظر الجيش. دراسة وتحقيق أ. د **علي** فاخر وآخرين. دار السلام . الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** للمرادي. تحقيق ودراسة الدكتور : عبدالرحمن سليمان دار الفكر العربي. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م .
- **الجمل** للزجاجي. تحقيق الدكتور : علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة ودار الأمل. الطبعة

الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

- **الجمل في النحو** لعبدالقاهر الجرجاني. شرح ودراسة وتحقيق : يسري عبدالغني عبدالله. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .

- **الجنى الداني في حروف المعاني** للمرادي. تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة. ومحمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** لعلاء الدين الإربلي. تحقيق الدكتور : حامد أحمد نيل. مطبعة السعادة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** لعبد القادر البغدادي. تحقيق : عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .

- **الخصائص** لابن جني. تحقيق : محمد بن علي النجار. دار الكتاب العربي .

- دراسات لأسلوب **القرآن الكريم** لمحمد عبدالخالق عضيمة. دار الحديث القاهرة .

- **الدر المصون في علم الكتاب المكنون** للسمين الحلبي. تحقيق : علي محمد معوض واخرين. توزيع مكتبة الباز. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

- **دلائل الإعجاز** لعبد القاهر الجرجاني. تعليق : محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي. الطبعة الثانية ١٤١٠هـ ١٩٨٩م .

- **ديوان زهير بن أبي سلمى** بشرح ثعلب. دار الكتب القاهرة ١٣٦٣هـ ١٩٤٤م .

- **ديوان لبيد بن ربيعة**. قدم له وحققه الدكتور : إحسان عباس. إصدار وزارة الإعلام الكويتية. مطبعة حكومة الكويت. الطبعة الثانية ١٩٨٤م .

- **السبعة في القراءات** لابن مجاهد. تحقيق الدكتور : شوقي ضيف. دار المعارف. الطبعة الثانية

- **شرح التسهيل** لابن مالك. تحقيق الدكتور : عبد الرحمن السيد. والدكتور : محمد بدوي المختون. دار هجر. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .

- **شرح جمل الزجاجي** لابن خروف. تحقيق الدكتور : سلوى محمد عمر عرب. نشر جامعة أم القرى ١٤١٩هـ

- شرح **جمل الزجاجي** لابن عصفور. تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح من دون ذكر اسم الدار أو سنة النشر .

- شرح شذور الذهب **في معرفة كلام العرب** لابن هشام الأنصاري. عناية : محمد محي الدين

عبدالحميد، دار الفكر.

- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** لابن مالك، تحقيق الدكتور : عدنان عبدالرحمن الدوري، نشر وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .
- **شرح قصيدة كعب بن زهير** لابن هشام الأنصاري، ضبط وتحقيق ومراجعة الدكتور : محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .
- **شرح الكافية** للرضي، تحقيق الدكتور : حسن محمد الحفظي، والدكتور : يحيى بشير مصري، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- **شرح الكافية الشافية** لابن مالك، تحقيق الدكتور : عبد المنعم هريدي، نشر جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- **شرح الكتاب** للسيرافي، تحقيق الدكتور : رمضان عبدالتواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م .
- **شرح الكتاب** للسيرافي، تحقيق : أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م .
- **شرح المفصل الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل** الخوارزمي، تحقيق الدكتور : عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
- **شرح المفصل** لابن يعيش، عالم الكتب، من دون ذكر سنة النشر .
- **شرح المقدمة الكافية** لابن الحاجب، تحقيق ودراسة الدكتور : جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
- **شرح الوافية نظم الكافية** لابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور : موسى بناء العليلي، مطبعة الآداب في النجف، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
- **شواذ القراءات** للكرماني ، تحقيق الدكتور : شمران العجلي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م ، مؤسسة البلاغ، بيروت لبنان .
- **صحيح البخاري**، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .
- **صحيح مسلم**، اعتنى به : أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- **طبقات الشافعية الكبرى** للسبكي، تحقيق : محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .

- **العقد المنظوم في الخصوص والعموم** لشهاب الدين القرافي. تحقيق : محمد علوي بنصر. نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
- **غاية النهاية في طبقات القراء** لابن الجزري. عني بنشره ج . براجشتراسر. دار الكتب العلمية. الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- **الفاخر شرح جمل عبدالقاهر** للبعلي الحنبلي. تحقيق الدكتور : ممدوح محمد خسارة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت. الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م .
- **الفريد في إعراب القران المجيد** للمنتجب الهمذاني. تحقيق الدكتور : محمد حسن النمر والدكتور : فؤاد علي مخيمر. دار الثقافة الدوحة الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩١م .
- **الكافية في النحو** لابن الحاجب. تحقيق الدكتور : طارق عبدالله نجم. مكتبة دار الوفاء بجدة. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م .
- **الكتاب** لسيبويه. شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- **الكشاف** للزمخشري. دار الكتاب العربي من دون ذكر تاريخ النشر .
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** حاجي خليفة. دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .
- لباب **الإعراب**، لتاج الدين الإسفراييني. دراسة وتحقيق : بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن.دار الرفاعي. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م .
- **اللباب في علل البناء والإعراب** لأبي البقاء العكبري. تحقيق : غازي مختار طليمات.والدكتور : عبدالإله نبهان. مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي. دار الفكر المعاصر ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .
- **اللمع** لابن جني. تحقيق : حامد مؤمن. عالم الكتب. ومكتبة النهضة العربية. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- **المدارس النحوية** للدكتور : شوقي ضيف. دار المعارف بمصر .
- **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي** للدكتور : محمود حسني محمود. مؤسسة الرسالة ودار عمار. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م .
- **المحرر الوجيز في تفسر الكتاب العزيز** لابن عطية الأندلسي. تحقيق وتعليق : عبدالله بن إبراهيم الأنصاري. والسيد عبدالعال سيد إبراهيم. دار الفكر العربي ودار الكتاب الإسلامي.

الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر .
- **مختصر في شواذ القران من كتاب البديع** لابن خالويه، عالم الكتب، من دون ذكر سنة النشر.
- **المساعد على تسهيل الفوائد** لابن عقيل، تحقيق الدكتور : محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة (أم القرى حاليا) ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
- **مشكل إعراب القران** لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور : ياسين السواس، دار المأمون للتراث، من دون ذكر سنة النشر .
- **معاني القرآن للفراء**، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، من دون ذكر اسم الدار أو سنة النشر .
- **معاني القرآن** للأخفش الأوسط، تحقيق : هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
- **معاني القرآن وإعرابه** للزجاج، تحقيق الدكتور : عبد الجليل عبده شلبي، خرج أحاديثه: علي جمال الدين محمد، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .
- **المعجم الكبير** للطبراني، حققه وخرج أحاديثه : حمدي عبدالمجيد السلفي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية، مطبعة الأمة ببغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م .
- **مغني اللبيب عن كتب** الأعاريب لابن هشام، حققه وعلق عليه الدكتور : مازن المبارك وآخران، دار الفكر الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .
- **مفتاح العلوم** للسكاكي، حققه وقدم له الدكتور : عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .
- **المفصل في صنعة الإعراب** للزمخشري، تقديم الدكتور : علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الدكتور : عبدالرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
- **المقتصد في شرح الإيضاح** لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق : كاظم بحر المرجان، نشر وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
- **المقتضب** لأبي العباس المبرد، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، من دون ذكر سنة النشر .

- **منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه**. الدكتور مصطفى الصاوي الجويني. دار المعارف بمصر. الطبعة الثالثة .

- **الموجز في النحو** لابن السراج. حققه وقدم له : مصطفى الشويمي. وبن سالم دامرجي. مؤسسة بدران للطباعة والنشر. الطبعة د ١٣٨٥هـ د ١٩٦٥م .

- **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري. دار الكتاب العربي. من دون ذكر سنة النشر .

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. حققه الدكتور : إحسان عباس. دار صادر. ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .

* * *

أبو القاسم زيد بن علي الفارسي(٤٦٧هـ)
حياته وآثاره وآراؤه النحوية والتصريفية

د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (٤٦٧هـ)
حياته وآثاره وآراؤه النحوية والتصريفية

د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل
قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يسلط هذا البحث الضوء على علم من أعلام اللغة والنحو لم ينل حقه من الدراسة والبحث. ولم يكشف النقاب بعد عن جهوده وآرائه. وهو أبو القاسم زيد بن علي بن عبدالله الفسوي الفارسي المتوفى سنة (٤٦٧هـ). وهو من أولئك العلماء الذين عرفوا لهذه اللغة حقها من دقة النظر، ولطيف العناية، وكريم الرعاية. فقد تصدر للإقراء والتدريس سنين عديدة، فانتفع به الناس، وتخرج به أئمة. وهذا البحث يكشف لنا شيئاً من سيرته وأخباره. ويقف عند آرائه بالبحث والدراسة، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مبحثين خصص أولهما للحديث عن حياة أبي القاسم: اسمه ونسبه، ومولده ونشأته وتنقلاته، وشيوخه وتلاميذه، ومنزلته العلمية، ووفاته وآثاره، وخصص المبحث الثاني لدراسة آرائه النحوية والتصريفية.

مُقَدِّمَة:

الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وجعله آخر دعاء أهل الجنة، والصلاة والسلام على المنتخب من جُرْثُومة العرب، النامي من دوحة الحَسَبِ، السامي من أطهر نسب، محمدٍ صلى الله وسلّم عليه، وعلى آله المنتمين إليه، أما بعد:

فقد هيَّأ الله لهذه الأمة علماء بذلوا جُهْدَهُم واسْتَفْرغُوا وُسْعَهُم في خدمة لغة القرآن الكريم تعلمًا وتعليمًا وحفظًا ومطالعةً وكتابةً، لأنهم أدركوا أنَّ هذا العلم من أهم فروض الكفايات، إذ هو آلة يتوصل بها إلى فهم كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، "وهو عِلْمٌ وردت بالندب إليه السننُ والأخبار، وتظاهرت بالثناء عليه متواترات الآثار، وأجمع على فضله هداة السلف وأئمتهم، وأردفهم بتفضيله سَراة الخلف وقادتهم، حتى حصل بشرفه العلم ضروريًا، وثبت اليقين بجماله حسيًّا وشرعيًّا، وعقليًّا ونقليًّا"[1].

وقد خلَّد لنا التاريخ ذكر طائفة من أولئك العلماء الأفذاذ الذين كانوا يعملون في الحل والترحال، واليسر والعسر، والمنشط والمكره، وأبو القاسم زيد بن علي الفارسي واحد من أولئك العلماء الذين عرفوا لهذه اللغة حقها من دقة النظر، ولطيف العناية، وكريم الرعاية، فقد تصدر للإقراء والتدريس سنين عديدة، فانتفع به الناس، وتخرج به أئمة.

وهذا البحث يكشف لنا شيئًا من سيرته وأخباره، ويقف عند آرائه بالبحث والمناقشة، وتتجلى أهميته من أوجه:

أحدها: أنَّ أبا القاسم من علماء اللغة والنحو المتقدمين الذين لم ينالوا حقهم من الدراسة والبحث، ولم يكشف النقاب بعد عن جهودهم وآرائهم.

الثاني: جمع ما تفرق من آرائه النحوية والتصريفية، ولا سيما مع فقدان أهم كتاب له في النحو وهو شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي.

الثالث: أنّه ممن تلقى علم النحو من أحسن مظانّه، وأطيب موارده، فقد أخذ النحو عن أبي الحسين الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي، وروى عنه كتاب "الإيضاح" عن خاله أبي علي.

---

(١) الصَّعقة الغضبية ص٢١٦.

الرابع: كونه شيخًا لعدد من العلماء المبرزين في علوم العربية، كابن سنان الخفاجي، والشريف أبي البركات الكوفي النحوي، وعلي بن طاهر النحوي.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مبحثين:

المبحث الأول: أبو القاسم زيد بن علي الفارسي: حياته وآثاره.

والمبحث الثاني: آراؤه النحوية والتصريفية.

أما المبحث الأوّل فتحدثت فيه عن اسمه ونسبه، ومولده ونشأته وتنقلاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومنزلته العلمية، ووفاته، وآثاره.

وأما المبحث الثاني فعرضت فيه آراءه النحوية والتصريفية، جمعتها من كتابه "شرح الحماسة لأبي تمام"، وكتاب تلميذه الشريف أبي البركات الكوفي "البيان في شرح اللمع"، ولم أقف على رأي له في غير هذين الكتابين، ولذلك اقتصرت عليهما.

وقد صنفت آراءه حسب ترتيب ابن مالك في ألفيته، وناقشتها في ضوء آراء العلماء مبينًا الراجح منها، ثم أردفت ذلك بخاتمة مختصرة ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

أسأل الله – تعالى– أن يجبر نقيصتنا بفضيلته، ويمحو إساءتنا بحسنته، وإني أعتذر إلى كل واقف عليه من التقصير، سائلاً بسط العذر فيما طغى به القلم، وجرى به اللسان، وزاغ عنه البصر، وقصر عنه الفهم، وغفل عنه الخاطر، فالإنسان محل السهو والنسيان، وإن الحسنات يذهبن السيئات، وعلى الله تعالى التكلان.

* * *

المبحث الأوّل: أبو القاسم زيد بن علي الفارسي: حياته وآثاره[1]:

١. اسمه ونسبه:

هو أبو القاسم زيد بن علي بن عبدالله الفَسَوي الفارسي النحوي اللغوي. وعند الصفدي: زيد بن عبد الله بن علي الفسوي [2]. والصواب ما أثبته؛ لاتفاق أغلب الكتب التي ترجمت له على ذلك؛ ولأنّ تلميذه أبا البركات قد صرّح بأنّ اسم والده عليّ [3].

و"الفَسَوي" نسبةً إلى "فَسَا" وهي مدينة من بلاد فارس. بينها وبين شيراز سبعة وعشرون فرسخاً. يُنسب إليها جماعة من العلماء. منهم أبو علي الفسوي الفارسي. وأبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي الفارسي الكبير. وأبو يوسف يعقوب بن سفيان بن زياد الفسوي الصغير [4].

٢. مولده ونشأته وتنقلاته:

لم تذكر الكتب التي ترجمت له شيئاً عن سنة مولده ولا عن أسرته، ويبدو أنه وُلِدَ ونشأ بـ"فَسَا". وذكر القفطي أنه ابن أخت أبي علي الفارسي [5].

وفي "فَسَا" أخذ النحو عن أبي الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي. ابن أخت أبي علي. وروى عنه كتاب "الإيضاح". ثم خرج عن فارس إلى العراق وقصد الشام. واستوطن حلَب لإقراء النحو بها. فقرأ أهلها عليه النحو واستفادوا منه. ثم سكن دمشق مدّةً. وأقرأ بها النحو واللغة. وأملى بها شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي. وشرح الحماسة[6].

---

(١) انظر ترجمته في: ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ص٤٨. تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨١-٤٨٢). انباه الرواة (٢/١٧). معجم الأدباء (١١/١٧٦-١٧٧). بغية الطلب في تاريخ حلب (٩/٤٠٥١-٤٠٥٤). تاريخ الإسلام (٣٤/٢٥٧). الوافي بالوفيات (١٥/٣٠). بغية الوعاة (١/٥٧٣). أبجد العلوم (٣/٤٥). هدية العارفين (٥/٣٧٦). الأعلام (٣/٦٠).

(٢) انظر: الوافي بالوفيات (١٥/٣٠).

(٣) انظر: البيان في شرح اللمع ص٣.

(٤) انظر: معجم البلدان (٤/٢٦٠-٢٦١). اللباب في تهذيب الأنساب (٢/٤٣٢).

(٥) انظر: إنباه الرواة (٢/١٧).

(٦) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨١). إنباه الرواة (٢/١٧). معجم الأدباء (١١/١٧٧). بغية الطلب (٩/٤٠٥١). تاريخ الإسلام (٣٤/٢٥٧). الوافي بالوفيات (١٥/٣٠). بغية الوعاة (١/٥٧٣). هدية العارفين (٥/٣٧٦).

٣. شيوخه:

تلقى أبو القاسم العلم عن جماعة من فضلاء علماء عصره، منهم:

- أبو حسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي (٤٢١هـ). ابن أخت أبي علي الفارسي، وعنه أخذ النحو. أوفده أبو علي إلى الصاحب القاسم بن عباد، فارتضاه وأكرم مثواه، وقَرَّبَ مَجْلِسَهُ [١]. قال عنه القفطي: "أحد أفراد الدهر، وأعيان العلم، وأعلام الفضل، وهو الإمام في النحو بعد خاله أبي علي، ومنه أخذ، وعليه دَرَسَ، حتى استغرق عِلْمَه واستحق مكانه" [٢].

أخذ عنه أبو القاسم النحو، وروى عنه كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي [٣].

- أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهروي (٣٥٥هـ أو ٣٥٦هـ- ٤٣٤هـ). الإمام المحدِّث الحافظ. من فقهاء المالكية. يعرف في بلده بابن السّمّاك. كان ثقة ضابطاً ديناً فاضلاً. وكان يحج في كل عام ويقيم بمكة أيام الموسم ويحدث ثم يرجع إلى أهله.له تصانيف، منها:المستدرك على الصحيحين، والسنة والصفات، وفضائل القرآن، ودلائل النبوة [٤].

سمع منه أبو القاسم الحديث [٥].

- أبو الحسن أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد بن أبي الحديد السلمي الدمشقي (٣٨٦هـ- ٤٦٩هـ). من كبار محدثي دمشق. كان ثقة عدلاً، متفقداً لأحوال طلبة العلم والغرباء [٦].

سمع منه أبو القاسم الحديث [٧].

- أحمد بن أبي الفضل السلمي. لم أقف على ترجمته. سمع منه أبو القاسم الحديث [٨].

---

(١) انظر: يتيمة الدهر (٤/٤٤٤-٤٤٩)، إنباه الرواة (٣/١١٦-١١٨)، بغية الوعاة (١/٩٤).

(٢) انظر: إنباه الرواة (٣/١١٦).

(٣) انظر: معجم الأدباء (١١/١٧٧)، بغية الطلب (٩/٤٠٥١)، بغية الوعاة (١/٩٤).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (١١/١٤١)، تاريخ ابن عساكر (٣٧/٣٩٠-٣٩٤)، التقييد ص٢٩١-٢٩٢، المنتخب من كتاب السياق ص٤٣٨-٤٣٩، تذكرة الحفاظ (٣/١١٠٣-١١٠٨)، تاريخ الإسلام (٢٩/٤٠٤-٤٠٧).

(٥) انظر: معجم الأدباء (١١/١٧٧).

(٦) انظر: ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ص٥٢، العبر (٣/٢٧١)، شذرات الذهب (٣/٣٣٢-٣٣٣).

(٧) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨١)، بغية الطلب (٩/٤٠٥١)، تاريخ الإسلام (٣٤/٢٥٧).

(٨) انظر: بغية الطلب (٩/٤٠٥١).

- أبو عبيد نعيم بن مسعود الهروي. لم أقف على ترجمته. سمع منه أبو القاسم الحديث [1].

٤. تلامذته:

تصدر أبو القاسم للإقراء والتدريس سنين عديدة، فانتفع به خلق، منهم:

- أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (٤٢٣هـ-٤٦٦هـ). الأديب والشاعر المشهور، وصاحب كتاب سر الفصاحة. أخذ الأدب عن أبي العلاء المعري وغيره. وسمع الحديث وبرع فيه، كان يرى رأي الشيعة الإمامية. مات بقلعة عَزَاز مسموماً [2].

سمع من أبي القاسم بمَيَّا فارِقِين [3]، وحَدَّث عنه في كتابه سر الفصاحة [4].

- أبو الفتيان عمر بن عبد الكريم بن سعدويه بن مهمت الدِّهستاني الرواسي (٤٢٨هـ-٥٠٣هـ). الإمام المحدِّث المكثر الجوَّال. رحل البلاد وسمع الكثير. واتفقوا على صدقه وثقته ودينه. قيل: سَمِعَ من ثلاثة آلاف وست مئة شيخ. قال الحافظ محمد بن علي الهمذاني: ما رأيت في الدنيا أحفظ منه [5].

سَمِعَ من ابي القاسم الحديث [6].

- أبو الحسن علي بن طاهر بن جعفر بن عبد الله القيسي السلمي النحوي (٤٣١هـ-٥٠٠هـ). كان ثقة. وكانت له حلقة في جامع دمشق وَقَفَ فيها خزانة كتب [7].

أخذ عن أبي القاسم علم العربية بدمشق [8].

---

(١) انظر: سر الفصاحة ص٢٥٨-٢٥٩. بغية الطلب (٤٠٥١/٩).

(٢) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٨٩/٣٢-١٩٣). بغية الطلب (٤٦٨٢/١٠-٤٦٨٣). تاريخ الإسلام (٢٠٠/٣١). الوافي بالوفيات (٢٧١/١٧-٢٧٤). فوات الوفيات (٥٧١/١-٥٧٥). الأعلام (١٢٢/٤).

(٣) انظر: بغية الطلب (٤٠٥١/٩).

(٤) انظر: ص٢٥٨، ٢٥٩.

(٥) انظر: المؤتلف والمختلف ص٧٢. تاريخ ابن عساكر (٢٧٦/٤٥-٢٧٩). تكملة الإكمال (٧٤٦/٢). سير أعلام النبلاء (٣١٧/١٩-٣٢٠).

(٦) انظر: تاريخ ابن عساكر (٤٨١/١٩). بغية الطلب (٤٠٥١/٩). تاريخ الإسلام (٢٥٧/٣٤).

(٧) انظر: تاريخ ابن عساكر (٤/٤٣). إنباه الرواة (٢٨٣/٢). معجم الأدباء (٢٥٧/١٣-٢٥٩). بغية الوعاة (١٧٠/٢).

(٨) انظر: تاريخ ابن عساكر (٤٨٢/١٩). بغية الطلب (٤٠٥١/٩).

- الشريف أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد الحسيني الزيديّ الكوفي (٤٤٢هـ - ٥٣٩هـ). من أئمة النحو واللغة والفقه والحديث. سُمِعَ يقول: أنا زيديّ المذهب لكني أُفتي على مذهب السلطان، يعني: أبا حنيفة. له كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني [١].

أخذ عن أبي القاسم النحو، حيث قرأ عليه كتاب "الإيضاح" بحلب عند رحلته إليها من الكوفة في شهر رجب سنة خمس وخمسين وأربع مئة. وروى الناس كتاب "الإيضاح" عنه عن أبي القاسم المدّة الطويلة بالكوفة [٢].

- القاضي أبو المفضل يحيى بن علي بن عبد العزيز بن علي بن الحسين القرشي الدمشقي الشافعي (٤٤٣هـ أو ٤٤٤هـ - ٥٣٣هـ أو ٥٣٤هـ). المعروف بابن الصائغ. ولي قضاء دمشق، وكان إماماً فقيهاً، عالماً بالعربية، حسن السيرة [٣].

د. منزلته العلمية:

ألَمَّ أبو القاسم بمختلف علوم عصره، فكانت معارفه متنوعة وثقافته واسعة، وكان الغالب عليه علم النحو واللغة. قال عنه تلميذه أبو الحسن علي بن طاهر النحوي: " كان قد اطلع على كل علم ومقالة رحمه الله " [٤]. وقال ابن العديم: " كان فاضلاً عالماً بعلومٍ كثيرة " [٥]. وقال أبو محمد هبة الله بن الأكفاني: "كان فهماً عالماً بعلم اللغة والنحو" [٦]. وقال ياقوت الحموي: " كان عَلامةً فاضلاً نحوياً لُغَوِيّاً مشاركاً في عدة علوم " [٧].

---

(١) انظر: إنباه الرواة (٢/٣٢٤-٣٢٧)، سير أعلام النبلاء (٢٠/١٤٥-١٤٦)، العبر (٤/١٠٨)، بغية الوعاة (٢/٢١٥).

(٢) انظر: إنباه الرواة (٢/١٧، ٣٢٥)، بغية الطلب (٩/٤٠٥١)، تاريخ الإسلام (٣٤/٢٥٧).

(٣) انظر: التحبير (٢/٣٨٤)، تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨١) (٦٤/٣٤١-٣٤٣)، بغية الطلب (٩/٤٠٥١)، شذرات الذهب (٤/١٠٥).

(٤) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨٢)، بغية الطلب (٩/٤٠٥٣).

(٥) انظر: بغية الطلب (٩/٤٠٥١).

(٦) انظر: ذيل ذيل تاريخ العلماء ص٤٨.

(٧) انظر: معجم الأدباء (١١/١٧٦-١٧٧).

٦. وفاته:

يكاد يجمع من ترجموا له على أن وفاته كانت بطرابلس الشام [١]. لكن اختلفوا في سنة وفاته. فقد ذكر بعضهم أنه توفي في ذي القعدة -وقيل: في ذي الحجة- سنة سبع وستين وأربع مئة [٢].

ونقل ابن عساكر عن أبي محمد بن الأكفاني أنه توفي في ذي الحجة سنة سبع وتسعين وأربع مئة [٣].

والظاهر أن القول الأول هو الأقرب إلى الصواب؛ لأمور:

أحدها: أنه هو المشهور في كتب التراجم.

الثاني: أن ما نقله ابن عساكر عن أبي محمد بن الأكفاني مخالف لما صرح به في كتابه "ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم". وهو أنه توفي في ذي الحجة سنة سبع وستين وأربع مئة [٤].

الثالث: أنه عندما قرأ عليه الشريف أبو البركات كتاب الإيضاح بحلب سنة خمس وخمسين وأربع مئة كان معمراً [٥]. وهذا يثبت صحة القول الأول.

الرابع: أن القفطي قد شكك في صحة القول الثاني وقال: "في هذا القول نظر. فإنه يكون قد مات قبل ذلك" [٦].

٧. آثاره:

لم تذكر كتب التراجم من آثاره إلا كتابين [٧]. وظاهر كلام ياقوت الحموي أنه صنف غيرهما. حيث قال: " وله شرح الإيضاح في النحو لأبي علي الفارسي. وشرح الحماسة لأبي

---

(١) انظر: ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ص٤٨. تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨٢). إنباه الرواة (٢/١٧). بغية الوعاة (١/٥٧٣). هدية العارفين (٥/٣٧٦).

(٢) انظر: ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ص٤٨. معجم الأدباء (١١/١٧٧). بغية الطلب (٩/٤٠٥٣-٤٠٥٤). بغية الوعاة (١/٥٧٣). أبجد العلوم (٣/٤٥).

(٣) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨٢). وانظر: الوافي بالوفيات (١٥/٣٠).

(٤) انظر: ذيل ذيل مولد العلماء ووفياتهم ص٤٨.

(٥) انظر: إنباه الرواة (٢/١٧).

(٦) انظر: إنباه الرواة (٢/١٧).

(٧) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨١). إنباه الرواة (٢/١٧). معجم الأدباء (١١/١٧٧). بغية الطلب (٩/٤٠٥١). تاريخ الإسلام (٣١/٢٥٧). الوافي بالوفيات (١٥/٣٠). بغية الوعاة (١/٥٧٣). هدية العارفين (٥/٣٧٦).

تمام، وغير ذلك "[1]. ولم أقف على غير هذين الكتابين، وهما:

- شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي. لم أقف عليه. نقل عنه تلميذه أبو البركات الكوفي في كتابه البيان في شرح اللمع[2].

- شرح الحماسة لأبي تمام[3]. وهو شرح مختصرٌ تَعَقَّب فيه أبو القاسم ما ينبغي تعقبه، وَتَكَلَّمَ على ما لا يحسن السكوت عليه مما لا يستغني عنه الطالب.

منه نسخة خطية في مكتبة "لا له لي" باستانبول تحت رقم (١٨١٣). ومنها صورة بمعهد إحياء المخطوطات العربية بمصر تحت رقم (٥١٨ أدب)، والمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (١٠٢٢ف).

وقد حَقَّقَ الكتاب من أوله إلى نهاية باب المراثي الدكتور محمد عثمان علي، وحصل به على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة - فرع الخرطوم. وطُبِعَ الكتاب مرتين باسم "شرح كتاب الحماسة"، الأولى في دار الأوزاعي ببيروت، والثانية في مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة. وعنوان الكتاب المطبوع يخالف ما جاء على طُرَّة المخطوط وهو "شرح الحماسة لأبي تمام".

* * *

---

(١) معجم الأدباء (١١/١٧٧).

(٢) انظر: ص٢٩.

(٣) انظر: تاريخ ابن عساكر (١٩/٤٨١)، إنباه الرواة (٢/١٧)، معجم الأدباء (١١/١٧٧)، بغية الوعاة (١/٥٧٣).

المبحث الثاني: آراؤه النحوية والتصريفية:

١. حد الكلام:

قال أبو البركات عمر بن إبراهيم الكوفي: " **وحَدَّه شيخنا أبو القاسم زيد بن علي الفارسي-رحمه الله- فقال: الكلام: كل جملة مفيدة مستغنية عن غيرها في الإفادة** "[١].

يرى أبو القاسم أنّ الكلام لا يطلق إلا على الجملة المفيدة. وهذا مذهب جمهور النحويين [٢]. وهو الظاهر من كلام سيبويه؛ لأنه قال عند حديثه عن الأفعال المضارعة: " ويبين لك أنّها ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنّك لو قلت: إنّ يَضرِبَ يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً"[٣]. وقال في موضع آخر: "واعلم أنّ "قلتُ" إنّما وقعتْ في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تَحكِي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو: قلتُ: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنّه يَحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ. ولا تدخل "قلت" "[٤].

واحتج الجمهور على صحة مذهبهم بما يلي [٥]:

١- أنّ الكلام مأخوذٌ من الكَلْمِ وهو الجرح والتأثير. وإنما يحصل التأثير بالتام المفهوم دون غيره.

٢- أنّ الكلام أخص مزايا الإنسان. وهو إفهامه بالقول غيرَه ما في نفسه. وهذا لا يتم إلا بالفائدة.

٣- قولهم لمن يورد ما تقل فائدته: هذا ليس بكلام.

٤- أنّ الكلام اسم للمصدر، وذلك المصدر -وهو التكليم- موضوع للمبالغة والتكثير؛ لأن فعله "كَلّم" دالٌّ على ذلك. فلما جرى الكلام عليه وجب أن يراد به التكثير، وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة.

٥- أنّ الكلام مؤكِّد لكلّمتُ، وكلّمت مفيد لا محالة. فالمؤكد له كذلك؛ لأنّ المصدر المؤكِّد نائب عن تكرير الفعل والفاعل.

---

(١) البيان في شرح اللمع ص٣.

(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ص٣٢، التبيين ص١١٣، شرح الإيضاح للعكبري ص٢٩.

(٣) الكتاب (١/١٤).

(٤) الكتاب (١/١٢٢).

(٥) انظر: الخصائص (٢١/١)، التبيين ص١١٤-١١٦، المتبع ص١١٤-١١٥، اللباب (١/٤١-٤٢)، شرح الإيضاح للعكبري ص٢٠-٣٠، شرح ألفية ابن معط ص١٩١-١٩٢، الهمع (١/٤٤).

وذهب بعض النحويين [١] منهم الربعي [٢]، والصيمري [٣] إلى أنه يطلق على المفيد وغير المفيد. وعزا الثمانيني [٤] هذا المذهب إلى أهل اللغة، وذكر أن النحويين لا يطلقونه إلا على المفيد. وعزاه أبو البقاء العكبري إلى بعض اللغويين [٥].

وأنكر ابن سنان اشتراط النحويين الفائدة في حد الكلام وقال: " وذلك أنا وجدنا أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل، والمهمل: ما لم يوضع في اللغة التي أضيف أنه مهملٌ إليها لشيءٍ من المعاني والفوائد، والمستعمل: هو الموضوع لمعنى أو فائدة. فلو كان الكلام هو المفيد عندهم، وما لم يفد ليس بكلامٍ لم يكونوا قسموه إلى قسمين، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يُفد اسم الكلام رأساً " [٦].

وقد أنكر ابن فارس نسبة ذلك إلى اللغويين، ونقله عن بعض الفقهاء، قال: " وقال لي بعض فقهاء بغداد: إنَّ الكلام على ضربين مهمل ومستعمل. قال: فالمهمل: هو الذي لم يوضع للفائدة. والمستعمل: ما وضع ليفيد.... وأهل اللغة لم يذكروا المهمل في أقسام الكلام، وإنما ذكروه في الأبنية المهملة التي لم تقل عليها العرب، فقد صحَّ ما قلناه من خطأ مَن زعم أن المهمل كلام " [٧].

وحجة هذا المذهب " أن الاشتقاق موجودٌ في الكلمة والكلام بمعنى واحد، وهو التأثير، فكان اللفظ شاملاً لهما، يدل عليه أنَّك تقول: تكلَّم كلمةً وما تكلَّم بكلمة، فيؤكد باللفظة المفردة الفعل كما يؤكد بالكلام، فيلزم من ذلك إطلاق العبارتين على شيءٍ واحدٍ " [٨].

ورُدَّ بأن هذين اللفظين مشتركان في أصل التأثير لا في مقداره، وذلك أن الكلام تأثير مخصوص لا مطلق التأثير، والخاص غير المطلق، يدل على ذلك أن الكَلْم -بمعنى

---

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ص٣٢، التبيين ص١١٣.

(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ص٣٢-٣٣.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة (١/٧٥).

(٤) انظر: شرح اللمع ص٣.

(٥) انظر: المتبع ص١١٤.

(٦) سر الفصاحة ص٢١.

(٧) الصاحبي ص٤٧.

(٨) التبيين ص١٢٠.

الجرح- يؤثر في النفس تأثيراً تاماً وهو الألم مثلاً. والكلام كذلك. فإنه يؤثر تأثيراً تاماً. بخلاف الكلمة المفردة فإنّ تأثيرها قاصر؛ لأنّها تحتاج إلى غيرها لتحدث تأثيراً تاماً [١].

والراجح عندي ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن الأحكام المتعلقة بالكلام لا تتحقق إلا بالجملة المفيدة. من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾[٢]. فإنه يعطي الأمان ليسمع الكلام التام المعنى. ومن ذلك تعليق اليمين بسماع الكلام. فإنه لو قال: "والله لا سمعت كلامك". فنطق بلفظة واحدة ليس فيها معنى تامٌ لم يحنث [٣].

٢. حد الاسم:

قال أبو البركات الكوفي: " **والذي كان يعتمده أصحاب أبي علي، وهو الذي أملّه علينا شيخنا أبو القاسم: ما جاز الإخبار عنه، أو كان متضمناً معنى ما يجوز الإخبار عنه. فما جاز الإخبار عنه فالأسماء الظاهرة، نحو: زيد وعمرو .... وما تضمّن معنى ما يجوز الإخبار عنه فهو على ضربين:**

أحدهما: ما يكون فيه معنى الاستفهام، نحو: كيف وأين ....

والضرب الآخر: أسماء الأفعال...." [٤].

يرى أبو القاسم أن الاسم هو: ما جاز الإخبار عنه، أو كان متضمناً معنى ما يجوز الإخبار عنه. وهو قريب مما حُكِي عن المبرد، حيث قال: الاسم ما أخبر عنه [٥]. وإليه ذهب ابن السراج في كتابه الموجز [٦]، وأبو علي في الإيضاح [٧].

وإنما قال أبو القاسم: "أو كان متضمناً معنى ما يجوز الإخبار عنه" ردًا على من قال: إنّ من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه، نحو: كيف وأين ومتى وصَهْ ومَهْ وما أشبه ذلك [٨].

---

(١) انظر: التبيين ص١١٩.

(٢) سورة التوبة من الآية (٦).

(٣) انظر: التبيين ص١١٥.

(٤) البيان ص٦١.

(٥) انظر: إصلاح الخلل ص٨.

(٦) انظر: ص٢٧.

(٧) انظر: ص٢٣.

(٨) انظر: الإيضاح في علل النحو ص٤٩، المقتصد ص٧٠، إصلاح الخلل ص١١.

فهذه الكلمات أسماء؛ لأنّها – في نظره – في معنى ما يجوز الإخبار عنه، فـ"كيف" اسم للحال، و"أين" للمكان، والحال والمكان يصح الإخبار عنهما، و"صَهْ" و"مَهْ" معناهما: السكوت والكف، والسكوت والكف يخبر عنهما [1].

قال العكبري: " وإنّما منع من الإخبار عن هذه الأسماء ما عرض فيها من معنى الحرف كالاستفهام والشرط، والإخبار في الحقيقة عن المسمَّى، والمسمَّى بهذه الأسماء في الأصل الزمان والمكان والحال، وكلها يخبر عنها، والمانع من الإخبار عنها لا يمنع من إطلاق جواز الإخبار عنها، ألا ترى أن اليوم والليلة وعند –في حال كونها ظروفاً– يمتنع الإخبار عنها، ولكن كان ذلك لأمر عارض ولم يمنع ذلك من دخولها تحت جواز ما يخبر عنه، كذلك في هذه الأسماء، لا فرق بينهما إلا أن العارض فيها مستمر وفي اليوم والليلة ونحوهما قد يزول " [2].

ويرى أبو البركات الكوفي أن الاستفهام تعتبره بجوابه، فكل ما كان جوابه مخبراً عنه فهو اسم، تقول: كيف زيد؟ فيقول لك: صالح، وصالح يجوز الإخبار عنه، وكذلك أين ومتى وكم وما أشبه ذلك [3].

وهذا الكلام فيه نظر؛ لأن صالحاً –هنا– لا يجوز الإخبار عنه، وإنما هو مخبر به، ومثله "في الدار" أو "عندك" في جواب من قال: أين زيد؟. فهذه الكلمات لا يخبر عنها.

ويرى ابن أبي الربيع أنّ قوله: "ما جاز الإخبار عنه" كافٍ في إقامة التعريف؛ لأن معنى "ما جاز": ما جاز من جهة تصوُّره أنْ يُخبر عنه، أي: ليس في وضع الاسم ما يضادُّ الإخبار عنه، فـ"سبحان الله" –مثلاً– معناه معنى: براءةُ الله من السوء، فإذا كان "سبحان" في كلامهم بمعنى "براءة" فيجوز من جهة تصوره الإخبار عنه، كما يجوز الإخبار عن "براءة". لكن العرب رفضت ذلك، فألزمت "سبحان" طريقة واحدة، فليس إلزام العرب هذه الأسماء طريقة واحدة بالمُخْرِج لها عن أن تكون مما يُتَصَوَّرُ الإخبار عنه، وكذلك جميع الأسماء التي لا تتصرف، مثل: إذ، وإذا، ومتى، وأين، وكيف، إذا رجعت إلى تصوّر مدلولاتها رأيت الإخبار عنها ممكناً سائغاً، فَصَحَّ بما ذُكِرَ أن التعريف جامع [4].

---

(١) انظر: البيان في شرح اللمع ص١٢، شرح إيضاح أبي علي الفارسي ص٣٣–٣٤.

(٢) شرح إيضاح أبي علي ص٣٤.

(٣) انظر: البيان في شرح اللمع ص١١.

(٤) انظر: الكافي ص٧٦–٧٨.

وهذا –ولا ريب– تحميل للكلام ما لا يحتمل، وفهمٌ بعيدٌ لا يدل عليه سياق النص لا من قريب ولا من بعيد. فليس في الكلام ما يدل على أنّ المراد من قوله: "ما جاز" أي ما جاز من جهة تصوره أن يخبر عنه.

وقد أكثر العلماء من القول في حد الاسم حتى إنّ أبا البركات الأنباري ذكر أنها تجاوزت سبعين حداً. وقال: " ومنهم من قال: لا حد له " [1].

وأورد له ابن فارس حدوداً كثيرة نسبها إلى سيبويه، والأخفش، والمبرد، والكسائي، والفراء، وغيرهم [2]. وعقب عليها بقوله: " وما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من معارضة " [3].

أما سيبويه فلم يصرح له بحدٍّ، وإنما اكتفى فيه بالمثال فقال: " فالاسم: رجل، وفرس، وحائط " [4]. وعللّ أصحابه ذلك فقالوا: " ترك تحديده ظناً منه أنّه غير مشكل " [5]. وقال ابن السيد: " والأشبه عندي أن يكون جعل تعريته من الحد كالحد له. فإن قيل: فلم خَصّ سيبويه الاسم بذلك دون الفعل والحرف؟ فالجواب: أنّ الاسم هو الأصل، والفعل والحرف فرعان عليه "[6]. وقال ابن الشجري: " ولم يحد الاسم لما يعتور حد الاسم من الطعن، وعَوّل على أنّه إذا كان الفعل محدوداً، والحرف محصوراً معدوداً، فما فارقهما فهو اسم "[7].

وقيل: مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً. قال ابن فارس: " سمعت أبا عبد الله بن محمد بن داود الفقيه يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول: مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلاً. قال: وذلك أن سيبويه قال: "ألا ترى أنك لو قلت: إن يَضرِبَ يأتينا، وأشباه ذلك، لم يكن كلاماً ". قال: فدل هذا على أنّ الاسم عنده ما صَلَحَ له الفعل "[8].

---

(1) أسرار العربية ص٢٧.

(2) انظر: الصاحبي ص٤٨–٤٩.

(3) الصاحبي ص٤٩.

(4) الكتاب (١/١٢).

(5) الإيضاح في علل النحو ص٤٩.

(6) إصلاح الخلل ص١٦.

(7) أمالي ابن الشجري (٢/١٥).

(8) الصاحبي ص٤٨.

وَلَعَلَّ من أفضل ما حُدَّ به الاسم هو قولهم: "لفظ يدل على معنىً في نفسه غير مقترن بزمانٍ معيّن وضعاً "[1].

فقولهم: "لفظ" جنس يشمل الاسم والفعل والحرف [2]. وقولهم: "يدل على معنى في نفسه" احتراز من الحرف؛ لأنَّه يدل على معنى في غيره [3]. وقولهم: "غير مقترن بزمانٍ معين" احتراز من الفعل؛ لأنه يدل على الزمن [4]. وقولهم "معين" احتراز للمصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما من الأسماء الدالة على معنى مقترن بزمن مبهم في رأي بعضهم [5]. وقولهم: "وضعاً" ليدخل في الحد قولهم: "مضرب الشول" ونحوه؛ لأنَّ دلالة الاسم في هذا القول على الزمن لم تعرف من الوضع، وإنَّما عرفت بالعرف أو بتقدير حذف المضاف، ألا ترى أنَّ "مضرب الشول" معلوم الزمان من عادتهم المطردة، وكان التقدير فيه: وقت مضرب الشول، فحذف المضاف للعلم به [6].

٣. اشتقاق كلمة "اسم":

قال أبو البركات: " **قال شيخنا -رحمه الله-: واشتقاق الاسم من السُموِّ في المعنى غير ظاهر عند من لم يُنْعِم النَظر في علم الاشتقاق، وذلك أنّ السمو هو العلو والارتفاع، والاسم لا يجتمع معناه مع هذا المعنى؛ إذ ليس في حده ما يدل على ذلك، ولكن إذا أنعمت النظر وأنصفت نفسك تبين لك معناه في الاسم، وذلك أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجهولاً خاملاً لا يُذكر ولا يُعْرف، فيكون الاسم فيه معنى السمو** "[7].

يرى أبو القاسم أن الاسم مشتق من السمو والعلو. وهذا رأي البصريين [8].

وإنما سُمِّي اسمًا بناء على هذا الرأي لوجوه، منها:

---

(1) انظر: التبيين ص١٢٢، شرح إيضاح أبي علي ص٤٧، شرح الحدود النحوية للفاكهي ص٢٦٢-٢٦٣، كشف النقاب ص٧.

(2) انظر: إصلاح الخلل ص١٥.

(3) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٥)، شرح الحدود النحوية ص٢٦٢.

(4) انظر المصدرين السابقين.

(5) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٥)، المرتجل ص٨، المتبع ص١١٨.

(6) انظر: شرح إيضاح أبي علي الفارسي ص٤٨، شرح المفصل لابن يعيش (٢٣/١).

(7) البيان في شرح اللمع ص٧.

(8) انظر: الكتاب (٣/ ٤٥٤)، الأصول (٣/ ٦٥٦)، مشكل إعراب القرآن (٦/١)، أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٨٠)، الإنصاف ص٦، التبيين عن مذاهب النحويين ص١٣٢، شرح الملوكي في التصريف ص٤٠٤.

١. ما ذكره أبو القاسم وهو أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجهولاً لا يذكر ولايعرف، فهو كالشيء المنخفض، فإذا سُمّي ارتفع [١].

٢. أنه سما على مسماه، وعلا على ما تحته من معناه، فسُمّي اسماً لذلك [٢].

٣. أن أقسام الكلمة لها ثلاث مراتب: فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل، ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف، فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما على الفعل والحرف، أي: ارتفع [٣].

ونقل عن الكوفيين أنه مشتق من الوسم وهو العلامة؛ لأنَ الاسم وَسمٌ على المسمى وعلامة له يعرف به[٤].

والذي يظهر أنّ هذا قول متأخري الكوفيين، فقد حقق الدكتور محمد خير الحلواني المسألة في كتابه "الخلاف النحوي" [٥]، وذكر أن شيوخ الكوفيين كالكسائي والفراء وثعلب يقولون بقول البصريين.

ومما يؤيد هذا القول أنَ الزجاجي قد نفى أن يكون للكوفيين رأي مخالف في هذه المسألة، حيث قال: " أجمع علماء البصريين، ولا أعلم من الكوفيين خلافاً محصلاً مستنداً إلى من يوثق به، أنَ اشتقاق اسم من سموت "[٦].

ومِمّا يرجح هذا القول –أيضاً– أن الزجاج – تلميذ المبرد وثعلب – قد ذَكَرَ أنه أول من تحدث عن اشتقاق اسم[٧].

وحجة مذهب البصريين ما يأتي:

---

(١) انظر: البيان في شرح اللمع ص٧، أمالي ابن الشجري (٢/٢٨٠)، الفريد في إعراب القران المجيد (١/١٥٢).

(٢) انظر: معاني القران وإعرابه (١/٤٠)، أسرار العربية ص٢٣، الإقليد ص١٥٤.

(٣) انظر: علل النحو ص١٣٨، الإنصاف ص٧، اللباب (١/٤٦).

(٤) انظر: مشكل إعراب القران (١/٦)، أمالي ابن الشجري (٢/٢٨٢)، الإنصاف ص٦، شرح إيضاح أبي علي الفارسي ص٤٥، شرح ألفية ابن معط ص٢١٨

(٥) انظر: ص٢١٦–٢٢٥.

(٦) انظر: اشتقاق أسماء الله ص٢٥٥.

(٧) انظر: الصاحبي ص٥٣، رسالة الملائكة ص١٣١، كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية ص١٢٥.

١. أنّك تقول في تصغيره: سُمَيٌّ، ولو كان مأخوذاً من الوسم لوجب أن تقول: وُسَيْم، كما تقول في تصغير عِدَة: وُعَيْدَة [1].

٢. أنّك تقول في تكسيره: أسماء، ولو كان مأخوذاً من الوسم لوجب أن تقول في تكسيره: أوسام، فلما قيل: أسماء، دَلَّ على أنه مشتق من السمو لا من الوسم [2].

٣. أنّك تقول: أسْمَيته، ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن تقول: وَسَمْتُه، فلما قيل: أسميته، دَلَّ على أنه مشتق من السمو لا من الوسم[3].

٤. أنَّ الهمزة في أوله همزة تعويض، وهمزة التعويض إنمّا تقع عوضًا عن حذف اللام لا عن حذف الفاء [4].

والحَقُّ أنَّ مذهب الكوفيين له وجه قويٌّ من جهة المعنى، ولكنه ضعيف من جهة التصريف الذي هو أعلى صوتًا وأصدق حكمًا في هذه المسألة.

٤. حد الفعل:

قال أبو البركات الكوفي: " **والذي كان يعتمده شيخنا في حَدِّ الفعل: مَا دَلَّ على حدث وزمانٍ ماضٍ أو مستقبل، أو ما يكون عامًا في حاضر ومستقبل. وهذا معنى حَدِّ سيبويه** "[5].

يرى أبو القاسم أنَّ الفعل هو: ما دَلَّ على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبلٍ، أو ما يكون عامًا في حاضرٍ ومستقبلٍ. وإلى مثل هذا ذهب جماعة من النحويين منهم ابن السراج [6] والزجاجي [7].

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري (٢٨٢/٢)، الإنصاف ص١٣، كشف المشكل في النحو ص١٣٥، التبيين ص١٣٣، شرح الشافية للرضي (٢٥٩/٢).

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (٢٨٢/٢)، أسرار العربية ص٢٤، شرح إيضاح أبي علي الفارسي ص٤٦، الإقليد ص١٥٤.

(٣) انظر: الإنصاف ص١٠، المتبع في شرح اللمع ص١١٨، شرح المفصل لابن يعيش (٢٣/١)، شرح الملوكي ص٤٠٥.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري (٢٨٢/١)، التبيين ص١٣٥، شرح ألفية ابن معطٍ ص٢١٨.

(٥) البيان في شرح اللمع ص١٦.

(٦) انظر: الأصول (١٣٨/١).

(٧) انظر: الجمل ص١، الإيضاح في علل النحو ص٥٢.

وهذا الحدّ مأخوذٌ من قول سيبويه في حَدِّ الفعل: " وأمَّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع "[1]. بل قال بعضهم: إنَّ سيبويه قد أتى في حَدِّه بالغاية، وهو أسلم من غيره؛ لأنَّه قال: "أمثلة"، والأمثلة بالأفعال أحَقُّ منها بالأسماء والحروف، وبَيَّن أنَّها مشتقة من المصادر، فيدخل في حَدِّه "كان" الناقصة وأخواتها، فإنها وإن لم يكن لها حَدَثٌ فإنها مشتقة من المصدر [2].

وقد اختلف النحويون في حد الفعل اختلافًا شديدًا، واضطربوا في تحقيق ماهيته، ولم تسلم حدودهم من الاعتراض[3]، فقد اعترض على حَدِّ أبي القاسم بأنَّه أورد في الحدِّ لفظ "ما" و"أو"، وهما من الألفاظ التي لا تذكر في الحدود، وأنَّه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما لا يدل على حدث ككان الناقصة وأخواتها، ونعم، وبئس، وعسى، وأنَّه لا يمنع دخول أسماء الأفعال، فإنَّها تدل على الحدث والزمان [4].

واعترض على حَدِّ سيبويه بأنَّه أضاف الأحداث إلى الأسماء، والأحداث للمسميات لا للأسماء، وأنَّ هناك أفعالاً لا مصادر لها، وهي ليس وعسى ونعم وبئس [5].

وأجيب عمَّا اعترض به على سيبويه بأنه يحتمل أن يريد به أحداث أصحاب الأسماء، فحذف المضاف، أو أراد بالأسماء المسميات، أو أنَّ الإضافة فيه على معنى "مِن"؛ لأنَّ الأسماء منها أحداثٌ وغيرُ أحداث، والأحداثُ بعضُ الأسماء، فكأنَّه قال: من لفظ الأحداث التي هي بعض الأسماء [6].

---

(١) الكتاب (١/ ١٢).

(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ص٣٧و٣٨، التبيين ص١٤٠.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ص٥٢-٥٣، الصاحبي ص٥٠، شرح عيون الإعراب ص٣٧-٣٨، إصلاح الخلل ص٢١-٢٥، شرح الجمل لابن خروف ص٢٥٤، التبيين ص١٣٩-١٤٢، المتبع ص١٢٥، المنهاج (١/ ١٥١-١٥٤).

(٤) انظر: إصلاح الخلل ص٢٣، التبيين ص١٤١، شرح ابن يعيش (٧/ ٣)، شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٩٥-٩٦)، البسيط ص١٦٧.

(٥) انظر: إصلاح الخلل ص٢٣، التبيين ص١٤٠.

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/ ١٦)، النكت (١/ ١٦٥)، شرح الكتاب للصفار (١/ ٢٢١-٢٢٤)، التبيين ص١٤٠-١٤١.

أمّا الأفعال التي لا مصادر لها فهي وإن لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية، فكأنّ سيبويه قد قال: أخذت من لفظ أحداث الأسماء لفظاً أوتقديراً، وإن لم يصرح بذلك[1].

ولَعَلّ من أصَحِّ ما حُدَّ به الفعل قولهم: "لفظٌ يدلُّ على معنىً في نفسه مقترنٍ بزمنٍ معيّنٍ وضعاً "[2].

فقولهم: "لفظ" جنس يشمل الاسم والفعل والحرف[3]. وقولهم: "يدل على معنىً في نفسه" احتراز من الحرف [4]. وقولهم: "مقترنٍ بزمن" احتراز من الاسم [5]. وقولهم: "معين" احتراز من المصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما من الأسماء الدالة على معنى مقترن بزمنٍ مبهم في رأي بعضهم [6]. وهو احتراز -أيضاً- من "الصبوح" و"الغَبوق"؛ فإنهما يدلان على مصدر وهو الشرب، وعلى زمن وهو الصباحُ والعشيُّ، إلاّ أنّه غير معيّن لا يُعرفُ هذا الصباح وهذا العشي من أيِّ يومٍ هما [7]. وقولهم: "وضعًا" ليدخل في الحدِّ "كان" الناقصة وأخوتها، وعسى، ونعم، وبئس، فهذه الأفعال وُضِعت أوّلاً لتدل على الزمان والمصدر، ولكن طرأ عليها طارئ أخرجها من الوضع الأوَّل [8].

د. حقيقة الإعراب:

قال أبو البركات الكوفي: "**قال شيخنا أبو القاسم فيما أمَلّهُ علينا من شرح الإيضاح لأبي علي: والرفع والنصب والجر ليس بحركة في الحقيقة، وإنّما الحركة الضم والفتح والكسر، فهذه هي الحركات، وإنمّا الرفع والنصب والجر أسماء للإعراب الذي هو الحركات فتجري عليه على سبيل التوسع**"[9].

---

(1) انظر: إصلاح الخلل ص٢٣، شرح الكتاب للصفار (٢٢١/١).

(2) انظر: ثمار الصناعة ص١٤١، اللباب (٤٨/١)، المتبع ص١٢٥، شرح الحدود النحوية للفاكهي ص٢٦٦.

(3) انظر: إصلاح الخلل ص١٥.

(4) انظر: المرتجل ص١٤، شرح المقدمة الكافية ص٨٥٧.

(5) انظر: الوافية في شرح الكافية ص٢٥٤، الفوائد الضيائية (٢٢٨/٢).

(6) انظر: أمالي ابن الشجري (١٥/٢)، المرتجل ص١٤، التبيين ص١٢٤-١٢٥.

(7) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٩٥/١)، شرح ألفية ابن معط الرعيني، السفر الأول، ص٨٧، عمدة ذوي الهمم ص١٦١.

(8) انظر: شرح المقدمة الكافية ص٢٢٧، شرح الكافية لابن القواس (٤٨٧/٤-٤٨٨)، شرح ألفية ابن معط للرعيني، السفر الأول، ص٨٩-٩٠، الفوائد الضيائية (٢٢٩/٢).

(9) البيان ص٢٩.

يرى أبو القاسم أنّ الإعراب لفظي وهو عبارة عن الحركات. وهو مذهب جماعة من النحويين منهم ابن درستويه[١]. وابن الحاجب[٢]. وابن مالك[٣]. وابن هشام[٤]. ونَسَبَ ابن مالك هذا المذهب إلى المحققين[٥]. وعزاه السيوطي إلى الجمهور[٦].

وحجة هذا المذهب أنّه لا شيء يتبين به إعراب المعرب إلا بهذه الحركات اللاحقة أواخر المعربات من الأسماء والأفعال. وعلى هذا فيكون الإعراب عبارة عن الحركات[٧].

وذهب آخرون - منهم أبو علي الفارسي[٨]. والصيمري[٩]. وابن الخشاب[١٠]. والأنباري[١١] - إلى أن الإعراب معنوي. وهو عبارة عن الاختلاف أو التغيير. ونقل أبو البقاء هذا المذهب عن الجمهور[١٢]. قال أبو حيان: وهو ظاهر قول سيبويه[١٣].

وحجة هذا المذهب ما يلي[١٤]:

١. أنّ الإعراب هو: اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها. والاختلاف معنى لا لفظ.

٢. أنّه يقال: حركات الإعراب. فلو كانت الحركات هي الإعراب لامتنعت الإضافة، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه.

٣. أنّ الحركات قد تكون في المبني فلا تكون إعرابًا.

٤. أنّ الحركة قد تزول في الوقف مع الحكم بالإعراب.

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧٢/١).

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية ص٢٣٧-٢٣٨. أمالي ابن الحاجب ص١٩٥-٢٠٥.

(٣) انظر: التسهيل ص٧. شرح التسهيل (٣٣/١).

(٤) انظر: أوضح المسالك (٣٩/١).

(٥) انظر: شرح التسهيل (٣٣/١).

(٦) انظر: الهمع (٥٤/١).

(٧) انظر: التذييل والتكميل (١١٦/١).

(٨) انظر: الإيضاح ص٦٥.

(٩) انظر: التبصرة والتذكرة (٧٦/١).

(١٠) انظر: المرتجل ص٣٤.

(١١) انظر: أسرار العربية ص٣٣.

(١٢) انظر: التبيين ص١٦٧. شرح إيضاح أبي علي ص٧٤.

(١٣) انظر: التذييل والتكميل (١١٦/١). وانظر: الكتاب (١٣/١).

(١٤) انظر: المقتصد (٩٨/١-٩٩). أسرار العربية ص٣٢. اللباب (٥٤/١). شرح إيضاح أبي علي ص٧٤. شرح المفصل لابن يعيش (٧٢/١). الهمع (٥٥/١). الأشباه والنظائر (٨٥/١-٨٦).

٥. أن السكون قد يكون إعرابًا.

وأجيب عن هذه الحجج بما يلي [1]:

١. أنّ الإعراب إنّما يفسره بالاختلاف من كان مذهبه أنّه معنوي، ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك، وتفسير الخصم للشيء على مقتض مذهبه لا يكون حجة على المخالف.

٢. أنّ إضافة الحركات إلى الإعراب هي من باب إضافة الأعم إلى الأخص للبيان، كقولهم: كل الدرهم.

٣. أنه لا يدل وجود الحركات في المبني على أنها حركات إعراب؛ لأنّ الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلاّ فهي للبناء.

٤. أنّ الوقف عارض لا اعتبار به، وإنّما الاعتبار بالوصل، وأصولهم تقتضي ذلك.

٥. أنّ الإعراب هو الحركة أو حذفها وليس الحركة وحدها؛ لأنّه تارة يحصل بالحركة وتارة بحذفها.

والأولى عندي جعل الإعراب معنوياً لا لفظياً؛ لأنه الأنسب من حيث اللفظ؛ لأنه إذا أطلق على التغير والاختلاف كان فيه تخصيص للفظ ببعض إطلاقاته اللغوية، بخلاف ما إذا أطلق على الحركات والحروف، ففيه نقل اللفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي، وذلك غير جائز للمصطلحين[2].

٦. جمع المذكر السالم أصل في الصفات لا الأعلام:

قال أبو البركات الكوفي: " **واختلف النحويون في جمع المذكر: أأصله في الصفات أم أصله في الأعلام؟ قال شيخنا: وأكثر أصحابنا من النُّظار في علم العربية يذهبون إلى أنّ أصله في الصفات، والقياس يدلُّ عليه. فأمّا من قال: إنّ الأصل فيه للأعلام فإنه ذكر أنّ أكثر الأعلام لا تُغيّر، وقد رأينا الصفات تُجمع جمع التكسير لكثرة كونها لغير أولي العِلْم.**

والجواب عن ذلك أنّ الأسماء الأعلام -وإنْ كانت على هذا- فالحكم فيها ألا تُجمع، ألا ترى أنّ العلمية الموجبة للتعريف تزول عنها بالجمع حتّى تزاد فيها الألف واللام

---

(١) انظر: التبيين ص١٦٩، الهمع (١/ ٥٥)، الأشباه والنظائر (١/ ٨٦-٨٧).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (١/ ١١٧)، الهمع (١/ ٥٥).

للتعريف، وإذا كانت العلمية تزول بدخول الجمع عُلِمَ أنَّ الجمع ليس بأصل للأعلام، وأنَّ الأصل هو الصفات، وأيضاً فإن الصفة تجري على فعل المذكر وفعل المؤنث، نحو: قائمون وقائمات، فلابد من التصحيح، لأنك لو كسرت لم يقع بين المذكر والمؤنث فرقٌ، فضعف التكسير في الصفات وقوي في الأسماء "[1].

يرى أبو القاسم أنَّ جمع المذكر السالم أصلٌ في الصفات لا الأعلام، وهو مذهب طائفة من النحوين منهم السهيلي[2] وابن يعيش[3] والشلوبين[4]، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ لأنه قال: "وإنَّما صارت الصفة أبعد من الفعول والفعال؛ لأن الواو والنون يقدر عليهما في الصفة ولا يقدر عليهما في الأسماء؛ لأنَّ الأسماء أشدُّ تمكناً في التكسير"[5].

وحجة هذا المذهب أنَّهم لم يجمعوا بالواو والنون من الأسماء إلاَّ ما كان فيه معنى الفعل، نحو: المسلمون والصالحون؛ لأنَّ الواو فيه فرعٌ للواو في الأفعال؛ لأنَّها إذا كانت في الأفعال كانت اسماً وعلامة جمع، وإذا كانت في الأسماء كانت حرفاً وعلامة جمع، وما يكون اسماً وعلامةً في حال هو الأصل لما يكون حرفاً في موضع آخر إذا كان اللفظ واحداً، لذلك لا تجمع الأعلام هذا الجمع إلاَّ وفيها الألف واللام؛ لأنَّ العلمية تزول عنها بالجمع، وإذا كانت تزول عنها بهذا الجمع دَلَّ على أنَّ هذا الجمع ليس بأصل في الأعلام [6].

قال السهيلي: " فإن قيل: فالأسماء الأعلام ليس فيها معنى الفعل، وقد جمعوها كما تجمع المشتقة من الفعل؟ فالجواب: أنَّ الأسماء الأعلام لا تجمع هذا الجمع إلا وفيها الألف واللام، لايقال: جاءني زيدون، ولا: رأيت زيدين، فدل ذلك على أنهم أرادوا معنى الفعل، أي: الملقبون بهذا الاسم، والمعرفون بهذه العلامة، فعاد الأمر إلى ما ذكرنا "[7].

---

(1) البيان ص٨٦.

(2) انظر: نتائج الفكر ص١٠٧.

(3) انظر: شرح المفصل (٥/ ٢٧).

(4) انظر: شرح المقدمة الجزولية (١/ ٣٩٤-٣٩٥).

(5) الكتاب (٣/ ٦٣٠).

(6) انظر: البيان في شرح اللمع ص٨٦، نتائج الفكر ص١٠٧، شرح المقدمة الجزولية (١/ ٣٩٤-٣٩٥).

(7) انظر: نتائج الفكر ص١٠٧.

وذكر أبو القاسم أنّ منهم من يرى أنّه أصلٌ في الأعلام. ولم أقف على صاحب هذا الرأي. وحجته أنّ الأصل في الأعلام ألا تُغيَّر فناسبها هذا الجمع وكان أصلاً فيها وفضيلة لها. وتحصيناً لها بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره [1].

والذي أراه أنه أصل في الصفات لا الأعلام، لما تقدم ذكره من أنّ العلمية تزول بدخوله، وإذا كانت العلمية تزول بدخوله عُلِمَ أنّ هذا الجمع ليس بأصل في الأعلام.

٧. بناء المركب المزجي على الفتح:

قال أبو القاسم: " "معديكرب" فيه ثلاثة أوجه: "معديكرب" مثل خمسةَ عشرَ، "معدي كربٍ" جَرٌّ[2] بالإضافة، و"معديكَرِبُ" بجعلهما[3] بمنزلة اسم واحد "[4].

ذكر أبو القاسم أنّ المركب تركيب مزجٍ غير المختوم بـ"ويه" فيه ثلاث لغات: إحداها: البناء على فتح الجزأين تشبيهًا بخمسة عشر. ووجه الشبه تضمنهما معنى حرف العطف [5].

ولم يذكر سيبويه وأكثر المتقدمين هذه اللغة [6]. ولذلك أنكرها بعضهم [7].

والصحيح أنّها لغة ثابتة عن العرب، فقد نقلها الأثبات [8]. من ذلك ما أنشده الجوهري[9]:

أَقَامَ بِهِ شَاهبورَ الجُنُو ... دَ حَوْلَيْنِ تَضْرِبُ فِيهِ القُدُمُ [10]

---

(١) انظر: البيان ص٨٦.

(٢) في المطبوع: تجر. وما أثبته في المخطوط (١٤ب).

(٣) في المطبوع: يجعلها. وما أثبته في المخطوط (١٤ب).

(٤) شرح كتاب الحماسة ص١٣٢.

(٥) انظر: اللباب (١/ ٥١٩). المتبع ص٥٨٤. تاج العروس (٣/ ١٤٨) "حضر".

(٦) انظر: الكتاب (٣/ ٢٩٦). المقتضب (٤/ ٢٠، ٢١، ٢٣). ما ينصرف وما لا ينصرف ص١٣٣-١٣٥. الأصول (٣/ ٩٢). علل النحو ص٤٦٥-٤٦٦. اللمع ص٢٢٤. التبصرة والتذكرة ص٥٧٣-٥٧٤. المقتصد ص١٠٣٧. إصلاح الخلل ص٢٧٨. المفصل ص٢١٩.

(٧) انظر: التذييل والتكميل (٥/ ٦٥ب). الارتشاف ص٨٦٦. توضيح المقاصد ص١٢٠٤. المساعد (٣/ ٣٣). الهمع (١/ ٢٣٣).

(٨) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١/ ١١٨). الصحاح ص١٧٩١ "شوه". التذييل والتكميل (٥/ ٦٥ب). توضيح المقاصد ص١٢٠٤. الهمع (١/ ٢٣٣).

(٩) انظر: الصحاح ص١٧٩١ "شوه". وانظر: التذييل (٥/ ٦٥ب).

(١٠) من المتقارب. لأعشى قيس. ويروى "شاهبور" بالرفع، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: ديوانه ص٢٠٠. السيرة النبوية (١/ ١٩٦). المخصص (١١/ ٢٥). (١٧/ ٦). معجم البلدان (٢/ ٢٦٩). اللسان (١٣/ ٥١١).

فبَنَى "شاهور" على الفتح.

٨. تنزيل "الذي" منزلة "مَنْ" و"مَا" في الدلالة على الجمع:

قال أبو القاسم في حديثه عن بيت الفند الزِّمّاني:

عَسَى الأيَامُ أن يرجعـ ـنَ قومًا كَالذي كَانوا [1]

: " وقوله: "كالذي كانوا" قيل: إنه "كالذين كانوا"، والعرب تقول "الذي" بمعنى "الذين". وقيل: "الذي" بمعنى "ما"، لأنَّك تعبر بهما عن شيء واحد. وهذا حَسَنٌ [2]، وشاهد الأوَّل [3] ما أنشده الفراء:

وإنَّ الذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ [4]" [5].

يرى أبو القاسم أنَّ "الذي" وقع موقع الجمع في بيت الفند الزِّمّاني، لأنه نزّله منزلة "مَنْ" و"ما". فالمراد به الجنس.

وإلى مثل هذا ذهب جماعة من النحويين [6] في قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [7]، وقوله سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [8]. وقوله سبحانه ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾ [9].

---

(١) من الهزج، وقد ورد منسوباً للفند الزِّماني، في: مروج الذهب (٣/١٩٧)، أمالي القالي (١/٢٦٠)، الجوهرة (١/٤٠٩)، الخزانة (٣/٤٣١).

(٢) في المطبوع: وهو أحسن. وما أثبته في المخطوط (٢ب).

(٣) في المطبوع: "وشاهده" مكان "وشاهد الأول". وما أثبته في المخطوط (٢ب).

(٤) من الطويل. اختلف في قائله على قولين: أحدهما: هو الأشهب بن رميلة. والثاني: هو حريث بن مخفض. ويروى البيت: "أن الأُلى". و"أن التي مارت". ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين.

انظر: شعر الأشهب "ضمن شعراء أمويون" ص٢٣١، الكتاب (١/١٨٦-١٨٧)، مجاز القرآن (٢/١٩٠)، البيان والتبيين (٤/٥٥)، المقتضب (٤/١٤٦)، المحتسب (١/١٨٥)، (٢/٨٠)، الخزانة (٦/٢٥-٣٤)، الدرر (١/١٤٨-١٤٩).

(٥) شرح كتاب الحماسة ص٧٩-٨٠.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ص٤٦٥، معاني القرآن وإعرابه (٤/٣٥٤)، الإغفال (١/٢٥٤)، البيان في غريب إعراب القرآن (١/٥٩)، التبيان في إعراب القرآن ص٣٢-٣٣، وص٦٥٠، الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/٢٣١، ٢/٤٩١).

(٧) سورة البقرة، من الآية ١٧.

(٨) سورة الزمر، الآية ٣٣.

(٩) سورة التوبة، من الآية ٦٩.

وذهب المبرد إلى أنّ "الذي" لا يقع في موضع "الذين" إلاّ إذا تضمن معنى الجزاء [1]، كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾.

وذهب الزجاج إلى أنّ "الذي" لا يقع في موضع "الذين" إلا إذا أريد به الجنس [2].

ووافقهما ابن مالك [3]، وما سوى ذلك قليل عنده، كقول الشاعر:

وإنَّ الذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وَخَصَّه بالضرورة في "التسهيل"[4].

قال أبو حيان: ولا يعرف أصحابنا هذا التفصيل، بل أنشدوا البيت على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة [5].

وقيل: إنّه أراد: كالذين كانوا، فحذف النون تخفيفاً، كما قال الشاعر:

وإنَّ الذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

فيكون المعنى: يرجعن بهم قوماً كالذين كانوا من قبل [6].

وقد ذكر سيبويه أنّ نون "الذين" قد تحذف تخفيفًا لطول الاسم بالصلة؛ لأنّ جميع ما يتعلق بالموصول داخلٌ في جملته، وجارٍ مجرى الجزء من الاسم [7].

وذكر أبو جعفر النحاس [8] والهروي [9] وابن الشجري[10] أنّ حذف نون "الذين" لغة من لغات العرب.

---

(١) انظر: المقتضب (١٩٦/٣).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٣٥٤/٤).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ص٢٦٠-٢٦١.

(٤) انظر: ص٣٣. وانظر: شرح التسهيل (١٩٢/١).

(٥) انظر: التذييل (٢٩/٣).

(٦) انظر: شرح الحماسة للمرزوقي (١/ ٢٨).

(٧) انظر: الكتاب (١٨٦/١-١٨٧). وانظر: معاني القرآن للأخفش ص٨٥، المقتضب (١٤٦/٤)، المفصل ص١٨٣-١٨٤، شرح المقدمة الجزولية الكبير ص٦٠٤، لباب الإعراب ص١٧٦-١٧٧، شرح الجمل لابن عصفور (١٧١/١-١٧٢)، البسيط ص١٠٠٧، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٦٩١-٦٩٢، التصريح (٤١٦/١).

(٨) انظر: إعراب القرآن (١٨٢/١).

(٩) انظر: الأزهية ص٢٩٧-٣٠٠.

(١٠) انظر: أمالي ابن الشجري (٥٦/٣-٥٧).

وأجاز بعضهم أن يكون "الذي" صفة لموصوف يُفهم الجمع، ثم حذف ذلك الموصوف للدلالة عليه، والتقدير: كالجمع الذي كانوا [1].

وهذا هو الأظهر، لأمور:

أحدها: أنّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كثير في اللغة مشهور في العربية [2]، فكان الحمل عليه أولى من الحمل على غيره.

الثاني: أنّ حذف النون من "الذين" قليل، فلا يلتفت إليه ولا يُعرّج عليه، ولذلك خصه بعضهم بالضرورة [3].

الثالث: أنّه ليس هناك مسوغ لاستعمال "الذي" في غير موضعه؛ لأنّ مسوغ استعمال اللفظ في غير موضعه هو التجوز به فيه، وهو منتفٍ هنا؛ لأنّ التجوز له طرق مخصوصة لغة، ليس هذا واحدًا منها.

٩. مجيء "أل" عوضًا من الضمير:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول مِسْكِينٍ الدارِمِيِّ:

لِكُلِّ امْرِئٍ شِعْبٌ مِنَ القَلْبِ فَارِغٌ   وَمَوْضِعُ نَجْوَى لا يُرَامُ اطِّلاعُها [4]

: "**وقوله: "من القلب" أراد: من قلبي، فأقام الألف واللام مقام الإضافة**" [5].

يرى أبو القاسم أنّ "أل" تأتي معاقِبة للضمير، وهذا مذهب الكوفيين [6] وبعض البصريين [7].

---

(١) انظر: شرح الرضي (٢١٦/٢)، الدر المصون (١٢٩/١)، (٤٨٢/٣)، (١٦/٦).

(٢) انظر: المقتضب (١٣٧/٢)، الأصول (١٧٧/٢-١٧٨)، إعراب القرآن للنحاس (٢٣٨/٣، ٣٣٤)، (٤٦٦/٤)، المثل السائر (٩٦/٢)، بدائع الفوائد (٣٦٥/٣).

(٣) انظر: نتائج الفكر ص١٨٠، شرح التسهيل (١٩٢/١).

(٤) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: أمالي القالي (١٧٦/٢)، شرح ديوان الحماسة ص٧٨٣، الحماسة البصرية (٢/٥٠٢)، التذكرة السعدية ص١٧٨.

(٥) شرح الحماسة (١٠٣ب).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء (٤٠٨/٢)، شرح القصائد السبع للأنباري ص٧٠ وص٣٥١، إعراب القرآن للنحاس (٥/١٤١)، كشف المشكلات (٤٠٧/٢)، البيان في غريب إعراب القرآن (٣١٧/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٩/٦)، شرح الجمل لابن عصفور (٧١/٥)، شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٦٢)، البحر المحيط (٣٨٧/٧) (٤١٥/٨)، الدر المصون (٣٤٠/٣) (٣٩٥/٥)، مغني اللبيب (٢٣٨/١)، المقاصد الشافية (٤١٧/٤).

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٢/١)، مغني اللبيب (٢٣٨/١)، المساعد (٢٠٠/١).

وأخذ به جماعة منهم الطبري [١]، والثعلبي [٢]، وابن عطية الأندلسي [٣]، والقرطبي [٤]، والبيضاوي [٥]، وقيّدَ ابن مالك الجواز بغير الصلة [٦].

وحجة هؤلاء السماع والقياس: أما السماع فمنه قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [٧] أي: في ألواحه [٨]، وقوله سبحانه: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [٩] أي: أبوابها [١٠]، وقوله سبحانه: ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾ [١١] أي: مأواه [١٢].

وقوله سبحانه: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [١٣] أي: رأسي [١٤]، وقول الشاعر:

أَيَا لَيْلَةً خُرْسَ الدَّجَاجِ شَهِدْتُها ... بِبَغْدَادَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنجَلِي [١٥]

أراد: خرسًا دجاجها، ولولا ذلك لقال: خرساء الدجاج، كما يقال: امرأة حمراء الثياب [١٦].

وقول زهير:

مِنْ مَرْقَبٍ فِي ذُرَى خَلْقَاءَ رَاسِيَةٍ ... حُجْنُ المَخَالِبِ لا يَغْتَالُهُ الشِّبَعُ [١٧]

---

(١) انظر: جامع البيان (٥٧/٩).

(٢) انظر: الكشف والبيان (١٩٣/٢).

(٣) انظر: المحرر الوجيز (٤٥٢/٢).

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٠٦/٣).

(٥) انظر: تفسير البيضاوي (٤٤٩/٥).

(٦) انظر: التسهيل ص٤٢، شرح التسهيل (٢٦١/١).

(٧) سورة الأعراف، من الآية (١٤٥).

(٨) انظر: الدر المصون (٣٤٠/٣).

(٩) سورة ص، الآية (٥٠).

(١٠) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢٥٢/٢)، البحر المحيط (٣٨٧/٧).

(١١) سورة النازعات، الآية (٣٩).

(١٢) انظر: معاني القرآن للفراء (٤٠٨/٢)، معاني القرآن للزجاج (٢٨١/٥).

(١٣) سورة مريم، من الآية (٤).

(١٤) انظر: الدر المصون (١٥٩/١).

(١٥) من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في: الزاهر (٣٨٦/٢)، شرح القصائد السبع للأنباري ص٢٤٧، التمام في تفسير أشعار هذيل ص١٦٥، اللسان (٩٤/٣) "بغدد".

(١٦) انظر: شرح التسهيل (١٠١/٣)، تمهيد القواعد ص٨٣٩.

(١٧) من البسيط، وهو في: شرح ديوان زهير لأبي العباس ثعلب ص١٧٨، تهذيب اللغة (٢٦٩/١) "شعر"، (١٦٩/٨) "غول"، أساس البلاغة ص٤٥٩ "غول"، اللسان (٥٠٩/١١) "غول".

أراد: حجن مخالبه، ولولا ذلك لقال: أحجن المخالب، كما يقال: رجل أحمر الثياب [١].

أمَّا القياس، فقالوا: "لَمَّا كان حرف التعريف بإجماع مغنياً عن الضمير في نحو: مررت برجل فأكرمت الرجل، جاز أن يغني عنه في غير ذلك؛ لاستوائهما في تعيين الأول" [٢].

وذهب أكثر البصريين إلى أنّها لا تكون عوضاً من الضمير [٣]، ووافقهم جماعة منهم المنتجب الهمذاني [٤]، وابن عصفور [٥]، والسمين الحلبي [٦]، وعبد اللطيف الزبيدي [٧].

وأنكر ابن خروف أن تكون هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وقال: "لا ينبغي أن يجعل بينهما خلاف؛ لأنّ سيبويه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل: ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ. يريد: ظهرُه وبطنُه، ولم يقل: الظهرُ منه، ولا: البطنُ منه [٨]" [٩].

وحجة المانعين من أوجه [١٠]:

أحدها: أنّ "أل" حرف، والضمير اسم، والحرف لا يكون عوضاً من الاسم ولا يقوم مقامه.

والثاني: لو كان حرف التعريف عوضاً من الضمير لما جُمِعَ بينهما؛ إذ اجتماع العوض والمعوض منه ممتنع، وقد اجتمعا في قول طرفة:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ مِنهَا رَفِيقَةٌ ... بِجَسِّ النَّدامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ [١١]

---

(١) انظر: شرح التسهيل (١٠٢/٣)، تمهيد القواعد ص٨٣٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٢/١).

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس (١٤٧/٥)، البيان في غريب إعراب القرآن (٣١٦/٢-٣١٧)، البحر المحيط (٤١٥/٨)، الجنى الداني ص١٩٩، الدر المصون (٣٤٠/٣)، (٤٣٩/٥)، المقاصد الشافية (٤١٧/٤).

(٤) انظر: الفريد (١٧٣/٤).

(٥) انظر: شرح الجمل (٥٧١/١-٥٧٢).

(٦) انظر: الدر المصون (٤٧٦/٦).

(٧) انظر: ائتلاف النصرة ص١٥٧.

(٨) انظر: الكتاب (١٥٨/١)

(٩) شرح الجمل لابن خروف ص٥٦١.

(١٠) انظر: معاني القرآن للزجاج (٣٣٧/٤)، البغداديات ص١٤٢، مشكل إعراب القرآن (٢٥٢/٢)، البيان في غريب إعراب القرآن (٣١٧/٢)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (١٧٣/٤)، أمالي ابن الحاجب ص٢٢٢-٢٢٣، شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٣/١).

(١١) من الطويل، وهو في: ديوانه ص٣٠، جمهرة أشعار العرب ص٣٢٤، المخصص (٣١٦/١٢)، اللسان (٦٨١/١) "قطب"، الخزانة (٣٠٣/٤).

فقال: "الجيب منها".

والثالث: لوكانت "أل" عوضًا من الضمير لما جاز: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، ولقيل: حسنٍ الوجهُ، كما يقال: "مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ". ففي قولهم: حسنِ الوجهِ، دلالةٌ على أن الألف واللام لا تسدان مَسَدَّ الضمير في اللفظ وإن كان المعنى على ذلك.

وقد تأوّل المانعون بعض أدلة المجيزين على حذف ضمير متصل بحرف جر، أي: المأوى له، والأبواب منها [1]. أما الشواهد الأُخر فقالوا: لا ضرورة تدعو إلى تقدير رابطٍ فيها [2].

وأما القياس فأجيب عنه بأنّ "أل" لم تُغْنِ عن الضمير في "فأكرمت الرجلَ"، بل "أل" وما دخلت عليه هي التي أغنت عن الضمير وقامت مقامه [3].

والذي أراه جواز نيابة "أل" عن الضمير، لكن شرط ذلك أن يكون فيما يستقبح خلوه من الضمير والألف واللام معًا، فلا يجعل من ذلك نحو: "البُرُّ الكُرُّ بستِّين"؛ لأنك لو قلت: كُرٌّ بستين، فأخليته من الضمير والألف واللام معًا لم يستقبح [4]. والذي يدل على جواز ذلك أنّ سيبويه قد سوّى بين: ضَرِبَ زيدٌ ظهرُهُ وبطنُهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وبين: مُطرنا سهلَنا وجبلَنا، ومُطرنا السهلُ والجبلُ [5]. وذكر أنّ قولهم: هذا حسنُ الوجهِ، معناه: حَسَنٌ وَجْهُهُ [6].

أما قولهم: "إن الحرف لا يكون عوضاً من الاسم ولا يقوم مقامه" فغير مسلم؛ لأنّه قد قام الحرف مقام الاسم في غير هذا، ألا تراهم يقولون: التنوين بَدَلٌ من المضاف إليه، والتنوين حرف، والمضاف إليه اسم، فالتعلّق بهذا ليس له وجهٌ [7].

أمّا قولهم: "لو كان حرف التعريف عوضاً من الضمير لما جُمِعَ بينهما، وقد اجتمعا في قول طرفة: "الجيب منها"" فالجواب عنه من وجهين [8]:

---

(1) انظر: معاني القرآن للزجاج (٣٣٧/٤) (٢٨١/٥)، إعراب القرآن للنحاس (١٤٧/٥)، كشف المشكلات (٢٦٥/٢، ٤٠٧)، الجنى الداني ص١٩٩.

(2) انظر: الدر المصون (٣٤٠/٣).

(3) انظر: التذييل والتكميل (٢٤٠/٣).

(4) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٤/١)، تمهيد القواعد ص٨٣٩-٨٤٠.

(5) انظر: الكتاب (١٥٨/١).

(6) انظر: الكتاب (١٩٦/١).

(7) انظر: الإغفال (٢٢٨/٢).

(8) انظر هذين الوجهين في: شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٣/١-٢٦٤)، تمهيد القواعد ص٨٣٨.

أحدها: لا نسلّم أنّ حرف التعريف الذي في البيت عوض، بل جيء به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور في ذلك. ونظير هذا أنّ التاء في "جهة" عوض من الواو التي هي فاء، وقد قالوا: وجهة، ولم يُجْعَلْ ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه، بل حمل ذلك على أنّ التاء في "وجهة" لمجرد التأنيث بخلاف تاء "جهة".

الثاني: لو سلمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً، فإنّه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطرارًا، كما جمع الراجز بين "يا" النداء والمعوض منها في قوله:

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألَمّا

أقولُ يا اللهمَّ يا اللهمّا [1]

أمّا قولهم: "لو كانت "أل" عوضاً من الضمير لما جاز: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، ولقيل: حسنِ الوجهُ، كما يقال: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ". فغير ملزم لنا؛ لأنا اشترطنا لجواز ذلك أن يكون فيما يستقبح خلوه من الضمير والألف واللام معاً، فلا يجعل من ذلك نحو: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ؛ لأنّك لو قلت: "حسنِ وجهٍ"، فأخليته من الضمير والألف واللام معاً لم يستقبح.

١٠. الإخبار بالمفرد عن الجمع مراعاةً للفظه:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الشاعر:

تُعَيِّرُنا أنّا قَليلٌ عَديدُنا   فَقُلْتُ لها: إنّ الكِرامَ قَليلُ [2]

---

(١) ينسب الرجز الى أبي خِراشٍ الهذليّ، ولم أقف عليه في ديوان الهذليين. قال البغدادي: « وهذا البيت – أيضاً– من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف قائله ولابقيته. وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي. قال: وقبله:

إن تَغفِرِ اللّهمَ تَغفِر جَمّا

وأيّ عبدٍ لكَ لا ألَمّا

وهذا خطأ، فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيتٌ مفرد لا قرين له. وليس هو لأبي خراش. وإنّما هو لأمية بن أبي الصلت، قاله عند موته ». الخزانة (٢/ ٢٩٥). وانظر: المقاصد النحوية (٤/ ٢١٦). التصريح (٤/ ٤٠). الدرر (٣/ ٤١).

(٢) من الطويل. اختلف في قائله على قولين: أحدهما: السموأل بن عَادِيَاء. الثاني: عبد الملك ابن عبد الرحيم الحارثي. انظر: البيان والتبيين (٣/ ١٨٥). عيار الشعر ص١٠٧. العقد الفريد (١/ ١٧٠، ١٩٢). أمالي القالي (١/ ٢٦٩). صبح الأعشى (٢/ ١٠٧).

:" و"الكرام" وإن كان جمعاً فإنه يجيء على بنائه اسم الواحد، مثل: حمار وصراط وغيرهما، وكل ما هذا سبيله جاز ردُّه إلى اللفظ والمعنى "[1].

يرى أبو القاسم أنَّه جاز الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الشاعر: "إنَّ الكرام قليل" مراعاةً للفظ الجمع وهو "الكرام"؛ لأنَّه وإن كان جمعاً فإنه يجيء على بنائه الاسم المفرد، نحو: حمار وصراط وغيرهما، فلذا جاز الإخبار عنه بالمفرد مراعاةً للفظه، وكل ما هذا سبيله يجوز عنده رَدُّهُ إلى اللفظ أو المعنى.

وقد انفرد أبو القاسم بهذا التوجيه، فلم أجد من قال به غيره.

ومذهب الجمهور[2] أنَّ الذي سَوَّغ مجيءَ الخبر -هنا- مفرداً هوكونه على وزن "فَعِيل"، وهو وزنٌ يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث؛ لأنه على وزن المصدر، نحو: صهيل ونهيق، والمصدر يخبَر به عن المفرد والمثنى والجمع، نحو: محمد عَدْلٌ، والمحمدان عَدْلٌ، والمحمدون عَدْلٌ، فأُعطي حكم ما هو على زنته.

والحَقُّ ما ذهب إليه الجمهور؛ لأمرين:

أحدها: أنَّ العرب كثيراً ما تستعمل وزن "فَعِيل" في معنى الجمع [3]، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[4]، وقوله سبحانه: ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾[5]، وقوله سبحانه: ﴿ فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا ﴾[6]، وقوله سبحانه: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[7]. وقول الشاعر:

يَا عَاذِلَاتِي لا تُرِدْنَ مَلَامَتي   إنَّ العَوَاذِلَ لَيْسَ لِي بِأَمِيرِ [8]

---

(1) شرح كتاب الحماسة ص١٠٧.

(2) انظر: العين (٥/١٥٤) "قرب". الكتاب (١٣٦/٣)، مجاز القرآن (٢٦١/٢)، الأصول (٢٧٣/١)، إعراب القرآن للنحاس (٤/٦٢٤)، أمالي ابن الشجري (٢٦٦/١)، (٢١١/٢-٢١٢)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/٤٨٩)، البحر المحيط (٨/٢٨٧)، الدر المصون (٦/٣٣٦)، التصريح (٥١٣/١)، حاشية الصبان (١٩٢/١).

(3) انظر: أمالي ابن الشجري (٢٦٦/١).

(4) سورة التحريم، من الآية (٤).

(5) سورة النساء، من الآية (٦٩).

(6) سورة يوسف، من الآية (٨٠).

(7) سورة آل عمران، من الآية (١٤٦).

(8) من الكامل، لم أقف على قائله، وهو في: معاني القرآن للأخفش ص٤٢٣، الخصائص (١٧٤/٢)، مغني اللبيب (١٦٦/٣)، شرح شواهد المغني ص٦١٥.

الثاني: لو كان الأمر كما زعم أبو القاسم لجاز أن يقال -مثلاً-: "كلابَ نائم"، و"ثيابَ بالٍ"؛ لأنهما يجيء على بنائهما الاسم المفرد، ولا خلاف في عدم جواز ذلك. فدلّ على فساد ما ذهب إليه.

١١. "ليس" حرف:

قال أبو البركات الكوفي: "فأمّا "ليس" فعند صاحب اللمع أنّها فِعْلٌ؛ لأنّها مخففة من "لَيِسَ"، مبنية على حالةٍ واحدة، غير متصرفة فلا يكون منها أمرٌ ولا نهيٌ ولا مصدرٌ ولا مستقبلٌ. والذي كان يعتمده شيخنا -رحمه الله- وهو مذهب أبي علي الفارسي أنّها حرفٌ ضد "كان" فتعمل عمل "كان"...." [1].

يرى أبو القاسم أنّ "ليس" حرفٌ. وهذا مذهب أبي علي الفارسي -في أحد قوليه[2]- وجماعة من أصحابه[3]، وأبي بكر بن شقير[4]. وعزاه أبو البقاء العكبري[5] والكيشي[6] إلى بعض البصريين. وعزاه الرضي إلى الكوفيين[7]. ونسبه غير واحد الى ابن السراج[8]، مع أنّه صرّح في كتابه الأصول[9] بفعليتها. وسكت عنها في الموجز. ونقل عنه ابن فَضّال المجاشعي قوله: "كنت أقول: "ليس" فعل منذ اربعين سنة تقليداً" [10].

واستدل بعض من يرى حرفيتها بما يلي [11]:

---

(١) البيان ص١٤٣

(٢) انظر: الحلبيات ص٢١٠، إيضاح الشعر ص١٠، المسائل البصريات ص٨٣٣، شرح إيضاح أبي علي ص٤١٥، شرح الرضي (١٠٤٧/٢).

(٣) انظر: الارتشاف ص١١٤٦، الجنى الداني ص٤٩٤.

(٤) انظر: النكت الحسان ص٢٩٢، الجنى الداني ص٤٩٤، شرح قطر الندى ص٣١.

(٥) انظر: اللباب (١٦٥/١).

(٦) انظر: الإرشاد الى علم الإعراب ص١٥٠.

(٧) انظر: شرح الرضي (١٠٤٩/٤).

(٨) انظر: الارتشاف ص١١٤٦، الجنى الداني ص٤٩٤، مغني اللبيب (٥٥٥/٣)، شرح العوامل المئة ص٢٦٢.

(٩) انظر: (٨٢/١).

(١٠) انظر: شرح عيون الإعراب ص٩٤.

(١١) انظر: الحلبيات ص٢١٠، الإنصاف ص١٦١، شرح إيضاح أبي علي ص٤٢١-٤٢٢، اللباب (١٦٥/١)، التبيين ص٣١٠-٣١١، شرح الجمل لابن عصفور (٣٧٨/١).

١. أنهم شبهوها بـ"ما" في إبطال عملها بدخول "إلاّ" على الخبر في قولهم: ليس الطيب إلا المسك.

٢. أنها لا مصدر لها، ولا تتصرف تصرف الأفعال.

٣. أنها لا تدخل عليها "قد"، وهذا من أدل علامات الفعل.

٤. أنها ليست على وزن الأفعال، فلو كانت فعلاً لكانت "لاس"، فتقلب عينها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، مثل: خاف وهاب.

٥. أنها تدل على معنى يدل عليه الحرف؛ لأنها تدل على النفي الذي تدل عليه "ما" وغيرها من حروف النفي.

٦. أنها لا تقع بعد "ما" المصدرية التي توصل بالأفعال، فلا يقال: ما أحسن ما ليس زيد قائماً، كما يجوز: ما أحسن ما كان زيد قائماً.

ومذهب جمهور النحويين أنَّها فِعْلٌ ماضٍ جامد [١]. وحجتهم مايلي [٢]:

١. اتصال الضمير بها على حد اتصاله بالأفعال، نحو: لست ولستم ولستن....

٢. أنها تلحقها تاء التأنيث وصلاً ووقفاً، نحو: ليست هند قائمة، كما تقول: كانت هند قائمة.

٣. أنَّ آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية.

٤. أنهم قالوا: زيد ليس قائمًا، فأضمروا فيها كما تقول: زيد كان قائمًا.

والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه المالقي وهو أنَّها ليست حرفًا محضًا، ولا فعلاً محضًا، فإذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، فهي حرف لاغير كـ(ما) النافية، كقول النابغة:

يَهْدِي كَتَائبَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا   إلاّ ابْتِدَارٌ إلى مَوْتٍ بِالجَـامِ [٣]

وقد أجاب القائلون بفعليتها عن هذه الأدلة. انظر: شرح إيضاح أبي علي ص٥٢٢، التبيين ص٣١٢–٣١٤، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/٧)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٧٨/١).

(١) انظر: الكتاب (٤٥/١)، معاني القرآن للفراء (٤٣/٢)، المقتضب (٨٧/٤)، شرح عيون الإعراب ص٩٤، الارتشاف ص١١٤٦، الجنى الداني ص٤٩٣.

(٢) انظر: المقتضب (٨٧/٤)، شرح الكتاب للسيرافي (٢/ ٢٩٥–٢٩٦)، شرح عيون الإعراب ص٩٤، إصلاح الخلل ص١٤١، التبيين ص٣٠٨–٣٠٩، شرح ابن يعيش (١١١/٧)، شرح الجمل لابن عصفور (٣٧٩/١)، الجنى الداني ص٤٩٣.

(٣) من البسيط، وهو في: ديوانه ص١٨١، الجنى الداني ص٤٩٤.

وإذا وجدت بشيءٍ من خواص الأفعال فهي فعل لوجود خواص الأفعال فيها، نحو: ليست هند قائمة، فهي هنا فعل؛ لاتصالها بتاء التأنيث التي هي من خواص الأفعال [١].

١٢. اسم "لا" النافية للجنس مبنيٌّ إذا كان مفرداً نكرة:

قال أبو البركات الكوفي: " إذا قلت: **"لا رجلَ في الدار"، فعند سيبويه أنَّ الفتحة في قولنا: "لا رجل"، فتحة إعراب لا فتحة بناء، ولكنَّها مُنِعَ منها التنوين.... والذي أملَّه علينا شيخنا أبو القاسم زيدُ بنُ علي أنَّ الأسماء الشائعة التي يُنْفَى بها الجنس مبنية على الفتح، وهذا هو قول المبرد"**[٢].

يرى أبو القاسم في اسم "لا" النافية للجنس إذا كان مفرداً نكرة أنَّه مبني. وهو مذهب جمهور البصريين [٣]. ونسبه أبو البقاء إلى أهل التحقيق [٤].

وكلام سيبويه في كتابه يحتمل الأمرين؛ لأنَّه قال: " و"لا" تَعمل فيما بعدها فتنصبُه بغير تنوين. ونصبها لما بعدها كنصب "إنَّ" لما بعدها. وتركُ التنوين لما تَعمل فيه لازمٌ؛ لأنَّها جُعلت وما عَمِلت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسةَ عشرَ "[٥]. فذكر النصب يدل على الإعراب؛ لأنَّه لقب يختص به في الأعرف. وذكر "خمسة عشر" يدل على البناء. ولذلك اختلف في النقل عنه. فمنهم من نَسَبَ إليه القول بأنَّه معرب [٦]. ومنهم من نَسَبَ إليه القول بأنه مبني [٧].

والذي أراه أنَّ حمل ظاهر كلامه على البناء أولى؛ لأنَّه قال بعد ذلك: " واعلم أنَّ المنفي الواحد إذا لم يلِ "لك" فإنما يذهب منه التنوين كما أُذهب من آخر خمسة عشر. لا [٨] كما أُذهب من المضاف "[٩].

---

(١) انظر: رصف المباني ص٣٠٠–٣٠١.

(٢) البيان ص١٧٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش (٢٣/١). المقتضب (٤/٣٥٧–٣٥٨). شرح الكتاب للسيرافي (٣/١٥). المتبع ص٢٩٤. اللباب (٢٢٧/١). شرح الجمل لابن عصفور (٢٧١/٢). الإرشاد ص٢٩٧.

(٤) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص١١٩٨.

(٥) الكتاب (٢/٢٧٤).

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/١٦). المتبع ص٢٩٤. امالي ابن الحاجب ص٨٨٣.

(٧) انظر: شرح التسهيل (٢/٥٨). تعليق الفرائد (٤/١٠١)

(٨) سقطت "لا" من كتاب سيبويه – تحقيق عبد السلام هارون.

(٩) الكتاب (٢/٢٨٦).

وحجة جمهور البصريين ومن تبعهم من وجوه، منها[1]:

١. أنَّ اسمها تضمن معنى الحرف "من"؛ لأن الأصل في قولك: لا رجل في الدار: لا من رجل في الدار؛ لأنه جواب من قال: هل من رجل في الدار؟ إلا أنَّهم حذفوا "من" استخفافًا، فوجب البناء، واختير الفتح لأجل التركيب؛ لأنَّ التركيب يثقل الاسم فعدلوا إلى أخف الحركات وهي الفتحة، كما فعلوا في خمسة عشر.

٢. أنَّه ركب مع "لا" تركيب "خمسة عشر"، والتركيب يوجب البناء، والدليل على التركيب أنَّ اسمها إذا فصل عنها أعرب، فإذا لزم الفتح مع الاتصال، وزال مع الانفصال، دَلَّ على أنَّه حادث للتركيب، والتركيب يوجب البناء.

٣. أنَّ الاسم لو كان معرباً لَنُوِّنَ؛ لأنَّ التنوين تابع للإعراب، وإنما يمتنع من التنوين إذا كان الاسم مضافاً أو ممنوعاً من الصرف أو مشتملاً على الألف واللام، وكل هذه الأشياء غير موجودة هنا، فتبين من ذلك أن عدم التنوين راجع للبناء.

٤. أنَّ "لا" فرع عن "إنَّ" في العمل، و"إنَّ" فرع عن "كان" الناقصة، و"كان" هذه فرع عن الفعل التام، فصارت "لا" فرع الثالث، والفروع تقصر عن الأصول، وأثر القصور يظهر في البناء.

٥. أنَّه لو كان معرباً لجاز نصبه مع الفصل؛ لأنَّ كُلَّ معربٍ يجوز أن يفصل بينه وبين العامل فيه بالظرف خصوصاً، كـ"إنَّ". فإنَّك تقول: إنَّ في الدار زيداً، فتعملها مع الفصل بالظرف.

وذهب الكوفيون[2]، والجرمي[3]، والزجاج[4]، والزجاجي[5]، والسيرافي[6] إلى أنَّه معربٌ.

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري (٥٢٨/٢)، الإنصاف (٣٦٧/١)، أسرار العربية ص١٣٦، المتبع ص٢٩٤-٢٩٥، اللباب (٢٢٨/١)، شرح إيضاح أبي علي ص١١٩٨-١١٩٩، التبيين ص٣٦٣-٣٦٤، شرح الجمل لابن عصفور (٢٧١/٢)، الإرشاد ص٢٩٧، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٩٣٩، ائتلاف النصرة ص٥١.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (٥٢٨/٢)، الإنصاف ص٣٦٦، اللباب (٢٢٧/١)، التبيين ص٣٦٢، شرح المفصل لابن يعيش (١٠٦/١)، الإرشاد ص٢٩٨، جواهر الأدب ص٢٩٥، الارتشاف ص١٢٩٦، ائتلاف النصرة ص٥٠، التصريح (١١٧/٢).

(٣) انظر: الارتشاف ص١٢٩٦، المساعد (٣٤٢/١)، التصريح (١١٧/٢).

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٥/٣)، اللباب (٢٢٧/١)، التسهيل ص٦٧.

(٥) انظر: الجمل ص٣٢٧.

(٦) انظر: شرح الكتاب (١٦/٣).

واحتجوا لمذهبهم بأمور، منها [1]:

١. أنه لو لم يكن معرباً لما صَحَّ العطف على لفظه بالمعرب ولا وصفه ولا الإخبار به عنه.

٢. أنَّ المضاف وشبهه لما كان معربين وجب أن يكون المفرد معربًا عملاً بالاستصحاب.

٣. أنَّ "لا" محمولة على "إنَّ" في العمل، فهي فرع عنها في ذلك، واسم "إنَّ" معربٌ، فكذلك يكون اسم "لا". لكن بقي اسمها معرباً من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل؛ لأنَّ الفروع لابد أن تنحط عن درجات الأصول.

٤. منهم من قال: إنَّه معربٌ لأنَّ الكلام متضمن معنى الفعل، وكان هو العامل؛ لأنَّ قولك: لا رجل في الدار تقديره: لا أعلم رجلاً في الدار، فاكتفوا بـ"لا" عن العامل، ونصبوا بها النكرة، وحذفوا التنوين للتخفيف.

٥. منهم من قال: إنه معرب لأنَّ "لا" تكون بمعنى "غير"، فلما جاءت هنا بمعنى "ليس" نصبوا بها؛ ليخرجوها من معنى "غير" إلى معنى "ليس"، ويقع الفرق بينهما.

والذي أميل إليه أنَّه مبني؛ لأنَّ القول بأنه معرب يلزم منه مخالفة النظائر، فإن الاستقراء قد دلَّنا على أنَّ حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع الصرف، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، أو لكونه في علم موصوف بابن مضاف إلى علم، أو لملاقاة ساكن، او لوقف، أو لبناء، والاسم المذكور هنا لايصدق عليه واحد من هذه الأشياء إلا البناء، فتعيَّن كونه مبنياً [2].

١٣. عدم جواز إلغاء الأفعال القلبية مع تقدُّمها:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول بعض الفزاريين:

كذاكَ أُدِّبتُ حَتّى صَارَ مِن خُلُقي   إنّي وجَدتُ مِلاكَ الشّيمَةِ الأدَبُ [3]

---

(١) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ١٥-١٦)، الإنصاف ص٣٦٦-٣٦٧، أسرار العربية ص١٣٦، التبيين ص٣٦٤-٣٦٦، المتبع ص٢٩٤، اللباب (١/ ٢٢٩)، شرح ايضاح أبي علي ص١١٩٩، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ١٠٦)، شرح الفية ابن معط لابن القواس ص٩٤٠، جواهر الأدب ص٢٩٥، التذييل والتكميل (٥/ ٢٤٩). وقد أجاب جمهور البصريين ومن تبعهم عن حجج الكوفيين ومن وافقهم، راجع المصادر السابقة.

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٥٨).

(٣) من البسيط، ويروى: "مِلاكَ الشيمةِ الأدبا" بالنصب، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٠٥، تخليص الشواهد ص٤٤٩، الخزانة (٩/ ١٣٩-١٤٠)، الدرر (٢/ ٢٥٧-٢٥٩).

"قال الدُّيْمَرْتي: الأبيات مرفوعة [1]، وقد رُوي البيتان مع غيرهما في غير الحماسة بالرفع، وقوله: "إنّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيْمَةِ الأدبُ"، كقولك: ظننته زيدٌ منطلقٌ، أي: ظننتُ الشأنَ زيدٌ منطلقٌ" [2].

يرى أبو القاسم عدم جواز إلغاء الأفعال القلبية مع تقدُّمِها، ولذلك خَرَّج البيت السابق على تقدير ضمير الشأن تبعاً لابن جني [3].

ومنع الإلغاء في هذه الحال هو مذهب جمهور البصريين[4]. ووافقهم الفراء من الكوفيين[5]. وعزا ابن فلاح اليمني المنع إلى الجمهور [6].

وحجة هذا المذهب من وجهين:

أحدهما: أن تقديم الفعل في هذا الباب يدل على قوة العناية به، وإلغاؤه يدل على اطِّرَاحِه، فتَنَافَيَا [7].

الثاني: أنّ عامل الرفع – وهو الابتداء – ضعيفٌ، فلا يلجأ إليه مع وجود عامل لفظي هو الفعل القلبي [8].

ونُقِلَ عن الكوفيين جواز إلغاء هذه الأفعال مع تقدُّمها [9]. وظاهر كلام الفراء في معانيه موافقة جمهور البصريين، قال: " ألا ترى أنَّهم يقولون: أظُنُّكَ قائماً، فيُعملونَ الظنَّ إذا بدءوا به، وإذا وقع بين الاسم وخبره أبطلوه، وإذا تأخر بعد الاسم وخبره أبطلوه " [10].

---

(1) لم أقف على هذا الكلام في كتابه "تهذيب شرح الحماسة".

(2) شرح الحماسة (١٠٧ب).

(3) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٣٢٥. وانظر: الخزانة (٩/ ١٣٩).

(4) انظر: الكتاب (١/ ١٢٤)، الأصول (١/ ١٨١)، شرح التسهيل (٢/ ٨٦)، الارتشاف ص٢١٠٧، المساعد (١/ ٣٦٤)، تمهيد القواعد ص١٤٩١، المقاصد الشافية (٢/ ٤٧٦)، تعليق الفرائد (٤/ ١٥٩).

(5) انظر: معاني القرآن له (٢/ ٢٣٨)، وانظر: التذييل والتكميل (٦/ ٥٧)، الارتشاف ص٢١٠٨.

(6) انظر: المغني (٣/ ٣١٨).

(7) انظر: المغني في النحو (٣/ ٣١٨)، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس (١/ ٥٠٥)، شرح الكافية لابن القواس ص٤٥٥.

(8) انظر: شرح الكافية للرضي (٢/ ٩٩٢).

(9) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣١٤)، توضيح المقاصد ص٥٦٠، أوضح المسالك (٢/ ٦٥)، المساعد (١/ ٣٦٤)، تمهيد القواعد ص١٤٩١، المقاصد الشافية (٢/ ٤٧٦)، الدرر (٢/ ٢٥٨).

(10) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣٨).

ونُقِلَ الجواز -أيضاً- عن الأخفش، ومحمد بن الوليد، وابن الطراوة [1]. وأجازه ابن مالك في التسهيل على قبح [2].

وحجة هؤلاء السماع والقياس. أما السماع فمنه قول بعض الفزاريين:

كذاكَ أُدِّبتُ حتّى صارَ مِن خُلُقي   إنّي وجَدتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ [3]

وقول كعب بن زهير رضي الله عنه:

أرجو وآمل أن تدنو مودّتها   وَمَا إخَالُ لَدَينَا منكِ تَنويلُ [4]

وأما القياس فمن وجهين:

أحدهما: أن الأصل في هذه الأفعال ألا تعمل؛ لأنها ضعيفة؛ إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج، فجُعِلَ هذا مما جاء على الأصل [5].

الثاني: أنّها تفيد معناها في الجملة عَمِلَت أو أُلغيت، ولا فرق في إفادة معناها بين التقدّم والتأخر، والإعمال والإلغاء [6].

وقد خرّجَ المانعون أدلة المجيزين السماعية على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة. والأصل: لَمِلاكُ، ولَلَدنيا، ثم حُذفت اللام وبقي التعليق. وهذا تخريج سيبويه [7].

---

(1) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٥٧)، الارتشاف ص٢١٠٧، أوضح المسالك (٢/ ٦٥)، تعليق الفرائد (٤/ ١٥٩-١٦٠).

(2) انظر: التسهيل ص٧١-٧٢، وانظر: توضيح المقاصد ص٦٠٥، تمهيد القواعد ص١٤٩١، تعليق الفرائد (٤/ ١٦٠).

(3) سبق تخريجه قبل قليل.

(4) من البسيط، ورواية الديوان:

أرجو وآمل أن يَعجَلنَ في أبَدٍ   وَمَا لَهُنَّ طِوالَ الدّهرِ تعجيلُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

انظر: ديوانه ص٦٢، جمهرة أشعار العرب ص٦٣٤، شرح التسهيل (٢/ ٨٦)، الخزانة (١١/ ٣١١).

(5) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٣١٥)، شرح الرضي (٢/ ٩٩٢)، التذييل والتكميل (٦/ ٥٩).

(6) انظر: المغني في النحو (٣/ ٣٢٠).

(7) انظر: الكتاب (٣/ ١٥١)، وانظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ص٧٠٢، شرح التسهيل (٢/ ٨٦)، شرح الرضي (٢/ ٩٩٢).

الثاني: أن تكون من الإعمال، على أنّ المفعول الأوّلَ محذوفٌ، وهو ضمير الشأن، والأصل: إنّي وجدته، وما إخاله. وهذا قول ابن جني [1].

الثالث: أن تكون من الإلغاء؛ لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضٍ -أيضًا- للإلغاء، والعامل-هنا- قد سُبِقَ بمتقدِّمٍ عليه، أما "وجدت" فقد سُبِقَ بـ"إنّي"، وأمّا "إخال" فقد سُبِقَ بـ"ما" النافية، فجاز إلغاؤهما لكونهما لم يتصدّرا، وهذا قول ابن عصفور [2].

والذي أراه عدم جواز إلغاء هذه الأفعال مع تقدّمها؛ لأمور:

أحدها: أنّ تصديرك للفعل في هذا الباب دليلٌ على الاعتماد عليه، وأنّك جعلت ما بعده في حَيِّز ما قدّمتَ من علمٍ أو ظَنٍّ، فلا يسوغ إلغاؤه لذلك [3].

الثاني: أنّ المُقتضي إذا تقدّم وقع في أعلى مراتبه، فقوي بذلك، بدليل امتناع: ضَرَبْتُ لزيدٍ، وجواز: لزيدٍ ضَرَبْتُ [4].

الثالث: أنه لا يحفظ إلغاء هذه الأفعال إذا وقعت صدر الكلام إلاّ في شواهد قليلة، فلا تجعل أصلاً يقاس عليه.

وحمل الشواهد السابقة على التعليق بلام الابتداء مقدرة أولى؛ لأن حذف اللام قد عُهِدَ في الجملة كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [5] والأصل: لقد أفلح [6]. والوجهان الآخران ضعيفان، أما ضَعْفُ الحذف فمن وجهين: ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر، وضَعْفُ حذف ضمير الشأن؛ لأنه يستعمل في مواطن التفخيم، والحذفُ منافٍ لذلك [7].

وأما ضَعْفُ الإلغاء المذكور، فلأنّ العامل فيه لم يتوسط توسطاً حقيقياً بين المعمولين، وإنّما نَزَّلوا تقديم المسند إليه في الجملة -وهو الياء من "إنّي"- منزلة تقديم

---

(1) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٣٢٥. وانظر: الخزانة (٩/ ١٣٩).

(2) انظر: شرح الجمل (١/ ٣١٤-٣١٥).

(3) انظر: التذييل والتكميل (٦/ ٥٨).

(4) انظر: المغني في النحو (٣/ ٣١٨)، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٥٠٥.

(5) سورة الشمس، الآية (٩).

(6) انظر: الكتاب (٣/ ١٥١)، الدر المصون (٦/ ٥٣١).

(7) انظر: التصريح (٢/ ١٩٣-١٩٤).

المبتدأ المطلوب للعامل. ونزّلوا تقديم النفي لكونه داخلاً على الخبر تقديراً منزلة تقديم الخبر[1].

١٤. إعراب "وَحْدِي":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول مَعدان بن جَوَّاس الكندي:

وكَفَّنتُ وَحدي منذِرًا بِردائِهِ   وَصَادَفَ حَوطاً مِن أَعَادِيَّ قَاتِلُ[2]

: "**"وحدي" نُصب على المصدر من فعل مقدر، كأنَّه قال: "تَوَحَّدتُ وحدي"**"[3].

يرى أبو القاسم أنّ "وحدي" في بيت معدان منصوب على المصدرية، أي: أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، كأنه قال: تَوحّدتُ وحدي.

ويعزى هذا المذهب إلى البصريين[4]، وهو ظاهر كلام صاحب كتاب "العين"[5]، واختاره الزجاجي[6]، وابن سيده[7]، وعزاه السيرافي[8]، والأعلم[9]، وابن يعيش[10]، وابن القواس[11] إلى الزجاج. ورَجّحه أبو البركات الأنباري ونسبه إلى الأكثرين[12]، وأجازه هشام الضرير[13].

---

(١) انظر: التصريح (٢/ ١٩٤).

(٢) من الطويل. وقد ورد منسوباً إليه في: البخلاء (٢/ ٢٢١)، أمالي القالي (١/ ١٨٧)، التنبيه على أوهام أبي علي ص٥٧، الإنصاف ص٢٥٦.

(٣) شرح كتاب الحماسة ص١٢٤، ١٢٣.

(٤) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٣/ ٢٢٦)، الصحاح ص٤٧٧ "وحد"، مشارق الأنوار (٢/ ٢٨١)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٥٩)، عمدة القاري (١٤/ ٢٤٨)، إرشاد الساري (٥/ ١٣٨).

(٥) انظر: كتاب العين (٣/ ٢٨١) "وحد".

(٦) انظر: الجمل ص١٨٩.

(٧) انظر: المحكم (٣/ ٤٩٠).

(٨) انظر: شرح الكتاب (٢/ ٢٦٥).

(٩) انظر: النكت (١/ ٥٣٩).

(١٠) انظر: شرح المفصل (٢/ ٦٣).

(١١) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ ص[illegible].

(١٢) انظر: البيان (٢/ ٢٢٤).

(١٣) انظر: الزاهر (١/ ٢٢٢)، اللسان (٣/ ٤٤٩) "وحد"، الارتشاف ص١٥٦٧، منهج السالك ص٢٧٨.

وظاهر كلام سيبويه أنه منصوب على الحال [1]. فهو عنده اسم واقع موقع المصدر الموضوع موضع الحال. كأنه قال: إيحادًا. و"إيحادًا" بمعنى"موحدًا". وعزا بعضهم هذا المذهب إلى البصريين [2].

وممن ذهب إلى أنه منصوب على الحال الزمخشري[3]. والعكبري[4]. وابن يعيش[5]. والشلوبين[6]. وابن مالك[7]. وغيرهم[8].

وذهب يونس إلى أنه منصوب على الظرفية. وأنه بمنزلة "عنده". فإذا قلت: جاء وحده. فالأصل: جاء على وحده. ثم حذف حرف الجر ونُصب على الظرف[9]. وعزا بعضهم هذا المذهب إلى الكوفيين[10]. وعزاه العلوي إلى الكسائي والفراء[11]. وأجازه هشام الضرير في قوله الثاني[12].

وذكر السيرافي أنّ ليونس قولين في "وحده". أحدهما: أنه منصوب على الحال، والثاني: أنه منصوب على الظرفية [13].

وليس في كلام سيبويه ما يقتضي حكاية هذين الوجهين عن يونس. بل ذكر أنّه يرى أنه بمنزلة "عنده". أي: أنه منصوب على الظرفية [14].

---

(1) انظر: الكتاب (1/370-373). وانظر: الأصول (1/165). شرح الجمل لابن عصفور (2/160). شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص569. الارتشاف ص1566. توضيح المقاصد ص696.

(2) انظر: التنبيه والإيضاح (2/60). المنهاج في شرح جمل الزجاجي (1/621).

(3) انظر: المفصل ص91.

(4) انظر: التبيان ص1116.

(5) انظر: شرح المفصل (2/63).

(6) انظر: التوطئة ص212.

(7) انظر: شرح الكافية الشافية ص734.

(8) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ص316. أوضح المسالك (2/305). الفضة المضيّة ص195.

(9) انظر: الكتاب (1/377-378). الأصول (1/166). الزاهر (1/232). البيان في غريب إعراب القرآن (2/324). شرح الجمل لابن خروف ص807. الارتشاف ص1567.

(10) انظر: الصحاح ص477 "وحد". شرح الرضي (1/647). شرح الكافية لابن القواس ص228.

(11) انظر: المنهاج (1/621).

(12) انظر: التذييل (3/68ب). الارتشاف ص1567. الهمع (2/232).

(13) انظر: شرح الكتاب (2/264).

(14) انظر: الكتاب (1/377-378).

وحجة من يرى أنّه منصوب على الظرفية قول العرب: جلس على وحده، وجلسا على وحديهما، وجلسوا على وحدهم. فدل على أنه إذا نُصب كان نصبه على الظرفية [١].

واحتجوا --أيضاً-- بقول العرب: زيد وحده. فـ"وحده" هنا خبر منصوب على الظرفية، ولا يجوز أنْ يكون حالاً، ولو قلت: زيدٌ جالساً، لم يجز [٢].

والأولى عندي نصبه على المصدر لما يأتي:

١. حكى الأصمعي: وَحَدَ يَحِد، كوَعَدَ يَعِدُ، فعلى هذا يقال: "وَحْدٌ وحِدَةٌ" مصدران لفعل مستعمل وهو "وَحَدَ"، كما يقال: "وَعْدٌ وعِدَةٌ" مصدران لوَعَدَ [٣].

٢. كثرة ما نصب على المصدرية في كلام العرب مع حذف ناصبه، فكان الحمل عليه أولى من الحمل على غيره [٤].

٣. أنّ حمله على الحال يؤدي إلى الشذوذ من وجهين: التعريف والمصدرية [٥].

٤. أنه لا دلالة فيه على الظرفية، وما ليس بزمانٍ ولا مكانٍ لا ينبغي أن يجعل ظرفًا [٦].

١٥. ناصب المصدر بعد الفعل الملاقي له في الاشتقاق:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول أبي الشَّغْب العبسي:

لَعَمْري لَقَدْ عَمَّرْتُمُ السِّجْنَ خَالِدًا ... وَأَوْطَأْتُمُوه وَطْأَةَ الْمُتَثَاقِلِ [٧]

: "وطأة" مصدرٌ دلَّ عليه "أوطأتموه"، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [٨] أي: أنبتكم فنبتم نباتاً، وكذلك هذا: أوطأتموه فوطِئَ وطأةَ المتثاقل" [٩].

يرى أبو القاسم أنَّ عامل النصب في المصدر الواقع بعد فِعْلٍ من لفظه لكنه غير جارٍ عليه هو الفعل المقدَّر، والفعل الظاهر دليل عليه، وهذا الرأي هو الظاهر من كلام سيبويه [١٠]

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/١٥٩)، اللسان (٣/٤٤٩) "وحد"، التذييل والتكميل (٣/٦٨ب).

(٢) انظر: الارتشاف ص١٥٦٧، التذييل والتكميل (٣/١٦٩أ)، توضيح المقاصد ص٦٩٦، الهمع (٢/٢٣٢).

(٣) انظر: الزاهر (١/٢٣٢)، الارتشاف ص١٥٦٧، التصريح (٢/٦١٧).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ص٦٥٧ وما بعدها.

(٥) انظر: التصريح (٢/٦١٧).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/١٥٩).

(٧) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: البيان والتبيين (٣/٢٢٥-٢٢٦)، تاريخ مدينة دمشق (١٦/١٦٣)، التذكرة الحمدونية (٤/٣٠٠)، مراة الجنان (١/٢٦٦).

(٨) سورة نوح، الآية (١٧).

(٩) شرح كتاب الحماسة ص٤٢٢-٤٢٣.

(١٠) انظر: الكتاب (٤/٨١)، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/١١٢)، شرح الرضي (١/٣١٥)، شرح الكافية لابن القواس ص١٨١، الارتشاف ص١٣٥٤.

والمبرد[1]. وأجازه أبو الحسن الأخفش[2]. واختاره ابن خروف[3]. وعزاه المرادي إلى الجمهور[4].

وذهب جماعة منهم السيرافي[5]، وتاج الدين الإسفراييني[6]، والرضي[7] إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر. وعزا بعضهم هذا المذهب إلى أكثر النحويين[8]. وعزاه آخرون إلى المازني[9] والمبرد[10].

وفَصَّل بعضهم فجعل ما كان معناه مغايرًا لمعنى مصدر ذلك الفعل الظاهر منصوبًا بفعل مضمر يدل عليه الظاهر. كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾. فـ"نباتاً" منصوب بـ"نبت" مضمراً. أي: فنبتم نباتاً. وَدَلَّ "نبت" عليه؛ لأنهم إذا أُنبِتوا فقد نَبَتوا. وما كان معناه غير مغاير لمعنى مصدر الفعل الظاهر جعله منصوبًا بالفعل الظاهر. إذ لا موجب لتكلُّفِ الإضمار. وذلك نحو: حفرت البئر احتفارًا. فـ"احتفارًا" منصوب بـ"حفر"؛ لأنَّ الاحتفار والحفر بمعنى واحد[11].

واختار ابن عصفور نصبه بفعل مضمر إن كان معناه مغايرًا. وإن كان غير مغاير أجاز نصبه بالفعل السابق، وأجاز نصبه بفعل مضمر. قال: وهو الذي يعطيه كلام سيبويه. فترجح نصبه بالسابق إذ ليس فيه تكلف إضمار، وترجح نصبه بالمضمر إذ يكون ذلك المصدر جارياً عليه[12].

---

(1) انظر: المقتضب (1/74) (3/204). وانظر: التذييل والتكميل (7/142). الهمع (2/75).

(2) انظر: الارتشاف ص1354. التذييل والتكميل (7/142). تعليق الفرائد (5/79).

(3) انظر: التذييل والتكميل (7/142). تمهيد القواعد ص1826. الهمع (2/75).

(4) انظر: توضيح المقاصد ص646.

(5) انظر: شرح الكتاب (1/266) (4/460). وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (1/112). شرح الرضي (1/352). خلاصة الإعراب 583. شرح الكافية لعصام الدين ص473.

(6) انظر: لب الألباب (18ب)، خلاصة الإعراب ص583-584.

(7) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (1/352).

(8) انظر: البديع في علم العربية (1/126). خلاصة الإعراب ص584.

(9) انظر: شرح الرضي (1/352). الارتشاف ص1354. توضيح المقاصد ص646. الهمع (2/74).

(10) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (1/112). شرح الرضي (1/352). خلاصة الإعراب ص583-584.

(11) انظر: التذييل والتكميل (7/142-143). تمهيد القواعد ص1826-1827. الهمع (2/75).

(12) انظر: التذييل والتكميل (7/143). تعليق الفرائد (5/79).

والذي أراد نصبه بالفعل الظاهر؛ لأنّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة [1]. ولا سيما أن الفعل –هنا– ملاقٍ للمصدر في الاشتقاق، فيكون ذلك مسوغًا لجعله معمولاً له.

١٦. علة إعراب "عَوْضُ":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الفِنْد الزِّمَّانيّ:

وَلَوْلا نَبلُ عَوضٍ في ... خِضَمّاتي وَأَوصَالِي [2]

: " و"نَبْلُ عَوْضٍ" يعني: حوادث الدهر، و"عوض" مبني على الضم والفتح، وإنّما سُمِّي الدهر عوضاً؛ لأنه كلما مضى منه جزء خلفه جزء كالعوض من الأوّل، ويُروى ههنا "عَوْضُ" مصروفاً للضرورة " [3].

"عَوض" اسم للزمان، وهو في الأصل مصدر عَاضَه عَوضاً وعياضاً ومَعُوضةً، أي: أعطاه بدل ما ذهب منه [3]، فالعوض كل إعطاء يكون خلَفاً من شيء [4].

وإنما سمي الزمان عوضاً؛ لأنه من التعويض، وذلك أنه كلما مضى جزء من الدهر خلفه آخر بعيدَه، فكان الثاني كالعوض من الأوّل [5].

وقيل: سمي بذلك لأنّ الدهر في زعمهم يَسلُبُ ويعَوِّضُ [6].

وهو من الظروف المبنية الدالة على استغراق الزمان المستقبل، وهو مختص بالنفي، تقول: لا أفعله عَوض، أي لا أفعله في الزمان المستقبل [7].

وبني لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان، وبناؤه إما على الضم حملاً على بعدُ، أو لتحرك آخره بحركة تجانس ما قبله، وإمَا على الفتح طلبًا للخفة، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين [8].

---

(١) انظر: شرح الرضي (٣٥٢/١)، خلاصة الإعراب ص٤٨٥.

(٢) من الهزج، وقد ورد منسوباً إليه في: تهذيب اللغة (٢٦٦/٤) "حظب"، المخصص (٢٠٧/١٥)، اللسان (٣٢٣/١) "حظب"، الخزانة (١١٦/٧، ١١٩)، الدرر (١٣٢/٣- ١٣٣).

(٣) شرح كتاب الحماسة ص٢٨٠.

(٤) انظر: اللسان (١٩٢/٧) "عوض"، الخزانة (١١٧/٧– ١١٨)

(٥) انظر: الخصائص (٢٦٥/١–٢٦٦)، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١٧٨.

(٦) انظر: مغني اللبيب (٤١١/٢).

(٧) انظر: شرح التسهيل (٢٢١/٢)، شرح الرضي (٤٧٥/٢)، الارتشاف (١٤٢٥–١٤٢٦)، مغني اللبيب (٤١٠/٢)، التصريح (٥٢٠/٢).

(٨) انظر: شرح التسهيل (٢٢٢/٢)، التذييل والتكميل (١٤/٨)، الهمع (١٥٧/٢).

وقد يُعرب، كقول الفِنْد الزِّمَّاني:

وَلَوْلَا نَبْلُ عَوْضٍ في خُضُمَّاتِي وَأَوْصَالِي [1]

ويرى أبو القاسم أنه أُعرب ههنا للضرورة الشعرية. وهذا رأي ابن جني، قال: " وأمَّا إعرابه إيَّاه فإنَّه اضطر إليه كما يضطر الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف، وهو مبني على الفتح والضم جميعاً كحيث " [2].

وذهب ابن مالك إلى أنه يعرب إذا أضيف إليه؛ لأنه عومل بما لم يعامل مقابله مما هو خاص بالأسماء، فاستحق مزيَّة عليه، لذلك أعرب ههنا؛ لمعارضته الشبه بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء [3].

ويرى الرضي أنَّ سبب إعرابه هنا استعماله لمجرد الزمان، أي: الزمان المجرد عن العموم والاستغراق، فكان نكرة غير مضمَّن معنى الإضافة [4].

وهذا التعليل هو غاية التحقيق منطوقاً ومفهوماً؛ لأمور:

أحدها: إجراء "عَوْضُ" مجرى غيره من أسماء الجهات، فإنها تعرب إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، فكذلك "عَوْض". فاستعماله للزمان المجرد عن العموم والاستغراق كان سبباً لإعرابه؛ لأنه أصبح بمنزلة ما نُكِّر من ظروف الجهات، بأن قُطع عن الإضافة لفظاً ومعنىً [5].

الثاني: أنَّه سُمِعَ من العرب قولهم: "اِفْعَلْ ذلك من ذِي عَوْضٍ". فأُعرب هنا من غير ضرورة [6].

الثالث: أنَّه لو كانت الإضافة إليه سبباً في إعرابه لأُعرب غيره من المبنيات إذا أضيف إليها.

١٧. باب المفعول معه مقصور على السماع:

قال أبو البركات الكوفي: " **قال شيخنا –رحمه الله–: وهذا الباب اختلف فيه، فمنهم**

---

(١) سبق تخريجه قبل قليل.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١٧٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل (٢/٢٢٢).

(٤) انظر: شرح الرضي (٢/د٤٧). وانظر: الخزانة (٧/١١٦).

(٥) انظر: الخزانة (٧/١١٦).

(٦) انظر: شرح الرضي (٢/د٤٧)، الخزانة (٧/١١٧).

من يقيس عليه، ومنهم من لا يتجاوز السماع فيه، وهو الصواب عندي "[١].

يرى أبو القاسم قصر باب المفعول معه على المسموع. فيتوقّف فيه على ما سمع من العرب. ولا يتعدى إلى غيره بالقياس عليه. وهذا مذهب بعض النحويين [٢]. وعزاه أبو البقاء إلى بعض البصريين[٣]. ونسبه أبو علي الفارسي[٤] وعلَم الدين السخاوي[٥] وأبو علي الشلوبين[٦] إلى الأخفش. قال أبو علي الفارسي في الإيضاح[٧]: " قال أبو الحسن: قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء. وقوم يقصرونه على ما سمع منه. وقوّى هذا القول الثاني ".

وهذا خلاف ما نسبه إليه ابن يعيش والرضي. فقد ذكرا أنه يطرده [٨].

والظاهر أنّ الأخفش يقصره على السماع فيما لا يصلح فيه العطف لأمرين:

أحدهما: أنّ ابن جني حكَى عنه ذلك. قال: " قال أبو الحسن: وإنما ذلك لأنّ الواو التي بمعنى "مع" لا تستعمل إلاّ في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز. ولو قلت: انتظرتك وطلوعَ الشمس. أي: وانتظرتَ طلوعَ الشمس. لم يجز. أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى العاطفة " [٩].

الثاني: أن الشاطبي أشار في كتابه المقاصد الشافية إلى أنّ الخلاف الذي ذكره الأخفش هو فيما لا يصلح فيه العطف. وذلك في قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ. قال: " وأصل حكاية الخلاف عن الأخفش. قال في قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ: بعض الناس يقيس عليه، وبعضهم اقتصر على ما سمِعَ ولا يقيس " [١٠]. فهذا دليلٌ بيّنٌ على أن خلاف الأخفش فيما لا يصلح فيه العطف.

---

(١) البيان ص٢١٦.

(٢) انظر: ثمار الصناعة ص٤١٧، البديع في علم العربية (١/١٧٥)، شرح التسهيل (٢/٢٦٣)، الهمع (٢/١٧٥).

(٣) انظر: اللباب (١/٢٨٣).

(٤) انظر: الإيضاح ص٢١٧.

(٥) انظر: المفضل في شرح المفصل (٢/٦٥٣).

(٦) انظر: حواشي المفصل ص١٩٦.

(٧) ص٢١٧.

(٨) انظر: شرح المفصل (٢/٥٢)، شرح الرضي (١/٦٣١)

(٩) الخصائص (١/٣١٢)، وانظر: الخصائص (٢/٣٨٢).

(١٠) المقاصد الشافية (٣/٣١٨).

وقال ابن عصفور: " ويعني بالذين يقصرونه على السماع أنَّهم لا يجيزون ذلك إلاَّ حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض؛ لأنَّ السماع إنما ورد به هنالك. ويعني بالذين يقيسون أنهم لا يجيزون ذلك إلاَّ حيث يراد به معنى العطف المحض، نحو: قام زيدٌ وعمرًا، وحيث لا يتصور معنى العطف أصلاً، نحو: قعدتُ وطلوعَ الشمس " [١].

وحجة مَنْ يقصره على السماع من وجهين [٢]:

أحدهما: أنه قليل في كلامهم، ولو كان قياسًا لكثر كثرة غيره من المفاعيل.

والثاني: أن إقامة الحرف مقام الاسم مع اختلاف معناهما وعملهما غير مقيس، فيقتصر فيه على السماع.

ومذهب أكثر النحويين أنَّه مقيس [٣]، ونسبه أبو البقاء [٤] وابن القواس[٥] إلى جمهور البصريين، وهو ظاهر كلام سيبويه [٦].

وحجة هذا المذهب أنَّ معناه واضحٌ وقد كثر في كلامهم، وهو مفعولٌ كسائر المفاعيل، وكما لا يقتصر فيها على المسموع لا يقتصر في هذا عليه [٧].

ثم إنَّ القيَّاسين اختلفوا فيما يجوز فيه على مذاهب:

أحدها: أنَّه لا يجوز إلا مع صلاحية العطف، فلا يجوز: جلست وطلوعَ الشمس، وإنْ قلت: مع طلوع الشمس؛ لأنَّك لو أردت أن تعطف فتقول: جلست وطلوعُ الشمس لم

---

(١) التذييل والتكميل (١٤٥/٨).

(٢) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص٩١٧-٩١٨، اللباب (٢٨٣/١)، التخمير (٤١٥/١)، توجيه اللمع ص٢٠١، المفضل في شرح المفصل (٦٥٣/٢)، الإرشاد ص٢٣٥، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٥٨٨، شرح الكافية لابن القواس ص٢٢٥، التعليقة لابن النحاس ص٥٧٥.

(٣) انظر: البديع في علم العربية (١٧٥/١)، شرح إيضاح أبي علي ص٩١٧.

(٤) انظر: اللباب (٢٨٣/١).

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٥٨٨، شرح الكافية له ص٢٢٥.

(٦) انظر: الكتاب (٢٩٧/١-٢٩٨).

(٧) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص٩١٧.

يجز؛ لأنّ طلوع الشمس لا يكون منه جلوس. وعليه الأخفش [١]. وابن جني [٢]. والشلوبين [٣]. وابن عصفور [٤]. ونسب إلى الجمهور [٥].

وحجة هؤلاء أنّ الواو في ذا الباب أصلها العطف. واستدلوا بثلاثة أمور [٦]:

أحدها: أنّها لو لم تكن عاطفة لكانت مختصة. فكان يلزم جرّ الاسم. فلما لم يجَرّ دلّ على أنّ أصلها العطف. فَرُوعِيَ الأصل.

الثاني: أنها لو لم تكن عاطفة لجاز تقدم ما بعدها على الفعل. لكنه ممتنع كما يمتنع مع العاطفة. فدَلّ على أنها حرف عطف في الأصل.

الثالث: أنّها لا تقع إلاّ في موضع يمكن أن تكون فيه عاطفة على جهة الحقيقة أو المجاز.

وقيل: لا حجة لهم في هذه الأدلة؛ لأنه لم يجر الاسم بعدها لأنها أشبهت الواو العاطفة لفظًا ومعنى فلم تعط عملاً. بل أعطيت ما للعاطفة من إيصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها. لكن لا على سبيل الإتباع. وكما أن هذا جواب عن الأمر الأول فهو جواب عن الأمر الثاني أيضًا. وهو أنها لما أشبهت العاطفة منعت التقدم على الفعل كما أنّ العاطفة ممنوعة من ذلك. وأمّا الأمر الثالث وهو أنّه لا يجوز أن تستعمل واو المعية إلا حيث يجوز العطف فلا يتوجه دليلاً؛ لأن هذا هو محل النزاع. فالمخالف لا يلتزم ذلك ويجوز الاستعمال حيث لا يصلح العطف [٧].

المذهب الثاني: أنّه مطرد في كل ما كان الثاني مؤثراً للأول. وكان الأول سبباً له. نحو: جاء البرد والطيالسةَ. فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة. ويعزى هذا المذهب إلى الجرمي والمبرد والسيرافي [٨].

---

(١) انظر: الخصائص (٣١٣/١) (٣٨٣/٢). البديع (١/١٧٥-١٧٦).

(٢) انظر: الخصائص (٣١٣/١) (٣٨٣/٢).

(٣) انظر: التوطئة ص٣٤٣.

(٤) انظر: شرح الجمل (٥٣٢/٢٤). المقرب (١/١٥٨-١٥٩).

(٥) انظر: التذييل والتكميل (٨/١٤٦-١٤٧). الارتشاف ص٤٩٤. تمهيد القواعد ص٢٠٥١.

(٦) انظر: التوطئة ص٣٤٣. المقرب (١/١٥٨-١٥٩). تمهيد القواعد ص٢٠٥٢.

(٧) انظر: تمهيد القواعد ص٢٠٥٣.

(٨) انظر: التذييل والتكميل (١٤٧/٨). الارتشاف ص٤٩٤.

الثالث: أنَّه يستعمل فيما يصلح فيه العطف وفيما لا يصلح. وعليه ابن مالك [١]. ويعزى – أيضاً– إلى ابن خروف [٢].

الرابع: أنه مطردٌ في لفظ الاستواء والمجيء والصنع وفي كل لفظة سُمعت، ويقاس على ما سُمِعَ ما في معناه وإنْ لم يكن من لفظه، فتقيس وَصَلَ على جَاءَ، وَوَافَقَ على استَوى، وَفَعَلت على صَنَعت. وما يمكن أن يقاس عليه وليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز. وعليه ابن هشام الخضراوي [٣].

والحَقُّ عندي أنَّ هذا الباب مقيسٌ، وأنه يستعمل فيما صلح فيه العطف وفيما لا يصلح؛ لأمور:

أحدها: أنَّ ما ذكره المانع للقياس ليس مما نحن فيه؛ لأنا لا نقيس على الواو وغيرها من الحروف المشاركة لها في المعنى، بل نقيس كلاماً وقعت فيه بمعنى "مع" لم يسمع من العرب على ما سمع منهم، فهو كالقياس على الفاعل وغيره [٤].

الثاني: أنَّ العرب استعملت الواو بمعنى "مع" في مواضع لا يصلح فيها العطف، وفي مواضع يصلح فيها، فمن الأول قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وما زلت أسير والنيلَ، وقول كعب بن جعيل:

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لم يُفِقْ عَنِ الماءِ إذْ لاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدا [٥]

أما وقوع الواو بمعنى "مع" في موضع يصلح للعطف فكثير. ومنه قولهم: جاء البرد والطيالسةَ [٦].

الثالث: أنَّ هذه الواو وإنْ كان أصلها العطف فإن هناك فرقًا بينها وبين واو العطف، فواو العطف توجب الاشتراك في الفعل، وليست كذلك الواو التي بمعنى "مع"؛ لأنَّها توجب المصاحبة، فإذا عطفت بالواو شيئًا على شيء دخل في معناه، ولا توجب بين

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٢/٢٥١).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٢/٢٥٠–٢٥١)، تمهيد القواعد ص٢٠٥٠، المقاصد الشافية (٣/٣١٩).

(٣) انظر: التذييل والتكميل (٨/١٤٦–١٤٩)، الارتشاف ص١٤٩٤.

(٤) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص٩١٨.

(٥) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: الأصول (١/٢١١)، الحلل ص٣٦٦، المنهاج (٢/٣٦٢). وهو في: الكتاب (١/٢٩٨)، الجمل ص٣١٧.

(٦) انظر: شرح التسهيل (٢/٢٥١)، تمهيد القواعد ص٢٠٥٠–٢٠٥١، المقاصد الشافية (٣/٣١٩).

المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة. نحو: قام زيدٌ وعمروٌ، فليس أحدهما ملابسًا للآخر ولا مصاحبًا له، وإذا قلت: ما صنعت وأباك، فإنما تريد: ما صنعت مع أبيك، وأين بلغت فيما فعلته وفعل بك [١]. ولذا فإنّ الواو هنا تفيد في بعض المواضع أنّ الأول تبعٌ للثاني، كقولك: قم أنتَ وزيداً، فأنت آمر للمخاطب دون زيد، والمعنى: قم متابعاً لزيد، فلو لم يقم زيدٌ لم يجب على المخاطب أن يقوم [٢]. وقد يكون الأول في هذا الباب سبباً للثاني، نحو: جاء البرد والطيالسة، فالبرد سبب للبس الطيالسة، ولو رفعت الطيالسة لم يُفِدْ هذا المعنى، وكذلك: ما صنعت وأباك [٣]. وقد يكون الاسم الذي مع الواو مفعولاً به للأوّل في المعنى، كقولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، المعنى: ساوى الماءُ الخشبةَ، ولو رفعت الخشبة لكان المعنى: استقام الماءُ واستقامت الخشبةُ، وليس المعنى على ذلك [٤].

١٨. إنكار مجيء الباء للتبعيض:

قال أبو البركات الكوفي: " **وقال شيخنا: ولا أعرفُ من النحويين من يقول: إنّ الباء للتبعيض** " [٥].

يرى أبو القاسم أنّ الباء لا تكون للتبعيض، وأنّه لم يقل به أحدٌ من النحويين. ومثل هذا ما حكاه ابن جني في سر الصناعة [٦]، حيث قال: " فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي – رحمه الله– عنه من أنّ الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت ". ومثله قول ابن بَرهان: " ومن زعم أنّ الباء تفيد التبعيض فقد جاء أهلَ اللغة بما لا يعرفونه " [٧]. وقول العكبري: " وقال الفقهاء: إنّ الباء تكون للتبعيض، وهو شيءٌ لا يعرفه حُذّاق النحويين واللغويين " [٨].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٩–٥٠)، الأشباه والنظائر (٢/٢٣٧).
(٢) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص٩٠٩، التذييل والتكميل (٨ / ١٤٧).
(٣) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص٩١٠.
(٤) انظر المصدر السابق.
(٥) البيان ص٢٥٤.
(٦) ص١٢٣.
(٧) شرح اللمع ص١٧٤.
(٨) شرح إيضاح أبي علي ص١٢٦٧.

ولم يذكر سيبويه للباء إلا معنى الإلصاق والاختلاط، وقال: " فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله " [1]. ومذهب جمهور البصريين إبقاء الحرف على معناه الذي عهد فيه [2].

وتَلَخّصَ من النقول السابقة أن الباء لا تكون للتبعيض إلا عند الفقهاء. وهو ظاهر كلام الشافعي [3]، وقول أصحابه [4]، وقول الأحناف أيضاً [5]. فقد حملوا الباء على معنى التبعيض في قوله سبحانه: ﴿ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [6].

وإنكار معرفة اللغويين والنحويين لمعنى التبعيض غير مسلّم به، فقد نُقِلَ عن الأصمعي [7]، والفارسي [8]، والكوفيين [9] أنّهم أثبتوا للباء معنى التبعيض. وأثبت لها هذا المعنى -أيضاً- ابن قتيبة [10]، والزجاجي [11]، وابن فارس [12]، والهروي [13]، وابن مالك [14]، وغيرهم [15].

واستدل هؤلاء ببعض الشواهد التي يمكن أن تحمل فيها الباء على معنى "من" التبعيضية، ومنها قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [16] أي: يشرب منها [17]، وقوله سبحانه: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ [18] أي: يشرب منها [19]، وقول أبي ذؤيب الهذلي:

---

(1) الكتاب (٤/ ٢١٧).

(2) انظر: الارتشاف ص٢٤٤٢، الجنى الداني ص٤٦، مغني اللبيب (٢/ ١٧٩)، الهمع (٢/ ٣٧٨).

(3) انظر: الأم (١/ ٢٦)، أحكام القرآن (١/ ٤٤)

(4) انظر: المجموع للنووي (١/ ٤٤١)، نهاية المحتاج (١/ ١٧٤).

(5) انظر: المبسوط للسرخسي (١/ ٦٣).

(6) سورة المائدة، من الآية (٦).

(7) انظر: شرح الكافية الشافية ص٨٠٧، الارتشاف ص١٦٩٧، الجنى الداني ص٤٣، المساعد (٢/ ٢٦٤).

(8) ذكر ذلك في كتابه "التذكرة". انظر المصادر السابقة.

(9) انظر المصادر السابقة.

(10) انظر: أدب الكاتب ص٤٠٨.

(11) انظر: حروف المعاني ص٤٧.

(12) انظر: الصاحبي ص٦٧.

(13) انظر: الأزهية ص٢٨٣-٢٨٤.

(14) انظر: التسهيل ص١٤٥، الكافية الشافية وشرحها ص٧٩٦، ٨٠٦-٨٠٧.

(15) انظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ٢٤٢)، شرح اللمحة البدرية (٢/ ٢٤٨)، المقاصد الشافية (٣/ ٦٣٥-٦٣٩)، الفضة المضيّة ص٢٦٨، شرح الفريد ص٢٢٧.

(16) سورة الإنسان، من الآية (٦).

(17) انظر: الصاحبي ص٦٧، البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٤٨٢)، الفريد (٤/ ٥٨٦).

(18) سورة المطففين، من الآية (٢٨).

(19) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢/ ٤٦٥)، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٥٩٣، الدر المصون (٦/ ٤٩٤).

شَرِبْنَ بِمَاءِ البحر ثم ترفعت   مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نئيجُ [١]

أي: شَرِبْنَ من ماء البحر [٢].

وقول عنترة العبسي:

شَرِبَتْ بِمَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ فَأَصْبَحَتْ   زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ [٣]

أي: شربتْ من ماء [٤].

وقول الآخر:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرُونِهَا   شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ [٥]

أي: من برد ماء الحشرج [٦].

والمنكرون لمجيء الباء للتبعيض يحملون ما ورد من ذلك على أحد أربعة أوجه [٧]:

أحدها: تأويله تأويلاً يقبله اللفظ.

الثاني: الحكم بزيادة الباء للتأكيد، مثلها في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [٨].

الثالث: تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف.

الرابع: ما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ.

---

(١) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: شرح أشعار الهذليين (١/١٢٩)، الخصائص (٢/٨٥)، اللسان (١/٤٨٧)، "شرب" الدرر (٤/١٧٩-١٨٠).

(٢) انظر: حروف المعاني ص٤٧-٤٨، الأزهية ص٢٨٤، الخزانة (٧/٩٨).

(٣) من الكامل، وهو في: ديوانه ص٢٠١، شرح القصائد السبع الطوال ص٣٢٤، حروف المعاني ص٤٨، سر الصناعة ص١٣٤.

(٤) انظر: الأزهية ص٢٨٣.

(٥) من الكامل، اختلف في قائله، فقيل: عمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ص٨٣، وقيل: جميل بثينة، وهو في ملحقات ديوانه ص٢٣٥، وقيل: عروة بن أذينة، وهو في شعره ص٤٠٩، وقيل: عبيد بن أوس الطائي. انظر: الحماسة البصرية ص١١٣-١١٤، شرح الكافية الشافية ص٨٠٦-٨٠٧، شرح شواهد المغني ص٣٢٠-٣٢٤، شرح أبيات المغني (٢/٣١٣-٣١٥)، الدرر (٤/١٠٣).

(٦) انظر: الدرر (٤/١٠٣).

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٥/٩٨)، المحتسب (٢/١١٤)، ضرائر الشعر ص٢٣٦، شرح التسهيل (٣/١٥٣)، الارتشاف ص٢٤٤٢، البحر المحيط (٣/٤٥١)، الجنى الداني ص٤٦، الدر المصون (٢/٤٩٣)، (٦/٤٤١، ٤٩٤-٤٩٥) مغني اللبيب (٢/١٤٢-١٤٤، ١٧٩-١٨٠)، الهمع (٢/٣٧٨-٣٧٩).

(٨) سورة البقرة، من الآية (١٩٥).

والحقّ أن التبعيض في قوله سبحانه: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ لا يستفاد من الباء، بل من طريق الاتفاق، وهو أن يحصل الغرض من الفعل ببعض الآلة، بل ظاهر اللفظ يقتضي العموم، إذْ ليس على الاقتصار على البعض دليل. مثله قولهم: أخذت بثوب زيد، فالتبعيض هنا مفهوم من معنى الكلام لا من الباء، وإنما أعطت الباء إلصاق الأخذ بالثوب، وقد عُلِمَ أن اليد لا تختلط بجميع الثوب، كما أنك إذا قلت: شربت ماء البحر، إنما تريد: شربت بعض ماء البحر. فكما أنّ التبعيض هنا لم يفهم من حرف الباء، فكذلك هو في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. ومثله قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[1].

والظاهر أنّ الحرف لا يقع موقع غيره مطلقاً، وإنّما يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوِّغة له، وبشرط اتفاق معنى الحرفين، أو أن يكون أحدهما مردودًا إلى الآخَر بوجه ما. فأمّا في كل موضع وعلى كل حال فلا [2]، فإن الحرفين قد يتقاربان في المعنى، فيصلح استعمال أحدهما مكان الآخَر في بعض الأساليب لحصول الفائدة، مع بقاء كلٍّ منهما على معناه الأصلي، وما أوهم خلاف ذلك فيمكن تأويله تأويلاً يقبله اللفظ، أو حمله على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ.

١٩. جواز مجيء الباء بمعنى "عن":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول عاتكة بنت عبد المطّلب:

سَائِلْ بِنَا في قَوْمِنا ... وَلْيَكْفِ من شَرٍّ سَمَاعُهْ [3]

: "الباء في "بنا" بمعنى "عن" [4]، كقول الله تعالى: ﴿فَسْئَلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[5]" [6].

---

(١) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص١٢٦٧، شرح الجمل لابن عصفور (٤٩٦/١).

(٢) انظر: الخصائص (٣٠٨/٢)، رصف المباني ص٢٢١.

(٣) من الكامل، وقد ورد منسوباً إليها في: المحكم والمحيط الأعظم (٣٧٥/١) "شفع"، المستقصى (٦٣/٢)، اللسان (١٨٦/٨) "شنع".

(٤) في المخطوط (٦٨ب) والمطبوع (٣٥٦/٢): "أي" مكان "عن". وما أثبته هو الصواب.

(٥) سورة الفرقان، من الآية (٥٩).

(٦) شرح كتاب الحماسة ص٣٥٦.

أجاز أبو القاسم مجيء الباء بمعنى "عن". وظاهر كلامه أن ذلك مختص بالسؤال. كقوله تعالى: ﴿فَسْئَلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾، أي: فاسأل عنه. وهذا المذهب منقول عن الكوفيين [1].

واستدل الكوفيون على ذلك -أيضاً- بقول علقمة:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي ... خَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ [2]

أراد: فإن تسألوني عن النساء.

وقول الأخطل:

دَعِ المُغَمَّرَ لا تَسْأَلْ بِمَصْرَعِهِ ... واسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ البَكْرِيِّ ما فَعَلا [3]

أراد: لا تسأل عن مصرعه.

واستدل القتبي [4] بقول ابن أحمر:

تُسائِلُ بابنِ أَحْمَرَ مَنْ رَآهُ ... أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا [5]

أراد: تسائل عن ابن أحمر.

قال ابن السيد: " وإنما جاز استعمال الباء مكان "عن" بعد السؤال؛ لأن السؤال عن الشيء إنما يكون عن عناية به واهتبال بأمره. فلما كان السؤال بمعنى العناية والاهتبال عُدِّي بما يعديان به"[6].

وقيل: لا يختص بالسؤال. وعليه الفراء [7]، والأخفش [8]، وابن مالك [9].

---

(1) انظر: التذييل والتكميل (٤/١٩أ)، الارتشاف ص١٦٩٨، توضيح المقاصد ص٧٥٨، تمهيد القواعد ص٢٩٤٨، الهمع (٢/٣٣٨).

(2) من الطويل، وهو في: ديوانه ص٣٥، المفضليات ص٣٩٢، غريب الحديث لابن سلام (٢/٤٤)، البيان والتبيين (٣/٣٢٩)، أدب الكاتب ص٣٩٧.

(3) من البسيط، وهو في: شعره (١/١٥٧)، أدب الكاتب ص٣٩٨، اللسان (١١/٣٨١) "صقل".

(4) انظر: أدب الكاتب ص٣٩٧-٣٩٨.

(5) من الوافر، ورواية الديوان: "وربَّتَ سائلٍ عنّي حَفِيٌّ"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: شعره ص٧٦، المنصف (٣/٤٢)، المخصص (١٤/٦٥)، التذييل (٤/١٩أ)، المقاصد الشافية (٣/٦٣٩).

(6) الاقتضاب ص٤٠٢.

(7) انظر: معاني القرآن له (٢/٢٦٧).

(8) انظر: معاني القرآن له ص٤٩٤.

(9) انظر: شرح الكافية الشافية ص٨٠٧-٨٠٨، شرح التسهيل (٣/١٥١-١٥٢).

واستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ ﴾ [1] أي: عن الغمام. وبقوله تعالى: ﴿ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم ﴾ [2] أي: وعن أيمانهم.

ومذهب جمهور البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسًا [3]، ولذلك أنكروا مجيء الباء بمعنى "عن" [4].

وحجتهم أن حروف الجزم والنصب لا ينوب بعضها عن بعض، فكذلك أحرف الجر [5]، وأيضاً لو كان لها معاني غيرها من أحرف الجر لجاز أن تقع حيث تقع هذه الأحرف، فكنت تقول: أطعمته بجوع، وأسقيته بِعَيمَةٍ، أي: عن جوع، وعن عيمة [6].

وما أوهم ذلك فهو عندهم إمَّا مُؤوَّلٌ تأويلاً يقبله اللفظ، وإمَّا محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف [7]، كما قيل في قوله -تعالى-: ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [8]: إنَّ المعنى: اسأل بسببه خبيرًا، أو هو على تضمين السؤال معنى الاعتناء والاهتمام [9].

وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ [10].

ويُفهم من كلام أبي القاسم في هذه المسألة والمسألة التي قبلها أنه لا يجيز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض مطلقًا، وإنما يكون في موضع دون آخر. وهذا مذهب جماعة من النحويين منهم الزجاج [11]، وابن السراج [12]، وابن جني [13]، والمالقي [14]. فقد

---

(1) سورة الفرقان، من الآية (25).

(2) سورة الحديد، من الآية (12).

(3) انظر: الارتشاف ص1442، الجنى الداني ص46، مغني اللبيب (2/179)، الهمع (2/378).

(4) انظر: مغني اللبيب (2/137)، الهمع (2/338).

(5) انظر: مغني اللبيب (2/179)، الهمع (2/378)، حاشية الصبان (2/210).

(6) انظر: التذييل والتكميل (4/119أ)، الهمع (2/338).

(7) انظر: منهج السالك ص251-252، توضيح المقاصد ص759، الجنى الداني ص46، المساعد (2/248، 255)، الهمع (2/378-379)، حاشية الصبان (2/210).

(8) سورة الفرقان، من الآية (59).

(9) انظر: مغني اللبيب (2/137-138)، الهمع (2/338).

(10) انظر: الجنى الداني ص46، الهمع (2/379)، حاشية الصبان (2/210).

(11) انظر: معاني القرآن وإعرابه (1/417، 416).

(12) انظر: الأصول (1/415، 414).

(13) انظر: الخصائص (2/308-309)، المحتسب (2/52-53).

(14) انظر: رصف المباني ص221.

أجاز هؤلاء إقامة بعض الحروف مقام بعض إذا تقاربت في المعاني، وكان معنى الكلام الذي يدخل فيه الحرفان واحدًا أو راجعًا إليه ولو على بُعدٍ.

٢٠. مجيء "أنْ" بمعنى "لِئَلاَّ":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الشاعر:

رَفَعْتُ لَهُ نارِي فَلَمَّا اهْتَدَى بِهَا ... زَجَرْتُ كِلاَبِي أَنْ يَهِرَّ عَقُورُها [1]

"معناه: زجرت كلابي لئلا يهر، كقول الله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ﴾[2] أي: لئلا تضلوا" [3].

يرى أبو القاسم أنّ "أنْ" تأتي بمعنى "لئلا"، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ﴾ أي: لئلا تضلوا، وقول الشاعر:

رَفَعْتُ لَهُ نارِي فَلَمَّا اهْتَدَى بِهَا ... زَجَرْتُ كِلاَبِي أَنْ يَهِرَّ عَقُورُها

أي: لئلا يهر.

وهذا رأي الفراء [4]، وأبي بكر بن الأنباري [5]، وعزاه بعضهم إلى الكسائي أيضاً [6]، وعزاه آخرون إلى الكوفيين [7].

وحملوا على ذلك -أيضاً- قوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾[8]، وقوله سبحانه: ﴿ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾[9]، وقوله تعالى:

---

(١) من الطويل، اختلف في قائله، فقيل: عوف بن الأحوص، وقيل: شريح بن الأحوص، وقيل: شبيب بن البرصاء، وقيل: مضرس بن ربعي الأسدي. انظر: المفضليات ص١٧٦، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٩٥، الحماسة البصرية (٢/٢٤٢).

(٢) سورة النساء، من الآية (١٧٦).

(٣) شرح الحماسة (١٧٦أ-١٧٦ب).

(٤) انظر: معاني القرآن له (١/٢٩٧)، وانظر: إعراب القرآن للنحاس (١/٥١١)، أمالي ابن الشجري (٣/١٦٠)، البحر المحيط (٣/٤٢٤)، الدر المصون (٢/٤٧٥).

(٥) انظر: شرح القصائد السبع الطوال ص٤٢٠، ٥٧٣.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري (٣/١٦٠)، البحر المحيط (٣/٤٢٤)، الدر المصون (٢/٤٧٥).

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن (١/٤١٤)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/٨٣٠)، البحر المحيط (٣/٤٢٤)، الدر المصون (٢/٤٧٥).

(٨) سورة المائدة، من الآية (١٩).

(٩) سورة النحل من الآية (١٥)، وسورة لقمان، من الآية (١٠).

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ﴾[1]. وقوله سبحانه: ﴿ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ ﴾[2]. وقول عمرو بن كلثوم:

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيَافِ مِنَّا　　فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا [3]

وأجاز الرماني ذلك وقال: "لأنَّ البيان لا يكون طريقاً إلى الضلال، فَمَنْ حذف "لا" فحذفها للدلالة عليها، كما حُذفت للدلالة عليها من جواب القسم في نحو: والله أقومُ، أي: لا أقومُ"[4].

وَرَدَّه ابن الشجري بأنَّ حذف "لا" في نحو: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ﴾[5] لا يجري مَجْرَى حذفها من جواب القسم؛ لأنَّ الدَّلالَة عليها إذا حُذِفَتْ من جواب القسم قائمةٌ؛ لأنَّك إذا قلت: "واللهِ أقومُ، لو لم تُردْ "لا" لجئتَ باللام والنون، فقلت: لأقُومَنَّ[6].

وَنُقِلَ عن البصريين أنَّهم أنكروا أن تكون "أنْ" هنا بمعنى "لئلا"[7]. ووافقهم جماعة منهم الزمخشري[8]، وابن الشجري[9]، والباقولي[10]، وأبو البركات الأنباري[11]، وابن هشام[12].

وحجة هذا المذهب أنَّ إضمار لام قبل "أنْ" و"لا" بعدها فيه تعسفٌ من جهة ارتكاب حذف شيئين مع إمكان حذف شيء واحد[13].

---

(1) سورة فاطر، من الآية (41).

(2) سورة الحجرات، من الآية (2).

(3) من الوافر: وهو في: ديوانه ص73، شرح القصائد السبع الطوال ص420، الأزهية ص71، شرح شواهد المغني ص119، شرح أبيات المغني (181/1).

(4) أمالي ابن الشجري (161/3).

(5) سورة النساء، من الآية (176).

(6) انظر: أمالي ابن الشجري (161/3).

(7) انظر: معاني القرآن وإعرابه (137/2)، إعراب القرآن للنحاس (511/1)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (830/1)، البحر المحيط (424/3)، الجنى الداني ص225، مغني اللبيب (225/1).

(8) انظر: الكشاف (189/2).

(9) انظر: أمالي ابن الشجري (160/3-161).

(10) انظر: كشف المشكلات (396/1).

(11) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (281/1).

(12) انظر: شرح شذور الذهب ص419، مغني اللبيب (224/1-226).

(13) انظر: مغني اللبيب (226/1)، شرح الدماميني على مغني اللبيب (150/1).

وأجيب عنه بأنّ حذف الجار قبل "أنْ" مطردٌ، وحذف "لا" للقرينة جائز في سعة الكلام، وليس تعدد المحذوف بمفرده موجبًا للتعسف [1].

وقد خَرَّجَ البصريون ومن وافقهم الشواهد السابقة على وجهين [2]:

أحدهما: أن تكون على حذف مضافٍ منصوبٍ على أنّه مفعول لأجله وأقيم المضاف إليه مقامه، وتقدير الكلام: كراهة أن تضلوا، وكراهة أنْ تقولوا....

والثاني: أن تكون "أنْ" وما بعدها في تأويل مصدر هو مفعول الفعل، والمعنى: يُبيِّنُ الله لكم الضلال لتجتنبوه.

والذي أراه أنّ حمل الكلام على حذف مضافٍ أولى من حمله على حذف "لا"؛ لأنّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أكثرُ من حذف "لا" [3].

٢١. زيادة "ذي" وفروعه:

قال أبو القاسم في بيت طُفَيْلٍ الغنوي:

وَمَا أَنَا بِالْمُسْتَنْكِرِ الْبَيْنَ إِنَّنِي بِذِي لَطَفِ الْجِيرَانِ قِدْمًا مُفَجَّعُ [4]

"وقوله: "بذي لطف الجيران" أراد: بلطف الجيران، وذا وذو وذات مما يزاد في الكلام، وإن شئت جعلته مضافاً إلى اسم المسمّى " [5].

أجاز أبو القاسم أن يكون "ذي" في بيت طُفَيل زائدًا؛ لأنّه أضيف إلى المقصود بالنسبة. وهذا مذهب الكوفيين [6]. ووافقهم جماعة منهم أبو علي الفارسي [7]، والمرزوقي [8]، والعكبري [9]، والسمين الحلبي [10].

---

(١) انظر: شرح الدماميني على المغني (١/ ٥٠).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٣٧)، إعراب القرآن للنحاس (١/ ٥١١)، مشكل إعراب القرآن (١/ ٢١٦)، الكشاف (٢/ ١٨٩)، كشف المشكلات (١/ ٣٩٦)، الفريد في إعراب القرآن المجيد (١/ ٨٣٠)، البحر المحيط (٣/ ٤٢٤)، الجنى الداني ص٢٢٥، الدر المصون (٢/ ٤٧٥).

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ١٦١)، شرح أبيات مغني اللبيب (١/ ١٨١).

(٤) من الطويل، وهو في: شعره ص٥١، الوساطة ص٣٣٥، الخزانة (٤/ ٣٠٩).

(٥) شرح كتاب الحماسة ص١٧٨.

(٦) انظر: البسيط ص٤٨١.

(٧) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٤١-٤٢.

(٨) انظر: شرح ديوان الحماسة (١/ ١٩٩، ٣٢٦).

(٩) انظر: التبيان ص٧٤٠، إعراب القراءات الشواذ (١/ ٣٨٥، ٧١٤).

(١٠) انظر: الدر المصون (٤/ ٢٠٣).

ومثل بيت طفيل قراءة عبد الله الحَبْر: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عَالِمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾[1]. وقول الشماخ:

أطَارَ نَسِيلَهُ عنه جُفَالاً وأُدْمِجَ دَمْجَ ذِي شَطَنٍ بَدِيعِ [2]

وقول الأعشى:

فَكَذَّبُوهَا بِمَا قَالَتْ، فَصَبَّحَهُم ذُو آلِ حَسَّانَ يُزْجِي المَوْتَ والشَّرَعا [3]

وقول الكميت:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبُبُ [4]

وغيرها من الشواهد [5].

وأنكر ابن جني زيادتها فقال: "وقد دعا خفاءُ هذا الموضع أقوامًا إلى أن ذهبوا إلى زيادة ذي وذات في هذه المواضع، أي: وأدمج دمج شطن، وإليكم آل النبي، وصبحهم آل حسان، وإنما ذلك بُعْدٌ عن إدراك هذا الموضع" [6].

ومذهب ابن جني [7]، وكثير من النحويين [8] أنَّ هذا من باب إضافة المسمَّى إلى الاسم، أي: صاحب هذا الاسم، وحجة هذا المذهب من وجهين:

أحدهما: أن في إضافة المسمَّى إلى اسمه مبالغة في البيان، فالجمع بينهما آكد من إفراد أحدهما بالذكر، فلو قال: "بلطف الجيران" لم يكن فيه ما في قوله: "بذي لطف

---

(١) سورة يوسف، من الآية (٧٦). وانظر القراءة في: تفسير الطبري (١٣/٢٨)، المحتسب (١/٣٤٦)، البحر المحيط (٥/٣٢٨).

(٢) من الوافر، وهو في: ديوانه ص٢٢٣، شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٤١، اللسان (١٠/٢٥٩) "عقق".

(٣) من البسيط، وهو في: ديوانه ص١٠٦، الخصائص (٣/٢٧)، المحتسب (١/٣٤٧)، المستقصى في أمثال العرب (١/١٩).

(٤) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: الخصائص (٣/٢٧)، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١١١، مجمع الأمثال (١/٣٤٩)، المفصل ص١٢٤.

(٥) انظر: الخصائص (٣/٣١-٣٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٢-١٣)، شرح التسهيل (٣/٢٣١).

(٦) انظر: الخصائص (٣/٢٩).

(٧) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١١١، الخصائص (٣/٢٤-٣٢).

(٨) انظر: المفصل ص١٢٤، التخمير (٢/٣٨)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٢-١٣)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٧١)، شرح الكافية الشافية ص٩٢٤، شرح التسهيل (٣/٢٣٠)، شرح الرضي (١/٩١٨-٩١٩)، شرح الكافية لابن القواس ص٢٧٨، الإقليد ص٦٨١-٦٨٢، الارتشاف ص١٨١٥، تمهيد القواعد ص٣١٧٣.

الجيران" من المدح؛ لأنَّه لما قال: "بذي لطف الجيران" جعل نفسه صاحب هذا الاسم وهو "لطف الجيران"، ومن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحًا لا محالة [١].

الثاني: أنَّ الزيادة لا ينبغي أنْ يؤخذ بها في الأسماء، وإنما الزيادة في الحروف، وفيها تَثْبتُ، فلا ينبغي أنْ تَتَعَدَّى إلى الأسماء والأفعال؛ لأنَّ الحرف أضعفُ الكَلِم، فلا يجب كلُّ ما كان في الأضعف أنْ يُفعَلَ في الأقوى بالقياس عليه [٢].

والحقُّ أنَّ الحكم بالزيادة إنَّما يصح على رأي من يعتقد أن الاسم هو المسمى وهم أهل السنة؛ لئلا يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه؛ إذ اللفظان لمسمى واحد كليث وأسد، وأمَّا من لم يَرَ ذلك -وهم المعتزلة- فلا وجه لحكمهم بالزيادة؛ لكون الإضافة تفيد اختصاص المسمَّى باسمه [٣].

٢٢. جواز مراعاة لفظ "كل" أو معناه إن أضيف إلى مفرد نكرة:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول فاطمة بنت الأحجم:

كُلُّ مَا حَيٍّ وَإِنْ أَمِـرُوا   وَارِدُو الحَوْضِ الذي وَرَدُوا [٤]

: "**الحَيُّ" يحتمل واحد أحياء العرب، لأنها قالت: أمروا، أي: كثروا، ويحتمل ضِدَّ الميت وقالت: "أمروا" رَدًّا على معنى "كل"** [٥] [٦].

ظاهر كلام أبي القاسم جواز مراعاة لفظ "كل" أو معناه إنْ أضيف إلى مفرد نكرة، وهذا مذهب ابن جني [٧]، ووافقه المرزوقي [٨]، وأبو حيان [٩].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٢).

(٢) انظر: البسيط ص٤٨١.

(٣) انظر: تمهيد الأوائل ص٢٥٨، الانتصار في الرد على المعتزلة (٢/ ٦٠٣)، التفسير الكبير (١/ ٩٥)، شرح الكافية لابن القواس ص٢٧٨، مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ١٨٥-٢٠٢).

(٤) من المديد، وقد ورد منسوباً إليها في: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٢٥٨، شرح شواهد المغني ص٥٤٤، شرح أبيات المغني (٤/ ٢٣٠-٢٣٥).

(٥) كذا في المخطوط والمطبوع، ولعل الصواب: ردًّا على لفظ "كل". انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص٢٥٨، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٤٦.

(٦) شرح كتاب الحماسة ص٤١٧.

(٧) انظر: التنبيه ص٢٥٨.

(٨) انظر: شرح ديوان الحماسة له ص٥٤٦.

(٩) انظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٨٤أ).

واستدل أبو حيان ببيت عنترة:

جَادَتْ عليهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ … فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ [(١)]

فقال: تركن، ولم يقل: تركت، فَدَلَّ على جواز الأمرين مطلقًا، فيقال: كل رجلٍ أتاك مكرَمٌ أو مكرَمون [(٢)].

وذهب ابن مالك إلى أنَّه يجب مراعاة معناه مطلقاً، فيتعيّن اعتبار المعنى فيما له من ضمير وغيره، والمراد باعتبار المعنى أن يكون على حسب المضاف إليه، فيقال: كل رجلٍ أتاك مكرَمٌ، وكل رجلين أتياك مكرَمان، وكل رجالٍ أتوك مكرَمون، وكل امرأة أتتك مكرَمةٌ. فيجب إفراد ما له من ضمير وأخبار وغير ذلك عند إضافته إلى مفرد نكرة [(٣)].

وذهب ابن هشام إلى أنه إنْ أريد نسبة الحكم إلى كلٍّ واحدٍ وجب الإفراد، نحو: كل رجلٍ يشبعه رغيفٌ، وإنْ أريد نسبة الحكم إلى المجموع وَجَبَ الجمعُ، نحو: كل رجلٍ قائمون [(٤)]. ووافقه السيوطي [(٥)].

وهذا قول تقي الدين السبكي، إلاَّ أنه اشترط لجمع الضمير أنْ يكون في جملة أخرى غير جملة "كل" نحو: جاد عليَّ كُلُّ غنيٍّ فأغنوني -إنْ حَصَلَ الغني من مجموعهم- ومثله بيت عنترة المتقدم، أو: فأغناني، إنْ حَصَلَ الغنى من كل واحد. وأمَّا إنْ كان الضمير في جملة "كل" فيتعين عود الضمير إليها، نحو: كل رجلٍ فاضلٍ مكرمٌ، ولا يجوز: مكرمون [(٦)].

وهذا القول هو الحقيق بالقَبول، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا ۚ أُولَٰٓئِكَ لَهُمْ

---

(١) من الكامل، وهو في: ديوانه ص١٩٦، الحيوان (٣/٣١٢)، الكامل (١/٩)، سمط اللآلي ص٢٤٤،٤٤٥،٩٤٥، الارتشاف ص١٨١٩.

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٤/١٨٤أ).

(٣) انظر: التسهيل ص١٥٨، ١٦٦، شرح التسهيل (٣/٢٤٥).

(٤) انظر: مغني اللبيب (٣/١٠٤).

(٥) انظر: الهمع (٢/٤٩٨).

(٦) انظر: أحكام "كل" وما عليه تدل ص٣٩-٤٠.

عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩﴾ ﴾ [1] فقد جاء قوله سبحانه: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ بصيغة الجمع مع أن "كلاً" قد أضيف إلى مفرد نكرة؛ لأن الحكم على المجموع لا على كل فرد، وهو من جملة أخرى غير جملة "كل" [2].

وظاهر كلام السبكي جواز الجمع بطريق المجاز مع إرادة الحكم على كل واحد مما أضيف إليه "كل" في الصفة دون غيرها؛ لورود ما يشهد له في لسان العرب [3]، كقول الراجز:

مِنْ كُلِّ كَوْمَاءَ كَثِيْراتِ الوَبَرْ [4]

فقال: "كثيرات" مع إرادة الحكم على كل واحد [5].

٢٣. "لَدُنْ" حرفُ جرٍّ:

قال أبو القاسم: "**ولا يُنْصَبُ بشيءٍ من حروف الجر إلاّ بـ"لَدُنْ"**" [6].

يرى أبو القاسم أنَّ "لَدُنْ" من حروف الجر، ولَعَلَّ الذي حمله على ذلك أنه رآها تجر ما بعدها في أكثر استعمالاتها، وهذا الرأي منقول عن ابن كيسان [7].

وذكر ابن السراج أنَّ الكوفيين يخلطون الظروف بالحروف، فيقولون: حروف الخفض: أمام، وقدام، وخلف، وقبل، وبعد .... [8].

وجمهور النحويين على أنها اسمٌ، وهي ظرف لمبدأ الغايات [9]، وهو الصواب؛ بدليل دخول حرف الجر "مِنْ" عليها، كقوله تعالى: ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ ﴾ [10]، فلو كانت حرفًا لم يحسن دخول حرف الجر عليها.

---

(١) سورة الجاثية، الآية (٧) و(٨) و(٩).

(٢) انظر: احكام "كل" وما عليه تدل ص٤١.

(٣) انظر: أحكام "كل" ص٤٢-٤٣.

(٤) من الرجز، لم أقف على قائله، وهو في: مغني اللبيب (١٠٤/٣)، شرح شواهد المغني ص٥٤٢، شرح أبيات المغني (٢٢٧/٤).

(٥) انظر: مغني اللبيب (١٠٤/٣).

(٦) شرح الحماسة ١٢٣ب).

(٧) انظر: اللسان (٣٨٤/١٣) "لدن"، تاج العروس (٣٣٢/٩) "لدن".

(٨) انظر: الأصول (٢٠٤/١).

(٩) انظر: الكتاب (٢٣٣/٤)، المقتضب (٥١/١) (٣٤٠/٤)، الأصول في النحو (١٤٤/٢)، إعراب القرآن للنحاس (٣٥٧/١)، حروف المعاني للزجاجي ص٢٦، علل النحو ص٥١٥، المفصل ص١١٧، الفريد في إعراب القرآن المجيد (٥٤٢/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٢٧/٢-١٢٨)، (١٠٠/٤)، التسهيل ص٩٧، التذييل والتكميل (٧٠/٨-٧٧)، توضيح المقاصد ص٨١٤، المقاصد الشافية (١١٩/٤)، الهمع (١٦٠/٢-١٦٢).

(١٠) سورة هود، من الآية (١).

٢٤. عدم جواز الفصل بين المتضايفين بالظرف إلاّ في الشعر عند الضرورة:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الشاعر:

هُمَا أَخَوَا فِي القَوْمِ مَنْ لا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا [١]

:" ويروى: "هما أخوا في الحرب"، وقولها: "أخوا في القوم من لا أخا له" فصلت بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، وذلك قليلٌ إلاّ في الشعر عند الضرورة "[٢].

يرى أبو القاسم عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف إلا في الشعر عند الضرورة. وهذا مذهب سيبويه [٣]. ووافقه كثير من النحويين [٤]. وعزا بعضهم هذا المذهب إلى البصريين [٥].

وحجة هؤلاء أنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحدٍ. فالمضاف إليه من تمام المضاف؛ لأنّه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم الواحد، لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه. وإنّما جاز الفصل بينهما بالظرف؛ لأنه يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره، فلا يعتد بفصله [٦].

ونُقِلَ عن الكوفيين أنهم أجازوا الفصل بينهما بالظرف وغيره في الشعر وفي اختيار الكلام [٧].

---

(١) من الطويل، اختلف في قائله: قيل: دُرْنَا بنت عَبْعَبة، وقيل: عَمْرَة الخثعمية، وقيل قيس بن ثعلبة، وقيل غير ذلك. انظر: الكتاب (١/ ١٨٠)، نوادر أبي زيد ص٣٦٥، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ٢١٨)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٥٨-٧٥٩، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص١٢٩، المفصل ص١٣١، الإنصاف ص٤٣٤، شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦٠٥)، اللسان (١٤/ ١٠) "أبي"، صبح الأعشى (٢/ ٢٨٨).

(٢) شرح كتاب الحماسة ص٤٨٥-٤٨٦.

(٣) انظر: الكتاب (١/ ١٧٦) (٢/ ٢٨٠).

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٣٧٦)، المفصل ص١٣٠، البيان في شرح اللمع ص٤٨٩، الإنصاف ص٤٢٧-٤٣٦، التخمير (٢/ ٥٠-٥٢)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٦٠٤)، لباب الإعراب ص٣٧٥، شرح الرضي (١/ ٩٤٢)، البسيط ص٨٨٩، المحرَّر في النحو ص٩٥٥، ٩٥٤، اللمحة في شرح الملحة (١/ ٢٧٩، ٢٧٧)، تابع علوم الأدب ص٨٠٦.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة (١/ ٢٨٧-٢٨٨)، الإنصاف ص٤٢٧ المسألة (٦٠)، ائتلاف النصرة ص٥٢ المسألة (٣٤).

(٦) انظر: الإفصاح ص١٢٨، البيان في شرح اللمع ص٤٨٩، الإنصاف ص٤٣١-٤٣٥ المسألة (٣٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٩)، البسيط ص٨٨٩، الإرشاد ص٣٣٨، التصريح (٣/ ٢٢٢).

(٧) انظر: الإرشاد ص٣٣٨، الارتشاف ص١٨٤٦، الهمع (٢/ ٤٣٣).

وظاهر كلام الفراء في معانيه [١]، وثعلب في مجالسه [٢] أنّ ذلك مخصوصٌ بالشعر.

وقد حكى أبو البركات الأنباري إجماع نحاة البلدين على أنّه لم يجئ عن العرب الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام [٣].

وأجاز يونس الفصل بينهما في الكلام بالظروف المستقلة، نحو: كم بها رجلٍ مصابٍ [٤].

قال سيبويه: " واحتجَّ بأنّ الكلام لا يستغني إذا قلت: كم بها رجلٍ، والذي يستغني به الكلام وما لا يستغني به قبحهما واحدٌ إذا فصلتَ بكلٍّ واحدٍ منهما بين الجار والمجرور، ألا ترى أنّ قُبح "كم بها رجلٍ مصابٍ" كقبح "رُبَّ فيها رجلٍ". فلو حسُنَ بالذي لا يستغني به الكلام لحسُنَ بالذي يستغني به، كما أنّ كل مكان حَسُنَ لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يَحسن عليه السكوتُ حَسُن لك أن تفصِل فيه بينهما بما يَقبح عليه السكوتُ، وذلك قولك: إنّ بها زيداً مصابٌ، وإنّ فيها زيداً قائمٌ، وكان بها زيدٌ مصاباً، وكان فيها زيدٌ مصاباً، وإنما يُفرَّقُ بين الذي يَحسُن عليه السكوتُ وبين الذي لا يَحسن عليه في موضع غير هذا " [٥]. قال السيرافي: " يعني نحو قوله: "في الدار زيدٌ قائم وقائماً"، لأنّ الكلام يتم بقوله: في الدار، ولا تقول: بعمرو زيد كفيلاً، لأنّك لا تقول: بعمرو زيدٌ وتسكت " [٦].

وأجاز ابن مالك الفصل بينهما في اختيار الكلام بالظرف إنْ كان متعلقاً بالمضاف، فإن لم يتعلق به كان الفصل به مخصوصًا بالضرورة عنده، لما فيه من الفصل بأجنبي [٧]، ووافقه أكثر المتأخرين، ومنهم ابنه بدر الدين [٨]، وأبو حيان [٩]، وابن هشام [١٠]، وابن

(١) انظر: (٨١/٢).

(٢) انظر: (١٢٦/١).

(٣) انظر: الانصاف ص٤٣٥ المسألة (٦٠).

(٤) انظر: الكتاب (٢٨٠/٢-٢٨١)، شرح الرضي (٩٤٢/١، ٨٤٩)، الارتشاف ص١٨٤٢، الهمع (٤٣٣/٢).

(٥) الكتاب (٢٨١/٢).

(٦) شرح الكتاب (٢٤/٣١-٢٥).

(٧) انظر: شرح التسهيل (٢٧٣/٣)، شرح الكافية الشافية ص٩٧٩-٩٨٠، شرح عمدة الحافظ ص٤٩٠.

(٨) انظر: شرح الألفية له ص٤٠٥ وما بعدها.

(٩) انظر: البحر المحيط (٢٣١/٤-٢٣٢).

(١٠) انظر: اوضح المسالك (١٧٧/٣) وما بعدها.

القيم [1]، والشاطبي [2]، والعاتكي [3]، والسيوطي [4]، والأشموني [5]. وهو الظاهر من كلام ابن خروف [6]. وعزا الأزهري هذا الرأي إلى الكوفيين [7].

وحجة هذا المذهب السماع والقياس [8]. أما السماع فمنه قوله ﷺ: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُولِي صَاحِبِي)[9]، ومنه –أيضاً– قول بعض العرب: " تركُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها "[10]. ومنه قول الشاعر:

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي كناحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بعَسِيلِ [11]

وقول الآخر:

لأنتَ معتَادُ في الهيجَا مُصَابَرَةٍ يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانا [12]

أما القياس فمن أوجه [13]:

أحدها: أن الفاصل فضلةٌ، فإنه بذلك صالحٌ لعدم الاعتداد به.

الثاني: أنه غير أجنبي عن المضاف، فحَسُنَ الفصل به بينهما.

---

(1) انظر: إرشاد السالك ص510–511.

(2) انظر: المقاصد الشافية (4/173).

(3) انظر: الفضة المضية ص313–314.

(4) انظر: الهمع (2/431).

(5) انظر: شرح الألفية له (2/517).

(6) انظر: شرح الجمل ص624.

(7) انظر: التصريح (3/223).

(8) انظر: شرح التسهيل (3/276،273–277)، التذييل والتكميل (4/97أ–98أ)، تمهيد القواعد ص3259–3263، المقاصد الشافية (4/174–178).

(9) رواه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: (لو كنت متخذا خليلاً)، (3/1339)، ح3461.

(10) انظر هذا القول في: شرح التسهيل (3/276)، أوضح المسالك (3/180)، المساعد (2/368).

(11) من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في: معاني القرآن للفراء (2/80)، الزاهر في معاني كلمات الناس (1/250)، المخصص (11/203)، اللسان (11/447) "عسل"، الدرر (5/43).

(12) من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل (3/273)، التذييل والتكميل (4/97أ)، المساعد (2/368)، المقاصد الشافية (4/177).

(13) انظر: شرح التسهيل (3/277)، التذييل والتكميل (4/98أ)، تمهيد القواعد ص3263، المقاصد الشافية (4/178).

الثالث: أنه مقدر التأخير من أجل أنّ المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى المفعولية مع الظرفية.

الرابع: أنه لو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياسُ استعمالَه؛ لأنّهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرًا، فاستحق الفصلُ بغير الأجنبي مزيةً تقتضي القولَ بجوازه.

الخامس: أن مما يسوغ ذلك -أيضاً- كونُ الإضافة أصلها النصب، فكان محصولُ هذا الفصلِ فصلاً بين فعلٍ ومنصوبه ببعض معمولاته، فهو في الحقيقة تقديم ظرف على مفعول. إذ كان قوله: "كناحتِ يوماً صخرةٍ" كقوله: "كناحتٍ يوماً صخرةً"، وكذا سائر المُثُل. فصار ذلك كقولك: "ضربت اليومَ زيداً"، ولا إشكال في جواز مثل هذا. فهذه المسألة راجعة إليها من جهة المعنى ومن جهة التقدير اللفظي.

والذي أراه جوازَ الفصل بينهما بالظرف في اختيار الكلام إنْ كان متعلقاً بالمضاف، كما ذهب إلى ذلك ابن مالك؛ لورود ما يؤيده من السماع والقياس، فقد حَصَلَ من مجموع ذلك رجحان ما اختاره ابن مالك من القول بالقياس في هذه المسألة، وأنه لا حجر على المتكلم به ناظماً وناثراً. ثم إنّ العرب قد فعلت أشدَّ من ذلك أحياناً، حيث فصلت بينهما بالجملة، من ذلك ما رُوي من قولهم: "إنّ الشاةَ تسمع صوتَ -قد علم الله- ربِّها، فتُقبل وتثغر" [1]، وقولهم: "هو غلام -إنْ شاء الله- أخيك" [2].

٥.٢. مجيء "فاعل" بمعنى "مفعول":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الحُصَين بن الحُمَامِ المُرِّيِّ:

مواليكمْ مَولَى الولادَةِ مِنهُمُ ... ومَولَى اليَمِينِ حَابِسٌ قَدْ تَقَسَّمَا [3]

: "ويجوز أن يكون "حابس" بمعنى "محبوس"، كقوله تعالى: ﴿ مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ [4].

---

(١) انظر هذا القول في: ضرائر الشعر ص١٩٩. ويروى: "تسمع صوت -والله- ربّها". انظر: الانصاف ص٤٢٥، شرح التسهيل (٣/ ١٩٤)، الارتشاف ص١٨٤٥.

(٢) انظر هذا القول في: إبراز المعاني ص٤٦٥، البحر المحيط (٤/ ٢٣٢)، الخزانة (٤/ ٤٢٢).

(٣) من الطويل، وهو في: المفضليات ص٦٥، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٢٨٠)، منتهى الطلب من أشعار العرب (١/ ١٢٠).

(٤) سورة الطارق، من الآية (٦).

و﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[1][2].

يرى أبو القاسم أنّ صيغة "فاعل" هنا بمعنى مفعول. وهذا مذهب الفراء [3]. وعزاه بعضهم إلى الكسائي أيضاً [4]. وعزاه المنتجب الهمذاني إلى الكوفيين [5]. وهو اختيار أبي عبيدة [6]، والهروي [7]، وابن سيده [8]، والزمخشري [9]، وأبي البركات الأنباري [10]، وابن مالك [11]، والسيوطي [12].

قال الفراء: " أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سرٌّ كاتم، وهمٌّ ناصبٌ، وليلٌ نائمٌ .... " [13].

وحملوا على ذلك -أيضاً- قوله: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[14] أي: لا معصوم [15].
وقوله سبحانه: ﴿ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴾[16] أي: مأموناً [17]. وقول الحطيئة:

دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فإنَّكَ أنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي [18]

أي: المكسوّ [19].

---

(1) سورة الحاقة، من الآية (21)، وسورة القارعة، من الآية (7).
(2) شرح كتاب الحماسة ص227-228.
(3) انظر: معاني القرآن (3/255).
(4) انظر: إعراب القرآن للنحاس (5/198)، مفاتيح الغيب (22/46).
(5) انظر: الفريد (4/656).
(6) انظر: مجاز القرآن (2/268).
(7) انظر: الأزهية ص175.
(8) انظر: المخصص (16/128).
(9) انظر: الكشاف (6/353، 200).
(10) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (2/530).
(11) انظر: التسهيل ص136.
(12) انظر: المزهر (2/89).
(13) معاني القرآن (3/255).
(14) سورة هود، من الآية (43).
(15) انظر: الأزهية ص175.
(16) سورة العنكبوت، من الآية (67).
(17) انظر: البرهان (2/285).
(18) من البسيط، وهو في: ديوانه ص54، الأزهية ص175، شرح المفصل لابن يعيش (6/15)، المقاصد الشافية (7/585).
(19) انظر: الأزهية ص175.

ومذهب الخليل وسيبويه أنه من قبيل النسب [١]، أي: ذي اندفاق [٢]، وذات رضًا [٣]، وذا عِصْمَةٍ [٤]، وذا أمْنٍ [٥]، وذو طعام وكسوة [٦].

وعزا أبو جعفر النحاس هذا المذهب إلى البصريين [٧]، وهو اختيار المبرد [٨]، وأبي جعفر النحاس [٩]، وابن جني [١٠]، والزمخشري [١١]، والمنتجب الهمذاني [١٢].

قال أبو جعفر النحاس: " فاعل بمعنى مفعول فيه بطلان البيان، ولا يصح ولا ينقاس، ولو جاز هذا لجاز ضارب بمعنى مضروب " [١٣].

والحَقُّ أن قولهم: إنّ "فاعل" هنا بمعنى "مفعول" هو تفسير معنى، وطريق الصنعة فيه أن يقال إنه على النسب، فقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ أي: لا ذَا عِصْمَةٍ، وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً، فمن هنا قيل: إنّ معناه: لا معصوم، فهذا – لعمري – معناه [١٤].

٢٦. علة عدم جواز بناء فعل التعجب من غير الثلاثي:

قال أبو البركات الكوفي: " **اعلم أنّ أصول الأفعال على ضربين: ثلاثيّ ورباعيّ، فلمَّا تعجبوا من الثلاثيّ نقلوه بالهمزة إلى الرباعيّ وهو أصل، فلو تعجبوا من الرباعيّ لنقلوه إلى غير أصل، ولجاز –أيضاً– أن يتعجَّب من السداسيّ فينقل إلى السباعيّ، وهذا يؤدي إلى ما**

---

(١) انظر: الكتاب (٣/٣٨٢)، وانظر: معاني القرآن وإعرابه (٥/٣١١)، الأزهية ص١٧٦، شرح الشافية للرضي (٢/٨٨).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٥/٣١١).

(٣) انظر: الكتاب (٣/٣٨٢).

(٤) انظر: الخصائص (١/١٥٢).

(٥) انظر: تفسير السمعاني (٤/١٩٣).

(٦) انظر: الكتاب (٣/٣٨٢).

(٧) انظر: إعراب القرآن (٥/١٩٨).

(٨) انظر: المقتضب (٣/١٦٣).

(٩) انظر: إعراب القرآن (٥/١٩٨).

(١٠) انظر: الخصائص (١/١٥٢–١٥٣).

(١١) انظر: الكشاف (٦/٣٥٣،٢٠٠).

(١٢) انظر: الفريد (٤/٦٥٦).

(١٣) إعراب القرآن (٥/١٩٨).

(١٤) انظر: الخصائص (١/١٥٢).

لا نهاية له. فلما كان كذلك خصّوه بالأصول وقصروه عليها، وهذه العلّة أملّها علينا شيخنا أبو القاسم رحمه الله، ولم أقفْ عليها في أصل من الأصول " [١].

علّل أبو القاسم عدم جواز بناء فعل التعجب من غير الثلاثي بوجهين:

أحدهما: أنّ الأفعال الأصول على ضربين: ثلاثي ورباعي، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعيّ؛ لأنك تنقله من أصلٍ إلى أصلٍ، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي، لأنّك تنقله من أصل إلى غير أصل، لأن الخماسي ليس بأصل.

الثاني: أنّه لو جاز النقل في الرباعي لجاز في الخماسي والسداسي، ولو جاز ذلك – أيضاً– لصار السداسي سُباعيًا، وليس في الأفعال ما هو على سبعة أحرفٍ، فلما كان نقل غير الثلاثي يؤدي إلى الخروج عن الكلام لم يجز.

وقد سبقه إلى ذكر هذين الوجهين ابن الورّاق في كتابه "عِلَل النحو" [٢]، وزاد وجهاً ثالثاً، وهو: أنّ الثلاثي أخَفُّ الأبنية، فلخفّتِهِ جاز أن تزاد عليه الهمزة للنقل، وأما مازاد على الثلاثي فهو ثقيل، فلم تجز الزيادة فيه [٣].

وقيل: إنّ الهمزة لم تزد في غير الثلاثي لئلا يطول البناء بلزوم الفاعل والمفعول مع "ما" التي صُدِّرَ بها الكلامُ [٤].

وقيل: إنّ بناءه من غير الثلاثي يُفَوِّت الدلالة على المعنى المتعجَّب منه؛ لأنّه يُؤدي إلى حذف بعض الحروف، ولا شك في إخلاله بالدلالة [٥].

٢٧. الجر على الجوار:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول الأخنس بن شهاب التغلبي:

لِكُلِّ أُنَاسٍ مِنْ مَعَدٍّ عِمَارَةٍ   عَرَوْضٌ إِلَيْهَا يَلْجَؤونَ وَجَانِبُ [٦]

:" عمارة: رفعه على الأصل، وخفضه على الجوار " [٧].

---

(١) البيان ص٤٦٥.

(٢) انظر: ص ٣٢٤.

(٣) انظر: علل النحو ص٣٢٤. وانظر أيضاً: أسرار العربية ص ٨٠.

(٤) انظر: المتبع ص٥٤٢.

(٥) انظر: التصريح (٣/٣٨٧).

(٦) من الطويل. وقد ورد منسوبا إليه في: المفضليات ص٢٠٤. إصلاح المنطق ص٣٥٩. الاشتقاق ص١٤–١٥. الصحاح ص٩١٥ "عرض".

(٧) شرح كتاب الحماسة ص٣٥٠. وانظر: ص٣٨١.

ظاهر كلام أبي القاسم جواز الجر على الجوار؛ لأنّه حكم به من غير ضرورة تدعو إليه.

ومذهب غيره أنّ "عمارة" مجرور على البدل من "أناس" أو "مَعَد"[1]. وقيل: هو نعت لـ"كل" أو "أناس"[2].

وجواز الجر على الجوار هو الظاهر من كلام الفراء[3]، وأبي عبيدة[4]، والأخفش[5]، والزمخشري[6].

وذهب ابن مالك إلى جواز الجر على الجوار في النعت إن أُمن اللبس[7]، كقولهم: "هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ"[8]، وكقراءة الأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينِ ﴾[9]، بجر "المتين"[10].

ونُقِلَ الجواز عن سيبويه[11] مع أنّ ظاهر كلامه في الكتاب المنع[12]، وهو رأي شيخه الخليل أيضاً[13]، ووفقهما جماعة منهم الزجاج[14]، والنحاس[15]، وابن خالويه[16]، ومكي بن أبي طالب[17]، وأبو البركات الأنباري[18].

---

(1) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ص٧٤٠، اتفاق المباني وافتراق المعاني ص٢٢٠.

(2) انظر: شرح شواهد الإيضاح ص٤٩٦.

(3) انظر: معاني القرآن (٢/٧٤).

(4) انظر: مجاز القرآن (١/٧٢).

(5) انظر: معاني القرآن له ص٥٥٢.

(6) انظر: الكشاف (٤/١٠٠).

(7) انظر: شرح الكافية الشافية ص١١٦٧، شرح التسهيل (٣/٣٠٨-٣٠٩).

(8) من أقوال العرب، وهو في: كتاب سيبويه (١/٤٣٦، ٦٧)، المقتضب (٤/٧٣)، الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٣٢٠)، اعراب القرآن للنحاس (١/٣٠٧)، (٢/٩).

(9) سورة الذاريات، الآية (٥٨).

(10) انظر القراءة في: معاني القرآن للفراء (٣/٩٠)، المحتسب (٢/٢٨٩)، الدر المصون (٦/١٩٤).

(11) انظر: المساعد (٢/٤٠٣).

(12) انظر: الكتاب (١/٤٣٦-٤٣٧).

(13) انظر: الكتاب (١/٤٣٧).

(14) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/١٥٣).

(15) انظر: إعراب القرآن له (١/٣٠٧)، (٢/٩).

(16) انظر: اعراب القراءات السبع (١/١٤٣).

(17) انظر: مشكل اعراب القرآن (١/٢٢١).

(18) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١/٢٨٥)، الإنصاف ص٦١٥.

ويرى الدكتور تمام حسان أن الحمل على الجوار من الأصول الكوفية التي يرفضها البصريون [١].

وقد رام بعض النحويين إخراج ذلك عن الجر على الجوار، وهو أبو سعيد السيرافي وابن جني على اختلافٍ بينهما في التقدير، فقدَّره السيرافي: خربٍ الجحر منه، كما تقول: حسن الوجه منه، وحذف الضمير للعلم به، ثم أضمر "الجحر" فصار: خربٍ، ولم يبرز الضمير كما لم يبز في: مررت برجلٍ حسن الأبوين لا قبيحين، فـ"لا قبيحين" جار على "رجل"، ولم يبرز الضمير؛ لأنه لو برز لقال: لا قبيحهما [٢].

وقَدَّره ابن جني: خربٍ جحره، ثم حذف "الجحر" المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً. فلمَّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في "خرب". فجرى وصفاً على "ضَبٍّ" –وإن كان الخراب للجحر لا للضب– على تقدير حذف المضاف [٣].

وذكر ابن جني أنَّ في القرآن مِثْل هذا الموضع نَيِّفًا على ألف موضع، وأنَّه على حذف المضاف لا غير. فكان حمله عليه –في رأيه– أولى من حمله على الغلط الذي لا يُحمل غيره عليه، ولا يقاس به [٤].

وقد ضُعِّف مذهبهما من أوجه [٥]:

أحدهما: أنه يلزم أن يكون الجحر مخصَّصًا بالضب، والضب مخصص بخراب الجحر المخصَّص بالإضافة إلى الضب، فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه، وهو فاسد للدَّور.

الثاني: أنَّه من حيث أجرى الخرب صفة على الضب لزم إبراز الضمير لئلا يُلبس.

الثالث: أنَّ معمول هذه الصفة لا يُتَصَرَّفُ فيه بالحذف لضعف عملها.

الرابع: أنَّ هذه الصفة لا يجوز نقل الضمير إليها حتى يصح نسبتها إلى الموصوف على طريق الحقيقة.

---

(١) انظر: الأصول ص٤٦، وانظر: الإنصاف ص٦٠٢.

(٢) انظر: شرح كتاب للسيرافي (٣٢٨/٢).

(٣) انظر: الخصائص (١٩٢/١).

(٤) انظر: الخصائص (١٩٢/١، ١٩٣).

(٥) انظر: التذييل والتكميل (٤/١١٩ب)، الخزانة (٥/ ٨٩).

والحق أنّ الحمل على الجوار شاذٌّ لا يُعرَّج عليه ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة؛ لأمور:

أحدها: اتفاق أكثر النحويين على أنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه، وأنه ليس لغة أكثر العرب [1].

الثاني: تصريح الخليل بأنّه غلطٌ من العرب، قال: " وإنّما يَغلطون إذا كان الآخِرُ بعدّة الأوَّل وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً. وقالوا: هذه جِحرةُ ضِبَابٍ خَرِبةٍ؛ لأن الضِّباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدّة واحدة، فَغَلطوا " [2].

الثالث: أنّ في إجازته إفساداً للغة وهدماً لقواعدها وأصولها.

٢٨. مجيء "أو" بمعنى الواو:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول موسى بن جابر:

قُـــلْتُ لزَيْـــدٍ لاَ تُتَرْتِـــرْ فإنهُـــمْ	يَـــرَونَ المَنَـــايَا دُونَ قَتْلِـــكَ أوْ قَتْـــلِي
فـإنْ وَضَعُوا حرباً فـضَعْها وإنْ أبَـوا	فَعُرْضَةُ عَـضٍّ [3] الحَـرْبِ مِثْلُـكَ أوْ مِثْلِـي [4]

": المعنى: قلت لصاحبي المسمَّى زيداً: لا تقلق ولا تكثر الكلام فإن أعداءنا لا يقدرون علينا؛ لأنَّهم يرقبون المنايا دون قتل واحد منا. فإن سالموا فسالم، وإن حاربوا فحارب، فإن رجال الحرب مثلك أو مثلي، فـ"أو" ههنا [5] بمعنى الواو، يعني: مثلك ومثلي " [6].

---

(١) انظر: الخصائص (١/١٩١-١٩٢)، التذييل والتكميل (٤/١٢٠).

(٢) انظر: الكتاب (١/٤٣٧).

(٣) في متن المخطوط والمطبوع: "عوض". وما أثبته في هامش المخطوط من تصحيح الناسخ. انظر: المخطوط (٣٤أ)، المطبوع ص٢٢٢.

(٤) من الطويل، برواية اليعقوبي وأبي علي القالي:

أقـــول لزيـــدٍ لا تترتِـــر فإنَّـــهم	يـــرون المنايـــا دون قتلـــك أو قتـــلي
فـان وضعوا حرباً فضعها وإن أبوا	فـشُبَّ وقـود الحـربِ بالحطـب الجَـزْلِ
فإن عضت الحرب الضَّروس بنابها	فَعُرْضَـةُ نـارِ الحـربِ مثلُـك أو مثلـي

انظر: تاريخ اليعقوبي (٢/٢٦٦)، أمالي القالي (٣/٧١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/٢٦٥-٢٦٦)، شرح نهج البلاغة للمدائني (٥/٢١).

(٥) في المطبوع "هنا". وما أثبته في المخطوط (٣٤).

(٦) شرح كتاب الحماسة ص٢٢٢.

يرى أبو القاسم أنّ "أو" تكون بمعنى الواو، كقول موسى بن جابر: "مثلك أو مثلي"، فالمعنى: مثلك ومثلي.

وهذا مذهب الكوفيين[1].

وقيل: هو مذهب جماعة منهم [2]. ووافقهم قطرب [3]، وأبو عبيدة [4]، والأخفش[5]، والجرمي [6].

وقد اضطرب رأي الفراء في كتابه معاني القرآن، فظاهر كلامه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[7] أنها تكون بمعنى الواو [8]، وعند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾[9]صرّح بأنها لا تكون بمنزلة الواو في العربية [10].

ووقفت في كتاب سيبويه على نص ظاهره القول بهذا، قال: " وتقول: خُذْهُ بما عزَّ أو هانَ، كأنه قال: خُذْهُ بهذا أو بهذا، أي: لا يفوتنَّك على كلِّ حالٍ، ومن العرب من يقول: خُذْه بما عَزَّ وهان، أي: خذه بالعزيز والهيّن، وكلّ واحدة منهما تُجزيء عن أختها " [11].

واستدل القائلون بأنها تكون بمعنى الواو بورود ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب[12]، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [13] قيل: معناه: يتذكر

---

(1) انظر: أمالي ابن الشجري (٣/٧٣)، الإنصاف ص٤٧٨ المسألة (٧٦)، اللباب (١/٤٢٤)، شرح الجمل لابن عصفور (١/٢٣٤-٢٣٥).

(2) انظر: معاني الحروف المنسوب للرماني ص٧٩، الارتشاف ص١٩٩١، توضيح المقاصد ص١٠١١، الجنى الداني ص٢٣٠، المساعد (٢/٤٥٩).

(3) انظر: الخصائص (٢/٤٦١).

(4) انظر: مجاز القرآن (٢/١٤٨).

(5) انظر: معاني القرآن ص٣٣، ٢٤٧، وانظر: إعراب القرآن للنحاس (١/٤٩٥)، الجنى الداني ص٢٣٠، المغني (١/٤٠٥).

(6) انظر: الارتشاف ص١٩٩١، توضيح المقاصد ص١٠١١، المساعد (٢/٤٥٩)، التصريح (٣/٥٩٦).

(7) سورة الإنسان، من الآية (٢٤).

(8) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/٢٢٠).

(9) سورة سبأ، من الآية (٢٤).

(10) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٣٦٢).

(11) الكتاب (٣/١٨٤-١٨٥).

(12) انظر: أمالي ابن الشجري (٣/٧٣) الإنصاف ص٤٧٨، اللباب (١/٤٢٤)

(13) سورة طه، من الآية (٤٤).

ويخشى[1]. وقوله سبحانه: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[2] أي: ويزيدون[3]. وقوله سبحانه: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[4] أي: وكفورًا[5]. وقول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامُ لَنَا ... إِلى حَمامَتِنَا أَو نِصْفُهُ فَقَدِ[6]

أي: ونصفه[7].

وغير ذلك من الشواهد[8].

وذهب جمهور البصريين إلى نفي مجيء "أو" بمعنى الواو[9]. وعزا بعضهم هذا المذهب إلى البصريين[10]. والصواب أنه مذهب جمهورهم، لما تقدم ذكره من أنّ بعض البصريين وافقوا الكوفيين فيما ذهبوا إليه.

وحجة أصحاب هذا المذهب أنّ الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له، لئلا يفضي إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع[11].

وقد أبطل هؤلاء حجج المجيزين وتأولوا كل شيء تلوه واستشهدوا به. أمّا قوله تعالى: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾[12] فقيل: إنّ "أو" فيه للشك بالنظر إلى المخاطبين[13].

وأمّا قوله سبحانه: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[14] فقيل: "أو" فيه للإبهام[15]. وقيل: للتخيير. والمعنى: إذا رآهم الرائي يخير بين أن يقول: هم مئة ألف، أو يقول: هم

---

(1) انظر: معني الحروف المنسوب للرماني ص79، أمالي ابن الشجري (3/73).

(2) سورة الصافات، الآية (147).

(3) انظر: أمالي ابن الشجري (3/77)، الإنصاف ص478، الارتشاف ص1991.

(4) سورة الإنسان، من الآية (24).

(5) انظر: الإنصاف ص479.

(6) من البسيط، ويروى: "ونصفه"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وانظر: ديوانه ص55، الكتاب (2/137)، الخصائص (2/460)، الأزهية ص89، تخليص الشواهد ص362،368.

(7) انظر: الإنصاف ص480، المغني (1/411-412).

(8) انظر: أمالي ابن الشجري (3/73-76)، مغني اللبيب (1/405-412).

(9) انظر: المساعد (2/459).

(10) انظر: الإنصاف ص478، اللباب (1/424)، جواهر الأدب ص263.

(11) انظر المراجع السابقة.

(12) سورة طه، من الآية (44).

(13) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (1/236).

(14) سورة الصافات، الآية (147).

(15) انظر: حروف المعاني للزجاجي ص13، التبصرة والتذكرة للصيمري (1/132)، رصف المباني ص132.

أكثر [١]. وقيل: هي للشك. والمعنى: أن الرائي إذا رآهم شكَّ في عِدَّتِهم لكثرتهم [٢]. وقيل غير ذلك [٣].

وأما قوله سبحانه: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[٤] فقيل: "أو" فيه للإباحة. أي: قد أبحتُكَ كُلَّ واحدٍ منهما كيف شئت [٥].

وأما قول النابغة: "أو نصفه" فقيل: الرواية فيه "ونصفه" بالواو. ولو قُدِّر صحة ما رووا فـ"أو" فيه باقية على أصلها. ويكون التقدير فيه: ليتما هذا الحمام أو هو ونِصْفُه. فحذف المعطوف عليه وحرف العطف [٦].

وقد توسط ابن مالك في هذه المسألة فأجاز أنْ تأتي "أو" بمعنى الواو قليلاً إذا أُمِنَ اللَّبْسُ[٧]. وذكر المواضع التي يتعاقب فيها أو والواو[٨]. ومنها الإباحة، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ ﴾[٩] إلى قوله: ﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ﴾[١٠].

ومنها التقسيم، كقول جعفر بن علبة الحارثي:

فَقَالوا لَنَا ثِنْتَان لابُدَّ مِنْهُما ... صُدُورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلاسِلُ [١١]

وفي عطف المصاحب، كقوله ﷺ: (اسْكُنْ حِرَاء، فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ إلا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ)[١٢]. وفي عطف الموكِّد، كقوله سبحانه: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ﴾ [١٣].

---

(١) انظر: معاني الحروف المنسوب للرماني ص٧٨، أمالي ابن الشجري (٣/٧٧)، مغني اللبيب (١/٤٢٠-٤٢١).
(٢) انظر: الخصائص (٢/٤٦١)، أمالي ابن الشجري (٣/٧٧)، مغني اللبيب (١/٤٢١).
(٣) انظر: اللباب (١/٤٢٥).
(٤) سورة الإنسان، من الآية (٢٤).
(٥) انظر: الإنصاف ص٤٨٣.
(٦) انظر المرجع السابق.
(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ص١٢٢٢.
(٨) انظر: التسهيل ص١٧٦، شرح التسهيل (٣/٣٦٤-٣٦٥)، شرح الكافية الشافية ص١٢٢٣-١٢٢٥.
(٩) سورة النور، من الآية (٣١).
(١٠) سورة النور، من الآية (٣١).
(١١) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: الأغاني (١٣/٥٥)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/٣٧)، شرح شواهد المغني ص٢٠٣، الدرر (٦/١١٩-١٢٠).
(١٢) انظر: مسند أبي يعلى (٢/٢٥٨)، مسند الشاشي (١/٢٤١)، المقصد الأرشد (٢/٤٠٠، ٥٣٨).
(١٣) سورة النساء، من الآية (١١٢).

والذي أراه أنّها لا تكون بمعنى الواو، لأنّ معناها مخالفٌ لمعنى الواو. فالأصل في "أو" أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام. والواو معناها الجمع بين الشيئين. والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأوّل. فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر، لما يترتب عليه من وضع الحرف في غير موضعه [1].

" وإنما أوقع الذين زعموا أنها تكون بمعنى الواو فيما ذهبوا إليه، هو وجودهم ألفاظاً اشتبهت عليهم لتقاربها، فخلطوا بعضها ببعض. ولم يُنعموا النظرَ فيها، فيحصلوا تمييزها، ويتبينوا أوجه تقاربها وعلة اشتراكها وتداخلها، وذلك كقولهم: "اجلس في السوق أو المسجد". و"جالس الحسن أو ابن سيرين". وهذا باب يسمّى باب الإباحة. فلما لم يُحكموا معاني هذا النوع على حقيقتها، وأغفلوا ملاحظة تفصيلها وتمييزها ذهبوا عن وجه الصواب فيها "[2].

٢٩. المنادى المفرد المعرفة مبنيٌّ:

قال أبو البركات الكوفي: " **فأما الأسماء الأعلام فنحو: زيد وعمرو، فهي في النداء مبنيةٌ على الضم عند البصريين، ومعربة عند الكوفيين. والذي أوجب بناءها وقوعها موقع أسماء الخطاب، نحو: أنت ورأيتُكُ. هذا ما أمَلّهُ علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن علي رحمه الله. فلما كانت أسماء الخطاب مبنية صارت الأعلام بوقوعها موقعها مبنية. وذكر غيره أنّها وقعت موقع التاء من "أنْتَ" فأشبهت الحرف فَبُنِيَتْ** "[3].

الظاهر من هذا النقل أنّ أبا القاسم يرى أن المنادى المفرد المعرفة مبنيٌّ. وهو مذهب جمهور البصريين [4]. ووافقهم كثير من النحويين [5]. ووافقهم الفراء من الكوفيين [6].

وعلة بنائه عند أبي القاسم أنّه واقع موقع اسم الخطاب، لأن الأصل في "يا زيدُ": أن تقول: "يا إيّاكَ"، لأنّ المنادى لما كان مخاطبًا كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب. فلما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنياً

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٤٤٣)، المسائل المنثورة ص٤٤.

(٢) الجليس الصالح ص٧١٩.

(٣) البيان ص٣٦٤.

(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٢٠٤-٢٠٥)، الأصول (١/ ٣٣٣)، الإنصاف ص٣٢٢ المسألة (٤٥)، التذييل والتكميل (٤/ ١٨٤ب).

(٥) انظر: اللمع ص١٦٨، المقتصد ص٧٦٧، شرح عيون الإعراب ص٢٥٦، ثمار صناعة ص٣٤٩، أسرار العربية ص١٢٦، التبيين ص٤٣٨-٤٣٩ المسألة (٧٨)، شرح عمدة الحافظ ص٢٧٥.

(٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ١٣٥)، الإنصاف ص٣٢٣ المسألة (٤٥)، التبيين ص٤٤٠ المسألة (٧٩).

كما أن اسم الخطاب مبنيٌّ. وهذا قول جماعة من النحويين منهم المبرد[1]، وابن السراج[2]، والجرجاني[3]، والمجاشعي[4].

ومذهب سيبويه أنَّه بُني إجراءً له مجرى الأصوات. قال: " وذلك لأنه كَثُر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: حَوْبِ وما أشبهه "[5]. أي: أنَّه بُني لاختلاطه بالحرف الذي يدعى به المنادى. فصار لذلك كالصوت الذي يصوّت به للبهيمة عندما يراد منها إقبال أو إدبار أو وقوف أو غير ذلك، نحو: حَوْبُ وعدسْ وغيرهما[6].

وذهب الفراء إلى أنَّه بُني تشبيهًا له بالغايات، فأصل "يا زيد" عنده: يا زيداه، وقع المنادى بين صوتين هما "يا" والألف، فحُذِفت الألف وضُمَّ آخره كما ضُمَّ آخر "قبل" و"بعد" لمَّا حذف منهما المضاف إليه[7].

وَرُدَّ بأنَّه مجرد دعوى لا دليل عليها، وأنه يبطل بالمنادى المضاف نحو: يا عبدَ زيدٍ، فإنه يجب أن يقال فيه: يا عبدُ زيدٍ؛ لأنَّ أصله: يا عبد زيداه[8].

وذهب ابن كيسان إلى أنَّه بُني لأنَّه من تمام حرف النداء، فَحُكِمَ له بحكم حرف النداء فَبُني[9].

وذهب أبو علي الفارسي وجماعة من البصريين إلى أنَّه بُني لوقوعه موقع حرف الخطاب[10].

---

(1) انظر: المقتضب (٤/ ٢٠٤-٢٠٥).

(2) انظر: الأصول (١/ ٣٣٣).

(3) انظر: المقتصد ص٧٦٧.

(4) انظر: شرح عيون الإعراب ص٢٥٦.

(5) الكتاب (٢/ ١٨٥).

(6) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٣٤ب).

(7) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٣٥أ)، الانصاف ص٣٢٣-٣٢٤، التبيين ص٤٤٠، شرح الرضي (١/ ٤١١)، التذييل والتكميل (٤/ ١٩٠أ).

(8) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/ ٣٥أ-ب)، الانصاف ص٣٢٨، التبيين ص٤٤١.

(9) انظر: التذييل والتكميل (٤/ ١٩٠أ)، شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني (٧/ ٥٨٩).

(10) انظر: الإيضاح ص٢٤٦، التذييل والتكميل (٤/ ١٩٠أ)، شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني (٧/ ٥٨٩).

وذهب الكوفيون -عدا الفراء- إلى أنَّ المنادى المفرد المعرفة مُعَرَبٌ مرفوعٌ من غير تنوين[1]. وإليه ذهب الرياشي من البصريين [2]. ونسب بعضهم هذا المذهب إلى الكسائي وحده [3].

وحجة هؤلاء أنَّه اسم معربٌ قبل النداء، ولم يحدث بالنداء ما يوجب البناء. ألا ترى أنَّ المضاف والمشابه له معربان مع وجود حرف النداء، فكذلك غير المضاف. وإنَّما رُفع لأنَّ الأصل هو الرفع، ولم يحدث ما يغيره عن الأصل. وسقط التنوين للفرق بين ما هو معربٌ بغير عاملٍ وما هو معربٌ بعامل[4].

والحَقُّ أنه مبنيٌّ لا معرب، لوجهين:

أحدهما: أنَّه لا يصح كونه مرفوعاً بغير رافع، لما في ذلك من ثبوت الحكم بغير علة [5].

الثاني: أنَّه لو كانت الحركةُ في "يا زيدُ" و"يا رجلُ" حركةَ إعراب لم يجزْ في نعته النصب، وجواز ذلك يدل على أنَّ الضمة للبناء، وأنَّ له محلاً منصوباً [6].

والأقرب أنَّه بُني لوقوعه موقع ضمير الخطاب؛ لأنه يشبهه من ثلاثة أوجه، وهي الإفراد، والتعريف، والخطاب. كما أنَّه مفردٌ مخاطبٌ معرفةٌ. فلمَّا وقع موقعه بُني كما بُني الضمير[7]. فإن سقط واحد من هذه الأوجه انتفى البناء، ورجع إلى الإعراب الذي هو الأصل. فإذا انتفى الإفراد بالإضافة انتفى البناء، وإذا انتفى التعريف القصدي انتفى البناء أيضاً [8]. والذي يدل على تعريفه امتناعه من الألف واللام والإضافة كامتناع المضمر من ذلك. والذي يدل على أنَّه مخاطب عود ضمير المخاطب عليه، نحو: يا تميم كُلُّكُم، كما

---

(١) انظر: الإنصاف ص٣٢٢ المسألة (٤٥)، الإرشاد ص٢٧٥، ائتلاف النصرة ص٤٥.

(٢) انظر: الارتشاف ص٢١٨٣، التذييل (٤/١٨٤ب)، الهمع (٢/٢٩).

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/٢٤ب)، شرح الرضي (١/٤١٠)، شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني (٧/٥٩٣)

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/٢٤ب)، التبيين ص٤٣٨، ٤٣٩.

(٥) انظر: الإنصاف ص٣٢٧، التبيين ص٤٣٩.

(٦) انظر: التذييل (٤/١٨٤ب-١٨٥أ)، شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني (٧/٥٩٣).

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة ص٣٣٨، شرح عيون الإعراب ص٢٥٦، اللباب (١/٣٣١).

(٨) انظر: شرح عيون الإعراب ص٢٥٦، الصفوة الصفية (٢/١٨٩).

تقول: أنتم كلكم [١] فقولك: يا زيدُ، بمنزلة قولك: يا أنت [٢]، وقد جاء ذلك في الشعر، قال الشاعر:

يَا مُرُّ يا ابْنَ وَاقِـعٍ يَا أَنْتَا

أَنْتَ الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا [٣]

٣٠. مَنْعُ صَرْفِ "يُعْفُر" بضم الياء والفاء:

قال أبو القاسم عند حديثه عن حُطائط بن يَعْفُر: "**"يَعْفُر" من عَفَرْتُ الزرعَ وهو سَقْيُه. وقيل: "يُعْفُر" بضم الياء والفاء، وبعضهم يجيز صَرْفَهُ، لأنّه خَرَجَ عن مثل الفعل، والأجود ترك صرفه، لأنّ ضمة الياء للإتباع، فحكم أصله باقٍ**" [٤].

"يَعْفُر" بفتح الياء كـ"يَقْتُل" يُمنع من الصرف اتفاقاً للعلمية ووزن الفعل [٥]. وإذا ضُمتْ ياؤه ففيه خلاف. فمذهب أبي الحسن الأخفش فيه المنع؛ لعدم اعتداده بضم الياء لعروضه [٦]. ووافقه أبو القاسم.

ومذهب غيره الصرف؛ لذهاب وزن الفعل بضم الياء [٧]. وصَحَّحه السيوطي [٨]. وهو قياس قول سيبويه في "ضُرِبَ" إذا خُفِّفَ، فـ"يعفر" إذا ضُمت ياؤه بعد التسمية بمنزلة "ضُرِبَ" إذا سَكَنَتْ راؤه بعد التسمية تخفيفاً. فسيبويه يصرف مُسَوِّياً بين التسكين العارض واللّازم [٩]. والمبرد يستصحب المنع فارقاً بين التسكين العارض واللازم [١٠].

والراجح عندي صرفه لوجهين:

---

(١) انظر: الصفوة الصفية (٢/١٨٩).

(٢) انظر: شرح إيضاح أبي علي ص١١٢٣-١١٢٤، شرح المفصل لابن يعيش (١/٢٩).

(٣) من الرجز. لسالم بن دارة الغطفاني. انظر: نوادر أبي زيد ص٤٥٥، الخزانة (٢/١٤٠-١٤٣)، الدرر (٢/٢٧-٢٩).

(٤) شرح الحماسة (١٧٩أ).

(٥) انظر: الصحاح ص٦٤٥ "عفر"، الارتشاف ص٨٦٢، المساعد (٣/١٣).

(٦) انظر: المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ص١٩٩، شرح الكافية الشافية ص١٤٦٥، تمهيد القواعد ص٣٩٨٤.

(٧) انظر: الصحاح ص٦٤٥ "عفر"، التذييل والتكميل (٥/٤٨أ)، المساعد (٣/١٣).

(٨) انظر: الهمع (١/١٠٦).

(٩) انظر: الكتاب (٣/٢٢٧)، وانظر: شرح الكافية الشافية ص١٤٦٥، المساعد (١/١٣).

(١٠) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/٦٠)، توضيح المقاصد ص١٢١٤، التصريح (٤/٢٥٠).

أحدهما: أنَّ الصرف هو الأصل. فَمَتَى تَغَيَّرَ سَبَبُ منعه رَجَعَ إليه [1].

والثاني: أنَّ أبا زيدٍ حكى أنَّ مَنْ قال: "يُعْفُر" بضم الياء صرف. فلا وجه لهذا الخلاف مع وجود السماع [2].

٣١. "كي" لا تضمر:

قال أبو البركات الكوفي: " **وأمَّا "كي" فلا تضمر –أيضاً– على ما أمَلَّه علينا شيخنا رحمه الله. وذكر بعضهم أنَّها تُضْمَرُ بعد اللام وبعد "حتى"** " [3].

يرى أبو القاسم أنَّ "كي" لا تضمر. وهو رأي جمهور النحويين [4].

وأجاز ابن كيسان والسيرافي إضمارها بعد لام التعليل. نحو: جاء زيدٌ ليقرأ. أي: لكي يقرأ. وأجازا -- أيضاً– أن يكون المضمر "أنْ" [5]. وحملهما على ذلك أنَّ العرب أظهرت بعد هذه اللام "أنْ" تارة و"كي" تارة [6].

والمختار عندي ما ذهب إليه الجمهور. لأمور [7]:

أحدها: أنَّه لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه. وإنَّما ثبت إضمار "أنْ" فلزم أن يكون المضمر هنا "أنْ".

الثاني: أنَّ "كي" محمولة في عمل النصب على "أنْ". كما حمل عليها "لن" و"إذن". فكما لا يجوز إضمارهما كذلك لا يجوز إضمارها.

الثالث: أنَّ "أنْ" أمكن في عمل النصب من "كي": لأنها أم الباب. فهي أولى بالتجوز بأن تعمل مضمرة.

وذكر أبو البركات الكوفي في كلامه السابق أن بعضهم يجيز إضمارها بعد "حتى" أيضاً. ولم أقف على هذا الرأي ولا صاحبه في كتب النحو التي رجعت إليها. وهو ليس

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ص١٤٦٥–١٤٦٦.

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٥/١٤٨أ). تمهيد القواعد ص٣٩٨٥. الهمع (١٠٦/١).

(٣) البيان ص٤٢٨

(٤) انظر: الارتشاف ص١٦٥٩. الجنى الداني ص١١٦. مغني اللبيب (٤٨١/٦).

(٥) انظر: التذييل (٥/١١٩ب). الجنى الداني ص١١٦. المساعد (١٠٨/٣).

(٦) انظر: المساعد (١٠٨/٣). الهمع (٣٢١/٢).

(٧) انظر: التذييل (٥/١١٩ب). مغني اللبيب (٤٠/٣). الهمع (٣٢١/٢).

بواضح، لأنَّ قولهم -مثلاً-: "أسلِم حتى تدخل الجنة"، لا يمكن حمله على معنى "كي"، فلا يقال: إنَّ المعنى: أسلم حتى كي تدخل الجنة.

٣٢. **عامل الجزم في جواب الشرط:**

قال أبو البركات الكوفي: " **والذي أمْلاه علينا شيخنا أنَّ الشرط مع "إنْ" جميعًا جزما الجواب، لأنَّهما تقدّما على الفعل، فليس أحدهما بالعمل أولى من الآخر** " [١].

يرى أبو القاسم أنَّ الأداة وفعلَ الشرط معًا يعملان في جواب الشرط. وهو مذهب الخليل[٢]، والمبرد [٣]، وابن جني [٤]. ونسبه ابن القواس إلى جمهور البصريين [٥]. وعزاه بعضهم إلى سيبويه والأخفش [٦].

وحجة هؤلاء أنَّ حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معًا وجب أن يعملا فيه معًا [٧].

وفيه ضعف من وجهين:

أحدهما: أنَّ الشرط فِعْلٌ، والأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل، وحرف الشرط له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له [٨].

الثاني: أنَّ كل عامل مركب من شيئين لا يجوز انفصال جزءيه، ولا حذف أحدهما، كـ"إذما" و"حيثما". بخلاف أداة الشرط وفعله، فإن انفصالهما جائز، نحو: إنْ زيداً تكرمْ يكرمْكَ". وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة، كقول الأحوص:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ [٩]

---

(١) البيان ص٤٤٩-٤٥٠.

(٢) انظر: الكتاب (٣/٦٣).

(٣) انظر: المقتضب (٢/٤٩).

(٤) انظر: اللمع ص١٩٤.

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معطٍ ص٣٣١.

(٦) انظر: الارتشاف ص١٨٧٧، المساعد (٣/١٥٢-١٥٣)، التصريح (٤/٣٧٥)، الهمع (٢/٤٦١).

(٧) انظر: شرح اللمع للثمانيني ص٦٧١، الغرة (٨٤ب)، الإنصاف ص٦٠٨. أسرار العربية ص١٧٤.

(٨) انظر: الإنصاف ص٦٠٨. أسرار العربية ص١٧٤، شرح المفصل لابن يعيش (٧/٤٢).

(٩) من الوافر. وهو في: شعره ص١٩٠، الأغاني (١٥/٢٨٣)، شرح الأبيات المشكلة ص٧٤، شرح شواهد المغني ص٧٦٧، الخزانة (٢/١٥١).

فلو كان العمل بهما معًا وجب لهما ما وجب لـ "إذما" و "حيثما" من عدم الإفراد والانفصال [١].

ومذهب أكثر البصريين أن الأداة هي الجازمة لفعل الجواب [٢]. وعزاه بعضهم إلى سيبويه[٣]. وعزاه آخرون إلى محققي البصريين [٤].

وحجة هؤلاء أنّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، ولهذا المعنى يُسمَّى حرف الجزاء. فكما عمل في فعل الشرط، فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط [٥].

وضُعِّف هذا المذهب من وجهين [٦]:

أحدهما: أنّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتباع، فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك تسوية بين النظيرين، ولئلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى.

الثاني: أنّ العامل عملاً متعددًا لا بد في عمله من اختلاف إن تغاير معنى معموليه، ليمتاز أحدهما من الآخر. والشرط والجواب متغايران، فلو كان عاملهما واحدًا لوجب اختلاف عمليهما وجوبَ ذلك في الفاعل والمفعول، فالحكم على أداة الشرط بأنها جازمة للجواب مع أنها جزمت الشرط حكمٌ بما لا نظير له، فوجب منعه.

وَحُكِيَ عن الأخفش أنّ العامل فيه فِعْلُ الشرط[٧].وهو اختيار ابن مالك في التسهيل[٨]. قال ابن الناظم: " وعلى هذا يؤول قول سيبويه "[٩].

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٤ / ٨٠)، التذييل والتكميل (٥ / ١٥٣أ)، الهمع (٢ / ٤٦١).

(٢) انظر: الإنصاف ص٦٠٢، شرح المفصل لابن يعيش (٧ / ٤٢)، التصريح (٤ / ٣٧٢).

(٣) انظر: شرح اللمع للأصفهاني ص٦٦٥، المتبع ص٣٢٥، رصف المباني ص١٠٧.

(٤) انظر: التذييل والتكميل (٥ / ١٥٣أ)، الارتشاف ص١٨٧٧، المساعد (٣ / ١٥٢)، الهمع (٢ / ٤٦١).

(٥) انظر: الغرة (١٨٥أ)، الإنصاف ص٦٠٧-٦٠٨، أسرار العربية ص١٧٣-١٧٤، اللباب (٢ / ٥١)، شرح المقدمة الجزولية الكبير ص٤٨٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل (٤ / ٨٠)، التذييل والتكميل (٥ / ١٥٣أ)، المقاصد الشافية (٦ / ١١٩)، التصريح (٤ / ٣٧٤).

(٧) انظر: الغرة (١٨٥أ)، شرح الرضي (٢ / ٩١٠)، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٣٣١-٣٣٢، الارتشاف ص١٨٧٧.

(٨) انظر: ص٢٣٧.

(٩) شرح التسهيل (٤ / ٨٠).

وحجة هذا المذهب أن الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل؛ لأنه مستدعٍ له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام [1].

وَرُدَّ بأنَّ النوع لا يعمل؛ إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر، وإنَّما يعمل بمزيّة، وهو أن يضمّن العاملُ من غير النوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء [2].

وذهب الكوفيون إلى أنَّه مجزومٌ على الجوار [3]؛ قياساً على الجر بالجوار [4].

وهو ضعيف من أوجه [5]:

أحدها: أنَّ الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه لقلته.

الثاني: أنَّ الجر على الجوار لا يكون واجبًا، وجزم الجواب واجب.

الثالث: أن الجر على الجوار لا يكون إلا بعد مجرور جرًا ظاهرًا لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون بعد جزم ظاهر وغير ظاهر.

الرابع: أن الجر على الجوار لا يكون إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال.

وذهب المازني إلى أنه مبني [6]؛ لأنَّ الفعل المضارع إنَّما أعرب لوقوعه موقع الأسماء، والجواب -هنا- لم يقع موقع الأسماء، فوجب أن يكون مبنياً [7].

وَرُدَّ بأنَّ الفعل إذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع، واستحق الإعراب بتلك المشابهة، لم يشترط ذلك في كل موضع. ألا ترى أنَّ الفعل المضارع يكون معرباً بعد حرف النصب والجزم وإن لم يحسن أن يقع موقع الأسماء، فكذلك هنا [8].

---

(1) انظر: الإنصاف ص٦٠٨، شرح التسهيل (٤/ ٨٠)، الهمع (٢/ ٤٦١).

(2) انظر: التذييل (٥/ ١٥٣أ)، المساعد (٣/ ١٥٣)، الهمع (٢/ ٤٦١).

(3) انظر: الغرة (٥/ ٨أ)، الإنصاف ص٦٠٢، اللباب (٢/ ٥١)، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ص٣٣٢.

(4) انظر: أسرار العربية ص١٧٤، شرح الرضي (٢/ ٩١١)، التصريح (٤/ ٣٧٥)، الهمع (٢/ ٤٦١).

(5) انظر: أسرار العربية ص١٧٤، شرح التسهيل (٤/ ٧٩-٨٠)، شرح الرضي (٢/ ٩١١).

(6) انظر: الغرة (٥/ ٨أ)، الإنصاف ص٦٠٢، المتبع ص٥٣١، المساعد (٣/ ١٥٣).

(7) انظر: البيان في شرح اللمع ص٤٠٥، أسرار العربية ص١٧٤، الهمع (٢/ ٤٦١).

(8) انظر: الإنصاف ص٦٠٩، شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٤٢)، ائتلاف النصرة ص١٢٨-١٢٩.

وكون الأداة هي الجازمة للشرط والجواب هو الذي تركن إليه النفس؛ لأنه من المعلوم أنَّ العامل هو ما يتقوم به المعنى المقتضي، ولا شك أنَّ الشرط وجوابه إنَّما يتقومان بالأداة فوجب نسبة العمل فيهما إليها [١].

أمَّا قولهم: "إنَّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتباع، فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك" فمردود؛ لأنَّه قياس مع الفارق، فحرف الجر لا يقتضي سوى شيءٍ واحد فقط لذا عمل فيه. أمَّا الجازم فيقتضي شيئين فعل شرط وجوابه، فَحَقَّ له أن يعمل فيهما [٢].

أما قولهم: "إنَّ العامل عملاً متعدداً لا بد في عمله من اختلافٍ إن تغاير معنى معموليه؛ ليمتاز أحدهما من الآخر، والشرط والجواب متغايران، فلو كان عاملهما واحداً لوجب اختلاف عمليهما وجوبَ ذلك في الفاعل والمفعول" فليس مما نحن فيه؛ لأنَّ هذا إنما يتصور في معمول يقبل من أنواع الإعراب غير ما التبس به المعمول الآخر، كما أن المفعول يقبل النصب مع أنَّ الفاعل مرفوع، وما نحن فيه لا يمكن فيه ذلك؛ إذ ليس للعامل اللفظي الداخل على الفعل غير النصب والجزم، ولا شك أن النصب متعذر؛ لأن العامل الذي عمل في الشرط إنما عمل جزماً فثبت أنه عامل جزم، وإذا ثبت له ذلك امتنع فيه أن ينصب فعل الجواب، وإذا امتنع النصب تعين الجزم [٣].

ويلحظ مما سبق اضطراب النحويين في تحديد رأي سيبويه في هذه المسألة، وهو راجعٌ إلى اختلافهم في تفسير كلامه، حيث قال: "واعلَمْ أنَّ حروفَ الجزاء تَجزِمُ الأفعال، ويَنجزِمُ الجوابُ بما قبله" [٤]. فهذا النص من سيبويه يمكن حمله على كل ما نُسِبَ إليه.

والظاهر من هذه العبارة أنه يرى أنَّ الجواب مجزوم بأداة الشرط مع فعل الشرط، لأمرين:

---

(١) انظر: شرح اللمع للأصفهاني ص٦٦٥، تمهيد القواعد ص٤٣٥٨).

(٢) انظر: المساعد (١٥٢/٣)، تمهيد القواعد ص٤٣٥٧.

(٣) انظر: تمهيد القواعد ص٤٣٥٨.

(٤) انظر: الكتاب (٦٢/٣).

أحدهما: قوله في موضع آخر: " وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب "إنْ تأتني" بـ"إنْ تأتني"؛ لأنهم جعلُوه مُعلّقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ "إنْ تأتِني" غير مستغنية عن "آتِكَ" "[1]. فلفظه -هنا- صريحٌ في أنّ جواب الشرط في نحو: "إنْ تأتِني آتِكَ"، مجزوم بالأداة مع فعل الشرط.

الثاني: قوله بعد نصه السابق: " وزعم الخليلُ أنّك إذا قلتَ: إنْ تأتِني آتِكَ، فـ"آتِكَ" انْجَزَمَتْ بـ"إنْ تأتِني"، كما تَنْجَزِمُ إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: ائْتِني آتِكَ "[2]. فهذا النص فيه تأكيدٌ على أنه يرى أن الجواب مجزوم بالأداة وفعل الشرط؛ لأنّه في الغالب موافق لشيخه الخليل متأثرٌ به.

٣٣. جواز تذكير المؤنث وتأنيث المذكر حملاً على المعنى:

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول ابن المقفّع:

رُزِئنَا أبَا عَمْرٍو ولا حَيَّ مِثلَهُ ... فَلِلَّهِ رَيْبُ الحَادِثَاتِ بِمَنْ وَقَعْ [3]

: " **"بمن وقع": التذكير على المعنى لا على اللفظ وهو الحَدَثَانِ، وكل شيء له اسمان مذكر ومؤنثٌ، فإن شئت ذكّرت المؤنث وذكّرت فعله، أو أنثت المذكر وأنثت فعله** "[4].

ظاهر كلام أبي القاسم جواز تذكير المؤنث وتأنيث المذكر مطلقاً حملاً على المعنى.

ومذهب النحويين أنّ تأنيث المذكر مخصوص بالضرورة [5]، بل عدّه بعضهم من قبيح الضرورة [6]؛ لأنه خروجٌ عن أصل إلى فرع، فهو أذهب في التناكر والإغراب [7].

ومن ذلك قول رويشد بن كثير الطائي:

يا أيُّها الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ ... سَائِلْ بَنِي أسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ [8]

---

(١) انظر: الكتاب (٣/٩٣-٩٤).

(٢) انظر: الكتاب (٣/٦٣).

(٣) من الطويل، وقد ورد منسوباً إليه في: وفيات الأعيان (٣/٤٦٩)، الوافي بالوفيات (١٧/٣٣٩).

(٤) شرح كتاب الحماسة ص٣٩٧.

(٥) انظر: الأصول (٣/٤٥٠، ٤٧٦)، ضرورة الشعر للسيرافي ص٢٠٧-٢١٠، سر صناعة الإعراب ص١١، اللباب (٢/١٠٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٩٥-٩٦)، ضرائر الشعر ص٢٧١، موارد البصائر ص٤٤١.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ص١١، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٩٥-٩٦).

(٧) انظر: الخصائص (٢/٤١٥)، سر الصناعة ص١٢، اللباب (٢/١٠٣).

(٨) من البسيط، وقد ورد منسوباً إليه في: غريب الحديث للخطابي (٢/٧٢)، سر الصناعة ص١١، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٩٥)، الدرر (٦/٢٣٩-٢٤٠).

أنّث الصوت، ذهابًا به إلى معنى الصرخة والاستغاثة [١].

وقول عمر بن أبي ربيعة:

فَكانَ مِجَنّي دونَ مَن كُنتُ أَتَّقي ثَلاثُ شُخوصٍ كاعِبانِ وَمُعْصِرُ [٢]

أنّث شخوص لأنّه أراد به النساء [٣].

أمّا تذكير المؤنث فَنُقِلَ عن ابن كيسان جواز تذكير الفعل إذا كان مسندًا إلى ضمير المؤنث المجازي [٤]، كقول عامر بن جُوَين الطائي:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدقَها ولا أَرضَ أَبْقَلَ إبْقالَها [٥]

واستدل على ذلك بأنّ الشاعر كان يمكنه أنْ يقول: أَبْقَلَتِ ابْقَالَها، بالنقل، فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه، دَلَّ على أنّه مختارٌ لا مضطرٌّ [٦].

وأجيب بأنه إنما يثبت ما ذكر بعد ثبوت أنّ هذا الشاعر ممَّن يُخفف الهمز بالنقل وغيره؛ لأنّ النقل ليس لغة لكل العرب [٧].

وأجاز الفراء ذلك على قبح إذا كان الفعل مسنداً إلى ضمير المصادر المؤنثة [٨]، كقول الأعشى:

فَإِن تَعهَدِيني وَلي لِمَّةٌ فَإِنَّ الحَوادِثَ أَزرى بِها [٩]

---

(١) انظر: الإنصاف ص٧٧٤، ضرائر الشعر ص٢٧٢.

(٢) من الطويل، وهو في: ديوانه ص١٢٦، كتاب سيبويه (٥٦٦/٣)، العقد الفريد (٢١٥/٦)، إعراب القرآن للنحاس (٥/٥-٦)، الخصائص (٤١٧/٢).

(٣) انظر: الكتاب (٥٦٦/٣)، المقتضب (١٤٨/٢)، الأصول (٤٧٦/٣).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ص٥٩٧، توضيح المقاصد ص٥٩٢، الدر المصون (٢٦/٢)، مغني اللبيب (٥٦٠/٦).

(٥) من المتقارب، ويروى: "أبقلت" بالتاء، و"إبقالُها" بالرفع، ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين. انظر: الكتاب (٤٦/٢)، المصباح لما اعتمّ من شواهد الإيضاح ص٧٦٥-٧٦٧، شرح شواهد الإيضاح ص٣٣٩، تخليص الشواهد ص٤٨٢-٤٨٥، التصريح (٢٧٢/٢)، الخزانة (٤٥/١-٥٠).

(٦) انظر: الدر المصون (٢٦/٢)، تخليص الشواهد ص٤٨٤، مغني اللبيب (٥٦١/٦)، التصريح (٢٧٣/٢)، الخزانة (٤٦/١).

(٧) انظر المراجع السابقة.

(٨) انظر: معاني القرآن له (١٢٨/١).

(٩) من المتقارب، ويروى: "فإنّ الحوادث تعنى بها"، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. انظر: ديوانه ص٢٣، شرح الكتاب للسيرافي (٣٧٦/٢)، شرح أبيات سيبويه (٤٧٧/١)، التبصرة والتذكرة ص٦٢٤-٦٢٥، أمالي ابن الشجري (١٢٨/٣)، الخزانة (٤٣٠/١١-٤٣٤).

قال: " لم يقل: أزرين بها ولا أزرت بها. والحوادث جَمْعٌ ولكنه ذهب بها إلى معنى الحَدَثان " [1].

ومذهب أكثر النحويين أنَّ ذلك مخصوصٌ بالشعر[2]، "لأنَّ الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه، لئلا يتوهم أنَّ الفعل مسندٌ إلى شيء من سببه فينتظر ذلك الفاعل. فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم، كما اضطروا إلى علامة الفاعل إذا أسند إلى ضمير تثنية أو جمع، نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، للإيذان بأنَّ الفعل للاسم المتقدم لا لغيره فينتظر"[3].

والذي أراه جواز تذكير الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي في الشعر كثيراً، وفي النثر قليلاً على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوِّغة له، وذلك لما يأتي:

1. ورود شواهد على ذلك من النثر والشعر، ومن ذلك قراءة مجاهد ومقاتل: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ يُقَـٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾ [4] قيل: ذكر الفعل "يُقَـٰتِلُ" حملاً على المعنى، لأنَّ ﴿ فِئَةٌ ﴾ بمعنى قوم أو فريق [5]. ومنه -أيضاً- قراءة مجاهد وسعيد بن جبير: ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ يَحِلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ ﴾[6] قيل: ذكر الفعل "يَحِلُّ" حملاً على المعنى، لأنَّ القارعة بمعنى البلاء [7].

ومن ذلك -أيضاً- قول الشاعر:

---

(1) معاني القرآن للفراء (1/128).

(2) انظر: الكتاب (2/45-46)، شرح الكتاب للسيرافي (2/376)، التبصرة والتذكرة ص624، نتائج الفكر ص168، شرح شواهد الإيضاح ص339-340، اللباب (2/102)، التوطئة ص163، شرح الجمل لابن عصفور (2/392)، شرح الكافية الشافية ص596-597، البسيط ص265، رصف المباني 165-166، الارتشاف ص738، توضيح المقاصد ص590-592، أوضح المسالك (2/108)، مغني اللبيب (6/560)، الدر المصون (2/26)، خزانة الأدب (1/45-46).

(3) شرح المفصل لابن يعيش (5/94).

(4) سورة آل عمران، من الآية (13)، وانظر القراءة في: البحر المحيط (2/411)، الدر المصون (2/27).

(5) انظر: البحر المحيط (2/411).

(6) سورة الرعد، من الآية (31)، وانظر القراءة في: البحر المحيط (5/384)، الدر المصون (4/244).

(7) انظر: البحر المحيط (5/384).

إنَّ السَّماحَةَ والمُروءَةَ ضُمِّنَا قبرًا بمَروَ على الطريقِ الواضحِ [1]

فقال: "ضُمِّنا" ولم يقل "ضُمِّنتا"؛ لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء وبالمروءة إلى الكرم [2].

وقول الآخر

إنَّ الأُمورَ إذَا الأحداثُ دَبَّرَهَا دُونَ الشُّيوخِ ترَى فِي بَعْضِهَا خَلَلاَ [3]

فقال: "دَبَّرها"؛ لأنه ذهب إلى معنى الحدث [4].

٢. إنما جاز تذكير الفعل ههنا حملاً على المعنى. والحمل على المعنى كثيرٌ في كلامهم، ومذهبٌ فسيح في لغتهم، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا [5].

٣. أنّ في تذكير المؤنث رجوعًا إلى الأصل؛ لأنّ التذكير هو الأصل، بدلالة أنّ "الشيء" مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث. فَعُلِمَ بهذا عموم التذكير. لذلك كان رد التأنيث إلى التذكير مستساغًا [6].

٣٤. "جَامِل" اسم جمع:

قال أبو القاسم: " **والجَامِلُ اسم للإبل، وليس بتكسير جَمَل، وإنَّما هو اسم موضوع للجمع** " [7].

يرى أبو القاسم أن الجامل اسم جمع وليس بجمع على الحقيقة. وهذا مذهب الجمهور [8].

---

(١) من الكامل. ينسب لزياد الأعجم. وهو في ديوانه ص٥٤. وينسب -أيضاً- للصلتان العبدي. انظر: الشعر والشعراء ص٤٢٨، العقد الفريد (٣/٢١٣)، أمالي القالي (٢/٩)، الوساطة بين المتنبي وخصومه ص٣٥٦، الخزانة (١٠/٤-٥).

(٢) انظر: الإنصاف ص٧٦٤.

(٣) من البسيط. ونسب في الطيوريات (١٣/١١٠٣) إلى أبي الأسود الدؤلي. وهو في: الإنصاف ص٧٦٧، البحر المحيط (٢/٩١-)، الدر المصون (٢/١١٠).

(٤) انظر: الإنصاف ص٧٦٨.

(٥) انظر: الخصائص (٢/٤١١)، الإنصاف ص٧٦٣-٧٧٧.

(٦) انظر: سر صناعة الاعراب ص١٢، اللباب (٢/١٠٢)، ضرائر الشعر ص٢٧٩.

(٧) شرح كتاب الحماسة ص١٦٧

(٨) انظر: الكتاب (٣/٦٢٥)، الأصول (٣/٣١)، المخصص (١٤/١٢١)، المفصل ص٢٤٤، اللباب (٢/١١٩)، التبيان في أعراب القرآن ص٧٥، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٧٧)، اللسان (١١/١٢٥)، الدر المصون (٤/٤٤٤)، الكفاية في النحو ص١٥٣

ومقتضى مذهب الفراء والأخفش أنّه جمع؛ لأن كل ما له واحد من تركيبه فهو جمع عندهما [1].

والحَقّ ما ذهب إليه الجمهور لما يأتي [2]:

١. أنّ المسموع في تصغيره: جُوَيْمل، ولو كان جمعًا لم يصغر على لفظه، بل يردُّ إلى واحده.

٢. أنّه لو كان جمعًا لَرُدَّ في النسب إلى واحده ولم يقل: جامليٌّ.

٣. أنّه لو كان جمعًا لم يجز عَوْدُ ضمير الواحد إليه في قول الحطيئة:

فإنْ تَكُ ذا شَاءٍ كَثيرٍ فَإنَّهُمْ لَهُمْ جَامِلٌ مَا يَهْدَأُ الليلَ سامِرُهْ [3]

٤. أنه لو كان جمعًا صناعيًا لا طرد ذلك فيما كان مثله.

٥. أنّ جمع التكسير مؤنث، وهذا الاسم مذكر، تقول: هو الجامل، ولو كان مكسّرًا لقلت: هي الجامل.

٣٥. "أُبَيْنُون" تصغير "بَنِيْن":

قال أبو القاسم عند حديثه عن قول سُلْمِيِّ بن رَبِيْعَة:

زَعَمَتْ تُمَاضِرُ أنَّني إمَّا أمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأصَاغِرُ خَلَّتي [4]

: " "أُبَيْنُوهَا" تصغير "بَنِيْها" على غير قياس " [5].

يرى أبو القاسم أنّ "أُبَيْنُون" تصغير "بَنِيْن" على غير قياس؛ لأنّ القياس "بُنَيُّون"؛ لأنّ واحده "ابن" وأصله: "بَنَوٌ"، فعادت الواو في التصغير، ثم قُلبت ياءً وأدغمت في ياء التصغير، فصارت: بُنَيُّون [6]. وهذا رأي أبي عبيد [7].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٧٧)، شرح الرضي للكافية (٢/ ٦٥٩–٦٦٠)، شرح الشافية للرضي (٢/ ٢٠٣–٢٠٤)، الارتشاف ص٤٠٣، ٤٠٢، المساعد (٣/ ٣٩١)، الهمع (٣/ ٣٣٨).

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ٦٢٥)، شرح الكتاب للسيرافي (٤/ ٣٦٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٧٧)، شرح الرضي للكافية (٢/ ٦٥٨)، الهمع (٣/ ٣٣٨).

(٣) من الطويل، وهو في: ديوانه ص٢٥، اللسان (١١/ ١٢٤) "جمل"، الخزانة (٨/ ٣–٦).

(٤) من الكامل، وينسب –أيضاً– لعِلْباء بن أَرْقَمَ. انظر: النوادر في اللغة ص٣٧٤، الأصمعيات ص١٣٥، أمالي القالي (١/ ٨١)، الحماسة البصرية (١/ ٥٦)، الخزانة (٨/ ٣٠–٤٩).

(٥) شرح كتاب الحماسة ص٢٨٣.

(٦) انظر: شرح الشافية للرضي (١/ ٢٧٧).

(٧) انظر: غريب الحديث (١/ ١٢٩)، وانظر: شرح الرضي للكافية (٢/ ٦٧٦).

وذهب سيبويه إلى أنَّه جمع "أُبَيْنٍ"، وهو تصغير "أَبْنَى" على وزن "أَفْعَل" كأَضْحَى [١]. ووافقه ابن السراج [٢]، وأبو علي الفارسي [٣]، والمرزوقي [٤]، والزمخشري [٥]، وابن الشجري [٦]. وهو شاذٌّ عندهم؛ لأنَّه جمع لمصغَّرٍ لم يثبت مكبَّره [٧]. وعزا بعضهم هذا المذهب إلى البصريين [٨].

وذهب الفراء إلى أنَّه جمع "أُبَيْنٍ" تصغير "أَبْنٍ" مقدراً، وهو جمع "ابنٍ" كـ"أَدْلٍ" في جمع "دَلْو" [٩]. وعزا بعضهم هذا المذهب إلى الكوفيين [١٠].

وهو شاذٌّ من وجهين: كونه جمعاً لمصغَّر لم يثبت مكبَّره، ومجيء "أَفْعَل" من "فَعَل" [١١].

وذهب الجوهري إلى أنَّه جمع "أُبَيْنٍ" مصغر "إِبْنٍ" مقطوع الألف [١٢].

ونُقِلَ عن أبي العلاء المعري أنَّه تصغير "أَبْنَاء" حذفت الألف الزائدة منه كما تحذف من الممدودات فيقصرن في الشعر وضروب الجمع. فلما حذفت رجعت اللام إلى ما كانت فصارت ألفاً في آخر الكلمة؛ لزوال العلة التي لها كانت انقلبت اللام همزة وهي وقوعها طرفاً بعد ألف زائدة. فصار "أَبْنَى" كأَعْمَى، ثم صُغِّر على ما تقدم فصار "أُبَيْنٍ" كأُعَيْمٍ، ثم جمع بالواو والنون فصار "أُبَيْنُون" [١٣].

---

(١) انظر: الكتاب (٣/٤٥٦). وانظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٧٢، ١٥٦. التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١٨٢. أمالي ابن الشجري (١/٦٤-٦٥).

(٢) انظر: الأصول (٢/٦٥).

(٣) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٥٤-١٧٢، ١٥٦.

(٤) انظر: شرح ديوان الحماسة (١/٣٨٧).

(٥) انظر: الفائق (٣/٧٤).

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري (١/٦٤-٦٥)، (٢/٢٨٤-٢٨٥).

(٧) انظر: شرح الرضي (٢/٦٧٥).

(٨) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/٣٨٧). شرح الرضي (٢/٦٧٥). الخزانة (٨/٣٦).

(٩) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١٨٢. الخزانة (٨/٣٣).

(١٠) انظر: شرح ديوان الحماسة (١/٣٨٧). شرح الرضي (٢/٦٧٥).

(١١) انظر: شرح الرضي (٢/٦٧٥-٦٧٦).

(١٢) انظر: الصحاح ص١٨٢٦ "بني". وانظر: شرح الرضي (٢/٦٧٦).

(١٣) انظر: الخزانة (٨/٣٥-٣٦). وانظر: التعليقة على كتاب سيبويه (٣/٣٠٥-٣٠٦).

وقيل: أراد "بَنَيُّونَ". و"ابن" من ذوات الواو. فنقلها إلى أول الاسم ثم همزها للضمة. كما قالوا: وجوه وأُجوه [1].

والظاهر أنَّه جمع "أُبَيْنٍ" تصغير "أَبْنَى" على وزن "أَفْعَل" كَأَضْحَى؛ لأمور:

أحدها: أنه لا يجوز أن يكون جمعاً لمصغَّر "ابن"؛ لأنه لو كان كذلك لقيل: بُنَيُّون، ولا يجوز أن يكون جمعاً لمصغَّر "أبناء"؛ لأنه لو كان كذلك لقيل: أُبَيْناءُون. ولو أرادوا هذا لاستَغْنَوْا بقولهم: "أُبَيْنَاء" عن جمعه بالواو والنون. فلما بطل هذان ثبت أنَّه جمعٌ لتحقير اسمٍ وُضِعَ دالاً على الجمع، غير داخلٍ في أبنية التكسير. ومكبَّره "أَبْنَى". وتصغيره "أُبَيْنٍ" مثل: أُعَيْمٍ [2].

الثاني: أنَّه لا يستقيم أن يكون تصغير "أَفْعُل"؛ لأنه موضوع للعدد القليل. فيقبح جمعه بالواو والنون؛ لأنَّ هذا الجمع موضوع لأدْنى العدد أيضاً. فلا يجمع بينه وبين مثال القلة؛ لئلا يجتمع شيئان بمعنى واحد في الكلمة. وذلك مرفوض في كلامهم [3].

الثالث: أنَّه لا يجوز أن يكون مقصورًا من "أَفْعَال"؛ لأنَّ أفْعَالاً لم يُقصر في موضع غير هذا. فلا يستقيم أنْ يُدَّعى فيه شيءٌ لا نظير له [4].

* * *

---

(١) انظر: الخزانة (٨/ ٣٦).

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٦٤–٦٥). (٢/ ٢٨٥).

(٣) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٥٤–١٥٦، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص١٨٢.

(٤) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٥٤.

خاتمة:

يجدر بنا في نهاية البحث أن نبرز أهم نتائجه، وهي:

١. تلقى أبو القاسم العلم عن جماعة من فضلاء عصره، وكان من أبرزهم في علم النحو أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي.

٢. تصدر للإقراء والتدريس سنين عديدة، فانتفع به خلق، ومن أبرزهم في علوم العربية ابن سنان الخفاجي، والشريف أبو البركات الكوفي، وأبو الحسن علي بن طاهر السلمي النحوي.

٣. لم تذكر كتب التراجم من آثاره إلا كتابين، هما: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح الحماسة لأبي تمام، وظاهر كلام ياقوت الحموي في معجم الأدباء أنّ له غيرهما.

٤. هو أحد رواة كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، فقد رواه عن أبي الحسين الفارسي عن خاله أبي علي الفارسي، ورواه عنه تلميذه الشريف أبو البركات الكوفي، وأخذه عنه بهذا السبيل الجمّ الغفير من الناس.

٥. اختُلفَ في سنة وفاته على قولين: أحدهما: أنه توفي سنة سبع وستين وأربع مئة للهجرة، والثاني: أنه توفي سنة سبع وتسعين وأربع مئة للهجرة، وقد رجحنا القول الأول لأمور ذكرناها في موضعها.

٦. انفرد أبو القاسم ببعض الآراء التي لم يسبق إليها على حدّ علمي، ومنها إجازته الإخبار بالمفرد عن الجمع مراعاة للفظه، وإجازته تذكير المؤنث وتأنيث المذكر مطلقًا حملاً على المعنى.

٧. لم يكن متعصبًا لمذهبٍ دون آخر، أو لشخصٍ دون غيره، فوافق البصريين في مسائل وخالفهم في أخر، وأخذ برأي سيبويه في مواضع دون مواضع.

٨. يغلب عليه نقل الآراء والأقوال دون أن يصرح بأصحابها، مكتفيًا بقوله: "وقيل"[1] أو "وأكثر أصحابنا من النظار"[2] أو "منهم من يقيس عليه ومنهم من لا يتجاوز

---

(١) شرح كتاب الحماسة ص٧٩.

(٢) البيان في شرح اللمع ص٨٦.

السماع فيه"[1] أو "وبعضهم يجيز صرفه"[2].

٩. تأثر تلميذه أبي البركات بآرائه واحتفاله بها واستدلاله لها، وحرصه على بيان ما تفرد بن من توجيهات وتعليلات.

١٠. استخدامه للمصطلحات البصرية في الأعم الأغلب، فلا نجد أثرًا للمصطلح الكوفي عنده إلا لمامًا، ومنه مصطلح "الخفض"[3] و"ما لم يُسم فاعله"[4].

أسأل الله – تعالى – أن ينفعنا به، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، مدنيًا من رضاه، مبعدًا من غضبه، فإنّما نحن له وبه، فلا ربَّ غيره، ولا مرجوَّ إلا خيرُهُ.

* * *

---

(١) البيان في شرح اللمع ص٢١٦.

(٢) شرح كتاب الحماسة (١٧٩أ).

(٣) شرح كتاب الحماسة ص٣٥٠.

(٤) شرح كتاب الحماسة ص٤٨٦.

ثبت المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**
- **كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.** لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي. تحقيق: د. طارق الجنابي. دار عالم الكتب، ط١. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم.** لصديق بن حسن القنوجي. تحقيق: عبد الجبار زكار. دار الكتب العلمية ببيروت. ١٩٧٨م.
- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي.** تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- **اتفاق المباني وافتراق المعاني.** لسليمان بن بنين الدقيقي النحوي. تحقيق: د. يحيى عبد الرؤوف جبر. دار عمار بعمّان. ط١. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **أحكام القرآن.** لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق: عبد الغني عبد الخالق. دار الكتب العلمية ببيروت. ١٤٠٠هـ.
- **أحكام كل وما عليه تدل.** تأليف: الإمام تقي الدين السبكي. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. دار البشائر بدمشق. ط١. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- **أدب الكاتب.** لابن قتيبة. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة السعادة بمصر. ط٤. ١٩٦٣هـ.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب.** لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- **الإرشاد إلى علم الإعراب.** لشمس الدين محمد أحمد القرشي الكيشي. تحقيق: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي. ود. محسن بن سالم العميري. من منشورات جامعة أم القرى. ط١. ١٤٠١هـ/١٩٨٩م.
- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري.** لأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني القاهري الشافعي. المطبعة الميمنية بمصر. ١٣٠٧هـ.
- **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك.** تأليف: الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية. تحقيق: د. محمد بن عوض السهلي. أضواء السلف. ط١.

١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- **كتاب الأزهية في علم الحروف**، تأليف: علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨٢م.

- **أساس البلاغة**، للزمخشري، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- **أسرار العربية**، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- **الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية ببيروت.

- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣.

- **اشتقاق أسماء الله**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل**، تأليف: ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة النشرتي، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، دار المريخ بالرياض.

- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر.

- **الأصمعيات**، مختارات أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم ببيروت.

- **الأصول في النحو**، لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- **الأصول**، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة بالدار البيضاء، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

- **إعراب القراءات السبع وعللها**، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

- **إعراب القراءات الشواذ**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب ببيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ببيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

- **الأعلام**. لخير الدين الزركلي. دار العلم للملايين ببيروت. ط ٧. ١٩٨٦م.
- **الأغاني**. لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني. شرحه وكتب هوامشه: د. علي مهنا. ود. سمير جابر. دار الكتب العلمية ببيروت. ط ٢. ١٤١٢هـ.
- **الإغفال**. لأبي علي الفارسي. تحقيق وتعليق: د. عبدالله بن عمر الحاج ابراهيم. من منشورات المجمع الثقافي في الإمارات. ط١. ٢٠٠٣م.
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**. لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي. حققه: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة ببيروت. ط ٣. ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**. لابن السيد البطليوسي. دار الجيل ببيروت. ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **الإقليد شرح المفصل**. تأليف: تاج الدين أحمد بن محمود الجندي. تحقيق ودراسة: د. محمود أحمد علي أبوكته الدراويش. من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- **الأم**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي. صححه وأشرف على طباعته: محمد زهري النجار. دار المعرفة ببيروت. ط ٢. ١٣٩٣هـ.
- **كتاب الأمالي**. تأليف: أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- **كتاب أمالي ابن الحاجب**. تحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره. دار الجيل ببيروت. ودار عمار بعمّان. ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- **أمالي ابن الشجري**. تحقيق: د. محمد الطناحي. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط١. ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**. تأليف: الوزير جمال الدين ابي القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي بالقاهرة. مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار**. ليحيى بن أبي الخير العمراني. تحقيق: سعود عبد العزيز الخلف. أضواء السلف بالرياض. ط١. ١٩٩٩م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. لأبي البركات الأنباري. تعليق: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط ٤. ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
- **كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية**. بحث لخير محمد الحلواني. مجلة اللغة العربية بدمشق.

المجلد الثامن والأربعون، الجزء الأول، ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م.

- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، لأبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي، دار الفكر ببيروت.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، علق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ببيروت، ط ٥، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- **إيضاح الشعر** = شرح الأبيات المشكلة الإعراب.

- **إيضاح شواهد الإيضاح**، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

- **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط ٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- **الإيضاح في علل النحو**، للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس ببيروت، ط ٥، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- **كتاب البخلاء**، للجاحظ، تحقيق: أحمد العوامري وعلي الجارم، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- **بدائع الفوائد**، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- **البديع في علم العربية**، لمجد الدين بن الأثير، الجزء الأول تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، والجزء الثاني تحقيق: د. صالح بن حسن العايد، من منشورات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ.

- **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ببيروت.

- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

- **البغداديات** = المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي.

- **بغية الطلب في تاريخ حلب**، لابن العديم كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، ط١، ١٤٠٨هـ.

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل

إبراهيم. المكتبة العصرية ببيروت ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- **كتاب البيان في شرح اللمع**. إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي. دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حمَوِيّة. دار عمار بعمّان. ط١. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. طه عبدالحميد طه. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **البيان والتبيين**. للجاحظ. تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة. ط٢. ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**. تأليف: محمد بن محمد بن محمد. مرتضى الزبيدي. ط١. مطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ.
- **تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب**. للإمام أحمد بن يحيى المرتضى. دراسة وتحقيق: د. نوري ياسين حسين الهيتي. من إصدارات وزارة الثقافة والسياحة بصنعاء. ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي ببيروت. ط١. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **تاريخ ابن عساكر** = تاريخ مدينة دمشق.
- **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل**. لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي. المعروف بابن عساكر. تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري. دار الفكر ببيروت. ١٩٩٥م.
تاريخ اليعقوبي. أحمد بن أبي يعقوب اليعقوبي. دار صادر ببيروت.
- **التبصرة والتذكرة**. للصيمري. تحقيق: د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط١. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. من مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- **التبيان في إعراب القرآن**. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: علي البجاوي. دار الجيل ببيروت. ط٢. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي ببيروت. ط١. ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**. لابن هشام الأنصاري. تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي.

دار الكتاب العربي ببيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **التخمير** = شرح المفصل في صنعة الإعراب.
- **تذكرة الحفّاظ**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١.
- **التذكرة الحمدونية**، لابن حمدون، محمد بن الحسن بن محمد بن علي، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر ببيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- **التذكرة السعدية في الأشعار العربية**، لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد المجيد العبيدي، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، ١٩٨١م.
- **التذييل والتكميل في كتاب التسهيل**، ألفه: أبوحيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ج١–٥، دار القلم بدمشق، ج٦–٨، دار كنوز إشبيليا بالرياض،ط١، سنوات مختلفة.
- **التذييل والتكميل**، لأبي حيان الأندلسي، مصورتي عن نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم (٦٠١٦).
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، حققه: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، للشيخ خالد زين العابدين بن عبدالله الأزهري، دراسة وتحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، للدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **التعليقة، لبهاء الدين بن النحاس الحلبي** = شرح المقرب.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، طبع الجزء الثالث بمطابع الحسني بالرياض، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- **تفسير البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **تفسير البيضاوي** = أنوار التنزيل وأسرار التأويل.
- **تفسير السمعاني** = تفسير القرآن.
- **تفسير الطبري** = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

- **تفسير القرآن**. لأبي المظفر السمعاني. تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم. دار الوطن بالرياض. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- التفسير الكبير = مفاتيح الغيب.
- **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**. لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، المعروف بابن نقطة. تحقيق: كمال يوسف الحوت. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ١٤٠٨هـ.
- **تكملة الإكمال**. لأبي بكر محمد بن عبدالغني البغدادي. تحقيق: د. عبدالقيوم عبدرب النبي. من منشورات جامعة أم القرى. ط١. ١٤١٠هـ.
- **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري**. لأبي الفتح عثمان بن جني. حققه وقدم له: أحمد ناجي القيسي وخديجة عبد الرزاق الحديثي وأحمد مطلوب. مطبعة العاني ببغداد. ط١. ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**. لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني. تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر. مؤسسة الكتب الثقافية بلبنان. ط١. ١٤٠٧هت/١٩٨٧م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**. لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش. دراسة وتحقيق جماعة. دار السلام بمصر. ط١. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه**. لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري. تحقيق: أنطون صالحاني اليسوعي. دار الكتب المصرية. ط٢. ١٩٨٠م.
- **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة**. لابن جني. إعداد: يسرى قاسم القواسمي. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة.
- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**. لأبي محمد عبد الله بن بري. تحقيق: مصطفى حجازي. الهيئة المصرية للكتاب. ط١. ١٩٨٠م.
- **تهذيب اللغة**. لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق: محمد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربي ببيروت. ط١. ٢٠٠١م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**. للمرادي. شرح وتحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي بالقاهرة. ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- **التوطئة**. لأبي علي الشلوبيني. دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع. ط١. دار التراث العربي بالقاهرة..

- **ثمار الصناعة في علوم العربية**، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، دراسة وتحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر ببيروت، ١٤٠٥هـ.
- **الجامع لأحكام القرآن**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الشعب بالقاهرة، ١٣٧٢هـ.
- **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، لأبي الفرج المعافى بن زكريا الجريري، ضبطه وصححه: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- **كتاب الجمل في النحو**، للزجاجي، حققه: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل بالأردن،ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٩١م.
- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه: علي محمد البجاوي.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، لعلاء الدين علي بن محمد الإربلي، تحقيق: د. حامد أحمد نيل، طبعة القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- **الجوهرة في نسب النبي ﷺ وأصحابه العشرة**، لمحمد بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني الشهير بالبري، تحقيق: د. محمد ألتونجي، دار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.
- **كتاب حروف المعاني**، صنفه: أبو القاسم الزجاجي، حققه: د. **علي** توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الحلبيات = المسائل الحلبيات.
- **كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل**، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، ط١، ١٩٧٩م.
- **الحماسة البصرية**، تأليف: صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين

أحمد. عالم الكتب. ط٣. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- **حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين**. تحقيق ودراسة: حماد محمد الثمالي. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

- **الحيوان**. للجاحظ. تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون. دار الجيل ببيروت. ١٤١٦هـ /١٩٩٦م.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**. تأليف: عبدالقادر بن عمر البغدادي. تحقيق: عبدالسلام هارون. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط٣. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- **الخصائص**. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتاب العربي ببيروت. مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

- **خلاصة الإعراب في شرح لب الألباب**. ليوسف بن جمال العلوي الملتاني. دراسة وتحقيق: عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**. لمحمد خير الحلواني. دار القلم العربي بحلب. ١٩٧٤هـ.

- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**. تأليف: أحمد بن الأمين الشنقيطي. تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة. ط١. ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. تأليف: أبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي. تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وآخرين. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- **ديوان الأعشى**. دار صادر ببيروت.

- **ديوان جميل بثينة**. جمعه وحققه وشرحه: د. إميل بديع يعقوب. دار الكتاب العربي ببيروت. ط٢. ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- **ديوان الحطيئة**. شرح أبي سعيد السكري. دار صادر ببيروت. ١٩٨١م.

- **ديوان زياد الأعجم** = شعر زياد الأعجم.

- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**. حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي. دار المعارف بمصر. ١٩٦٨م.

- **ديوان الشنفري**. جمع وتحقيق وشرح: د. إميل يعقوب. دار الكتاب العربي ببيروت. ط٢.

١٩٩١م.
- **ديوان طرفة بن العبد**، دار صادر ببيروت.
- **ديوان علقمة الفحل بشرح أبي الحجاج الأعلم الشنتمري**، حققه: لطفي الصَّقال ودُرّيّة الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، دار بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- **ديوان عمرو بن كلثوم**، جمعه وحققه وشرحه: د. إميل بديع يعقوب، درا الكتاب العربي ببيروت، ط١، ١٤١١هت/١٩٩١م.
- **ديوان عنترة بن شداد**، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي ببيروت، ط٢، ١٩٨٣م.
- **ديوان كعب بن زهير**، شرح وتعليق: أحمد الفاضل، دار الفكر اللبناني ببيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- **ديوان النابغة الذبياني**، شرح وتعليق: د. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي ببيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- **ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، لهبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله بن الأكفاني، تحقيق: د.عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد، دار العاصمة بالرياض، ١٤٠٩هـ.
- **رسالة الملائكة**، إملاء أبي العلاء المعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للمالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم بن صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **سر الفصاحة**، تأليف أبي محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، تحقيق: د. النبوي عبدالواحد شعلان، الناشر دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.
- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، للوزير أبي عبيد البكري الأَوْنَبِيّ، حققه: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب العلمية.

- **سير أعلام النبلاء**. تصنيف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. حققه: شعيب الأرناؤوط ورفاقه. مؤسسة الرسالة ببيروت.
- **السيرة النبوية**. لابن هشام. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. دار الجيل ببيروت. ط١. ١٤١١هـ.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. لأبي الفلاح عبدالحي بن أحمد بن العماد الحنبلي. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط. دار ابن كثير بدمشق. ط١. ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **شرح أبيات سيبويه**. تأليف: أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي. حققه: د. محمد علي سلطاني. دار المأمون. ١٩٧٩م.
- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى** "إيضاح الشعر". لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. دار القلم بدمشق. ودار العلوم والثقافة ببيروت. ط١. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**. صنفه: عبدالقادر البغدادي. حققه: عبدالعزيز رباح. وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون بدمشق. ط٢. ١٤٠٧هـ/١٩٨٨م.
- **شرح أشعار الهذليين**. صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري. حققه: عبد الستار أحمد فراج. مكتبة دار العروبة بالقاهرة.
- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"**. تحقيق: د. عبدالحميد. السيد محمد عبدالحميد. الناشر المكتبة الأزهرية للتراث والثقافة.
- **شرح ألفية ابن مالك**. لابن الناظم. حققه: د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد. دار الجيل ببيروت. ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- **شرح ألفية ابن معطٍ**. تأليف: عبدالعزيز بن جمعة بن قواس الموصلي. تحقيق: د. علي موسى الشوملي. الناشر مكتبة الخريجي بالرياض. ط١. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **شرح ألفية ابن معطٍ**. لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني. السفر الأول تحقيق: حسن محمد عبد الرحمن أحمد. والسفر السابع تحقيق: عبد الله بن عمر حاج إبراهيم. رسالتا دكتوراه مقدمتان إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- **شرح إيضاح أبي علي الفارسي**. لأبي البقاء العكبري. دراسة وتحقيق: عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي. رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- **شرح التسهيل لابن مالك**. تحقيق: د. عبدالرحمن السيد. ود. محمد بدوي المختون. مطبعة

هجر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عمر عرب، من مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبوجناح، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **شرح الحدود النحوية**، لجمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: د. صالح بن حسين العائد، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- **شرح الحماسة لأبي تمام**، لأبي القاسم زيد بن علي بن عبد الله الفسوي الفارسي، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ذات الرقم (١٠٢٢ف) عن نسخة مكتبة لا له لي ذات الرقم (١٨١٣).
- **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي ببيروت، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **شرح ديوان الحماسة لأبي تمام**، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، علق عليه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، صنعة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٣هت/١٩٤٤م.
- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**: القسم الأول: دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، والقسم الثاني: دراسة وتحقيق: د. يحيى بشير مصري، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، حققه: محمد نور الحسن ورفيقاه، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لابن هشام الأنصاري، تعليق: عبد الغني الدقر، الدار المتحدة بدمشق ومؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- **شرح شواهد الإيضاح** لأبي علي الفارسي، تأليف: عبد الله بن بري، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، من مطبوعات

مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- **شرح شواهد المغني**، للسيوطي، مذيل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي، من منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت.

- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة المدني ببغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

- **شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. البدراوي زهران، دار المعارف بالقاهرة، ط٢.

- **شرح عيون الإعراب**، تأليف الإمام أبي حسن علي بن فضال المجاشعي، حققه: د. عبدالفتاح سليم، دار المعارف، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- **شرح الفريد**، لعصام الدين الإسفراييني، ضبطه وحققه: نوري ياسين حسين، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لابن هشام، علق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير ببيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠.

- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار معارف، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- **شرح كافية ابن الحاجب**، للشيخ عبدالعزيز بن جمعة الموصلي، دراسة وتحقيق: د. علي الشوملي، دار الكندي، ودار الأمل، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- **شرح كافية ابن الحاجب**، لعصام الدين الإسفراييني، دراسة وتحقيق: محمد عبد الغني أحمد شعلان، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، حققه: د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، من مطبوعات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- **شرح كتاب الحماسة**، لأبي القاسم زيد بن علي الفارسي، دراسة وتحقيق: د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي ببيروت، ط١.

- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي، مصورة مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى برقم (١٩٦-٢٠٠٠) عن نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم (١٣٧نحو).

- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب

العلمية ببيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي، حققه: د. معيض العوفي، دار المآثر بالمدينة المنورة، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- **شرح اللمحة البدرية في علم العربية**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. صلاح رواي، دار حسان للطباعة بالقاهرة، ط٢.

- **شرح اللمع**، للثمانيني، دراسة وتحقيق: فتحي علي حسانين علي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

- **شرح اللمع**، لابن برهان العكبري، حققه: د. فائز فارس، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

- **شرح اللمع للأصفهاني**، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، حققه ودرسه: د. إبراهيم أبو عباة، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- **شرح المفصل**، لابن يعيش، الناشر عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المثنى بالقاهرة، طبعة مصورة عن طبعة محمد منير سنة ١٩٢٨م.

- **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط١، ١٩٩٠م.

- **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، لأبي علي الشلوبين، حققه: د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب**، لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- **شرح المقرب المسمى التعليقة**، لبهاء الدين بن النحاس الحلبي، دراسة وتحقيق: د. خيري عبد الراضي عبد اللطيف، دار الزمان بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- **شرح الملوكي في التصريف**، لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

- **شرح نهج البلاغة**، لأبي حامد المدائني، ضبطه وصححه: محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- **شعراء أمويون**، للدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ببيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- **شعر الأحوص الأنصاري**. جمعه وحققه: عادل سليمان جمال. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

- **شعر الأخطل**. صنعة السكري. روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة ببيروت. ط٢. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- **شعر زياد الأعجم**. جمع وتحقيق: د. يوسف حسين بكار. دار المسيرة. ط١. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- **شعر طفيل بن عوف الغنوي**. رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي. الناشر لوزاك. ١٩٢٧م.

- **شعر عروة بن أذينة**. جمع: د. يحيى الجبوري. دار القلم بالكويت. ط٢. ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**. جمع وتحقيق: د. حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- **الشعر والشعراء**. تأليف: أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة. قدم له: الشيخ حسن تميم. راجعه وأعد فهارسه: الشيخ محمد عبدالمنعم العريان. دار إحياء العلوم ببيروت. ط د. ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنَنِ العرب في كلامها**. تأليف: العلامة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسبح. منشورات دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**. للقلقشندي. أحمد بن علي بن أحمد الفزاري. تحقيق: عبد القادر زكار. وزارة الثقافة السورية. ١٩٨١م.

- **الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"**. تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري. دار إحياء التراث العربي ببيروت. ط١. ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

- **صحيح البخاري**. محمد بن إسماعيل. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير ببيروت. ط٣. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- **الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية**. لأبي الربيع نجم الدين الطوفي الصرصري. تحقيق: د. محمد بن خالد الفاضل. مكتبة العبيكان بالرياض. ط١. ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية**. لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي. تحقيق: د. محسن بن سالم العميري. مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. ١٤١٩هـ.

- **ضرائر الشعر**، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ببيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- **ضرورة الشعر**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، دار النهضة العربية ببيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **الطيوريات**، من انتخاب الشيخ أبي طاهر السلفي من أصول كتب الشيخ أبي الحسين المبارك الطيوري، دراسة وتحقيق: دسمان يحيى معالي وعباس صخر الحسن، أضواء السلف بالرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- **العبر في خبر مَنْ غبر**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
- **العقد الفريد**، لأبي عمر أحمد بن محمد عبد ربه الأندلسي، تحقيق: محمد سعيد العريان، دار الفكر.
- **علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- **عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم**، لابن هطيل اليمني، دراسة وتحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار بالأردن، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- **عمد القاري شرح صحيح البخاري**، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي ببيروت.
- كتاب عيار الشعر، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي، تحقيق: د. عبد العزيز المانع، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- **كتاب العين**، للخليل بن أحمد الفرهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- **الغرة في شرح اللمع**، لابن الدهان، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ذات الرقم (٩٨٤) عن نسخة قليج علي بتركيا ذات الرقم (٩٤٩).
- **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سالم الهروي، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، دار الكتاب العربي بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ.
- **غريب الحديث**، لأبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، تحقيق:

عبدالكريم إبراهيم العزباوي. من منشورات جامعة أم القرى. ط١. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

– **الفائق في غريب الحديث**. للزمخشري. تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم. وعلي محمد البجاوي. دار الفكر. ط٣. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

– **الفريد في إعراب القرآن المجيد**. للمنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني. تحقيق: د. فهمي حسن النمر. و د. فؤاد علي مخيمر. دار الثقافة بالدوحة. ط١. ١٤١١هـ/١٩٩١م.

– **الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية**. لأحمد بن محمد بن أحمد بن زيد العاتكي. تحقيق: د. هزاع سعد المرشد. من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت. ط١. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

– **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**. لنور الدين عبدالرحمن بن أحمد الجامي. تحقيق: د. أسامة الرفاعي. من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

– **فوات الوفيات والذيل عليها**. لمحمد بن شاكر الكتبي. تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ٢٠٠٠م.

– **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**. لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي. تحقيق: د. فيصل الحفيان. مكتبة الرشد بالرياض. ط١. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

– **الكامل في اللغة والأدب**. لأبي العباس المبرد. تحقيق: تغاريد بيضون. ونعيم زرزور. دار الكتب العلمية ببيروت. ط٢. ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

– **الكتاب**. لسيبويه. تحقيق: عبدالسلام هارون. دار الجيل ببيروت. ط١. ١٤١١هـ/١٩٩١م.

– **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**. للزمخشري. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين. الناشر مكتبة العبيكان. ط١. ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

– **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**. لنورالدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقب بـ "جامع العلوم النحوي". دراسة وتحقيق: د. عبدالقادر عبدالرحمن السعدي. دار عمار. ط١. ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

– **كشف المشكل في النحو**. لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني. دراسة وتحقيق: د. هادي عطية مطر الهلالي. دار عمار بالأردن. ط١. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

– كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب. لجمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي. تحقيق: مجموعة من طلاب الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية، ١٤١٦هـ.
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- **الكفاية في النحو**، لمحمد بن عبد الله بن محمود، تحقيق ودراسة: إسحاق الجعبري، دار ابن حزم ببيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- **لباب الإعراب**، لمؤلفه تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق: بهاءالدين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- **اللباب في تهذيب الأنساب**، لعز الدين علي بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري، دار صادر ببيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء العكبري، حقق الجزء الأول: غازي مختار طليمات، وحقق الجزء الثاني: د. عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- **لب الألباب في علم الإعراب**، لتاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني، مصورة مركز الملك فيصل تحت رقم (٣٤دف) عن نسخة مكتبة أيا صوفيا بتركيا تحت رقم (٤٥٧٦).
- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر ببيروت.
- **كتاب اللمحة في شرح الملحة**، لمحمد بن حسن الصايغ، دراسة وتحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي، من منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- **اللمع في العربية**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، دار عالم الكتب ببيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **المؤتلف والمختلف**، لمحمد بن طاهر بن علي بن القيسراني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- **ما ينصرف وما لاينصرف**، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- **المبسوط**، لشمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٤هـ.
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن

هنداوي. دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت. ط١. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- **المتبع في شرح اللمع**. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: د. عبدالحميد الزَوِيّ. منشورات جامعة قاريونس. ط١. ١٩٩٤م.

- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**. لابن الأثير. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية ببيروت. د ١٩٩٥م.

- **مجاز القرآن**. صنعة: أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي. حققه: د. محمد فؤاد سزكين. الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- **مجالس ثعلب**. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب. تحقيق: عبدالسلام هارون. دار المعارف بمصر. ط٢. ١٩٦٠م.

- **مجمع الأمثال**. لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني. تحقيق: د. جان عبد الله توما. دار صادر ببيروت. ط١. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- **المجموع شرح المهذب**. لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي الدمشقي. مطبعة العاصمة بالقاهرة.

- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**. جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي. وساعده ابنه محمد. مطابع الرياض. ط١. ١٣٨١هـ.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. لابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف ورفيقيه. القاهرة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. لجنة إحياء التراث الإسلامي. د١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

- **المحرَّر في النحو**. لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي. تحقيق ودراسة: د. منصور علي محمد السميع. دار السلام بالقاهرة. ط١. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

- **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**. لأبي الحسن علي بن سيده. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ٢٠٠٠م.

- **المخصص**. لابن سيده. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي ببيروت.

- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**. للشيخ أبي محمد عبد الله

بن أسعد اليافعي، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- **المرتجل**، لابن الخشاب، حققه: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، وضع فهارس الكتاب: يوسف أسعد داغر، دار الأندلس ببيروت.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للسيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية ببيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- **المسائل البصريات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني ببغداد، من مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية.
- **المسائل المنثورة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار بعمّان، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، من مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.
- **المستقصى في أمثال العرب**، للعلامة الأديب أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية ببيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- **مسند الشاشي**، أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.
- **مسند أبي يعلى**، أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، حققه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث بدمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، المالكي، المكتبة العتيقة بتونس ودار التراث بالقاهرة.
- **كتاب مشكل إعراب القرآن**، تأليف: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: ياسين محمد السوّاس، دار المأمون للتراث بدمشق، ط٢.

- **المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح**، تأليف: أبي الحجاج يوسف بن يبقى بن يسعون، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار النشر الدولي بالرياض، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **كتاب معاني الحروف**، المنسوب لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، حققه: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- **معاني القرآن**، للفراء، عالم الكتب ببيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- **معاني القرآن**، لأبي الحسن الأخفش الأوسط، حققه: د. فائز فارس، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث بالقاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، دار الفكر، ط٣، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- **معجم البلدان**، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- **المغني في النحو**، تأليف: تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني، تحقيق: د. عبدالرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط١، ١٩٩٩م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: د.عبداللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- **مفاتيح الغيب**، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- **المفصل في صنعة الإعراب**، للزمخشري، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، قدم له وبوبه: د. علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال ببيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **المفضل في شرح المفصل**، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي، الجزء الأول والثاني: دراسة وتحقيق: عبدالكريم جواد كاظم، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٩٧٩م.
- **المفضليات**، للمفضل بن محمد الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٦، دار المعارف.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** "شرح ألفية ابن مالك"، للإمام أبي إسحاق إبراهيم

بن موسى الشاطبي، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، من منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، لمحمود بن أحمد بن موسى العيني، إعداد: إبراهيم السابح الطيار، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية..
- **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم المرجان، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ١٩٨٢م.
- **كتاب المقتضب** للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- **المقرب**، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، لتقي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصَّريفيني، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر ببيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- **منتهى الطلب من أشعار العرب**، لأبي غالب بن ميمون، نسخة مصورة عن مخطوطة لا له لي (١٩٤١)، من منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- **المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف** للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق: لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- **المنهاج في شرح جمل الزجاجي**، ليحيى بن حمزة العلوي، دراسة وتحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، لأبي حيان النحوي الأندلسي، تحقيق: سدني كليزر، ينوهافن، جمعية الأمريكان الشرقية ١٩٤٧م.
- **موارد البصائر لفرائد الضرائر**، لمحمد سليم بن حسين بن عبد الحليم، تحقيق ودراسة: د.

حازم سعيد يونس. دار عمار بعمّان. ط١. ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

- **الموجز في النحو**. لابن السراج. حققه: مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي. مؤسسة بدران ببيروت. د١٣٨٥هـ / د١٩٦٥م.

- **نتائج الفكر في النحو**. للسهيلي. تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. دار الرياض.

- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة ببيروت. ط١. د١٤٠٥هـ / د١٩٨٥م.

- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**. لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري. دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية. ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

- **النهاية في غريب الحديث والأثر**. لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية ببيروت. ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

- **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**. لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة المنوفي المصري الشافعي. مطبعة الحلبي بمصر. ١٣٨٦هـ.

- **النوادر في اللغة**. لأبي زيد الأنصاري. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق ببيروت. ط١. ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- **هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)** للبغدادي. إسماعيل بن محمد أمين باشا. دار الكتب العلمية ببيروت ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. للسيوطي. تحقيق: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية ببيروت. ط١. ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

- **الوافي بالوفيات**. لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. دار إحياء التراث ببيروت. ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

- **الوافية في شرح الكافية**. لركن الدين الحسن بن محمد العلوي الإستراباذي. تحقيق: عبدالحفيظ شلبي. من منشورات وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**. للقاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني. تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم. وعلي محمد البجاوي. من منشورات المكتبة العصرية ببيروت.

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لابن خلكان، أحمد بن محمد، حققه: د. إحسان عباس، دار صادر ودار الثقافة ببيروت، مطبعة الغريب.
- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

* * *

الصحيفة التدريسية : أهميتها ووظيفتها
في التنمية المهنية لمعلمي اللغة

د. صالح بن ناصر الشويرخ
معهد تعليم اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الصحيفة التدريسية: أهميتها ووظيفتها في التنمية المهنية لمعلمي اللغة

د. صالح بن ناصر الشويرخ
معهد تعليم اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

موضوع هذه الدراسة الصحيفة التدريسية **Teaching Journal** التي تعتبر من أدوات التنمية المهنية المستدامة. وهي عبارة عن سجل بالأحداث الصفية، يأخذ صفة الاستمرارية، وتتكون من عمليتين أساسيتين: تسجيل الأحداث وتحليل محتوى الصحيفة، وتزداد فائدتها إذا كانت الكتابة منتظمة غير عشوائية. والصحيفة التدريسية نوعان: الصحيفة الشخصية والصحيفة الحوارية، ويعتمد اختيار أحدهما على عدة عوامل تتصل بصاحب الصحيفة نفسه وبالسياق الذي يعمل فيه. وتعود أهمية الصحيفة التدريسية في ميدان إعداد معلمي اللغة إلى ارتباطها بمفهومي تعلم التدريس والتعلم التأملي. وهناك عدد من الإجراءات والخطوات والاحترازات التي ينبغي لصاحب الصحيفة أن يأخذ بها عند رغبته في الاحتفاظ بصحيفة تدريسية بغرض تحقيق التنمية المهنية.

مقدمة الدراسة وأهدافها:

موضوع هذه الدراسة الصحيفة التدريسية Teaching Journal التي بدأ المتخصصون يستعملونها وسيلة من وسائل إعداد المعلمين قبل الخدمة وأثناءها، وأصبحت أداة من أدوات التنمية المهنية المستدامة. وهدف هذه الدراسة تحديد معنى الصحيفة التدريسية ومناقشة فوائدها واستعمالاتها ومشكلاتها وأنواعها وكيفية تدوينها وطرق تحليل محتوياتها. وبناء عليه تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما ماهية الصحيفة التدريسية؟

٢. ما أهمية الصحيفة التدريسية؟

٣. ما أنواع الصحيفة التدريسية؟

٤. ما إجراءات تدوين الصحيفة التدريسية وتحليل محتواها؟

وتتكون هذه الدراسة من المباحث التالية: استعمالات الصحيفة التدريسية، وتعريف الصحيفة التدريسية، وأهمية الصحيفة التدريسية ومنافعها، وأنواع الصحيفة التدريسية، وكيفية تدوين الصحيفة التدريسية وطرق تحليل محتوياتها، على أن نختم الدراسة بعرض صحيفتين من الصحف التدريسية التي قام اثنان من معلمي اللغة العربية بتدوينهما، مع مناقشة انطباعات هذين المعلمين تجاه الصحيفة التدريسية.

استعمالات الصحيفة :

قبل الخوض في الإجابة عن أسئلة الدراسة، لعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن للصحيفة أربعة استعمالات رئيسية في حقل تعليم اللغة:

١. اعتبار الصحيفة وسيلة تعلمية، حيث يكلف المعلم بعض المتعلمين بالاحتفاظ بصحيفة يسجلون فيها خبراتهم التعلمية واستراتيجيات التعلم التي يستعملونها، إلى جانب توثيق استجاباتهم وردود أفعالهم تجاه المهمات والأنشطة التعلمية المختلفة، ويطلق على هذا النوع من الصحف صحيفة تعلمية Learning Journal.

٢. استعمال الصحيفة أداة بحثية، حيث يسجل فيها المبحوث (سواء أكان معلماً أو متعلماً) الطرق والأساليب التي يستعملها في ممارساته التدريسية أو محاولاته التعلمية، وقد قام عدد من الباحثين بالاحتفاظ بصحف من هذا النوع

دونوا فيها خبراتهم في تعلم اللغة، ولعل أشهر هؤلاء الباحثة الكندية (Bailey, 1983)، التي قامت بتوثيق تجربتها في تعلم اللغة الفرنسية، ويطلق على هذا النوع من الصحف اسم المذكرات Diary.

٣. الاستعمال الثالث للصحف يتمثل في توظيفها أداة لتدريب المعلمين وتطويرهم، حيث يقوم المعلم بتدوين ممارساته وخبراته التدريسية، ويطلق على هذا النوع من الصحف صحيفة تدريسية Teaching Journal، وهي موضوع هذه الدراسة.

٤. تستعمل الصحيفة كذلك في برامج إعداد المعلمين وتدريبهم، ويطلق عليها اسم مذكرة تعلمية Learning Diary، أو سجل تعلمي Learning Record (الشويرخ، ٢٠٠٦م، Jarvis, 1992)، على اعتبار أن المعلم المتدرب يدون في هذه المذكرة ما يتلقاه ويتعلمه أثناء الدورة التدريبية، وهي بذلك شبيهة بالصحيفة التعلمية من جهة، وبالصحيفة التدريسية من جهة أخرى.

إن الصحيفة التدريسية موضوع هذه الدراسة يستعملها المعلم بهدف التنمية المهنية والتطوير الذاتي، حيث يدون فيها ممارساته التدريسية بغرض تحليلها والتأمل فيها، علماً بأن هناك مصطلحات أخرى تستعمل للإشارة إلى الصحيفة التدريسية، مثل المذكرة الشخصية المهنية Personal-Professional Diary (McDonough, 1994)، والمذكرة التدريسية Teaching Diary (Elliott, 1991)، والمدونات Logs. رغم وجود بعض الفروق بين هذه المفاهيم والصحيفة التدريسية، كما سنبين ذلك في مباحث هذه الدراسة.

تعريف الصحيفة التدريسية:

هدف هذا المبحث الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة: ما ماهية الصحيفة التدريسية؟ إن كلمة صحيفة هي أنسب ترجمة وجدتها للكلمة الإنجليزية journal، التي ترتبط في أصولها بالكلمة الفرنسية jour التي تعني يوم، كما أن كلمة journal ترتبط في اشتقاقاتها بكلمة journey التي تعني رحلة، وعلى هذا الأساس يصبح معنى كلمة صحيفة الكتابة اليومية عن رحلة الحياة التي يخوضها الإنسان (Schiwy, 1996). والصحيفة مذكرة أو مدونة يسجل فيها المرء الحوادث التي تقع يومياً أو

أسبوعياً أو شهرياً. ورغم هذا التعريف البسيط للصحيفة، فليس هناك على ما يبدو تعريف متفق عليه للصحيفة التدريسية، موضوع هذه الدراسة، وقد يكون مرد ذلك تعدد استعمالات الصحيفة وتطبيقاتها. ولعل التعريف الذي قدمه (Gebhard, 1999: 79) من أكثر التعريفات دقة وأكثرها التصاقاً بمجال التنمية المهنية للمعلمين، حيث يعرف الصحيفة التدريسية بأنها عبارة عن:

وصف للخبرات التدريسية باستخدام لغة المتكلم، حيث يقوم صاحب الصحيفة بالكتابة حول الخبرات التدريسية على نحو منتظم قدر الاستطاعة خلال مدة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بتحليل مداخل الصحيفة لتحديد الأحداث والظواهر البارزة والمثيرة للاهتمام.

أما (Richards & Farrell, 2005: 68) فيعرفان الصحيفة التدريسية بأنها:

وصف مكتوب للملاحظات والتأملات والرؤى المتعلقة بالعملية التدريسية، يأخذ صفة الاستمرارية، وهي إما أن تكون على شكل ورقي أو الكتروني، وتستعمل وسيلة للنقاش والتأمل والتقييم.

وعند التدقيق في هذين التعريفين يمكننا أن نستخلص أربع خصائص للصحيفة التدريسية. الخاصية الأولى أن الصحيفة التدريسية عبارة عن وصف للدرس اللغوي، وكلما كان الوصف دقيقاً ومفصلاً زادت الفائدة من الصحيفة. الخاصية الثانية صفة الاستمرارية، إذ إن الاستفادة منها الاستفادة القصوى تعتمد على قدرة المعلم على تدوين مجموعة من الصحف التدريسية خلال فترة زمنية طويلة. ومع أننا نتفق مع ذلك، إلا أن المعلم إذا لم يتمكن من تدوين الصحيفة التدريسية إلا خلال مدد زمنية قصيرة فإن ذلك لا يلغي فائدتها. أما الخاصية الثالثة فهي قضية الكتابة بطريقة منتظمة غير عشوائية. والخاصية الرابعة أن الاحتفاظ بالصحيفة التدريسية يتألف من عمليتين أساسيتين: تسجيل الأحداث، وتحليل المحتوى، مما يعني أن الصحيفة التدريسية ليست مجرد سجل مكتوب، وإنما عملية الكتابة إحدى مكوناتها. وعليه فعملية الاحتفاظ بالصحيفة التدريسية تبدأ بكتابة النص، وتنتهي بقراءته (Hobson, 1996).

وبناء على ذلك، فالصحيفة التدريسية سجل بالأحداث الصفية، بل هي سجل شخصي بالأفكار والمشاعر وردود الأفعال الشخصية تجاه العملية التعليمية والهموم التدريسية

اليومية. بدونه لا يمكن للمعلم الحصول على معلومات ذات قيمة لما يحصل أثناء الدرس، فعملية كتابة الأحداث التدريسية يؤدي غالباً إلى رؤى جديدة حول تلك الأحداث. فالصحيفة التدريسية تساعد المعلم على اكتشاف أشياء لم يكتشفها من قبل. وهي تختلف عن المذكرة diary، التي تضم سجلاً يومياً بالخبرات والمشاهدات الشخصية، وتختلف عن المدونة log، التي تشتمل على وصف للأحداث وسردها على شكل حقائق مفروضة (Gillis, 2001)، لكنها في الوقت نفسه تجمع بين خصائص كل من المذكرة والمدونة، فالصحيفة تضم بيانات موضوعية كما في المدونة، ورؤى شخصية كما في المذكرة. وسوف تزداد ماهية الصحيفة التدريسية وضوحاً عندما نتحدث عن أهميتها وتدوينها وتحليل محتوياتها في بقية مباحث هذه الدراسة.

أهمية الصحيفة التدريسية ومنافعها:

هدف هذا المبحث الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة: ما أهمية الصحيفة التدريسية؟ إن هناك اهتماماً متزايداً بالصحف التعلمية على اختلاف أنواعها في قطاع التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة، خاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت إحدى الوسائل الرئيسية لتقييم المعلمين الطلاب، ومن مستلزمات الحصول على الشهادات المهنية في بعض برامج إعداد المعلمين (Boud, 2001)[1]، بل إنها من أدوات التعلم المقبولة عالمياً في برامج الكفايات المستمرة، التي تهدف إلى تعزيز الممارسات الجيدة، من خلال تحسين الجودة المستمر، وذلك في دول مثل كندا وأستراليا وأمريكا وبريطانيا (Gillis, 2001).

ويشير (Morrison, 1996: 320) في هذا الصدد إلى أن جامعة درم البريطانية قامت منذ عام ١٩٩٠م بإلزام طلابها بالاحتفاظ بصحيفة تعلمية طوال مدة دراستهم بالجامعة، حيث يُطلب من كل طالب تسجيل بعض البيانات المتصلة بما يقرؤه من كتب ومراجع، وما يتصل بعاداته الدراسية وتوجهاته وقناعاته، ومن ثم استخلاص بعض

---

(١) هناك خلاف حول فائدة تقييم الصحف التعلمية في برامج إعداد المعلمين، فهناك من يؤيد عملية التقييم ويقترح عدة وسائل لتنفيذ هذه العملية (Moon, 1999)، بالمقابل هناك نفر ممن لا يؤيد ذلك، ويعتقدون أن عملية التقييم ربما تعكس القدرة الكتابية لا التأملية عند الأفراد، كما أن التقييم قد يؤثر سلباً في الموضوعات التي يختارها أصحاب الصحف (Norton, 1997).

المعلومات والبيانات المسجلة في صحفيته، والتأمل فيها بهدف متابعة تطوره ونموه الشخصي. حيث يدوّن الطالب بعض المعلومات حول معارفه التي تزداد وقدراته التي تتطور.

وتجدر الإشارة إلى أننا نطلق على الصحيفة التي يستعملها المعلمون بالصحيفة التدريسية تمييزاً لها عن الصحيفة التعلمية التي يستعملها الأفراد الملتحقون ببرنامج دراسي أو دورة تدريبية، رغم أن الوظيفة الأساسية للصحيفة التدريسية تحقيق مزيد من التعلم من طرف المعلم صاحب الصحيفة journalist، كما سنوضح ذلك بعد قليل.

وقد أجريت بعض الدراسات التي هدفت إلى استطلاع آراء المعلمين حول فائدة الصحيفة التدريسية، حيث قام (Ho & Richards, 1993) بدراسة شملت ٣٢ معلماً قاموا بتدوين صحيفة تدريسية. وأظهرت نتائج الدراسة أن ٧١% من المعلمين يرون أن الصحيفة التدريسية مفيدة، في حين يعتقد ٢٥% من هؤلاء المعلمين أنها مفيدة إلى حد ما. ومن بين المنافع التي ذكرها هؤلاء المعلمون أن الصحيفة تدفع المرء إلى التأمل في بعض القضايا ووضعها تحت المجهر، وتمكنه من اكتشاف أهمية ربط خبرته التعلمية بخبرات طلابه، كما تجعله يدرك الطريقة التي يدرّس بها والطريقة التي يتعلم بها الطلاب. بالمقابل لم تتجاوز نسبة المعلمين الذين لم تعجبهم الصحيفة ٤% من مجموع عينة الدراسة.

وفي دراسة أخرى قام ثلاثة معلمين من معلمي اللغة الإنجليزية في هونج كونج (Brock, Yu & Wong, 1992) بالاحتفاظ بصحف تدريسية حوارية لمدة عشرة أسابيع، حيث قام المعلمون الثلاثة بتبادل هذه الصحف، مع قيام كل معلم بالتعليق على صحيفة زميله. وقد تبين لهؤلاء المعلمين أن تدوين الصحيفة التدريسية خبرة قيمة بسبب الرؤى المستفادة من هذه العملية، لكنهم من ناحية أخرى شعروا أن تدوين الصحيفة يتطلب التزاماً وانضباطاً، إذ تحول تدوين الصحيفة إلى عبء عليهم. ومع ذلك فقد كان انطباعهم العام إيجابياً وشعروا بالفائدة الكبيرة التي حصلوا عليها من هذه العملية[1].

---

(١) قمت بتسجيل انطباعات اثنين من معلمي اللغة العربية تجاه الصحيفة التدريسية، وسوف نتحدث عن ذلك في المبحث الأخير من هذه الدراسة.

من ناحية أخرى، يشير (Bush, 1999: 26) إلى أنه احتفظ بصحيفة أثناء تدريسه طلاباً يدرسون في قسم التمريض بالجامعة. وقد تبين له من مداخل الصحيفة الصراع الذي كان يخوضه في تدريس المادة وفي التعامل مع الطلاب. ويقول في هذا الصدد:

إن الاحتفاظ بالصحيفة يمنح المعلم فرصة لإيجاد الروابط بين الأفكار والمشاعر والأفعال، وربط كل ذلك بما يحدث.. فهي تشجع صاحبها على تتبع نمو الاهتمامات الجديدة، وتقدم وصفاً شخصياً لأي تطور يحدث ذي صلة بالحقائق، التي يتم فحصها على نحو متكرر من أجل استخلاص بعض المعاني الشخصية.

إن تزايد الاهتمام بالصحيفة التدريسية في أدبيات إعداد المعلمين وبرامج التنمية المهنية يعود إلى ارتباطها بعدد من النظريات والرؤى الحديثة في علم التدريس، خاصة مفهوم تعلم التدريس، ومفهوم التعلم التأملي[1].

مفهوم تعلم التدريس:

شهد حقل إعداد المعلمين منذ السبعينات الميلادية تحولاً من الاهتمام بالمهارات التدريسية إلى دراسة ظاهرة أكثر تعقيداً، وهي قضية كيفية تعلم التدريس. ويعتبر (Berliner, 1986) من رواد هذا التوجه، حيث انشغل في كتاباته ودراساته بالبحث عن إجابات للسؤالين المحوريين التاليين: ما الذي يعرفه المعلمون ذوو الخبرة؟ وكيف يكتسبون هذه المعارف؟ فالتركيز على المعارف الأساسية التي تشكل الأساس المعرفي للمعلمين شهد انحساراً، في مقابل زيادة الاهتمام بعمليات التفكير وحل المشكلات واتخاذ القرارات التي ينخرط فيها الإنسان أثناء تعلمه للتدريس (Freeman & Richards, 1996)، حتى أصبح مصطلح تعلم التدريس Learning to Teach من المصطلحات الشائعة في أدبيات إعداد المعلمين، رغم أن هذا المصطلح يشوبه شيء من الغموض والتعقيد، إذ ليس هناك نظريات علمية دقيقة تصف هذا المفهوم وتحدد أركانه وعناصره (Nemser, 1995).

ويتعارض مفهوم تعلم التدريس مع فكرة حصر تطوير المعلم في الدورات التدريبية، فتعلم التدريس عملية مستمرة لا تتوقف، وتستغرق وقتاً، وليست مجرد حدث يبدأ

---

(١) تستعمل الصحيفة بشكل واسع في تدريس التمريض والتخصصات الصحية في كثير من الجامعات الغربية.

بدورة وينتهي بنهايتها (Richards & Farrell, 2005). إن المشكلة التي تعاني منها المذاهب التقليدية في تطوير المعلمين أنها تعطي انطباعاً بأن التدريس مهنة مباشرة واضحة المعالم. فالمعلم يضع خطة الدرس وينظم الصف ويقدم الموضوع ومن ثم يتعلم الطلاب المحتوى المقدم. فالتدريس يظهر وكأنه شكل من أشكال حل المشكلات. بحيث يطبق المعلم وسائل مألوفة لديه للوصول إلى غايات محددة مسبقاً (Schon, 1983).

إن التدريس مسألة مختلفة تماماً من منظور مفهوم تعلم التدريس. ويصف (Jackson, 1968: 18) الفصل الدراسي بأنه بيئة معقدة متعددة الأبعاد. لا يمكن التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيها. وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات التي انصب اهتمامها على المعارف الصفية (Doyle, 1990, Elbaz, 1983) التعقيدات والمجاهيل التي تكتنف التدريس التفاعلي. والحاجة إلى التفكير أثناء تأدية الدرس thinking-in-action (Schon, 1987). فالمعلم لا يحل مشكلات. بل هو يبحر بين عدة أهداف متضاربة أثناء محاولته اتخاذ بعض القرارات لحظة بلحظة حول ما يجب أن يفعله في سياقات تدريسية معينة.

وقد قام (Carter, 1990) بإجراء مسح على أدبيات تعلم التدريس. منتهياً إلى نتيجة مفادها أن نظرية تعلم التدريس تربط المعارف التدريسية بالممارسة الصفية. وأن المادة العلمية والقواعد الإجرائية التي يدرسها المعلم في برامج إعداد المعلمين لا تمثل إلا جزءاً يسيراً من المعارف المهنية Professional Knowledge التي تقود المعلم في ممارساته التدريسية. فالمعلم يكتسب المعارف المهنية وهو يجاهد ويكافح ويبحث عن نفسه أثناء العملية التدريسية. فالمعلم يصقل مهاراته التدريسية من خلال معالجة الأحداث الصفية. فيتعلم كيف يصوغ الخطط ويتخذ القرارات ويقيّم الأساليب الاجرائية التي يلجأ إليها.

وفي مراجعة شاملة للمعايير التدريسية المطبقة في الولايات المتحدة. تبين لـ(Nemser, 1995: 20) أن ما يحتاج المعلم إلى تعلمه أكثر بكثير مما يعتقده الناس. ويفوق كثيراً ما يمكن لأي دورة أو برنامج تعليمي أو تدريبي أن يشمله. فما يحتاجه المعلم لا يقتصر على المعارف والمهارات التدريسية فحسب. بل يشمل طرق اكتساب

المعرفة والتفكير والتطبيق والعناية بالآخرين، وأكثر هذه المعارف والمهارات تقع خارج الحدود التقليدية لبرامج إعداد المعلمين، بل إن معظمها لم يصنف بعد. وبناء على ذلك بدأ المتخصصون في إعداد المعلمين ينظرون للمعلم على أنه متعلم، وللتدريس على أنه ممارسة يتم تعلمها، ولتعلم التدريس على أنه عملية اجتماعية /نفسية معقدة تتحقق مع مرور الزمن في سياقات مختلفة.

وقد أدى هذا الربط الوثيق بين تعلم التدريس والممارسة الصفية إلى تغيير النظرة نحو البرامج الإعدادية والدورات التدريبية التي ينخرط فيها المعلمون سواء أكانوا من المبتدئين أو من ذوي الخبرة. ويشدد (Borg, 2003: 81) في هذا الصدد على أن التدريس نشاط معرفي معقد، ومهارة يتم تعلمها لا تلقينها، فالدورات التدريبية التقليدية التي تعتمد على تقديم بعض المعلومات النظرية وعدد من التطبيقات العملية فائدتها محدودة، لأنها توحي بأن المهارات التدريسية تكتسب من خلال التدريب عليها، والواقع أن المهارات التدريسية تكتسب بالممارسة الواعية. فبغض النظر عن حجم ما يتعلمه المعلم أثناء البرامج الإعدادية التي تسبق الخدمة، فتعلم التدريس يحدث أثناء العمل.

إن الصحيفة التدريسية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق مفهوم تعلم التدريس دون الارتباط بدورة تدريبية[1]، لأنها تمثل سجلاً بالأحداث الصفية والمشاهدات وردود الأفعال، ويتحقق فيها أربع سمات رئيسية من سمات التعلم الفعال. وهي التعلم السياقي، والتعلم التلقائي، والتعلم بالكتابة، والتعلم المستمر.

إن التعلم لا يتحقق مفصولاً عن السياق. وتؤكد نظريات علم النفس المعرفي (Resnick, 1989) أن المعرفة كائنة في السياق الذي تستعمل فيه. ولعل هذا يفسر ضعف التعلم الذي يجنيه المعلمون من البرامج الإعدادية التي تفترض أن المرء يتعلم أولاً المفاهيم والمهارات الأساسية، ثم يطبقها في المواقف الحقيقية. وهي بذلك تفصل بين المعارف والمهارات من جهة، والسياقات التي يفترض أن تكون البيئة التي تُكتسب فيها هذه المعارف والمهارات من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق يتحقق من خلال

---

(١) هناك وسائل أخرى غير الصحيفة التدريسية تستعمل لهذا الغرض منها: الحقيبة التدريسية Teaching Portfolio، والتدريس الجماعي Team Teaching، والبحث الإجرائي Action Research، والتدريب بالزملاء Peer Coaching.

الصحيفة التدريسية ما يسمى اكتساب المعرفة المرتبط بالسياق Situated Cognition (Brown, Collins & Duguid, 1989). فهي تعتمد اعتماداً كبيراً على ربط التعلم بسياقه وتجنب الفصل بينهما.

إضافة إلى ذلك تعتبر الصحيفة التدريسية وسيلة فعالة لتحقيق التعلم التلقائي Non-formal Learning. وتشير نتائج البحوث في هذا المجال (Eraut, 2000) إلى أن نسبة كبيرة من التعلم الذي يحققه الإنسان هو تعلم تلقائي يحدث عرضاً أثناء الحدث. فهو تعلم مقصود رغم أنه عرضي. ويؤكد (Mintzberg, 2004: 203) أن المديرين يرون أن الخبرات العملية هي المصدر الرئيسي للتعلم. كما يشير (Becher, 1999: 65) في هذا الصدد إلى أن ما يتعلمه أصحاب المهن المحترفون تعلماً تلقائياً يفوق بستة أضعاف ما يتعلمونه بالوسائل الرسمية. إن الصحيفة التدريسية وسيلة مناسبة لتفعيل التعلم التلقائي وتقنينه وتوثيقه.

ولعل أهمية الصحيفة التدريسية في تعلم التدريس مرده ارتباط التعلم بالكتابة. والدور الذي تلعبه الكتابة في بناء معارف الإنسان وتطوير أفكاره (Barnett, 1997). فالكتابة شكل من أشكال التعلم ووسيلة من وسائله (Richardson, 1994). فالإنسان عندما يكتب لغرض التعلم يحاول أن يفهم الخبرات التي يمر بها فهماً شخصياً. وأن يبني روابط بين ما يعرفه، والأفكار الجديدة التي يواجهها. فالصحيفة ترغم صاحبها على التوقف والتفكير من أجل أن يكتب. ومثل هذا الوقت المخصص للكتابة قد يكون من الصعب الحصول عليه بالوسائل الأخرى.

من ناحية أخرى تختلف الكتابة الصحيفية Journaling عن أشكال الكتابة الرسمية. فهي تعطي حرية أكبر للكاتب ومساحة أوسع لاستعمال ما يريد من العبارات والجمل. ولعل أهم خصائص الكتابة الصحيفية طبيعتها التلقائية غير الرسمية. فصاحب الصحيفة يتحدث أكثر من كونه يكتب. والتعلم الناتج من هذا النوع من الكتابة يختلف عن التعلم الناتج من الكتابة الرسمية. ويشير (Parker & Goodkin, 1987: 14) إلى أن الكتابة التلقائية كتابة مريحة سهلة المنال. والإنسان يلجأ إليها بشكل آلي عندما يصادف مواقف، جديدة أو محيرة. أو عندما يسعى إلى الاستكشاف والتفكير عبر الكتابة. بحيث يحاول تكوين علاقة مع القضية التي يكتب عنها. ويؤكد (Selfe,

(Petersen & Nahrgang, 1986: 201) على أن الكتابة الصحيفية ساعدت عدداً كبيراً من الطلاب على فهم بعض المفاهيم الرياضية وترسيخها في أذهانهم.

أما (Britton, 1972: 17) فيستعمل مصطلح الكتابة التعبيرية للإشارة إلى هذا النوع من الكتابة في محاولته تصنيف أشكال الكتابة في المدارس البريطانية، مبيناً أن نسبة الكتابة التعبيرية في المدارس لا تتجاوز ٥% من جميع أنواع الكتابة التي يمارسها الطلاب، رغم أن أنواع الكتابة الأخرى تتطور بسبب الكتابة التعبيرية، والكتابة التعبيرية تظهر على شكل ملحوظات وتعليقات وشخبطات.

أخيراً تعتبر الصحيفة التدريسية من وسائل التعلم المستمر، فهي سجل بالتعلم الذي يتحقق من خلال تطبيق مفهوم التأمل على الممارسات التدريسية، فكلما قام صاحب الصحيفة بالتأمل في ممارساته ودون ملاحظاته في مداخل الصحيفة وقام بمراجعة ما سجله من أحداث وتعليقات، تمكن من معرفة مواطن القوة والضعف لديه، واكتشف المشكلات والصعوبات التي يواجهها، وبذلك يدرك أنه يتعلم من خبراته، ويلاحظ أنماط سلوكه التي تتغير أو تلك التي تبقى على حالها مع مرور الوقت، بل هي وسلة فعالة لتوثيق الخبرات التدريسية الناجحة والمحاولات الابتكارية والتجديدية المميزة، فكثير من المعلمين يدخل تحسينات وتعديلات وتغييرات على طريقته التدريسية بشكل مستمر، لكن هذه المحاولات تمر دون أن توثق، ومن هنا فإن الصحيفة التدريسية أداة توثيق، ولذا يصر (Gillis, 2001: 55) على أن الصحيفة التدريسية أجدى نفعاً في تحديد نواحي القوة والقصور عند صاحبها من النشاطات التطويرية المتفرقة مثل ورش العمل والدورات التدريبية.

مفهوم التعلم التأملي:

إن ظهور مفهوم الصحيفة التدريسية أو الصحيفة التعلمية بشكل عام مرتبط بظهور نظرية التأمل وتطبيقاتها، بل إن التعلم التأملي Reflective Learning هو أكثر أنواع التعلم ارتباطاً بالصحيفة، حتى إن البعض يطلق عليها اسم صحيفة التعلم التأملي Reflective Learning Journal. وهناك أربعة علماء تعتبر أعمالهم ذات صلة كبيرة بنظرية التأمل، ولعل أبرز هؤلاء (Dewey, 1933) الذي يعتبر التأمل طريقة حادة في التفكير والملاحظة تتضمن إعمال الذهن بطريقة نشطة ودقيقة ومتواصلة في أي

قناعة أو أي شكل من أشكال المعرفة. في حين يرى (Habermas, 1971) أن التأمل أداة من أدوات تطور المعرفة الإنسانية. أما (Schon, 1983) فقد جاء بمصطلح الممارس المتأمل Reflective Practitioner. وهو من المفاهيم التي كان لها تأثير كبير في مجال التنمية المهنية في التعليم. وهو يرى أن الممارس المتأمل هو الشخص القادر على التأمل في خبراته الشخصية والتعلم منها أيا كان المجال الذي يعمل فيه[1]. بالمقابل تعتبر نظرية (Kolb, 1984) في التعلم الخبري Experiential Learning أحد أبرز مصادر نظرية التأمل وتطبيقاتها. فالتأمل أحد مراحل التعلم في النموذج التعلمي الذي صممه Kolb.

وعلى الرغم من شيوع مصطلح التأمل في أدبيات كثير من العلوم، خاصة الإنسانية منها، فليس هناك تعريف متفق عليه لهذا المصطلح. حيث يرى (Boyd & Fales, 1983: 100) أن التأمل مفهوم معقد يصعب ضبطه. ويقرران أن التأمل عملية فحص خبرة شخصية واستكشافها، ينتج عنها تغير في الرؤى والمفاهيم. بالمقابل تعرف (Pierson, 1998: 169) التأمل بأنه عملية ذاتية ذات مغزى تتطلب توظيف طرق التفكير الاستغراقية. أما (Daudelin, 1996: 42) فيحدد علاقة التأمل بالتعلم. فالتأمل في نظره عملية الوقوف بعيداً عن الخبرة الشخصية للتفكير ملياً في معناها المرتبط بالذات. وهو بذلك يكمل عملية التعلم ويثريها. على اعتبار أن التعلم عبارة عن فهم الخبرات الماضية في سبيل توجيه الخبرات المستقبلية. وبهذا المعنى، فالتأمل عملية تحويل الخبرة إلى تعلم، أي استكشاف الخبرة بغرض تعلم أشياء جديدة منها. ويصف (Boud, Keogh & Walker, 1985: 19) التأمل بأنه تلك الأنشطة العقلية والعاطفية التي ينهمك فيها الأفراد لاستكشاف خبراتهم بغرض الوصول إلى أفهام ومدارك جديدة. فهي عملية تتضمن استخلاص الخبرات الخام التي لم تخضع للمعالجة.

---

(1) لقد دخل مصطلح الممارسة التأملية Reflective Practice الميدان التعليمي وأصبح من مصطلحاته الأساسية مع ظهور كتاب Reflective Practitioner لـSchon عام ١٩٨٣م. وقد أسهم هذا الكتاب في تغيير الطريقة التي يفكر بها الناس تجاه ممارساتهم. وأدى الى كثير من الابتكارات في مجالي التدريس والبحث العلمي.

ومن ثم فحصها فحصاً دقيقاً لفهم ما يجري[1]. ومع أن التأمل يمكن تحقيقه بعدة وسائل غير الصحيفة التدريسية، إلا أن عملية الكتابة، خاصة الكتابة الصحيفية وما تتسم به من عفوية وتلقائية وحرية وتدفق شعوري من أكثر الوسائل فاعلية في إثارة التأمل.

وقد حاول بعض العلماء تطوير نماذج للتعلم التأملي، لعل أبرزها النموذج الذي طوره (Scanlon & Chernomas, 1997)، ويتألف من ثلاث مراحل: الوعي، والتحليل الناقد، والرؤى الجديدة. فالتأمل في نظرهما يبدأ من مرحلة الوعي عندما يعترف المرء بنقص في معلوماته أو خلل في أدائه أو عندما يكون لديه الرغبة في تعلم شيء جديد. فالوعي حجر الزاوية في عملية التأمل، وبدونه لن يتحقق التأمل. ونود أن نشير في هذا الصدد إلى أن الصحيفة التدريسية وسيلة فعالة لتحقيق الوعي الذاتي Self-awareness، فهي سجل شخصي، يدون فيها صاحبها ردود أفعاله تجاه خبراته الشخصية، ووسيلة لتشجيع الحوار الذاتي، حيث يحاور المرء نفسه، فأفكار الإنسان عادة ما تكون حبيسة عقله، وعندما يسجلها تصبح محسوسة ومشاهدة. كما أنها، أي الصحيفة التدريسية، وسيلة لممارسة التفكير الجهري.

وتتضمن المرحلة الثانية في نموذج التعلم التأملي عند (Scanlon & Chernomas, 1997) تحليل الموقف أو الحدث تحليلاً ناقداً، مع الأخذ بالحسبان المعارف الحالية للفرد وتطبيق المعرفة الجديدة. ونود أن نؤكد أن تنمية الخبرة المتخصصة Expertise في أي مجال تتطلب أن يكون المرء متصفاً بالتأني والاحتراس والإدراك الشعوري للعملية برمتها، ويكون على وعي بالقرارات الشخصية المتخذة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا خضعت هذه القرارات للفحص الدقيق، بحيث تُكتشف المنطلقات التي تقف خلفها، ومن ثم يتم اتخاذ قرار واع باللجوء إلى إجراء جديد من زاوية جديدة. أما المرحلة الثالثة في نموذج التعلم التأملي عند (Scanlon & Chernomas, 1997) فهي مرحلة المنتج المتمثل في تطبيق المعرفة الجديدة، أو التغير المعرفي أو العاطفي أو السلوكي.

---

(١) التأمل نشاط شخصي يمارسه المعلم، ويمكن أن يكون جزءاً من دورة أو برنامج تدريبي.

ومن نماذج التعلم التأملي التي ذاع صيتها أيضاً النموذج الذي صممه (Boud, 2001). وتتكون فيه العملية التأملية من ثلاثة مكونات: العودة إلى الخبرة الشخصية، والتنبه للمشاعر والأحاسيس المصاحبة للخبرة، وإعادة تقييم الخبرة. والصحيفة التدريسية أداة مناسبة لتنفيذ المكون الأول. فالمرء يمكنه من خلال الصحيفة وصف ما حدث، محاولاً استعادة جوهر الأحداث وجزئياتها وتفصيلاتها. فالهدف هو استحضار الحدث وتدوينه بصيغة يمكن إعادة النظر فيه دون عناء كبير. والصحيفة التدريسية، كما يؤكد ذلك (Ho & Richards, 1993: 8)، تعطي المعلم فرصة للابتعاد قليلاً عن الخبرة التدريسية حتى يتمكن من مشاهدة تلك الخبرة التدريسية عن بعد. فيستطيع الكشف عن ملابساتها وعناصرها ومكوناتها المتداخلة. وبدون الصحيفة التدريسية قد لا يتمكن المعلم من رؤية الحدث التدريسي بهذه الصورة الواضحة.

ويشدد Boud على أهمية وصف المشاعر المصاحبة للحدث، وهو المكون الثاني في هذا النموذج. حيث يرى أن المشاعر المصاحبة إما أن تساعد المرء في ممارسة مزيد من التأمل والتعلم، أو أن تعوق هذه العملية. ومما لا شك فيه أن الصحيفة التدريسية وسيلة فعالة لوصف المشاعر والأحاسيس، والتركيز على الجانب الوجداني العاطفي من عملية التعلم كما يؤكد ذلك (Gebhard, 1999: 79). فالمعلم يواجه لحظات مختلفة تتداخل فيها المشاعر والعواطف، فهو أحياناً يشعر بالإحباط واليأس والغضب، وفي أحيان أخرى يشعر بالنشوة والفرح والسعادة. وهناك عوامل متنوعة قد تحفز المعلم وتزيد دافعيته وتلهمه، وعوامل أخرى تثبطه وتقلل من دافعيته. كل هذه العوامل والقضايا قد لا يتمكن المعلم من اكتشافها بسهولة والوقوف عندها وتمحيصها والتعامل معها. ولعل الصحيفة التدريسية وسيلة تمكّن المعلم من تسجيل بعض هذه اللحظات الوجدانية المهمة مما يساعد المعلم في تلمس أسبابها وآثارها في ممارساته التدريسية[1]. من ناحية أخرى، يشدد Boud على أهمية التخلص من المشاعر السلبية أو تحويلها إلى مشاعر إيجابية، وإلا فإنها سوف تشوه جميع المدارك وتمنع الفهم. بالمقابل ينبغي الاحتفال بالمشاعر الإيجابية لأنها تعزز الرغبة في مواصلة التعلم.

---

[1] يرى بعض المتخصصين أن الصحيفة تساعد في تنمية الجوانب الروحانية عند من يستعملها (Vogel, 2000)، بل هناك من يؤكد على أنها تسهم في تحسين الصحة الشخصية (Bruce, 1998).

والصحيفة التدريسية مكان مناسب للاحتفال بالاكتشافات والنجاحات التي يحققها المعلم.

أما المكون الثالث في نموذج Boud وهو إعادة تقييم الخبرة فيتضمن ربط المعلومات الجديدة بالقديمة، والسعي لإيجاد روابط وعلاقات بين الأفكار الجديدة والقديمة، وتحديد أصالة الأفكار والمشاعر الناتجة من العملية التأملية، وكذلك تحويل المعارف المكتسبة إلى معارف شخصية. ونحن نؤكد على أن التعلم يعتمد على الخبرات السابقة، فأي محاولة لتعلم شيء جديد يجب أن يأخذ بالحسبان تلك الخبرات السابقة. فالتعلم يبنى على التصورات والأفهام القائمة، ونحن نؤمن بأن الصحيفة التدريسية قادرة على القيام بدور الجسر الرابط بين الخبرات السابقة والمعارف الجديدة، إذا ما أحسن استعمالها.

من ناحية أخرى، يعتبر (Schon, 1983, 1987) أكثر من ربط التأمل بالعمليات الإجرائية. فبدلاً من محاولة تطبيق النظريات العلمية والمفاهيم النظرية على المواقف العملية، يرى أن أصحاب المهن ينبغي أن يتعلموا كيفية تفكيك المشكلات المعقدة التي يواجهونها وإعادة تأطيرها، واختبار مختلف التفسيرات، ومن ثم تعديل إجراءاتهم بناء على ذلك. ومن هذا المنطلق يستعمل Schon مصطلحين، الأول التأمل في الإجراءات reflection-on-action أي التأمل في الحدث بعد وقوعه، والثاني التأمل أثناء الإجراءات reflection-in-action أي التأمل في الحدث أثناء وقوعه ومن ثم تعديله إذا لزم الأمر، فهذا المصطلح يوحي بالتفكير الشعوري والتعديل أثناء أداء العمل، بمعنى أن يقوم المرء بالتأمل والعمل في الوقت نفسه، على أساس أن صاحب المهنة وصل إلى درجة متقدمة من الكفاءة، بحيث أصبح قادراً على التفكير على نحو شعوري بما يحدث وتعديل ما يقوم به بطريقة تزامنية. ويبدو أن الصحيفة التدريسية أداة مناسبة لتطبيق المفهوم الأول لا الثاني، على اعتبار أن صاحب الصحيفة يقوم بتدوين الحدث بعد وقوعه، ثم يعيد النظر فيه ويتأمله، ليتخذ بعض الإجراءات التي يمكن تطبيقها في المستقبل، علماً بأن استعمال الصحيفة فترة طويلة وممارسة التأمل في محتوياتها قد ينمي قدرة المعلم على تطبيق التأمل أثناء العمل الإجرائي.

أخيراً هناك علاقة بين التأمل والاستكشاف، الذي أصبح جزءاً أساسياً في الخبرات التدريسية (Tsui, 2003). إذ لا يمكن للمعلم أن يستكشف دون أن يتأمل فيما قام به. ولذا فهناك بعض صور التأمل (Smith & Lovat, 1991) التي يصر أصحابها على إعطاء صاحب المهنة فترة من الوقت للتأمل في الحدث بعد وقوعه بهدف استكشاف البدائل التي يمكن تطبيقها في المستقبل. ويربط بعض المتخصصين في إعداد المعلمين، وعلى رأسهم (Gebhard, 1999: 87) الصحيفة التدريسية بوظيفة الاستكشاف ربطاً دقيقاً. حيث يرى أن الصحيفة مكان مناسب لتطبيق الأسلوب الاستكشافي في التدريس. علماً بأن العملية الاستكشافية عند Gebhard تتمثل في الكشف عن القناعات والاعتقادات من جهة، والممارسات من جهة أخرى. ومن ثم تجريب بعض البدائل. وتشير نتائج بعض الدراسات (Hahnemann, 1986) إلى أن الصحيفة تشجع على الاستكشاف والمجازفة. فصاحب الصحيفة يعبر عن مشاعره أياً كانت على الورق، قبل أن يجرب على أرض الواقع الحلول المقترحة للمشكلات التي حددها. ويرى (Holmes, 1997: 490) أيضاً أن الإنسان عندما يسجل خبراته ومشاعره وأفكاره ويصفها، يستطيع أن يعيد صياغتها وبناءها لتحقيق مزيد من الاستكشاف.

أنواع الصحيفة التدريسية:

هدف هذا المبحث الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة: ما أنواع الصحيفة التدريسية؟ فالصحيفة التدريسية تنقسم إلى نوعين رئيسيين: الصحيفة الشخصية Intrapersonal Journal والصحيفة الحوارية Dialogue Journal (Gebhard, 1999). والصحيفة الشخصية يكتبها المعلم لنفسه، بحيث لا يطلع عليها أحد. أما الصحيفة الحوارية فهي صحيفة يكتبها المعلم ويطلع عليها شخص اخر. أو بعبارة أدق يشترك شخص اخر مع صاحب الصحيفة في الاطلاع على محتواها. ولكل من الصحيفة الشخصية والصحيفة الحوارية إيجابياتها وسلبياتها. فالمعلم يشعر في الصحيفة الشخصية بالحرية الكاملة ليكتب دون قيود ما يريد دون حرج أو خجل أو وجل. ويستطيع المعلم أن يمارس في الصحيفة الشخصية الكتابة الحرة التي هي نوع من التدفق الشعوري Stream-of-consciousness بحيث لا يعير صاحب الصحيفة

القواعد اللغوية أو الأسلوب أو التنظيم أي اهتمام، بل ينصب الاهتمام على Journalist المحتوى، لأن المطلوب هو سجل بالتدريس والمشاعر والأفكار التي تحيط بالعملية التدريسية. ويؤيد (Gebhard, 1999: 80) هذا النوع من الصحف لأن الكتابة الحرة غير المقيدة حول ما يعن في ذهن صاحب الصحيفة هو نوع من الاستكشاف في نظره، الذي يمكن من خلاله توليد عدد كبير من الأفكار، والوعي بالذات من طرف المعلم وبطريقته في التدريس.

بالمقابل فإن الصحيفة الحوارية وسيلة لتبادل الأفكار حول القناعات والممارسات التدريسية، حيث يمكن للمعلم من خلال الصحيفة الحوارية تكوين علاقة مهنية مع أحد المتخصصين في إعداد المعلمين أو مع أحد المعلمين، يستطيع من خلال هذه العلاقة طرح الأسئلة على محاوره، والرد على استفساراته وتسجيل ردة فعله تجاه تعليقات محاوره. ويشير (Brinton, Holten & Goodwin, 1993: 16) إلى أن هناك تشابهاً بين الصحيفة الحوارية والرسائل الشخصية، ويشددون على أن عملية الكتابة التفاعلية (الأخذ والرد، الكتابة ثم الحصول على تعليق ثم الرد وهكذا) قد تؤدي إلى تعميق وشخصنة العلاقة بين كتاب الصحف التدريسية بطريقة إيجابية تعزز الثقة فيما بينهم، ويؤكدون على أن هذه العملية لو تمت بنجاح فإن المعلم سوف يجد أن الصحيفة الحوارية مكان آمن لطرح الأسئلة والتعبير عما يقلقه وتوثيق نجاحاته وتتبع إخفاقاته.

ويرى (Gebhard, 1999: 82) أن من إيجابيات الصحيفة الحوارية أنها تحتوي على عامل تحفيزي على اعتبار أن شخصاً ما سوف يقرأها، مما يجعل صاحب الصحيفة يندفع ويتحمس لكتابتها عكس الصحيفة الشخصية التي تفتقر لهذه السمة، فكتابة المرء لنفسه قد لا تكون محفزة. ومن إيجابيات الصحيفة الحوارية في رأي Gebhard كذلك أنها تمثل مصدراً للحصول على تغذية راجعة، ونحن نوافقه الرأي فالتغذية الراجعة تعتبر نقطة قوة في الصحيفة الحوارية، وغيابها يعتبر نقطة ضعف واضحة في الصحيفة الشخصية. ويشير (Brinton, Holten & Goodwin, 1993: 18) إلى ميزة في الصحيفة الحوارية خاصة عندما يكون المحاور أحد المتخصصين في إعداد المعلمين، وهذه الميزة هي الدور الكبير الذي يلعبه المحاور في تحويل أفكار ورؤى المعلم التي

تتسم بالعزلة الى سياق هادف من خلال أنواع الردود والاستجابات تجاه الأسئلة والتعليقات التي يسجلها المعلم في الصحيفة. ولا شك أن هذه الميزة تعتمد على قدرة المحاور على الوعي بأنواع الاستجابات التي يمكن أن تعزز التفاعل الهادف والتأمل المفيد، والتي تشكل فرصاً للمعلم ليتمكن من تجميع خبراته وتركيبها بطريقة ذات معنى.

ومن الاختلافات الجوهرية بين الصحيفة الحوارية والصحيفة الشخصية التي ركز عليها (Gebhard, 1999: 82) أن المعلم قد يكون أكثر حذراً فيما يتعلق بما يكتبه في الصحيفة الحوارية، لأن هناك من سوف يطلع عليها، وهذه المسألة في غاية الأهمية، وقد تؤثر سلباً في فوائد الصحيفة التدريسية، التي من أهم خصائصها التي يجب تتصف بها الشعور بالحرية الكاملة لكتابة أي شيء يخطر على بال صاحب الصحيفة، لكن إمكانية اطلاع شخص آخر على محتوى الصحيفة قد يحد كثيراً من هذه الحرية مما يقلل من درجة الفائدة من الصحيفة. إضافة إلى ذلك فالإنسان أثناء الكتابة قد يواجه ذاته ويحاول تعلم أشياء تتعلق بشخصيته، يجد صعوبة في فهمها أو قبولها، وليس مستعداً لإفشائها للآخرين. فالكتابة من هذا النوع هي شكل من أشكال الاعتراف كما تشير إلى ذلك (Jarvis, 1992: 141)، ومن هنا فالمعلم قد يجد نفسه قد انحرف فجأة عن الخط المحدد متحدثاً عن قضايا شخصية بحتة. فإذا كانت الصحيفة صحيفة شخصية فلن يقلق بشأنها بسبب سريتها إذ لن يطلع عليها أي أحد، بينما لو كانت الصحيفة حوارية سوف يطلع عليها شخص آخر ويعلق على محتواها فإن المعلم سوف يقع في حرج كبير، وقد يكون لذلك عواقب وخيمة، حيث قد يتوقف المعلم عن الاحتفاظ بالصحيفة، أو أن يتوخى الحذر في المرات القادمة، وهذا سوف يحد من الاستفادة من الصحيفة.

وتقدم (Bailey, 1990: 221) اقتراحاً لتجنب مثل هذه المواقف المحرجة مع عدم التخلي عن الحرية في الكتابة، فهي تقترح أن يقوم صاحب الصحيفة قبل تسليمها للشخص الآخر بمراجعة مداخل الصحيفة من أجل بناء صيغة أخرى مخصصة لأن تقرأ من قبل الآخرين. ويشير (Gebhard, 1999: 83) إلى أنه طبق هذه الطريقة مع بعض المعلمين وكانت ردة فعلهم إيجابية، مع أن بعضهم أشار إلى أن إعادة كتابة الصحيفة

سبب لهم عبئاً كبيراً لم يكونوا يتوقعونه. من جهة أخرى ذكر بعضهم أن صياغة نسخة أخرى أعطاهم فرصة إضافية للتأمل مرة أخرى على نحو ناقد في قناعاتهم وممارساتهم التدريسية. وهي خبرة إيجابية لغالبيتهم.

ويبدو أن اعتبار الكتابة الموجهة لشخص آخر ميزة أو عيب تعتمد على شخصية صاحب الصحيفة. فإذا كان صاحب الصحيفة من النوع المتحفظ الذي لا يحب أن يطلع الآخرون على آرائه وممارساته التدريسية. ويعتبر ذلك من الخصوصيات التي لا يقبل أن يطلع عليها الآخرون، فالصحيفة الشخصية ستكون هي المناسبة في هذه الحالة. أما إذا كان صاحب الصحيفة من النوع المنفتح الذي لا يخشى مواجهة الآخرين ويرغب في الاستماع إلى آرائهم وانتقاداتهم فالصحيفة الحوارية ستكون هنا هي الأنسب.

والاختيار بين الصحيفة الشخصية والصحيفة الحوارية يعتمد كذلك على البيئة التي يعمل فيها المعلم. فإذا كانت البيئة تقليدية لا يتم فيها استخدام مثل هذه الأدوات التطويرية. أو أن استعمالها قد يسبب بعض الحرج. يفضل استخدام الصحيفة الشخصية. كما يتوقف تطبيق الصحيفة الحوارية على توفر عنصر الثقة المتبادلة بين المعلم صاحب الصحيفة وزملائه الذين يعملون معه في المدرسة. رغم أنه ليس بالضرورة تطبيق استراتيجية الصحيفة الحوارية مع معلم في المدرسة نفسها. فقد يتفق المعلم مع زملائه الذين يعملون في مدارس أخرى. وعلى أية حال يمكن الجمع بين النوعين بطريقة أو بأخرى، بحيث يضع صحيفتين صحيفة حوارية يسجل فيها كل ما يريد، وعندما يشعر أنه يريد أن يسجل أشياء شخصية بحتة ولا يريد من أحد أن يطلع عليها يمكنه التحول إلى الصحيفة الشخصية.

وهناك نوع ثالث من الصحف التدريسية يسمى الصحيفة الحوارية التعاونية حيث يشترك في تدوينها مجموعة من المعلمين. ويرى (Gebhard, 1999: 83) أن الصحيفة الحوارية التعاونية تعطي المعلمين فرصة للتعاون في تنفيذ المشاريع التدريسية، حيث يتعلمون من بعضهم بعضاً، ويدعمون بعضهم بعضاً. ويؤكد ذلك (Brock, Yu & Wong, 1992: 304) الذين يشددون على أن الصحيفة التعاونية تساعد المعلمين على تشكيل شبكة حوارية تعاونية، حيث قام الباحثون الثلاثة بعملية استكشافية من خلال تبادل الصحف مع تسجيل ملحوظات وصفية حول تدريسهم، وطرح الأسئلة

وتوجيه النصائح فيما بينهم. كما أنهم كانوا يلتقون أسبوعياً لمناقشة مداخل صحيفتهم التعاونية وتحليل محتوياتها وتجميع القضايا والمشكلات المتكررة، ومن ثم صياغة نسخة النشر.

تدوين الصحيفة وتحليل محتواها:

إن الهدف من هذا المبحث الإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة، فالهدف استعراض الخطوات والإجراءات التي يمكن لأي معلم من معلمي اللغة أن يسلكها عند رغبته في الاحتفاظ بصحيفة تدريسية بغرض تحقيق التنمية المهنية، وذلك من خلال مناقشة القضايا التالية: شكل الصحيفة، وخصائص الكتابة الصحيفية، ومحتوى الصحيفة، والكتابة التأملية، وطرق تحليل محتوى الصحيفة.

شكل الصحيفة:

ليس هناك طريقة محددة لاستعمال الصحيفة التدريسية، فتنوع صور الصحف التدريسية وأشكالها يتيح الفرصة لكل معلم بأن يختار الصورة التي تناسبه وتحقق أهدافه وتناسب السياق الذي يعمل فيه. ويمكن أن يكتب المعلم الصحيفة التدريسية على الحاسب الآلي في ملف خاص بها، وبذلك تكون صحيفة شخصية، ويمكن استخدام البريد الإلكتروني (فتكون بذلك صحيفة حوارية جماعية)، ويمكن أن تكون شفهية بحيث يسجل المعلم كلامه في جهاز تسجيل وتسمى في هذه الحالة صحيفة شفهية، ويمكن فيما بعد تفريغ الأشرطة كلها أو أجزاء منها حسب الحاجة. ومن فوائد الصحيفة الإلكترونية إمكانية إرسالها إلى الزملاء والمشرفين بسهولة للحصول على تغذية راجعة وتعليقات فورية. إضافة على ذلك يمكن أن يتعاون معلمان في كتابة مداخل الصحيفة، وبذلك تصبح صحيفة تفاعلية حقيقية. وقد يكون من الأفضل عمل نسخ ورقية للصحف الإلكترونية من أجل الاحتفاظ بسجل ورقي مكتوب. ولعل أكثر أشكال الصحفة التدريسية شيوعاً واستعمالاً الصحيفة الورقية، بحيث يعد المعلم صاحب الصحيفة ملفاً خاصاً يحتوي على عدد كبير من الأوراق، ليسجل فيها مشاهداته وملاحظاته وتعليقاته. ومن إيجابيات الأوراق المحفوظة في ملف سهولة إعادة ترتيب الأوراق داخل الملف وإضافة أوراق جديدة، رغم أن إمكانية فقدان الأوراق من الملف تظل قائمة.

وصاحب الصحيفة مخير بين نوعين من الصحف. هما الصحيفة الموجهة أو المقيدة guided journal، والصحيفة المطلقة free-form journal (Boyd & Boyd, 2003). ويركز المعلم في الصحيفة الموجهة على قضايا محددة مسبقاً، بحيث تقتصر الصحيفة على مسائل وموضوعات بعينها، أو أن يطرح عدداً من الأسئلة لتساعده في تسجيل ملاحظاته وتعليقاته. أما الصحيفة المطلقة فليس هناك تحديد مسبق للموضوعات، فلصاحب الصحيفة حرية مطلقة ليكتب ما يشاء دون أي تقييد، ودون استعمال الأسئلة أو الاقتصار على موضوعات معينة. وقد تكون الصحيفة المقيدة مناسبة للمعلمين المبتدئين أو للمعلمين الذين لم يسبق لهم استعمال الصحيفة التدريسية، فتحديد موضوعات بعينها يسهل على المعلم عملية التدوين، ويساعده في التركيز على ما يلاحظه ويسجله، ويمكن للمعلم أن ينتقل فيما بعد إلى استعمال الصحيفة المطلقة بعد أن يتمرس على الكتابة الصحيفية. إن الصحيفة المقيدة تناسب المعلم المبتدئ لأنه بحاجة إلى أن يتعلم مهارات الكتابة التأملية أولاً قبل أن يقبل بالكتابة باعتبارها استراتيجية تعلم ذات ميزات متعددة. أما المعلم المتمرس فيفضل أن يختار الصحيفة المطلقة، لأن الالتزام الصارم بالقواعد والإرشادات الصحيفية قد يؤدي بصاحب الصحيفة إلى التركيز على النشاط الكتابي أكثر من التركيز على بيئة التعلم. ومن هنا فالصحيفة ينبغي أن تعمّق مستوى التأمل والتحليل لا أن تقيد التفكير من خلال التتبع الدقيق لقواعد الكتابة الصحيفية (Gillis, 2001)، بمعنى أن الصور المقيدة للصحيفة التدريسية مناسبة للمعلم الذي لم يسبق له أن تمرس على الكتابة الصحيفية، أما المعلم الخبير فإن الصحيفة المقيدة قد تعوقه عن ممارسة الكتابة التأملية.

ومن الإجراءات التي يمكن اللجوء إليها لتنظيم عملية الكتابة تقسيم كل مدخل من مداخل الصحيفة إلى صفحتين، بحيث تخصص الصفحة الأولى لتسجيل المشاهدات والأوصاف، أي وصف الحدث فقط، في حين تستعمل الصفحة المقابلة لتدوين التعليقات والتعقيبات والتأملات، ويطلق على هذا النوع من الصحف اسم الصحيفة المزدوجة المداخل double-entry journal (Boyd & Boyd, 2003).

خصائص الكتابة الصحيفية:

تتكون الصحيفة عادة من مجموعة من المداخل entries، بحيث يشكل كل مدخل موضوعاً مستقلاً ومنفصلاً عما يسبقه أو يتبعه من مداخل، ويفضل تثبيت تاريخ كل مدخل، على أن يغطي المدخل الواحد يوماً كاملاً أو درساً واحداً. ويستحسن أن يستمر صاحب الصحيفة في الكتابة دون توقف لمدة ست إلى عشر دقائق، يحاول فيها تدوين أكبر قدر ممكن من المشاهدات والأحداث دون العناية بالتنظيم والترتيب.

والكتابة المنتظمة من أهم خصائص الصحيفة التدريسية، فالاستفادة القصوى من الصحيفة يستوجب من صاحب الصحيفة أن يكتب بشكل منتظم يومياً أو أسبوعياً. أما الكتابة المتقطعة والعشوائية فلن تحقق الفائدة من الصحيفة بالشكل الذي قد يشعر به صاحب الصحيفة، فكلما كانت الكتابة غير منتظمة، قلت الفائدة من الصحيفة، وهذا بدوره ينعكس على معنويات صاحب الصحيفة، فهو إذا لم يشعر بالفائدة التي يجنيها من تدوين الصحيفة، فإن حماسته ستقل. إضافة إلى ذلك فالكتابة المنتظمة تنعكس إيجاباً على قدرة صاحب الصحيفة على الكتابة التعبيرية.

ومن خصائص الكتابة الصحيفية وضوح الهدف، وتحديد الجمهور المتلقي، إذ يشدد (Richards & Farrell, 2005: 75) على أهمية وضوح هدف المعلم من الاحتفاظ بالصحيفة التدريسية، فليس الهدف أن يشغل المعلم نفسه بالكتابة، أو يوهم ذاته بأنه يكتب ويحتفظ بصحيفة تدريسية. فصاحب الصحيفة يجب أن يحدد منذ البداية الهدف أو الأهداف الأساسية من تدوين الصحيفة التدريسية. كما ينبغي أن يحدد الجمهور المتلقي للصحيفة، فهل الصحيفة التي يرغب في الاحتفاظ بها وتدوينها صحيفة شخصية ذاتية لن يطلع عليها أحد. أم أن صاحب الصحيفة ينوي أن يطلع الآخرين على ما يدونه سواء أكانوا من زملائه المعلمين أم من المشرفين أم من المتخصصين؟ علماً بأن صاحب الصحيفة هو المتلقي الأساسي لها، فهو المعني الأول بها.

ومن القرارات التي ينبغي أن يتخذها المعلم الراغب في الاحتفاظ بصحيفة تدريسية أن يحدد مكان وزمان تدوين الصحيفة، وينبغي أن ندرك أن عامل الوقت من العوامل الأساسية التي قد تمنع أي معلم من استعمال الصحيفة التدريسية (Peterson & Jones, 2001) فكثير من المعلمين قد لا يستعملها بحجة عدم توفر الوقت الكافي.

وعليه يجب على المعلم عند اتخاذه قراراً بتطبيق استراتيجية الصحيفة التدريسية أن يدرك متطلبات هذه الاستراتيجية وتبعاتها ويعد العدة لذلك، وأن يخصص وقتاً كافياً لتنفيذ هذه المهمة ويتخلص من أي عمل قد يشغله عن إتمام هذه المهمة. وإذا لم يكن المعلم مقتنعاً بالصحيفة التدريسية، أو إذا لم يستمتع بها بعد تجريبها، فعليه أن يبحث عن وسيلة أخرى للتطوير الذاتي والمهني مثل البحث الإجرائي أو الحقيبة التدريسية.

ولعل أفضل وقت للكتابة الفترة التي تلي الحدث مباشرة. ويمكن للمعلم أن يسجل بعض المعلومات أثناء الدرس كإجراء تذكيري، وبعد انتهاء الدرس يستطيع أن يسجل بقية المعلومات بكل تفاصيلها وجزئياتها، والمشاعر المصاحبة لها مما يستطيع تذكره. ويمكن كذلك أن يسرد صاحب الصحيفة الأحداث الصفية سرداً موجزاً عبر قائمة تضم أبرز ما حدث في الدرس، ومن ثم يسهب في ذكر التفصيلات لكل حدث على حدة عندما يجد الوقت المناسب، مع إمكانية التركيز على حدث أو حدثين مهمين ووصفها بالتفصيل مع تحليلهما وتفسيرهما (Posner, 1996).

إضافة إلى ذلك ينبغي لصاحب الصحيفة عدم الاقتصار على الكتابة النثرية، إذ يمكن استعمال الشعر والصور والرسومات والأشكال البيانية والألوان وغيرها من وسائل التعبير عن الخبرات الشخصية، فالهدف هو ممارسة التدفق الشعوري أياً كانت الوسيلة المحققة لذلك[1]. علاوة على ذلك، ينبغي ألا ينشغل صاحب الصحيفة كثيراً بالمسائل اللغوية عند الكتابة والتدقيق في القضايا النحوية والصرفية والإملائية، فالهدف هو تسجيل أكبر قدر ممكن من المشاهدات والأحداث والتأمل فيها دون الاهتمام بالصحة والسلامة اللغوية لما يكتب، فالكتابة الصحيفية هي ممارسة تأملية لا تمريناً لغوياً.

محتوى الصحيفة :

ليس هناك حدود معينة بخصوص الموضوعات والقضايا التي يمكن أن يكتب عنها صاحب الصحيفة، أياً كان نوع الصحيفة المستعملة. وقد حاول (Richards & Ho, 1998: 159) حصر القضايا والموضوعات التي يمكن أن يكتب عنها صاحب الصحيفة وتشكل محتواها في أربعة مجالات رئيسية، وهي نظريات التدريس، وطرق التدريس،

(١) انظر Rainer, 1980 فهو يحتوي على أمثلة متعددة لأشكال وصيغ الكتابة التعبيرية.

وتقييم التدريس، والوعي الذاتي، كما هو مبين في الجدول ذي الرقم ١. رغم أن التركيز على عدد محدود من القضايا والكتابة حولها بشيء من العمق أفضل على ما يبدو من محاولة استكشاف عدد كبير من المسائل. كما تؤكد ذلك نتائج بعض الدراسات (انظر مثلاً Brock, Yu & Wong, 1992).

والصحيفة التدريسية هي المكان المناسب لصياغة الفلسفة أو النظرية التدريسية التي يؤمن بها المعلم وتوجه ممارساته التدريسية وتصبغ علاقاته مع زملائه المعلمين. ويعرف (Brookfield, 1990: 15) النظرية التدريسية بأنها الرؤية الشخصية في التدريس، والأسس العقلاني الناقد للعملية التدريسية، ونوع من تحديد أغراض التدريس. فهي تعكس القيم الشخصية في التدريس التي تمثل الأفكار والمنطلقات والقناعات المهمة والثابتة التي تؤثر في سلوك المعلم وأدائه. إن الصحيفة التدريسية وسيلة لتوثيق النظرية التدريسية التي يؤمن بها المعلم، وتتبع نمو هذه النظرية والتغير الذي يطرأ عليها.

وينبغي أن يركز صاحب الصحيفة فيما يكتبه على ما يتعلمه وكيفية تعلمه والمشاعر المصاحبة لعملية التعلم، محاولاً ربط كل ذلك بما يتعلمه طلابه. أي أن يجري مقارنة مستمرة بين عملية التعلم لديه وعملية التعلم عند طلابه. فنظراً لأن الصحيفة التدريسية أداة تعلم بالدرجة الأولى، فهي تساعد المعلم على اكتشاف أهمية الربط بين خبرته التعلمية بخبرات الطلاب التعلمية، كما تجعله يدرك صعوبة التعلم وحساسية عملية التعلم، ويقدر المؤثرات النفسية والاجتماعية التي تؤثر في عملية التعلم.

* * *

نظريات التدريس	طرق التدريس
نظريات وقناعات حول تعليم اللغة وتعلمها: -قناعة راسخة حول مسألة معينة، مثل مكونات تدريس اللغة الفعال. -إشارة إلى نظرية معينة أو رأي عالم من العلماء مثل نظرية Krashen بخصوص الدخل اللغوي. -تعليل عمل ما أو تسويغ إجراء معين، كأن يصف صاحب الصحيفة نظرية في تعليم اللغة لتعليل استعمال إجراء معين. -رأي شخصي في قضية معينة. **تطبيق نظريات تعليم اللغة وتعلمها على الممارسات الصفية** -كيفية تطبيق نظرية من نظريات تعليم اللغة وتعلمها. -الفرق بين النظرية والتطبيق، كأن يصف سبب عدم تطبيق نظرية ما في حدث تدريسي معين. -وصف كيفية تغير النظريات، كأن يصف مثلاً كيف تغير الخبرة الصفية نظريات المعلم وقناعاته الشخصية.	**طرق تدريس اللغة** -وصف طريقة تدريسية معينة أو إجراء صفي، كأن يصف مثلاً طريقته في تدريس مهارات الكتابة أو القراءة. **محتوى الدرس، كأن يصف محتوى درس القواعد أو القراءة.** **معارف المعلم** -المعارف التدريسية، كأن يصف صاحب الصحيفة معلوماته حول متطلبات المهمات التعلمية. -المعارف والخبرة، كأن يصف مثلاً كيف أصبح تدريس صاحب الصحيفة متمركزاً حول المتعلم. **معلومات حول الطلاب، كأن يشير مثلاً إلى قلة الفرص التي يجدها الطلاب لممارسة اللغة خارج الفصل.** **سياق المدرسة** -العلاقة بين التدريس وسياق المدرسة، كأن يصف مثلاً التأثير السلبي أو الإيجابي للقيود الإدارية أو السياسات المدرسية في التدريس.
تقييم التدريس	الوعي الذاتي
تقييم الدروس -التقييم الإيجابي للدروس. -التقييم السلبي للدروس. **تشخيص المشكلات**	**الوعي بدوره كمعلم لغة** -أسلوبه التدريسي، كأن يصف أسلوب التدريس الذي يرتاح إليه. -التعليق حول كفايته اللغوية.

-مشكلات الطلاب -التفاعل الصفي -مشكلات المعلمين **حلول المشكلات** -طرق بديلة لتقديم درس معين -اتخاذ قرار حول خطة إجرائية -طلب المساعدة من الزملاء.	**الوعي بالنمو الشخصي** -كيفية نمو ثقته بنفسه **وضع أهداف شخصية** -النمو الذاتي. كأن يحدد جوانب من تدريسه ليعمل على تطويرها في المستقبل.

جدول ١: القضايا التي يمكن أن تشكل محتوى الصحيفة التدريسية(Richards & Ho, 1998)

علاوة على ذلك يعد طرح الأسئلة أحد الاستراتيجيات الفعالة عند تدوين الصحيفة، لأنها تساعد صاحب الصحيفة على تركيز انتباهه على قضايا محددة. ويمكن طرح الأسئلة قبل الدرس أو بعده. ومن الأمثلة على ذلك الأسئلة التي طرحها أحد معلمي اللغة الإنجليزية (مذكور في Richards & Farrell, 2005). وهي تتعلق بالطلاب وما تعلموه على النحو التالي: ماذا تعلم طلابي اليوم؟ ما الذي ساعدهم على تعلم ما تعلموه؟ ما الذي اعترض طريق تعلمهم؟ ما الأدلة التي أملكها لدعم مزاعمي؟ وقد حدد (Richards & Lockhart, 1994: 16-17) عدداً من الأسئلة التي يمكن طرحها في الصحيفة. وهي تشكل ثلاثة محاور رئيسية. أسئلة تتعلق بالعملية التدريسية. وأسئلة تتعلق بالطلاب. وأسئلة تتعلق بصاحب الصحيفة باعتباره معلماً. كما هي مبينة في الجدول ذي الرقم ٢.

الكتابة التأملية :

تشدد(Moon, 1999: 22) على أن هدف الصحيفة التعلمية حدوث التعلم. وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت الطريقة التي يكتب بها صاحب الصحيفة تأملية. رغم أن الكتابة التأملية ليست أمراً هيناً. بل إن السواد الأعظم من معلمي اللغة لن يتمكنوا من الكتابة بطريقة تأملية منذ أول وهلة. ويرى (Luk, 2008: 626) أن الكتابة التأملية ينبغي أن تكون حوارية ناقدة لا وصفية بحتة. إذ يجب أن تعكس انهماك صاحب الصحيفة في تفاعلات ناقدة متعددة الرؤى. والتفكير العميق في السياقات التي يعمل فيها صاحب الصحيفة. بالمقابل فالكتابة التي تظهر التطبيقات العملية للمهارات التي سبق تعلمها. أو تلك التي تعتبر محاولات لتفسير أو حل القضايا الخلافية من رؤية واحدة ليست كتابة تأملية عالية المستوى.

أسئلة تتعلق بالعملية التدريسية
-ما الأهداف التي حددتها لتحققها في الدرس؟
-هل تمكنتَ من تحقيقها؟
-ما المواد التعليمية التي استعملتها؟
-ما مدى فاعليتها؟
-ما الأساليب التي استعملتها؟
- ما الطريقة التي استعملتها في تقسيم الطلاب إلى مجوعات؟
-هل كان الدرس متمركزاً حول المعلم؟
-ما نوع التفاعل الذي حدث بين المعلم والطلاب؟
-هل حدث في الدرس أي شيء غريب أو غير معتاد؟
-هل واجهتَ أي مشكلة في الدرس؟
-هل قمتَ بأي عمل مختلف عما تقوم به عادة؟
-ما نوع صناعة القرار الذي قمت بتوظيفه؟
-هل خرجتَ عن خطة الدرس؟ إذا كان جوابك نعم. فلماذا؟
-هل التغيير الذي أحدثته في خطة الدرس كان مفيداً أم ضاراً؟
-ما الإنجاز الأساسي الذي تحقق في الدرس؟
-ما الأجزاء الأكثر نجاحاً في الدرس؟
- ما الأجزاء الأقل نجاحاً في الدرس؟
-هل ستقوم بتدريس الدرس بشكل مختلف لو قمت بتدريسه مرة أخرى؟
-هل عكس الدرس الفلسفة التدريسية الخاصة بك؟
-هل اكتشفت أي شيء جديد يتعلق بطريقتك التدريسية؟
-ما التغييرات التي تعتقد أنه ينبغي عليك أن تقوم بها في تدريسك؟

أسئلة تتعلق بالطلاب	أسئلة تتعلق بصاحب الصحيفة
-هل ركزت على جميع الطلاب اليوم؟ أم أنك ركزت على عدد محدود منهم؟	-ما المصدر الذي أستقي منه أفكاري حول تدريس اللغة؟ -ما مدى التطور الذي أحرزه باعتباري معلم لغة؟

-هل كان للطلاب إسهام واضح في الدرس؟	-ما مواطن القوة لدي باعتباري معلم لغة؟
-كيف استجاب الطلاب لحاجات زملائهم الآخرين؟	-ما مواطن القصور لدي باعتباري معلم لغة؟
-هل واجه الطلاب بعض التحديات في الدرس؟	-هل هناك أي تناقضات في طريقتي التدريسية؟
-ما الشيء الذي تعلمه الطلاب من الدرس؟	-كيف يمكن أن أحسن تدريسي للغة؟
-ما أكثر الأشياء التي أعجبتهم في الدرس؟	-كيف يمكن أن أساعد طلابي؟
-ما الأشياء التي لم يستجيبوا لها بشكل جيد في الدرس؟	-ما الرضا الذي أحصل عليه من تدريس اللغة؟

جدول ٢: الأسئلة التي يمكن طرحها في الصحيفة التدريسية (Richards & Lockhart, 1994)

وتعتبر المرحلة الوصفية التي يتم فيها سرد الأحداث دون أي شروحات أو تفسيرات من أهم المراحل في الكتابة الصحيفية، لأنها تضمن أن يسجل صاحب الصحيفة جميع الأحداث دون أن يتجاوز أياً منها، كما أنها خطوة تمهيدية تسبق الكتابة التأملية، رغم أن كثيراً ممن ستعملوا الصحيفة التدريسية عجزوا عن تجاوز المرحلة الوصفية (Jarvis, 1992)، ولتسهيل عملية الكتابة التأملية، يقسم (Hatton & Smith, 1995: 38) العملية التأملية إلى ثلاث مراحل: التأمل الوصفي، والتأمل الحواري، والتأمل الناقد، ولعل أهمية هذا التقسيم تكمن في أنه يساعد المعلم، الذي لم يسبق له ممارسة الكتابة التأملية، في أن يكتب بأسلوب تأملي بطريقة تدريجية، والمطلوب في المرحلة الأولى أن يقوم صاحب الصحيفة بوصف الأحداث مع تقديم بعض الشروحات، والتفكير في بعض الإجراءات البديلة التي يمكن اللجوء إليها، وهو يختلف عن الوصف المحض الخالي من أي شروحات أو تعليقات، وينبغي على صاحب الصحيفة في المرحلة الثانية الابتعاد قليلاً عن الأحداث المدونة، بهدف تحليلها والغوص في مسبباتها والتفكير في مختلف البدائل الإجرائية، أما المرحلة الأخيرة فتتضمن الوعي بالمؤثرات التاريخية

والسياقية التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في الأحداث. وتتطلب الكتابة التأملية ربط الحدث أو القضية الموصوفة في مدخل الصحيفة لمعلومات ومواد إضافية (Moon, 1999)، كأن يدرج صاحب الصحيفة بعض الأفكار والمعلومات والخبرات والمشاعر التي لم يسبق أن ربطت بالقضية، أو بعض الاقتراحات المقدمة من الآخرين، أو معلومات مستقاة من بعض الكتب، أو بعض النظريات العلمية.

من ناحية أخرى، ينبه (Gillis, 2001: 50) إلى عملية في غاية الدقة والأهمية تسبق عملية التأمل، ألا وهي عملية الاستبطان introspection، التي تعني القدرة على التركيز على ما يدور داخل الإنسان، وفحص المنطلقات والقناعات والقيم الشخصية، فالاستبطان يتيح للإنسان الاستماع إلى رؤاه الشخصية من خلال التفكير الهادئ والبحث في العقل الباطن. إن مهارة الاستبطان من أهم المهارات التي يحتاج إليها معلمو اللغة الراغبون في ممارسة التفكير الناقد والفحص التفصيلي للأفكار والرؤى. ويبدو أن الوقت المناسب لعملية الاستبطان هو بعد أن ينهي صاحب الصحيفة الكتابة الوصفية، وقبل أن يشرع في الكتابة التأملية، بحيث يتمكن صاحب الصحيفة من فحص المنطلقات والقناعات التي اكتشفها في مرحلة الاستبطان، وتحديد مدى ارتباطها بخبراته التدريسية الحالية والسابقة، وبهذا يبدأ صاحب الصحيفة في تكوين معارف أصيلة. وهناك بعض المتطلبات التي ينبغي توافرها لدى صاحب الصحيفة حتى يتمكن من تطبيق عمليتي الاستبطان والتأمل، أهمها المجازفة والاستقلالية والتفكير الإبداعي والوعي الذاتي، وذلك حتى يستطيع التعبير عن صوته الأصيل في مداخل الصحيفة. وتستكمل العملية التأملية بما يسمى التكفير التأملي reflective thinking (Moon, 1999)، وهو عبارة عن مجموعة من النشاطات الذهنية كالربط والتجريب والاستكشاف والتنظير، وربط النظرية بالتطبيق، التي يشعر الإنسان من خلالها بإحراز تقدم في فهم القضية ذات الصلة على نحو أكثر عمقاً.

وهناك بعض الأسئلة التي يمكن أن تساعد صاحب الصحيفة في تطبيق الكتابة التأملية، كالأسئلة التالية (Klug, 2002: 54): ما أكثر الأحداث أهمية في درس اليوم؟ ما الشيء الذي ميّز هذا الدرس وجعله مختلفاً عن بقية الدروس؟ هل كان هناك محادثات ومداولات مفيدة؟ كيف كان شعوري العام خلال الدرس؟ ما اللحظات

المشبعة عاطفياً؟ لماذا كان شعوري بهذا الشكل؟ هل كنت أشعر بالقلق تجاه شيء معين؟ ما اللحظات السعيدة في الدرس؟ ما الذي حققته؟ هل فشلت في أي شيء؟ كيف يمكن أن أتعلم من هذا الفشل؟ ما الذي تعلمته في هذا الدرس؟ ما اللحظات التي كنت أشعر فيها بالحيوية والانتعاش؟

وتشير نتائج كثير من الدراسات (انظر مثلاً Berliner, 1986, Numrich, 1996) إلى أن القدرة على الكتابة التأملية تعتمد إلى حد بعيد على خبرة المعلم. فهناك تفاوت واضح بين المعلمين المبتدئين والمعلمين أصحاب الخبرة في القضايا التي يكتبون عنها أثناء احتفاظهم بالصحيفة التدريسية والطريقة التي يكتبون بها. فالمعلمون المبتدئون يركزون على أساليب التدريس، وطرق حل المشكلات التدريسية، وما يتعلق بالقلق حول الاحتفاظ بهويتهم كمعلمين، فهم يرغبون في معرفة كيف يدرسون وكثير منهم يبحث عن نصائح وإرشادات تتعلق بأفضل طرق التدريس مثل طرق تصحيح أخطاء الطلاب اللغوية، واستخدام السبورة ونحو ذلك. كما أنهم يطرحون أسئلة وقضايا تتعلق بمشاعرهم تجاه التدريس. ويؤكد ذلك (Richards & Ho, 1998: 167) -اللذان وجدا في دراسة قاما بها حول برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة في مرحلة الماجستير في هونج كونج- أن ٢٠% فقط من الأسئلة التي طرحها المبحوثون (وعددهم ٣٢ معلماً) في صحفهم التدريسية يمكن أن تعتبر تأملية.

ورغم ذلك، فمن الصعب الجزم بأن المعلم صاحب الخبرة أكثر قدرة على ممارسة التأمل عند تدوين الصحيفة التدريسية من المعلم المبتدئ. وقد قام (Farrell, 1996) في هذا الصدد بتحليل الصحف التدريسية لأربعة معلمين من ذوي الخبرة في كوريا وقد توصل على نتيجة مفادها أن اثنين من المعلمين الثلاثة كانوا يسلكون مذهباً تأملياً وطرحوا قضايا حساسة حول تدريسهم. إن الخبرة وحدها لا تكفي ولا تضمن أن يسلك المعلم مذهباً تأملياً عند تحليل ممارساته التدريسية. ويبدو أن كثيراً من المعلمين يحتاجون إلى دورات تدريبية على الكتابة التأملية.

ومع أن الصحيفة تستعمل أساساً بعد الحدث، إلا أن ذلك لا يمنع من استعمالها قبل الحدث لتحقيق التأمل المستقبلي، بحيث تكون وسيلة للتوقع والتنبؤ (Boud, 2001). فصاحب الصحيفة في هذه الحالة يستبق الأحداث ويدون فيها ما يتوقعه قبل الدرس

استعداداً للحدث. ومن الأسئلة التي يمكن الانطلاق منها ما يلي: ما الأهداف التي أرغب في تحقيقها في الدرس؟ ما توقعاتي للدرس ونتائجه؟ ما مدى تمسكي بمقاصدي إلى درجة قد تعوقني عن رؤية الاحتمالات الأخرى التي لم أتوقعها؟ ويمكن أن يسجل صاحب الصحيفة في صحيفته المهارات والاستراتيجيات التي قد يحتاجها لأداء مهمات معينة في الدرس. حتى يجهّز نفسه للدرس بشكل يجعله يستفيد من الفرص التي قد تسنح أثناء الدرس.

تحليل محتوى الصحيفة :

إن من أهم المراحل في عملية الاحتفاظ بالصحيفة التدريسية أن يقوم صاحب الصحيفة بعد مضي فترة من الزمن بمراجعة محتوى الصحيفة وتحليل المواقف التدريسية وتسجيل الأحداث البارزة، والبحث عن الأنماط المتكررة في سلوكه التدريسي. ويشدد كثير من الباحثين، وعلى رأسهم (Bailey, 1990) على أهمية هذه الخطوة ويرون ضرورة أن يحاول صاحب الصحيفة فهم مشاعره المتعلقة بالأحداث، وقراءة المداخل أكثر من مرة مع تسجيل الأفكار التي ترد إلى الذهن أثناء قراءة المداخل. إلى جانب قيام صاحب الصحيفة بتفسير الأنماط والأحداث الصفية من خلال تطبيق مجموعة من المعايير العلمية مثل المعرفة المقتبسة من البحوث الصفية ونظريات التعلم، والخبرة الصفية. بمعنى أن فائدة الصحيفة التدريسية لا تكتمل إلا إذا تم تحليل محتوى الصحيفة، ومن ثم تفسير ما يتم تحليله، فهي عملية أشبه بالبحث العلمي الذي يتطلب جمع البيانات وتحليلها ومن ثم تفسيرها، وهذا يعني أن الصحيفة وسيلة ممتازة لربط النظرية بالتطبيق، وأداة فعالة لتعميق المعرفة التخصصية التي بحوزة المعلم حول التعلم والتعليم. إن قراءة الصحيفة التدريسية عدة مرات، والتمعن في محتوياتها والتدقيق في مداخلها يسمح للظواهر المطردة المتكررة، أي التي تتكرر بشكل منتظم في الدرس، بالظهور على السطح.

ونظراً لأن الصحيفة غنية بالبيانات data-rich، فإن استيعاب محتوى الصحيفة والتعلم مما سُجّل ودُوّن يحتاج بعض الوقت، وهي من أصعب وأدق المراحل (Plummer, 2001). فهذه المرحلة تقتضي التأمل وإطالة التفكير في ركام من البيانات والمعلومات لمدد طويلة حتى يدرك صاحب الصحيفة خفايا هذه المعلومات.

ويصبح استنباط الأفكار والموضوعات الأساسية من هذا الركام ممكناً، ولعل الطريقة المعيارية لتحقيق ذلك أن يقوم صاحب الصحيفة بقراءة مداخل الصحيفة ويسجل بعض الملحوظات، ثم يتركها فترة من الزمن، ثم يعيد قراءتها دون تسجيل أي ملحوظات، ثم يعيد الكرة ويدون ملحوظات جديدة، ويستمر في هذه العملية حتى يبدأ في فك رموز محتوى الصحيفة.

نماذج من الصحف التدريسية :

سوف نسلط الضوء في هذا المبحث على صحيفتين من الصحف التدريسية التي قام اثنان من معلمي اللغة العربية بتدوينها. المعلم الأول يدرس اللغة العربية بوصفها لغة أولى في المرحلة الابتدائية. أما المعلم الثاني فيدرس اللغة العربية بوصفها لغة ثانية. حيث سنعرض مدخلاً واحداً من كل صحيفة دون أي تغيير. ثم نحاول بعد ذلك الوقوف عند بعض المسائل المتعلقة بمحتوى الصحيفة وانطباعات هذين المعلمين تجاه عملية الاحتفاظ بالصحيفة التدريسية وتدوينها.

الصحيفة الأولى :

"راحت خمس دقائق دخلت الفصل والطلاب ماشاء الله ملاقيف استاذ علينا واجب ومحمد ما حل والثاني خالد كاتب الواجب في الفصل تم إسكات الطلاب طلبنا منهم إخراج الكتب وفتحها على الواجب والطالب اللي ما كتب يطلع على السبورة تم تصحيح الواجب وهو عبارة عن تمرين طلع سبعة طلاب وقمت بتصحيح الواجب وكل شوي اسكت لا أسمع صوت استغرق الوقت "التصحيح" ١٠ دقائق ثم التفت للطلاب اللي واقفين على السبورة وطلبت منهم إحضار الكتاب من الماصة وقمت بتسجيل ملاحظة على الكتاب وهي أين الواجب ٢/١٣ وقلت لهم ترى ما في يده من أقلام ويعتدل صالح وجهك قدام أحمد انتبه معي خالد لا تلفت وري... بعد ذلك طرحت عليهم بعض الأسئلة وهي استرجاع لما سبق دراسته في الفصل الأول: ينقسم الكلام إلى ماذا رفع بعض الطلاب ايديهم والبعض لا سألت أحد الطلاب الذي لم يرفع يده فأجاب إجابة خاطئة وكان واحد جنبه رافع يده قلت له لا تقول الإجابة أبغاك تروح لحمد وهو الطالب الذي لم يعرف الاجابة وقلت له علمه في إذنه عن الجواب وخليته يجواب طبعاً قال الإجابة صحيحة (كلام مفيد وكلام غير مفيد) ثم سؤال ثاني تنقسم الكلمة إلى ثلاثة

أقسام ما هي رفع الجميع أيديهم وأجاب أحدهم إجابة صحيحة "اسم-فعل-حرف" فقلت ممتاز وطرحت مجموعة من الكلمات على أكثر من عشرين طالب وأسأله هل هو اسم "وإلا فعل وإلا حرف" بدأت: مكة: اسم فعل حرف عبدالله: صقر، قرآن، قال، كتب، في، و، ذهب فكانت الإجابة جميعها صحيحة إلا واحد أخطأ في ذهب قال اسم فسألت كيف نعرف الاسم من الفعل يا شباب فقال: أحدهم الطريقة: التنوين ودخول ال

فالاسم يقبل التنوين ويقبل دخول (ال) عليه أما الفعل: فقلت للطالب الذي أخطأ (ذهب) أدخل عليها (ال) الذَّهَبَ هل تصلح قال لا قلت أدخل التنوين عليها ذَهَبٌ فقال إيه قلبت التنوين "ورطت" قلت ممتاز ولكن ذَهَبَ هذا فعل وهو راح، مشى أما ذَهَبٌ وهو المعدن الغالي هذا اسم وقلت له مثال آخر (قرأ) أدخل ال وأدخل التنوين ومشت معه صح بعدما عرفت أن أغلب الطلاب فرّق بين الاسم والفعل كتبت أمثلة الدرس:

أ	ب
١.القرآن كلام الله	١.قرأ خالد القصة
٢.الأسد ملك الغابة	٢.مسح الطالب السبورة
٣.محمد طالب مجتهد	٣.يفتح الولد النافذة
٤.فاطمة نائمة	٤.اجلس مكانك يا سالم

وطلبت الفرق بين المجموعة الأولى والثانية رفع ٥ طلاب أيديهم من بين ٣٠ طالب واخترت أحدهم فقال الأولى مبدوءة بأسماء والثانية مبدوءة بأفعال فشجعته ممتاز يا بطل نلاحظ أن الكلمات المبدوءة في المجموعة الأولى كلها أسماء لذلك نسميها جملة اسمية والمجموعة الثانية كلها مبدوءة بأفعال لذلك نسميها جملة فعلية ثم سألتهم سؤال ذكاء قلت إن ما عندنا إلا نوعين يا جملة اسمية أو جملة فعلية فقط ولكن لو بدأت الجملة بحرف مثل (في المدرسة طلاب) هل نسميها جملة حرفية قالوا (لا) قالت ها وش نسميها فرفع أحدهم يده وقال جملة اسمية قلت ممتاز ولكن ليش قال أروح للكلمة إللي بعد الحرف وإللي بعد الحرف اسم ممتاز ممتاز صفقوا له وكتبت جملة (لم يحضر خالد) فسألت هل هي جملة اسمية أم فعلية فأجاب طالب آخر بعم ما سمع إجابة خويه الأولى وقال هذه جملة فعلية لأن جاء بعد الحرف فعل وطلبت من كل طالب يعطينا من عنده جملة اسمية والقسم الآخر جملة فعلية بعد ذلك

فتحت الكتاب، حول الموضوع وطلبت من أحد الطلاب أن يقرأ الأمثلة الموجودة في الكتاب والشرح حقها... وتم تحديد الواجب صفحة ١٣ سؤال ٤-د

فلم يبقى إلا ٣ دقائق على نهاية الحصة وكان بعد الحصة فسحة يالله يا شباب كل واحد يدخل كتابه وينزل وخلصت الحصة والحمد لله."

قمت بعد استلام الصحيفة من المعلم بإجراء مقابلة سريعة هدفها معرفة انطباعات المعلم حول خبرة تدوين الصحيفة التدريسية والمشكلات والصعوبات التي واجهها. وقد أشار المعلم إلى أن الصحيفة تحتاج إلى جهد، وتتطلب مهارة كبيرة في تذكر التفصيلات. أما الفائدة التي جناها من تدوين الصحيفة فقد ذكر أنها ساعدته على اكتشاف مشكلة حدثت في الصف لم يعرها اهتماماً، ولكنه أثناء تدوين الصحيفة اكتشفها وركز عليها وحاول تلافيها في الحصة القادمة. فهو يرى أن الصحيفة ساعدته في إدراك المشكلة ومن ثم في وضع إستراتيجية للتخلص منها. وهذه إحدى إيجابيات الصحيفة التدريسية.

بعد ذلك حاولت الدخول في تفصيلات الصحيفة وتحليلها بالمشاركة مع المعلم بهدف مساعدته على استخدام الصحيفة التدريسية في تطبيق الأسلوب التأملي في التدريس. وتوقفت عند بعض القضايا التي قد تكون مهملة أو أن المعلم لم يعرها اهتماماً. وقد ركزت في حواري مع المعلم على قضيتين أستطيع أن أصنفهما ضمن القضايا المهملة. الأولى قضية "اللقافة" التي وردت في السطر الأول من الصحيفة. وقد ذكر المعلم أنها ظاهرة منتشرة بين طلاب المرحلة الابتدائية. فسألته عن أسبابها من وجهة نظره. فذكر لي أن سببها البراءة. وهي على ما يبدو تمثل إحدى قناعاته. ومن ثم فهو لم يحاول على ما يبدو أن يركز عليها أو يبحثها. ويظهر لي أن البراءة قد لا تكون السبب الوحيد لهذه الظاهرة. وهي في رأيي الشخصي قضية تستحق الوقوف عندها. ويمكن للمعلم إذا كان يرغب في تتبع القضية أن يخصص الصحيفة التدريسية في مدة زمنية معينة لهذه المسألة. وبإمكانه أن يشرك معه المرشد الطلابي في دراستها ومناقشتها. أما القضية الثانية فهي مسألة إسكات الطلاب أثناء الدرس التي وردت في السطر الثاني من الصحيفة. وهي استراتيجية من استراتيجيات إدارة الصف. وعندما سألت المعلم عن الطريقة التي يسلكها لإسكات الطلاب، ذكر لي أنه يستخدم أسلوب الصراخ. وهو يرى

أنها إستراتيجية فعالة لإسكات الطلاب. وهذا أيضاً يمثل قناعة من القناعات التي يؤمن بها هذا المعلم. وهذه إحدى أهم فوائد الصحيفة التدريسية والمحاورات التي تصاحبها، فهي وسيلة فعالة في كشف القناعات التدريسية التي يؤمن بها المعلمون. وقد طرحت عليه سؤالاً آخر، حيث سألته حول الكيفية التي توصل بها إلى هذه القناعة، فذكر لي أنه قام بتجريب عدة طرق لإسكات الطلاب. منها أن يطلب منهم بدون صراخ التزام الصمت والهدوء والنظر في كتبهم، أو أن يلتزم المعلم بالصمت بعد دخوله الفصل مع التحديق في الطلاب الذين يتكلمون، وهو يرى أن هاتين الإستراتيجيتين لم تؤديا إلى النتيجة المطلوبة، وهذه أيضاً تمثل قناعة عند هذا المعلم، ومصدر هذه القناعة التجربة العملية. واسترسل المعلم في الكلام وأضاف بأن بعض الفصول لا تعاني من هذه المشكلة ويعزو ذلك إلى وجود قائد من الطلاب وهو ما يعرف باسم "العريف". حيث يؤكد هذا المعلم إن العريف إذا كان ذا شخصية قوية يستطيع أن يسيطر على زملائه وينجح في جعل بقية الطلاب يلتزمون الصمت.

الصحيفة الثانية :

"سلمت ثم جلست وكان الحاضرون ٣ فقط

فحثثت الموجودين على ألا يتأخروا وأن يحثوا زملاءهم على ذلك

بأيهما نبدأ (نحو أو قراءة)؟ بالقراءة لأن العدد قليل ودخل طالبان في هذه الأثناء دون أن يصدر مني أي فعل أو التفاتة إليهما.. بعد ذلك وقفت (قمت من الكرسي): وأوصيهم بالقراءة. اقرؤا كل ما يقع في أيديكم، وأخذت (مرآة الجامعة): اقرؤوها. اقرؤوا الجرائد فمادتها سهلة ومفرداتها مفيدة.

ولجذب انتباههم سألتهم ما الجديد في المرآة؟ وما الجديد في الجامعة؟

إجابات عدة وردت منهم دون أن يتوصلوا على ما أريد فأخبرتهم عن تعين مدير جديد للجامعة.

ودخل في هذا الوقت (بعد مرور ربع ساعة) طالبان لم ألتفت لهما لكني نظرت إلى ساعتي.

ثم فتحنا جميعاً كتاب القراءة: من يقرأ؟

اقرأ يا "حبيب".

يقرأ النص، وفي أثناء قراءته أصحح له ويصحح له زملاؤه أحياناً (بشكل فوري).

دخل علينا طالب جديد، فأشرت إليه بالدخول (أهلاً وسهلاً) ولم أتعرف عليه حتى انتهينا من الدرس.

جئنا للتمارين وهي على العادة تمر بشكل متسلسل على الطلاب، كل طالب يقرأ فقرة ويجيب عليها

أحياناً يجيب بسرعة وأحياناً يتوقف وأنتظر معه ثوانٍ وقد تصدر من زملائه إجابات ولا ألتفت لهم إنما أركز على المجيب الأساسي الذي أنتظر منه الإجابة حتى يجيب حين تكون إجابته صحيحة أعززها بالتصويب وبنظرة حادة تجاهه (تفاعلاً معه) وإن أخطأ فأغمز بعيني أن الإجابة غير صحيحة فيعيدها، إن أعادها سريعاً وإلا عممت السؤال وأسمع الإجابة لصحيحة من طالب آخر.

طالب آخر توقف قليلاً مع السؤال ثم أجاب إجابة خاطئة فقلت له بصوت مرتفع: خطأ (على سبيل الضحك والمباسطة) فيضحك ويضحك معه زملاؤه معه، ثم أعادها صحيحة.

السبورة: استخدمها بشكل فعال في الشرح.. وأما في حل التمارين فأستخدمها عند التمارين المشكلة أو عندما يطلب مني طالب أن أكتب الإجابة، ودائماً ما أنبههم إلى إخباري والطلب مني بكتابة ما يشكل عليهم..

سؤال خارج الدرس: ومثل هذا الموقف يتكرر في كل محاضرة تقريباً فقد يسألني طالب عن معنى بيت من الشعر أو قد يعلق عليه ويربطه بالواقع الاجتماعي، أو قد يسألني عن الجامعة أو المعهد أو عن مدينة الرياض ونحو ذلك..

وأجيب على مثل كل ذلك، مما يستقطع دقيقة أو دقيقتين حتى إذا امتد النقاش أو تعدد السؤال، أطلب منه أن نكمل بعد المحاضرة بيني وبينك.

(عودة إلى سير الدرس)

جئنا للتمرين الأخير فطلبت منهم في ٣ دقائق أن نحله في الفصل بشكل فردي..

مرت ٥ دقائق ثم استمعت إلى إجاباتهم بشكل عشوائي.. ما حل الفقرة الأولى؟

الجواب (ب) الثانية (د) الثالثة (هـ)... إلخ

المعلم الثاني كان أقل حماسة واندفاعاً من المعلم الأول تجاه الصحيفة التدريسية، وقد ذكر أثناء المقابلة السريعة التي أجريتها معه أنه غير مقتنع كثيراً بالصحيفة التدريسية، وأنها تستغرق وقتاً طويلاً وتحتاج إلى نوع من التركيز، ولذلك فهو يرى أن الفائدة التي قد يجنيها المعلم من الصحيفة قد لا توازي الجهد الذي سيصرفه في تدوينها. من ناحية أخرى يرى أن أهم إيجابية فيها أنها تجعل التدريس عملية واعية، فالمعلم يبدأ يراقب نفسه، ويلاحظ توزيع الوقت ما بين الشرح والتدريبات ونسبه كلامه وكلام الطلاب، كما يرى أنها تساعد في التركيز على ردود الأفعال ومحاولة التحكم فيها لتحقيق أهداف المعلم التربوية.

حاولتُ بعد ذلك مناقشة محتوى الصحيفة وتحليلها بالمشاركة مع المعلم بهدف مساعدته على تحقيق الوظيفة الأساسية من الصحيفة التدريسية ألا وهي التأمل في الممارسات التدريسية والقناعات الشخصية، بداية توقفت عند استراتيجية تخيير الطلاب التي تعتبر من استراتيجيات التعليم المتمركز حول المتعلم، وسألته عن مدى استعماله لهذه الاستراتيجية، ومتى يستعملها؟ فذكر أنه يستعملها بطريقة عشوائية، وأن ما يمنعه من استعمالها بطريقة منتظمة عندما اقترحت عليه ذلك، صعوبة تطبيق ذلك لأنه ملزم بالمقرر، فقدمت له اقتراحاً بأن يضع عدداً محدوداً من الخيارات التي يختار من بينها الطلاب، فرد قائلاً بأن هناك عائقين: الأول اقتناع الطلاب بضرورة الالتزام بالكتاب المقرر، والثاني الجهد الذي يتطلبه تطبيق هذه الاستراتيجية. وقد كان من بين القضايا التي تحدثنا عنها قضية تأخر الطلاب عن الدرس، حيث سألته عن شعوره تجاه هذه المشكلة، وعن رأيه فيها، وعن الاستراتيجية التي يتبعها للتعامل معها. وقد أجاب بأنه يعتقد بأن التأخر عن الدرس ظاهرة، حيث يعتقد بعض الطلاب بأن البرنامج اختياري لا يترتب عليه شيء، كما يرى بأن هناك مجموعات معينة من الطلاب يتعمدون التأخر لتقليص وقت الدرس لاعتقادهم بعدم حاجتهم للدرس، كما ذكر بأنه لجأ في الفصل الماضي إلى استراتيجية يرى أن فيها نوعاً من الحيلة، حيث يبدأ الدرس قبل ربع ساعة من البداية الفعلية، حيث يخبر الطلاب بأنه سوف يبدأ الدرس الساعة الخامسة وخمس وأربعين دقيقة مع أن الدرس يبدأ رسمياً الساعة السادسة، وقد أكد نجاح هذه الاستراتيجية بنسبة ٨٠٪. وقد توقف عن استعمالها في هذا الفصل، حيث يكتفي

بحث الطلاب على الحضور المبكر. إلى جانب النظر إلى الساعة عند دخول أحد الطلاب المتأخرين وذلك للفت انتباهه. مع أنه يتجاهل في كثير من الحالات الطلاب المتأخرين رغبة منه في عدم قطع الدرس والتشويش على الطلاب الآخرين. إضافة على عدم رغبته في إحراج الطلاب المتأخرين. ومن المسائل التي تحدثت فيها معه استراتيجيات التغذية الراجعة. حيث يعتقد أنا قضية مهمة. وقد استمع إلى آراء الطلاب حولها. وتبين له أن الطلاب يرغبون في أن يصحح المعلم أخطاءهم. كما ذكر بأنه يركز على الأخطاء النحوية التركيبية دون الاهتمام بضبط أواخر الكلمات. وأنه يحاول ألا يكثر من عملية التصحيح حتى لا يؤثر سلباً على الطلاقة اللغوية عند الطلاب بكثرة إيقافهم.

وبعد التعرف على انطباع هذين المعلمين من معلمي اللغة العربية. ينبغي أن نتذكر أن تدوين الصحيفة التدريسية والتأمل في محتوياتها قد لا يكون بالضرورة نشاطاً مناسباً لكل معلم. رغم أن كثيراً من المعلمين سوف يشعرون بفائدة هذه الوسيلة وقيمتها إذا ما وجهوا لها بعض الاهتمام. وأخذوها مأخذ الجد وتحملوا أعباءها وأجادوا طريقة تدوينها وتحليل محتوياتها ووظفوا كل ذلك لغرض التأمل الناقد في ممارساتهم التدريسية. ورغم ذلك. فهناك عينة من المعلمين الذين يعتقدون أن أفضل وسيلة لتحقيق التطور المهني هي حضور الدورات التدريبية والاستماع إلى نصائح الخبراء وتوجيهاتهم[1]. ولذا فهم لا يؤمنون بمفهوم تعلم التدريس أو التعلم التأملي أو الوعي الذاتي وغيرها من النظريات التي تستند إليها الصحيفة التدريسية. ومثل هؤلاء ينبغي ألا يستعلموا الصحيفة التدريسية لأنهم لن ينتفعوا بها. إلا إذا حدث تغير جذري في قناعاتهم الشخصية. التي تعتبر أكبر عائق في سبيل تطبيق استراتيجية الصحيفة التدريسية.

من ناحية أخرى قد لا يدرك المعلم في بداية الأمر أهمية الصحيفة التدريسية وفوائدها المتعددة كما حدث مع المعلم الثاني. وكما تؤكد ذلك (McDonough, 1994: 58) التي تشير إلى تجربتها الشخصية عندما بدأت بتدوين صحيفتها التدريسية دون هدف

---

(١) لست أقلل من فائدة الدورات التدريبية التي يقدمها الخبراء والمتخصصون. فهم مفيدة وذات قيمة إذا أحسن الإعداد لها. لكن الصحيفة التدريسية تنطلق من منطلقات مختلفة وتستند إلى نظرية التأمل التي لا تتفق وطبيعة كثير من البرامج التدريبية.

محدد أو حماسة كبيرة، سواء الرغبة في التعبير عن الإحباط الذي كانت تشعر به تجاه بعض الطلاب في المجموعة التي كانت تقوم بتدريسها، ولكن مع مرور الوقت وتطور قدرتها في تدوين الصحيفة التدريسية، بدأت تشعر بفائدة الصحيفة، حتى أصبحت نشاطاً روتينياً مهماً لديها، حيث ساعدتها الصحيفة باعتبارها أداة تأملية في تحقيق التنمية المهنية والاستكشاف في عدد من القضايا التدريسية. وهذا يعني أن الصحيفة التدريسية تحتاج إلى شيء من المثابرة خاصة في بداية الأمر، فالمعلم قد لا يتمكن من الاستفادة منها الاستفادة القصوى حتى تتطور قدرته على تدوينها وتحليلها وتصبح نشاطاً روتينياً.

* * *

خاتمة الدراسة:

كان هدف هذه الدراسة مناقشة معنى الصحيفة التدريسية وأهميتها ومنافعها واستعمالاتها في مجال التنمية المهنية لمعلمي اللغة. التي بدأت تزداد أهميتها وانتشارها واستعمالاتها إذ أصبحت من الوسائل الرئيسية في تطبيق مفهومي تعلم التدريس والتعلم التأملي. إن الصحيفة التدريسية سجل شخصي بالأحداث والمشاهدات الصفية. يتحقق فيها التعلم السياقي والتلقائي والوعي الذاتي. وتدفع صاحبها إلى التأمل في عمليات التفكير وحل المشكلات واتخاذ القرارات التي ينخرط فيها أثناء العملية التدريسية. فهي أداة تعطي صاحبها مساحة واسعة لممارسة التدفق الشعوري والكتابة الحرة. بشكل قد لا يتحقق باستعمال أي وسيلة تطويرية أخرى. إضافة إلى ذلك. فهي أداة سهلة الاستعمال. وغير مكلفة. ولا تحتاج إلى تقنيات. ويمكن التنقل بها. ورغم ذلك. فالصحيفة التدريسية لا تخلو من بعض العيوب والمشكلات. ولعل أبرزها أنها نشاط مصطنع. إلا إذا كان المرء كاتب صحيفي منتظم. يستمتع بهذا النوع من التواصل الذاتي. كما أنها تستغرق وقتاً طويلاً. وهي أيضاً نشاط ممتع ومثير في بدايته. ممل في نهايته. إلى جانب صعوبة تحليل محتواها وتفسيره. علاوة على ذلك قد لا تناسب الوظيفة التأملية للصحيفة التدريسية كثيراً من المعلمين والطلاب المعلمين ولا تنسجم مع نظرتهم لمهنة التدريس. فالتدريس في نظر كثير من المعلمين عبارة إجراء عملي فوري واستجابة واقعية عاجلة. في حين أن التأمل ما هو إلا مهنة أكاديمية. لا يناسب إلا فئة محدودة من الناس. بل قد يشعر بعضهم بأن عملية التأمل قد تعوقهم عن إتقان المهارات التدريسية والمحتوى المعرفي. الذي يشكل جوهر اهتمامهم.

* * *

المراجع:

- الشويرخ، صالح ناصر، ٢٠٠٦م. خطة مقترحة لإعداد معلمي اللغة العربية كلغة أجنبية. مجلة التربية وعلم النفس، جامعة عين شمس، العدد الثلاثون، الجزء الأول، ص٢٨٥-٣١٩.
- Bailey, K. 1983. Competitiveness and anxiety in adult second language learning: looking at and through the diary studies. In H. Seliger & M. Long (eds.), Classroom Oriented Research in Second Language Acquisition. Rowley, Mass: Newbury House.
- Bailey, K. 1990. The use of diary studies in teacher education programmes. In J. Richards & D. Nunan (eds.), Second Language Teacher Education. Cambridge: Cambridge University Press.
- Barnett, R. 1997. Higher Education: A Critical Business. Buckingham: Open University Press.
- Becher, T. 1999. Professional Practice: Commitment and Capability in a Changing Environment. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.
- Berliner, D. 1986. In pursuit of the expert pedagogue. Educational Researcher, 15 (7): 5-13.
- Borg, S. 2003. Teacher cognition in language teaching: a review of research on what language teachers think, know, believe, and do. Language Teaching, 36 (2): 81-109.
- Boud, D. 2001. Using journal writing to enhance reflective practice. In L. English & M. Gillen (eds.), Promoting Journal Writing in Adult Education. San Francisco: Jossey-Bass.
- Boud, D., Keogh, R. & Walker, D. 1985. Reflection: Turning Experience into Learning. London: Kogan Page.

- Boyd, E. & Fales, A. 1983. Reflective learning: key to learning from experience. Journal of Humanistic Psychology, 23: 99-117.
- Boyd, J. & Boyd, S. 2003. Reflect and improve: instructional development through a teaching journal. College Teaching, 53 (3): 110-114.
- Brinton, D., Holten, C. & Goodwin, J. 1993. Responding to dialogue journals in teacher preparation: what's effective? TESOL Journal, 2 (4): 15-19.
- Britton, J. 1972. Writing to learn and learning to write. In The Humanity of English. Urbana, IL: National Council of Teachers of English.
- Brock, M., Yu, B. & Wong, M. 1992. "Journalling" together: collaborative diary-keeping and teacher development. In J. Flowerdew, M. Brock & S. Hsia (eds.), Perspectives on Second Language Teacher Development. Hong Kong: City University of Hong Kong.
- Brookfield, S. 1990. The Skillful Teacher. San Francisco: Jossey-Bass.
- Brown, J., Collins, A. & Duguid. 1989. Situated cognition and the culture of learning. Educational Researcher, 18 (1): 32-43.
- Bruce, R. 1998. Strange but true: improve your health through journaling. [www.shpm.com/articles/health/journal.html]
- Bush, T. 1999. Journalling and the teaching of spirituality. Nurse Education Today, 19: 20-28.

- Carter, K. 1990. Teachers' knowledge and learning to teach. In W. Houston (ed.), Handbook of Research on Teacher Education. New York: Macmillan.
- Daudelin, M. 1996. Learning from experience through reflection. Organizational Dynamics, 24 (3): 36-48.
- Dewey, J. 1933. How We Think: a Reststement of the Relation of Reflective Thinking to the Educative Process. Lexington, MA: Heath.

- Doyle, W. 1990. Classroom knowledge as a foundation for teaching. Teachers College Press, 91 (3): 247-261.
- Elbaz, F. 1983. Teacher Thinking: A Study of Practical Knowledge. London: Croom Helm.
- Elliott, J. 1991. Action Research for Educational Change. Milton Keynes and Philadelphia: Open University Press.
- Eraut, M. 2000. Non-formal learning and tacit knowledge in professional work. British Journal of Educational Psychology, 70: 113-136.
- Farrell, T. 1996. A qualitative study of four experienced EFL teachers as they reflect on their work. Unpublished doctoral dissertation, Indiana University of Pennsylvania.
- Freeman, D. & Richards, J. 1996. Teacher Learning in Language Teaching. Cambridge: Cambridge University Press.
- Gebhard, J. 1999. Reflecting through a teaching journal. In J. Gebhard & R. Oprandy (eds.), Language Teaching Awareness: A Guide to Exploring Beliefs and Practices. Cambridge: Cambridge University Press.
- Gillis, A. 2001. Journal writing in health education. New Directions for Adult and Continuing Education, 90: 49-58.
- Habermas, J. 1971. Knowledge and Human Interests. London: Heinemann.
- Hahnemann, B. 1986. Journal writing: a key to promoting critical thinking in nursing students. Journal of Nurse Education, 25: 213-215.
- Hatton, N. & Smith, D. 1995. Reflection in teacher education: towards definition and implementation. Teaching and Teacher Education, 11 (1): 33-49.
- Hobson, D. 1996. Beginning with the self: using autobiography and journal writing in teacher research. In G. Burnaford, J. Fischer & D. Hobson (eds.),

Teachers Doing Research: Practical Possibilities. Manwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

- Ho, B. & Richards, J. 1993. Reflective thinking through teacher journal writing: myths and realities. Prospect: A Journal of Australian TESOL, 8: 7-24.
- Holmes, V. 1997. Grading journals in clinical practice: a delicate issue. Journal of Nurse Education, 36: 489-492.
- Jackson, P. 1968. Life in Classrooms. New York: Holt, Rinehart & Winston.
- Jarvis, J. 1992. Using diaries for teaching reflection on in-service courses. ELT Journal, 46 (2): 133-143.
- Klug, R. 2002. How to Keep a Spiritual Journal: a Guide to Journal Keeping for Inner Growth and Personal Discovery. Minneapolis: Augsburg.
- Kolb, D. 1984. Experiential Learning as the Science of Learning and Development. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
- Luk, J. 2008. Assessing teaching practicum reflections: distinguishing discourse features of the "high" and "low" grade reports. System, 36: 624-641.
- McDonough, J. 1994. A teacher looks at teachers' diaries. ELT Journal, 48 (1): 57-65.
- Mintzberg, H. 2004. Mangers not MBAS. San Francisco: Berrett-Koehler Publishers.
- Moon, J. 1999. Learning Journals: A Handbook for Academics Students and Professional Development. London: Kogan Page.
- Morrison, K. 1996. Developing reflective practice in higher degree students through a learning journal. Studies in Higher Education, 31: 317-332.
- Nemser, S. 1995 Perspectives on learning to teach. In L. Shulman & G. Sykes (eds.). Handbook of Teaching and Policy. New York: Longman

- Norton, J. 1997. Locus of control and reflective thinking in perspective teachers. Education, 117: 401-410.
- Numrich, C. 1996. On becoming a language teacher: insights from diary studies. TESOL Quarterly, 30 (1): 131-153.
- Parker, R. & Goodkin, V. 1987. The Consequences of Writing: Enhancing Learning in the Disciplines. Upper Montclair, NJ: Boynton/Cook.
- Peterson, E. & Jones, A. 2001. Women, journal writing, and the reflective process. New Directions for Adult and Continuing Education, 90: 59-67.
- Pierson, W. 1998. Reflection and nursing education. Journal of Advanced Nursing, 27: 165-170.
- Posner, G. 1996. Field Experience: A Guide to Reflective Teaching. (4th edition). New York: Longman.
- Plummer, K. 2001. Documents of Life 2: An Invitation to a Critical Humanism. London: Sage.
- Rainer, T. 1980. The New Diary. London: Angus and Robertson.
- Resnick, L. 1989. Introduction. In L. Resnick (ed.), Knowing, Learning and Instruction. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.
- Richards, J. & Farrell, T. 2005. Professional Development for Language Teachers: Strategies for Teacher Learning. Cambridge: Cambridge University Press.
- Richards, J. & Ho, B. 1998. Reflective thinking through journal writing. In J. Richards (ed.), Beyond Training. New York: Cambridge University Press.
- Richards, J. & Lockhart, C. 1994. Reflective Teaching in Second Language Classrooms. New York: Cambridge University Press.
- Richardson, L. 1994. Writing: a method of inquiry. In N. Denzil & Y. Lincoln (eds.), Handbook of Qualitative Research. London: Sage.

- Scanton, J. & Chernomas, W. 1997. Developing the reflective teacher. Journal of Advanced Nursing, 25 (5): 1138-1143.
- Schiwy, M. 1996. A Voice of Her Own: Women and the Journal Writing Journey. New York: Fireside.
- Schon, D. 1983. The Reflective Practitioner. New York: Basic Books.
- Schon, D. 1987. Educating the Reflective Practitioner: Toward a New Design for Teaching and Learning in the Professions. San Francisco: Jossey Bass.
- Selfe, C., Petersen, B. & Nahrgang, C. 1986. Journal writing in mathematics. In A Young & T. Fulwiler (eds.), Writing Across the Disciplines. Upper Montclair, NJ: Boynton/Cook.
- Smith, D. & Lovat, T. 1991. Curriculum: Action on Reflection. Wentworth Falls: Social Science Press.
- Tsui, A. 2005. Expertise in teaching: perspectives and practice. In K. Johnson (ed.), Expertise in Second Language Learning and Teaching. UK: Palgrave.
- Vogel, L. 2000. Reckoning with the spiritual lives of adult educators. In L. English & M. Gillen (eds.), Addressing the Spiritual Dimensions of Adult Learning. San Francisco: Jossey Bass.


مطابع الجامعة

JOURNAL OF ARABIC STUDIES

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AL-IMAM MUHAMMAD IBN SAUD
ISLAMIC UNIVERSITY



- A Guidance to the meaning of Transitiveness, by Imam Abi Al-Hassan Takie Al-Din Al Sabki (683-756 A.H.): A Study and Verification
  Dr. Youssef Abdullah Al-Jawarneh

- The opinion of Al-Khawarizmi in *Al-Mufassal* which he revised in *Al-Kashaf.*
  Dr. Abdulaziz bin Muhammad Al-Harbi

- Abu Al-Kasim Zaid bin Ali Al-Farisi (467 A.H.): His Life and Influence and His Syntactic and Morphological Views.
  Dr. Abdulrahman bin Abdulaziz Al-Muqbel

- The Teaching Journal: Its Importance and Function in the Professional Development of Language Instructors.
  Dr. Saleh bin Nasser Al-Shuweirikh

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research